

مركز دراسات الوحدة العربية

الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي

دراسة في فلسفة السياسة (*)

الدكتور محمد يوسف الحافي

(*) في الأصل أطروحة قدّمت لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة السياسة تحت العنوان نفسه. وقد نوقشت وأجيزت في جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، برنامج الدراسات العليا عام ٢٠١٣.

الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة
ومستقبل الصراع الدولي

دراسة في فلسفة السياسة

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الحافي، محمد يوسف

الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي: دراسة في فلسفة السياسة/ محمد يوسف الحافي.

٢٥٦ ص. ـ (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١١١)

ببليوغرافية: ص ٢٤٣ ـ ٢٥٠.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-676-9

١. المنازعات الدولية. ٢. الولايات المتحدة الأمريكية ـ العلاقات الخارجية.
٣. الأمم المتحدة. ٤. السياسة الدولية. أ. العنوان. ب. السلسلة.

327.117

العنوان بالإنكليزية

The American Hegemony on the United Nations in the International Conflict Management: A Study in the Philosophy of Politics

By Mohammed Y. Al-Haffi

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
email: info@caus.org.lb
Web Site: <http://www.caus.org.lb>

الطبعة الأولى
بيروت، حزيران/ يونيو ٢٠١٤

المحتويات

خلاصة الكتاب

مقدمة

لم تنفصل ظاهرة الصراع الدولي عن تفاعلات العلاقات الدولية منذ بروز الدولة القومية في القرن السابع عشر، وتبلور أول تنظيم دولي بعد اتفاقية «وستفاليا»، بل ظلت الصراعات الدولية تمثل المؤثر الرئيسي في شكل النظام الدولي، فقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية للدفاع عن أوروبا من خطر النازية والفاشية، فشكّلت تحالفاً دولياً أطلقت عليه اسم «الأمم المتحدة»، ومن ثمَّ تبنت الولايات المتحدة فكرة إنشاء المنظمة الدولية، تبعاً للرؤية الأمريكية لعالم ما بعد الحرب. وقد أنشئت الأمم المتحدة بهدف رئيسي، تمثل في حفظ السلم والأمن الدوليين، لكن الهيمنة الأمريكية على المنظمة جعلت من المنظمة الأممية أداة لتنفيذ سياساتها الرامية إلى السيطرة على العالم، والتفرُّد بالقرار الدولي.

تباينت الاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع مجلس الأمن، وكيفية السيطرة عليه وتطويع قراراته بوسائل مختلفة، تبعاً للمناخ السياسي العالمي، وتبعاً للمتغيّرات التي طرأت على المسرح الدولي. فقد استخدمت الولايات المتحدة المنظمة الأممية في تمرير قرارات تخدم السياسة الأمريكية في قضايا بعينها، وما لبثت بعدها أن عملت على تحجيم، بل وإنكار أي دور حيوي للمنظمة.

وتتمحور إشكالية الدراسة حول التناقض الذي يكتنف التعامل الأمريكي مع المنظمة الدولية، ولعل البحث في تلك الإشكالية في إطار فلسفة السياسة يقود إلى

الكشف عن التناقضات بين ما تتبنّاه الأمم المتحدة من أهداف ومبادئ تتسم إلى حدّ بعيد بالأخلاقية والإنسانية؛ وما تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية من هيمنة على الأمم المتحدة تخوّلها فرض سياستها البراغماتية في تعاملها مع تلك الأهداف والمبادئ، وتطويعها لخدمة مصالحها في إدارة الصراعات الدولية وسياستها الرامية إلى السيطرة على مجريات السياسة الدولية بأسرها.

ولا شك في أن إيضاح جدلية العلاقة بين السياسة الأمريكية والأمم المتحدة، مثَّلت إشكالية كبرى بالنسبة إلى البحث في مرتكزات الهيمنة الأمريكية، ومستقبل الصراع الدولي، ذلك في ظلّ تنظيم دولي يدَّعي قيماً أخلاقية، وتتحكّم فيه الإدارة الأمريكية، حيث تمثل الرؤية المستقبلية للصراع الدولي جدلاً بين المفكّرين وفلاسفة السياسة، فهناك ما يشير إلى أن تغيراً سيطرأ على النظام الدولي، وأن حراكاً دولياً قد يكون مبشّراً لعودة التوازن بين القوى الكبرى على مستوى الصراع الدولي.

من هنا جاءت دراستنا للهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي، وتنقسم الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية: تناول **الفصل الأول** التأصيل النظري لمفهومي الصراع والهيمنة ومظاهر الهيمنة الأمريكية، في حين تناول **الفصل الثاني** بالنقد مبادئ الأمم المتحدة وأهدافها، بوصفها غايات إنسانية، وملامح الممارسة السياسية للأمم المتحدة، أما **الفصل الثالث**، فقد ناقش آليات الإدارة الأمريكية في تطويع قرارات المنظمة، بينما ناقش **الفصل الرابع** تداعيات الهيمنة الأمريكية، وجدل المفكّرين وفلاسفة السياسية حول مستقبل الصراع الدولي، وأخيراً حاول الباحث طرح رؤية استشرافية لمستقبل الصراع الدولي، وما يتبعه من تغيّر في العلاقات الدولية في إطار الأمم المتحدة وخارجها، وما قد يرشح عن هذا التغيّر من تداعيات على مستقبل المنظمة الدولية.

أولاً: نظرية الصراع الدولي ومظاهر الهيمنة الأمريكية

١ ـ التأصيل النظري لظاهرة الصراع الدولي

ظلّ الفكر الإنساني على مدى التاريخ يتطور باتجاه تفسير ظاهرة الصراع، وقد بذلت البشرية منذ القدم جهوداً كبيرة للتوصُّل إلى شروح نظرية لظاهرة الصراع والحرب. مثلت تلك النظريات مصادر فكرية لنظرية الصراع الدولي في ثوبها المعاصر،

فقد تناول الفلاسفة والمفكّرون الظاهرة من منطلقات دينية وفلسفية، لكن بعض تلك النظريات القديمة ذات أبعاد إدراكية ومعرفية مفيدة للوقوف على التفسير العقلاني لظاهرة الصراع الدولي.

تعتبر ظاهرة الصراع إحدى الحقائق الثابتة في واقع الجماعة البشرية على مستوياتها كافة، وإذا كانت ظاهرة الصراع البشري ظاهرة كلية، فإن مكوّناتها البنائية تشكل ظواهر فرعية، وبذلك تتعدّد جوانب الصراع وصوره، من حيث اختلاف الأطراف ومواقفها المتباينة، الأمر الذي يؤدي إلى تباين واختلاف المظاهر التطبيقية والعملية للظواهر الصراعية، وتطبيقاً على الصراع الدولي فإنه يجد تعبيره في ظاهرة الحرب (الدولية).

تختلف ظاهرة الصراع الدولي عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية، فهي ظاهرة بالغة التعقيد؛ أبعادها متعددة، تتداخل مسبّباتها، تتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها، وتتباين مستوياتها من حيث المدى والكثافة والعنف. فالصراع الدولي هو تنازع ناتج من اختلاف دوافع الدول وأهدافها، يقود ذلك إلى انتهاج سياسات خارجية متباينة، تختلف أكثر مما تتفق. كما أن ظاهرة الصراع الدولي ليست مرادفة للحرب الدولية، لكن الحرب هي الصورة الأكثر تطرفاً للصراع الدولي، عندما يتحول نزاع الإرادات إلى صدام عضوي مباشر (الحرب). في حين يمكن أن يظل الصراع الدولي بكل توتراته وأشكاله بعيداً من نقطة الحرب[1].

اقتنعت الحضارات القديمة بأن السلوك الإنساني انعكاس للخير أو للشر في البشرية، وأن الحرب مصدرها إرادات الأفراد المتناقضة؛ فهي نتيجة للاختلال المعنوي للإنسان. فبالرغم من الأفكار المثالية التي قدمتها الحضارة اليونانية، فإنها لم تستبعد وقوع الصراع الدولي، إذ طالب «أفلاطون» بأن يتوافر لدولته المثالية حراس من العسكر، يتولّون الدفاع عن المدينة ضد أي قوى خارجية معتدية. كما قدمت الحضارة الصينية القديمة معالجات فكرية وفلسفية لظاهرة الصراع الدولي، فاعتبرها بعض الفلاسفة ظاهرة طبيعية في الحياة البشرية، في حين حذَّر فلاسفة آخرون أمثال «كونفوشيوس» و«لاوتسو» الحكام من الدخول في حروب عدوانية، وطالبوا بالقضاء على ظاهرة

(١) أحمد فؤاد رسلان، **نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦)، ص ١٧٥.

الصراع الدولي وتحريم الحرب، كما ذهبت الفلسفة الهندية متمثلة بآراء «غاندي» إلى أبعد من ذلك، حين دعت إلى عدم الإضرار بجميع المخلوقات[٢].

نبذت المسيحية كل أنواع العنف في العلاقات البشرية، حيث حرّم المسيحيون الأوائل الحرب تحريماً مطلقاً، لكن الفكر المسيحي تطور في ما يخصّ ظاهرة الحرب، ذلك تحت تأثير النزعة القومية، حيث اعتبر أن رسالة السلام وقانون الحبّ اللذين جاءت بهما المسيحية لم يلغيا قانون القوة في الحياة البشرية. ومن هنا جاءت التفرقة بين الحرب المشروعة والحرب غير المشروعة، في سياق مفهوم الحرب العادلة (Just War)، الذي أكدته مسيحية القرون الوسطى، واتضح ذلك من آراء «أمبروز» و«أوغسطين». أما الدين الإسلامي، فقد رجح البدائل السلمية لحلّ الصراعات، وأن الحرب تمثل حالة الضرورة، عندما تعجز الوسائل السلمية عن مواجهة التحديات التي تواجه المسلمين، كما اعتبر الحرب مهمة دفاعية وجهادية عادلة، لها قواعد وضوابط محدّدة، مستمدَّة من رسالة الإسلام، مؤكداً مفهوم الحرب العادلة، في حين قامت علاقات قوية ومتنوعة بين الدولة الإسلامية والمدن الأوروبية المختلفة[٣].

تطور مفهوم الصراع الدولي مع بروز الدولة القومية وفصلها عن الدين، حيث اعتبرت الحرب مهمة قومية، ووظيفة سياسية ترتبط بمصالح الدولة وأهدافها، كما ارتبطت الحرب بالوجود السياسي للدولة، وعلاقاتها بالدول الأخرى. ومع بروز فكرة الحرب العادلة، التي اعتُبرت حينها بديلاً من الإجراءات القضائية، وتهدف إلى الدفاع عن الحقوق المسلوبة، ويتم استردادها بالحروب، فقد ظهرت النزعة القومية التي أشعلت الكثير من الحروب، بهدف تأكيد فكرة سيادة الدولة، بالإضافة إلى مبدأ توازن القوى الذي دفع الدول الأوروبية إلى مزيدٍ من الحروب، مروراً بعوامل أخرى مثل: التحالفات العسكرية، والمصالح التجارية، والتنافس الاستعماري بين القوى الأوروبية الكبرى[٤].

فقد عرَّف هوبز العلاقات البشرية بأن «الإنسان ذئب للإنسان»، واعتبر الصراع الإنساني بأنه صراع التنافس على الأسواق، أي منطق الغابة، الذي يصبغ علاقات الأفراد

---

(٢) أنطون يعقوب ميخائيل، **الكون والناس والنظام العالمي** (القاهرة: دار الطباعة القومية، ٢٠٠١)، ص ٧٨.

(٣) عبد القادر فهمي، **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية** (عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٤) شارلز ليرتشي الثالث [وآخرون]، **النظام العالمي الجديد: الحاضر والمستقبل عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي**، ترجمة نافع أيوب لبس (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩)، ص ١٨١ ـ ١٨٢.

والجماعات، ومن ثمَّ تبرز علاقة السيد بالعبد. وتجدر الإشارة، هنا، إلى نقد «غارودي» لمفهوم التقدُّم والنمو الذي ارتكز عليه افتراض «هوبز» الأساسي المرتبط بالنهضة، والذي أطلق عليه «توازنات الخوف» تبعاً لمستوى القدرات التقنية الحالية. فقد اعتبر «غارودي» مفهوم التقدم هذا تمهيداً للقضاء على المبادئ السامية للإنسان، ورفضاً لكل القيم الأخلاقية المطلقة، كما انتقد جعل التطور العلمي والتكنولوجي المعيار الوحيد لمفهوم التقدم الإيجابي، ذلك من منظور ثقافي تقاس من خلاله قدرة الإنسان على السيطرة على الطبيعة، وعلى غيره من البشر[٥].

ومن الأهمية بمكان أن نوضح الخط الفاصل بين الصراع والحرب، حيث يمثل الصراع ظاهرة متأصلة ومتجذّرة في العلاقات البشرية، ولها مضامين ومظاهر مختلفة (اقتصادية، سياسية، أيديولوجية)، وقد تتطور هذه المضامين بين الأطراف المتصارعة، وعندها يدخل الصراع مرحلة مختلفة، فتذهب أطراف الصراع إلى استخدام القوة العسكرية (الحرب) بهدف إخضاع الطرف الآخر لرغبات الطرف المنتصر. كما يتصف الصراع بالشمولية ومستوياته المتعدّدة، في ضوء الخيارات المتاحة لكل طرف لإدارة الصراع، في حين تُعبِّر الحروب كشكل من أشكال الصراع عن المرحلة الأخيرة من تطور الصراعات الدولية.

نذكر هنا أن تطور الوسائل القتالية، ودخول الدول الكبرى معترك المغامرة العلمية خلال سباق التسلح، وصولاً إلى امتلاك سلاح نووي، واستخدام الأمريكان له في أواخر الحرب العالمية الثانية، أوجد حالة من الردع النووي المتبادل وتوازن القوى، فقد عانت تلك الدول ويلات الحروب، وأصبحت لا ترغب في حروب نووية قد تكون وخيمة النتائج. وهذا عدا دخولها مرحلة الحرب الباردة بين أقوى قطبين في العالم، متمثلين بالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، الأمر الذي حوّل بوصلة الصراع بينها إلى خارج حدودها الوطنية، فكان لذلك بالغ الأثر في دول العالم الثالث.

ونشير هنا إلى أن النمط الصراعي الذي يحكم العلاقات الدولية لم يطرأ عليه تغيير جوهري لجهة تناقض المصالح، فقد نتج منه مزيدٌ من الصراعات والحروب، بالرغم من تطور النظام الدولي، وتوقيع العديد من الاتفاقات الدولية بين أطراف القانون الدولي، وظهور منظمات إقليمية ودولية تعمل على تقنين تلك الصراعات والمنازعات الدولية

(٥) روجيه غارودي، **حفارو القبور: الحضارة التي تحفر للإنسانية قبرها**، ترجمة عزة صبحي (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ص ٩٤ ـ ٩٦.

واحتوائها. جاءت فكرة إنشاء الأمم المتحدة كمنظمة دولية كي تنظم العلاقات الدولية، وتحقق الأمن والسلم الدوليين، غير أن الواقع يبيِّن أنها جاءت تعبيراً عن إرادة أطراف دولية بعينها، لحسم كثير من القضايا الخلافية بين التحالفات الدولية، كما لم تستطع هذه المنظمات إنهاء مظاهر الصراع الدولي، بل إنها أظهرت مزيداً من فرص التناقض والاختلاف بشأن مصالح الدول الخمس الكبرى، وهذا ما نراه أصلاً في آلية عمل مجلس الأمن، وتزايد استخدام حق الاعتراض «الفيتو» في حسم الصراعات الدولية أو حتى احتوائها.

وعلى هذا النحو، يمكن القول: إن الصراع يغلب عليه الطابع السياسي، وإن كنا نرى أن الصراع الحقيقي يكمن في إمكان حصول الإنسان على حاجاته، ثم يتحول إلى جولة جديدة من الصراع، التي تبرز جرَّاء محاولات تحقيق الثراء والرفاهية، وصولاً إلى احتكار السلطة. فمعظم الثورات والصراعات الطبقية التي قامت في عالمنا المعاصر كانت بسبب الفقر واحتكار السلطة من قبل مجموعة معيّنة، وكذلك الحال على المستوى الدولي؛ فالدول تدخل غمار الصراع الدولي طمعاً في تحقيق مكاسب قصوى، تخوِّلها التحكُّم في مقدرات العالم المادية، وتحقيق الرفاهية لشعوبها. وهكذا يتضح أن العامل الاقتصادي يمثل أهم وأخطر العوامل التي تؤثر في الصراع، وتؤجِّج وتيرة الصراعات المحلية والدولية.

٢ ـ الهيمنة الأمريكية وتصاعد الصراع الدولي

لا يمكن فهم السياسة الدولية عقب الحرب العالمية الثانية بمعزل عن سياسة الهيمنة التي تبنّتها الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تكشَّفت الكثير من ملامح الهيمنة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة. لكن تلك الهيمنة لم تكن وليدة الحرب الباردة، بل إن جذورها تعود إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير. فقد نجحت الولايات المتحدة في تصميم نموذج يمكن تصديره إلى مناطق مختلفة من العالم، تتحكّم من خلاله بمفاتيح إدارة المناطق التي تستهدفها المطامع الأمريكية.

ومن الضروري هنا وقبل الحديث عن مظاهر الهيمنة الأمريكية، وعلاقة تلك الهيمنة بإدارة الصراع الدولي، لا بدَّ من الوقوف على تعريف مفهوم الهيمنة، حيث ظهر له العديد من المصطلحات المرادفة، مثل العولمة التي تحمل مضامين مشابهة لمفهوم الهيمنة.

يعرّف «غرامشي» الهيمنة بأنها: «قدرة مجموعة اجتماعية على توجيه المجتمع سياسياً وأخلاقياً، وبذلك تكتسب المجموعة المسيطرة سلطة من خلال عملية الإقناع الثقافي والأخلاقي، من دون استخدام أي من وسائل الإجبار السياسي أو الاقتصادي، لكن غالباً ما تستخدم الفئة المهيمنة الإجبار بشكل مستتر، وتجمع بين مميزات الإجبار والموافقة من منظور ثنائي»[٦].

وبهذا المفهوم، يتضح كيف تحقق قوة اجتماعية بعينها، سيطرتها على المجتمعات الأخرى، وخصوصاً المجتمعات الرأسمالية، كما يتضح أن الوصول إلى الهيمنة لا يتحقق لدولة بعينها في إدارة العالم، إلا من خلال استخدام القوة، أو التهديد بها.

ارتبط مفهوم الهيمنة الغربية على المنطقة العربية تحديداً بوجود تعاون بين القوى المهيمنة (بريطانيا ثمَّ أمريكا) وأطراف محلية (البرجوازية الكمبرادورية)، فقد نشأت بين الطرفين علاقة مصالح غير متكافئة، حيث باتت الأطراف المحلية غير قادرة على التنصُّل من التبعيَّة للغرب، كما لم تُخفِ القوى الغربية مطامعها في السيطرة على مقدَّرات البلاد العربية وخيراتها. كما أرادت بريطانيا وأمريكا إرباك القوى المحلية، من خلال زرع كيان سياسي من نوع جديد، يمثل منافساً للدول العربية، وهو دولة إسرائيل التي أعلن عن قيامها بعد الحرب العالمية الثانية بعامين[٧].

نظرت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية إلى المنطقة العربية على أنها حلقة من حلقات الصراع الدولي بين الشرق والغرب، في ما اعتُبِرَ تطوراً لمظاهر الهيمنة الأمريكية، وبذلك لم تستطع أن تنأى بنفسها عن تطوُّر القضية الفلسطينية، بسبب تفوُّق النفوذ اليهودي في دوائرها السياسية والمالية.

وهذا ما يفسِّر لنا مسيرة السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ويبرر صدور العديد من الوثائق والقرارات التي تضمن فيها الولايات المتحدة لإسرائيل أمنها، وضرورة تفوّقها عسكرياً على الدول العربية مجتمعة، وغيرها من وسائل الدعم بكل أنواعه.

---

(٦) Antonio Gramsci, *Selections from the Prison Notebooks of Antonio Gramsci*, edited and translated by Quentin Hoare and Geoffrey Nowell Smith (London: Lawrence and Wishart, 1971), pp. 169-170.

(٧) محمود أحمد أبو صوة، **صناعة الإرهاب: قراءة في استراتيجية الهيمنة** (طرابلس: إشراقات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص ٤١.

إلى هذا الحدّ، يمكن القول: إن «الهيمنة» تعتبر من المفاهيم المعقّدة، وذلك بحكم تداخل الكثير من العوامل الداخلية والخارجية، في ما يتعلق بالطرف المُهَيمِن والمُهيمَن عليه.

ومن جهة أخرى، تُفَعِّل الولايات المتحدة العولمة كمفهوم مرادف للهيمنة، حيث توظفها كأداة فعالة لبسط هيمنتها على مناطق مختلفة من العالم، في إطار سياسة سيطرة القطب الواحد، والترويج لفكرة العالم قرية صغيرة. أدى كل ذلك إلى تراجع مفهوم السيادة الوطنية للدول، الأمر الذي ساعد على تصاعد الهيمنة الأمريكية وتبرير وجودها.

فقد تمسّكت الإدارة الأمريكية إبان حرب تحرير الكويت (عام ١٩٩١)، بالنداء الأمريكي لتحقيق «الأمن الجماعي» كوسيلة تخدم الأهداف والمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث استخدمت مبدأ الأمن الجماعي لتفعيل سياسات وأفعال تهدف إلى ضمان بسط الهيمنة الأمريكية على المنطقة. وتكتسب هذه الهيمنة أهميتها طالما أن المنطقة تلبّي حاجات الاقتصاد الغربي، كما خلقت حالة من التصادم الاصطناعي في المنطقة، من خلال دعم الأطراف المتصارعة، بالإضافة إلى الاعتداء المباشر، وذلك لمنع قيام أية قوة عربية ذات استقلال في قرارها السياسي تشجع على قيام دينامية توحيد إقليمية، قد تؤثر في موازين المعادلة الجيوسياسية في المنطقة العربية والعالم[٨].

وهذا ما يفسر التفاهم الغربي الشامل حول تدمير قوة العراق وردعه. وبذلك اختطفت الولايات المتحدة ميكانزمات (آليات) الأمن الجماعي، التي تستخدمها لمتابعة مصالحها وهيمنتها على منطقة الشرق الأوسط[٩].

اعتمدت الولايات المتحدة على سلسلة من التحالفات لتحقيق هيمنتها على العالم، فالهيمنة الأمريكية لا يمكن أن تتجسّد من دون حلفاء، حيث يؤكد «بريجنسكي» أنه لا بد من بناء التحالفات لضمان استمرار الهيمنة الأمريكية الإيجابية على القارة

(٨) برهان غليون، «حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية في المنطقة العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٤٨ (حزيران/ يونيو ١٩٩١)، ص ٥ و١٩.

(٩) Henry U. Ufomba, «Collective Security or the Security of the Hegemony: The United States Policy in the Middle East and the Two Gulf Wars,» *Middle East Studies Online Journal*, vol. 1, no. 3 (2010).

الأوروآسيوية، كما يعتبر الولايات المتحدة بأنها «الأمة المحفزة» في خضمّ عملية التحول في السياسة العالمية» بحسب تعبيره[١٠].

جاءت الظروف مؤاتية للولايات المتحدة لاستكمال مخطّطاتها العدوانية تجاه المنطقة، فاتخذت من أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ذريعة لإعلان ما أسمته «الحرب على الإرهاب»، فكانت أفغانستان أول الأهداف، بحجة محاربة تنظيم القاعدة، ومن خلال تلك الحرب، عمدت الولايات المتحدة إلى زرع قواعد عسكرية لها في آسيا الوسطى، قرابة الحدود الروسية والصينية والإيرانية، وهي بالتالي تقترب بقواتها من منطقة بحر قزوين الغنية بالنفط والغاز. فقد عزّزت تلك المكاسب الاستراتيجية وضع الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم، معلنةً حقها في التدخل في أي مكان في العالم[١١].

تحت ذرائع الحرب على الإرهاب وحماية الأمن القومي الأمريكي، أتيحت للولايات المتحدة فرصة لتغيير النظام العراقي، واستبداله بنظام مطيع، وبالتالي السيطرة على الثروة النفطية للعراق، من ثم فرض هيمنة شاملة على المنطقة العربية، والعمل على إعادة رسم خرائط دولها، كي تضمن استمرار سيطرتها، والانطلاق منها إلى أهداف أخرى، في مناطق مختلفة من العالم.

ونرى هنا أن احتلال العراق (عام ٢٠٠٣) أظهر بوضوح أن الطرف المهيمِن إذا ما فقد عناصر الموافقة (الأمن الجماعي من المنظور الأمريكي)، فإنه يلجأ إلى عناصر الإجبار (الحرب)، وذلك بحسب مفهوم «غرامشي» للهيمنة.

نخلص مما سبق إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت كل الوسائل والأدوات لتحقيق مصالحها وأهدافها الاستراتيجية، ذلك مع تطور مظاهر الهيمنة الأمريكية، في إدارتها للصراع الدولي، كتفعيلها لمبدأ الأمن الجماعي، وسياسة التحالفات الدولية، إضافة إلى هيمنتها على الأمم المتحدة، وأهم أجهزتها المتمثلة بمجلس الأمن، وأن ثمة عوامل ومتغيّرات أثرت في النظام الدولي برمته، وجعلت من الولايات المتحدة القطب الأوحد المهيمِن على النظام الدولي في ما أسمته بـ «النظام العالمي الجديد».

---

(١٠) زبغنيو بريجنسكي، **الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين**، ترجمة مالك فاضل (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ٨٢ و٨٥ ـ ٨٦.

(١١) أحمد ثابت وخليل العناني، **العرب والنزعة الإمبراطورية الأمريكية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥)، ص ٩ ـ ١٠.

ثانياً: الأمم المتحدة بين الغايات الإنسانية والممارسة السياسية (رؤية نقدية)

١ ـ أهداف الأمم المتحدة بوصفها غايات إنسانية

تضمّنت المادة الأولى[١٢] من ميثاق الأمم المتحدة أهداف المنظمة ومقاصدها، وفي هذا الصدد نحاول إلقاء الضوء على أوجه النقد الموجهة إلى أهداف الأمم المتحدة بوصفها غايات إنسانية، وذلك من خلال تطبيق المنظمة لتلك الأهداف، حيث يعتبر حفظ السلم والأمن الدوليين بمثابة الهدف الأساسي للمنظمة الذي أنشئت من أجله، فقد جعل الميثاق من هذا الهدف مبرراً لتسخير كل الإمكانات والإجراءات لجميع الأعضاء من أجل تحقيقه.

يتقاطع مضمون هذا الهدف مع مبادئ الأمم المتحدة التي تحتوي على معايير فضفاضة وغير خاضعة لأي ضوابط محدّدة، بحيث تعطي للدول القوية ذات النفوذ السياسي القدرة على التأثير من خلال مكانتها، ودورها في مدى تنفيذ الإجراءات والسياسات العامة التي يقرُّها مجلس الأمن، خلال معالجته للصراعات الدولية التي تعرض عليه، ومن ثم يتم استغلال هذه المبادئ والأهداف في مواقف معينة، وتبريرها على أنها جاءت تطبيقاً لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

فقد استغلّت الدول الكبرى الصراع المسلح في ليبيا (عام ٢٠١١)، واستخدام النظام هناك للقوة ضد خصومه، وقامت بتشكيل تحالف دولي برعاية أمريكية، استناداً إلى قرار من مجلس الأمن، تحت الفصل السابع من الميثاق، والذي دعا إلى التدخل وحظر الطيران فقط، إلا أن العمليات الحربية هناك تجاوزت مضمون القرار. ومن المرجح أن تمارس القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة مزيداً من التدخلات السياسية والعسكرية، وذلك تماشياً مع سياستها ومصالحها، لكنها تفعل كل ذلك مستغلّة المرجعيات الدولية (مجلس الأمن) كستار شرعي يدعم موقفها، ويحقق مصالحها الذاتية، كما يحقق لها مزيداً من السيطرة على العالم.

---

(١٢) وَرَدَت مقاصد وأهداف الأمم المتحدة في المادة الأولى من ميثاقها، انظر: **ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية** (نيويورك: إصدار الأمم المتحدة، [د. ت.])، ص ٥، <http://www.un.org/ar/documents/charter/>.

ونرى، هنا، أن المنظمة الأممية أنجزت قدراً متواضعاً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى حقوق الإنسان، في حين أغفلت الدول الكبرى الهدف الأساسي (حفظ السلم والأمن الدوليين)، وأخفقت في تحقيقه لجهة القضايا السياسية، التي تعتبر لبّ الصراعات والمنازعات المختلفة على مستوى العالم. فقد أخفق مجلس الأمن في اتخاذ أي قرار ملزم، يضع حداً لتجاوزات إسرائيل، وبقائها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو إرغام إسرائيل أو حتى الضغط عليها لإنجاز وإتمام مشروع السلام مع الفلسطينيين، حتى إنه لم يتخذ مواقف حاسمة إزاء تجاوزات إسرائيل وجرائمها في حروبها الأخيرة، تحديداً في لبنان (عام ٢٠٠٦)، وغزة (عام ٢٠٠٨).

ويعتبر ذلك دليلاً على الفساد السياسي والضعف المسيطر على مواقف الأمم المتحدة، إزاء القضايا الجوهرية التي قد تؤثر في مصالح الدول الكبرى، بالإضافة إلى مدى تأثير إسرائيل وحلفائها في السياسة الدولية، خصوصاً ما يظهره التناقض في تنفيذ الإجراءات الإلزامية على كل الدول، وفي قضايا مختلفة، في حين لم يصدر أي قرار ملزم يدين إسرائيل، أو يوقف ممارساتها ومشاريعها الاستيطانية، وعدوانها المتكرر على الأراضي العربية، على طول فترة الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

كما تضمّنت المادة الثانية[١٣] من الميثاق مبادئ الأمم المتحدة التي استغلّتها الدول الكبرى، وتلاعبت بها لتحقيق سياساتها العليا خلال تعامل المنظمة الدولية تجاه بعض الصراعات الدولية، ونركّز هنا على أوجه النقد الموجّهة إلى تلك المبادئ.

فقد ظلّ مبدأ المساواة في السيادة حبراً على ورق، لأن الدول الكبرى (الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن)، لهم حق الاعتراض على أي قرار يتعارض مع مصالحهم، وبذلك فإن هذا المبدأ لم يتحقق، لا داخل منظمة الأمم المتحدة ولا خارجها، أو بمعنى آخر، فإن الدول الكبرى قد تقوم بانتهاك سيادة دول أخرى، وتبرر ذلك بإجراءات الحفاظ على السلم الدولي، مقابل الحفاظ على سيادتها ونفوذها السياسي في العالم.

على هذا النحو، يمكن القول: إن الأهداف والمبادئ التي وضعتها الدول المنشئة للمنظمة تمثل هدفاً سامياً في حدّ ذاتها، طالما هدفت إلى منع نشوب الصراعات، وعدم استخدام القوة فيها، لكن، وكما نرى، كثيراً ما تمت الاستفادة من هذه المبادئ لحشد الدعم الدولي، واستخدام القوة لتحقيق مصالح وأهداف ذاتية لدول ذات نفوذ وسلطة

---

(١٣) انظر نص المادة الثانية من الميثاق، في: المصدر نفسه، ص ٦.

دولية. ونقول ذلك في ظل عدم ثبات المفاهيم ونسبية التطبيق، بينما تنتهج الدول الغربية بزعامة أمريكا سياسة الكيل بمكيالين، خلال تنفيذ سياستها الخارجية والحفاظ على مصالحها، في نطاق النظام الدولي السائد.

٢ ـ ملامح الممارسة السياسية للأمم المتحدة

تكشَّفت نيات دول الحلفاء السيئة بعد الحرب العالمية الثانية، وخصوصاً تجاه الدول العربية والثالثية التي كانت لا تزال ترضخ تحت سلطة الدول الغربية (الدول الاستعمارية)، وقد تحولت تلك الدول بآمالها تجاه المنظمة الأممية الحديثة التشكيل، في منحها استقلاليتها، وحرية تقرير مصيرها، وخصوصاً أن ما تضمنه ميثاق هذه المنظمة، من مبادئ وغايات كان يمثل حلم كل شعب في نيل حريته، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل الشعوب، خصوصاً بعد صدور «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» في أواخر عام ١٩٤٨، وما تضمنه هذا الإعلان من غايات إنسانية سامية، داعبت مشاعر كل الشعوب المستضعفة في الأرض وأهواءها، وبنت عليها طموحاتها الوطنية، في نيل الحرية وإنهاء الحقبة الاستعمارية. لكنّ تلك الطموحات والآمال لم تدم طويلاً، حتى اصطدمت بواقع الهيمنة الغربية على المنظمة، وسوء نيات الدول الاستعمارية المسيطرة على تلك المنظمة العتيدة[١٤].

مثلت القضية الفلسطينية أول محطة تتكشف فيها الممارسة السياسية الحقيقية للأمم المتحدة، والتي تخدم فقط وبشكل جليّ أهداف مؤسسيها ومصالحهم، ففي ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧) صوّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة يهودية، وأخرى عربية، ووضع القدس تحت نظام دولي (القرار الرقم ١٨١)، ومن ثم اعترفت المنظمة في أيار/ مايو ١٩٤٨ بدولة إسرائيل، كما لم يكن للأمم المتحدة أي موقف جراء خرق الهدنة من قبل اليهود[١٥]. فقد تبنّت الأمم المتحدة توجه الدول الكبرى الاستعمارية في دعمها لقيام دولة إسرائيل على الأراضي العربية، وبدأ العرب يتوجهون بآمالهم نحو الجمعية العامة للأمم المتحدة، معتقدين أنه لا بد من أن يزداد عدد الدول الأعضاء في المنظمة، وبخاصة الدول الصغيرة الحديثة

(١٤) قدري قلعجي، «الفيتو ينسف مبادئ الأمم المتحدة،» في: قدري قلعجي، **الكتاب الذي سبق الحدث: أميركا وغطرسة القوة** (القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ١٥٧ ـ ١٦١.

(١٥) عبد العزيز محمد سرحان، **مقدمة لدراسة الدولة الفلسطينية : دراسة في قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٩)، ص ٣٦ ـ ٣٨.

الاستقلال، وأن تلك الدول سوف ترجِّح موقف الأغلبية المكوّنة من الدول الحرة، وسوف تفرض موقفها على قرارات المنظمة.

لم يُدرك العرب وقتها أثر حق النقض «الفيتو» في القرارات السياسية والمصيرية في المنظمة، وأن مجلس الأمن وأعضاءه الدائمين هم من يملكون زمام الأمور والسلطة التنفيذية، بالإضافة إلى السلطات التقديرية الواسعة التي خصّ الميثاق مجلس الأمن بها، وأن آمالهم المعقودة على الجمعية العامة وأعضائها قد تبخّرت، أمام هيمنة الدول الاستعمارية الكبرى، ورؤيتهم لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بما يخدم مصالح الدول الكبرى فقط، واتضح وقتها أن من وضعوا ميثاق المنظمة الأممية جعلوا من الجمعية العامة مجرد منبرٍ تنفِّس الدول الصغرى من خلاله عن مشاكلها وتطالب بحقوقها، وأن التمثيل الديمقراطي للجمعية العامة هو مجرد إرضاء شكلي للدول الصغرى التي ظنت أنها تحرّرت من سطوة وسلطة الدول الاستعمارية.

من الواضح، هنا، أن قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلم والأمن الدوليين باتت مشلولة، وخصوصاً إذا كان المعتدي يتمتع بحماية إحدى الدول الكبرى، الأمر الذي يؤكد أن الفيتو نسف مبادئ الأمم المتحدة الأساسية، وأن هذا الامتياز الممنوح للدول الخمس الكبرى جعلها تفرض رؤيتها على كل الدول الأعضاء في المنظمة مجتمعة، متجاهلين المساواة في الحقوق التي يتمتع بها كل الأعضاء في المنظمة من الناحية النظرية. أما من الناحية العملية، فيتضح أن النظام المعمول به في الأمم المتحدة كرَّس انتصار الدول الخمس المتحالفة، وجعلها وصية على العالم بأسره.

نخلص مما سبق إلى حقيقة تعامل الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، مع المنظمة وميثاقها من موقع المهيمن، من دون أي اعتبار لحقوق الآخرين، وحرمانهم حماية المنظمة الدولية التي أُنشئت أصلاً لهذا الغرض، طالما اعتمد العدل كمقياس لمصالح الدول العظمى، وتَحَول «الفيتو» إلى أداة لتعطيل عمل المنظمة الأممية، وخرق ميثاقها، وثنيها عن القيام بدورها، في دعم حقوق الشعوب ونضالها الوطني. فهناك الكثير من الآراء التي تتحدّث عن وفاة الأمم المتحدة، وأن قراراتها لا تساوي الحبر الذي تكتب به، ذلك إما بسبب الهيمنة الأمريكية على المنظمة، أو بسبب «الفيتو» الذي يعطل عمل مجلس الأمن في القضايا السياسية.

ثالثاً: آليات الإدارة الأمريكية وأساليبها في تطويع قرارات الأمم المتحدة

كان للولايات المتحدة الكلمة الفصل خلال المشاورات التي جرت بين الدول الكبرى لإنشاء المنظمة، وتحديداً في ما يخصّ الجهاز التنفيذي للمنظمة (مجلس الأمن)، الذي لم يخرج تصميمه عن نطاق الرؤية الأمريكية، كما كان إقرار حق الفيتو للدول الكبرى مطلباً أمريكياً، استخدمت إرهاباً سياسياً على الدول الأخرى لتمريره، في حين لم تكن الولايات المتحدة ترى سوى مصالحها وأهدافها الاستراتيجية[١٦].

وهذا ما يؤكد حديثنا عن أسلوب الولايات المتحدة في تعاملها مع مجلس الأمن، حيث إنها تؤكد احترام قراراته، وهي في الوقت ذاته تعرقلها، بل وتنفي أهمية وجودها أصلاً، الأمر الذي يظهر مزيداً من بسط الهيمنة على الأمم المتحدة التي تمثل المجتمع الدولي، حيث ترتكز هذه الهيمنة على التفسيرات الأمريكية الخاصة بميثاق المنظمة وقراراتها الصادرة عن مجلس الأمن.

١ ـ التفسيرات البراغماتية الأمريكية لغايات الأمم المتحدة وقراراتها

ربطت الولايات المتحدة منذ البداية نجاح الأمم المتحدة بتحقيق رغباتها ومصالحها، مع مراعاة مصالح الدول الكبرى الأخرى، وذلك تحت مبرّرات وتفسيرات واهية، تحاول أن تقنع بها شعوب العالم بعد الحرب. وقد ظهر ذلك في نصوص ميثاق المنظمة الذي لم يغلق الباب أمام سيطرة الولايات المتحدة، ومنطلقاتها البراغماتية العملية على المنظمة. ومن هنا، ندرك غايات الولايات المتحدة من وراء إنشاء المنظمة الأممية الدولية خلال الحرب العالمية الثانية، والاستعجال في إقامتها، بالشكل الذي خرجت فيه إلى العالم.

تعتمد الولايات المتحدة على غايات الأمم المتحدة ومبادئها في تبرير سياساتها المتناقضة، وتستند في ذلك إلى تفسيرات براغماتية لتلك الأهداف، وبخاصة في ما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين، ضاربة بعرض الحائط مبادئ وأهدافاً أخرى،

---

(١٦) محمد العالم الراجحي، **حول نظرية حق الاعتراض في مجلس الأمن الدولي** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٠)، ص ٦١ ـ ٦٣.

تضمنها ميثاق المنظمة، كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

كما تستند الولايات المتحدة إلى توجه من الفقه الغربي خلال تفسيرها البراغماتي للمادة (٥١)(١٧) من ميثاق الأمم المتحدة، بحيث يضمن لها حقها في ممارسة حق الدفاع عن النفس، لكن من خلال تفسير واسع للمادة، فقد انتقلت الولايات المتحدة من حق الدفاع عن النفس، إلى حق الدفاع الوقائي أو الاستباقي عنه، الأمر الذي يظهر أن التفسير الأمريكي جافى المفهوم الحقيقي لهذا المبدأ فعلاً، وأصابه في مقتل، ذلك لأن التحالف الدولي الذي أقيم لتحرير الكويت بناءً على القرار الرقم (٦٧٨) وتطبيقاً لنص المادة الرقم (٥١)، جاء خارج إطار الأمم المتحدة، ووفق آلية خاصة، ومستحدثة في تاريخ التنظيم الدولي، حيث تزعمت الولايات المتحدة التحالف الدولي، وأعطته صلاحية للعمل، حتى من دون الرجوع إلى مجلس الأمن(١٨). وفي هذا الصدد، رفضت أغلبية الآراء الفقهية التي تعرّضت لمبدأ حق الدفاع عن النفس هذا التفسير.

كما أن التفسير الأمريكي لحق الدفاع عن النفس بهذا المعنى، يتناقض بشكل واضح وسافر مع المواد الأساسية من ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها، كتحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية، بالإضافة إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وغيرها من المواد المنصوص عليها في الميثاق. وتهدف الولايات المتحدة هنا إلى تبرير الحروب الوقائية، مبتعدة تماماً عن نصوص ميثاق الأمم المتحدة التي كانت هي الطرف الرئيسي في صياغتها.

إن التفسير الأمريكي للمادة الرقم (٥١) من الميثاق إنما يزيد حالات استخدام القوة، ويهدد السلم والأمن الدوليين، بدلاً من الحفاظ عليه، فالمادة الرقم (٥١) من الميثاق لا تعطي للولايات المتحدة الحق بالقيام بحرب دفاعية استباقية، ويؤكد ذلك الفقه القانوني الدولي، وأن المادة ربطت حق الدفاع بالتعرض لاعتداء مسلح، وهي بذلك تقيِّد استخدام القوة بكل أشكالها، وترفض فكرة الدفاع الاستباقي عن النفس.

---

(١٧) انظر نصّ المادة (٥١) من الميثاق في: **ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية،** ص ٢٠.

(١٨) حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥،** عالم المعرفة؛ ٢٠٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٥)، ص ٣١٣.

وهنا أعطت الولايات المتحدة تفسيرات براغماتية لبعض المواد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، متخذة من مبدأ «الحرب الوقائية» التي ابتدعته أساساً لممارستها العدوانية، وهو يتعارض أصلاً مع مشروعية الدفاع عن النفس، الذي تقرّه المادة الرقم (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك لتبرير استخدام القوة العسكرية ضد أعدائها.

أما بالنسبة إلى التفسير الأمريكي لتدابير «الأمن الجماعي»، فترى الولايات المتحدة في المادتين الرقمين (٤١) و(٤٢) من الميثاق ما يخوّلها القيام بإجراءات قمعية ضد الدول الأخرى، من خلال تحالفات عسكرية تتزعمها، أو منفردة إذا لزم الأمر، مثلما فعلت في حروبها في كوبا وأفغانستان والعراق. وتستند الولايات المتحدة في ذلك إلى تفسيراتها البراغماتية لتدابير الأمن الجماعي، الذي نصّت عليه المادتان الرقمان (٤١) و(٤٢) من الميثاق، وهي التدابير والإجراءات العسكرية وغير العسكرية، التي يقررها مجلس الأمن لتحقيق الأمن الجماعي لأعضاء الأمم المتحدة، والعمل على منع العدوان وقمع الدولة المعتدية[١٩].

استغلت الولايات المتحدة خرق العراق أحكام القانون الدولي باحتلاله الكويت، لإضفاء شرعية على أعمالها العسكرية، عبر استصدار القرار الرقم (٦٧٨) من مجلس الأمن، والخاص بتفويض الولايات المتحدة وحلفائها لاتخاذ أعمال قمعية ضد العراق، نيابة عن مجلس الأمن، في حين لم تشارك الصين وروسيا بقوات عسكرية لضرب العراق، أي أن القرار لم يتخذ بالتشاور مع أعضاء في الأمم المتحدة، أو مع كل أعضاء مجلس الأمن.

بمعنى أن الإجراءات القمعية لم تتخذ بشكل جماعي، بحسب المادة الرقم (١٠٦) من ميثاق المنظمة الدولية، بالرغم من مشاركة عدد كبير من الدول في التحالف العسكري ضد العراق، في كانون الثاني/ يناير١٩٩١، أي أن التشاور والتحالف قاما خارج الأمم المتحدة، ومخالفان لميثاقها، بهدف تلبية الرغبة الأمريكية، استناداً إلى تفسيرها البراغماتي للقرار، وأن إرسال الدول لقوات عسكرية للمشاركة في التحالف الدولي برئاسة أمريكا، بهدف تحرير الكويت، جاء تحت طائلة الهيمنة الأمريكية، في فرض سياستها وتحقيق أهدافها.

(١٩) عمرو أبو الفضل، **التحولات العالمية وتأثيرها على الشرعية الدولية والعالم العربي** (القاهرة: دار غراب للطبع والنشر، ٢٠١١)، ص ١٢٥ ـ ١٢٦. قارن أيضاً نص المادتين (٤١) و(٤٢)، في: **ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية**، ص ١٨.

عكست حرب العراق ٢٠٠٣ حقيقة أن الولايات المتحدة تجيد التعامل مع قرارات مجلس الأمن، وتطويعها لخدمة مصالحها، فقد تجاوزت القرار الرقم (١٤٤١) الذي كان يلبّي الحدّ الأدنى من شروطها، واعتبرت أن استخدام القوة ضد العراق جاء بعد خرقه للقرار خرقاً مادياً. نذكر هنا أن العراق لم ينتهك القرار الرقم (١٤٤١)، بل إن الولايات المتحدة هي من انتهكه، لأنها ليست الجهة المخوَّلة بالحكم على مدى انتهاك القرار، وأن استخدام القوة من قبل الولايات المتحدة مَثّل انتهاكاً صريحاً لميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن في الوقت نفسه، مستندة في ذلك إلى تفسيراتها الخاصة للقرار.

يتضح مما سبق، مدى الاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية، انطلاقاً من أزمة الخليج الثانية، ثم غزو العراق. فقد برَّرت الولايات المتحدة حربها على العراق بأنها جاءت تحقيقاً للديمقراطية والحرية. وحتى تنجز الولايات المتحدة أهدافها المرحلية في المنطقة، اعتمدت على تفسير ضيِّق وصارم للقرار الرقم (١٤٤١)، بهدف الضغط على العراق واستفزازه، وصولاً إلى ضربه وغزو أراضيه، وبسط سيطرتها على خيرات البلاد ومواردها، بالإضافة إلى منع قيام أية قوة إقليمية تهدد مصالحها.

٢ ـ السيطرة الأمريكية على مجلس الأمن من خلال حق الاعتراض (الفيتو)

تباين تعامل الولايات المتحدة مع الأمم المتحدة، وخصوصاً مع مجلس الأمن وقراراته، أثناء الحرب الباردة وبعدها، حيث غيَّرت الولايات المتحدة من استراتيجيتها في التعامل مع مجلس الأمن، وكيفية السيطرة عليه، وتطويع قراراته بوسائل مختلفة، تبعاً للمناخ السياسي العالمي، وتبعاً للتغيّرات التي طرأت على المسرح الدولي، وعملت على استغلال تلك المتغيّرات، وتحديداً أثناء الحرب الباردة وبعدها.

سنتعرض هنا لآليات تعامل الولايات المتحدة مع مجلس الأمن زمن الحرب الباردة، وتعسفها في استخدام الفيتو لتعطيل عمل المنظمة، ومقارنة ذلك بتعاملها مع المجلس وقراراته بعد الحرب الباردة، وتحديداً خلال أزمة العراق. وفي كلتا المرحلتين، لم تقصد الولايات المتحدة خلال تعاملها مع مجلس الأمن، سوى تحقيق مصالحها من منظور براغماتي بحت.

أ ـ السيطرة على مجلس الأمن أثناء الحرب الباردة

تعتبر السيطرة الأمريكية على مجلس الأمن باستخدام حق «الفيتو»، أحد أهم آليات وأساليب الإدارة الأمريكية في تطويع قرارات الأمم المتحدة، في ما يتعلق بإدارة الصراع الدولي؛ فالولايات المتحدة تُعدّ الدولة الأكثر استخداماً لحق الفيتو منذ عام ١٩٧٠، فقد استخدمت الفيتو ٤٥ مرة في الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٩)، كما كانت تتهم الأمم المتحدة دائماً بالفشل، وتقلل من أهميتها، في حين يكتشف من يتتبّع سجل الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن سبب عجز المجلس عن القيام بدوره لجهة حفظ السلم والأمن الدوليين[٢٠].

ارتفعت وتيرة استخدام الولايات المتحدة حق الفيتو في فترة الثمانينيات، حينما بدأت تواجه مشكلات تتعارض ومصالحها، في ما يخصّ قضايا الشرق الأوسط، وتحديداً القرارات التي تدين إسرائيل، فالسوفيات لم يستخدموا الفيتو منذ عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٩٠، في حين استخدمته الولايات المتحدة ٢٧ مرة خلال الفترة نفسها. وهذا يعكس صورة الصراع الدولي بين المعسكرين، الأمر الذي يظهر مدى التأثير السلبي في المنظمة حينها. في المقابل، يرى البعض أن هذا الشكل من الصراع داخل مجلس الأمن من خلال استخدام الفيتو، يعمل على إيجاد شكل من أشكال التوازن، كما يرى أن استخدام تلك الدول حق الفيتو أفضل في كل الأحوال من انسحابها من المنظّمة[٢١].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة لم تستخدم حق الاعتراض (الفيتو) على مدار الخمس والعشرين سنة الأولى من عمر المنظمة، ذلك لأنها لم تجد، أو تواجه، ما يجبرها على استخدامه، الأمر الذي يدلل على أن الأمور كانت تسير لمصلحة الولايات المتحدة، وأن قرارات الأمم المتحدة وأجندتها كانتا تتماشيان مع المصالح الأمريكية.

من ناحية أخرى، قلّما ناقش مجلس الأمن قضايا تخصّ الدول العظمى، وظلّت تلك القضايا المهمة لا تطرح كثيراً على مجلس الأمن لمناقشتها، بسبب امتلاك الدول

---

(٢٠) نعوم شومسكي، **إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٢٢٩.

(٢١) بول كينيدي، **برلمان الإنسان، الأمم المتحدة: الماضي والحاضر والمستقبل**، ترجمة رؤوف عباس (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٨)، ص ٩٠.

الكبرى حق الاعتراض (الفيتو)، أي أنه حتى لو طرحت هذه القضايا للمناقشة في مجلس الأمن، فسوف تستخدم حق الفيتو لوقف تلك المشاريع، ومنع تحويلها إلى قرارات واجبة التنفيذ. وخير دليل على ذلك، استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق الفيتو ٣٧ مرة لمنع إصدار قرارات تدين إسرائيل[٢٢].

وبذلك تكشّفت حقيقة تعامل الولايات المتحدة والدول الكبرى مع المنظمة وميثاقها، وكذلك كُشفت النظرة الأمريكية إلى حق الآخرين في الاستفادة من مواد الميثاق، لحماية أنفسهم من اعتداءات الدول الكبرى، وأن لا حقّ ولا حماية للدول الصغيرة التي قيل إن المنظمة الأممية أُنشئت للدفاع عنهم، ما دام مقياس العدل هو مصلحة الدول الكبرى.

من هنا جاءت دواعي إصلاح مجلس الأمن في هذا الجانب، ذي الصلاحيات التنفيذية في الأمم المتحدة، والرغبة في تفعيله، بحيث يتعرّض لكل قضايا الأمن والسلم الدوليين، أو حتى حالات تهديد السلام العالمي الذي يعتبر الهدف الأساسي الظاهر لإنشاء الأمم المتحدة.

ب ـ السيطرة على مجلس الأمن خلال أزمة الخليج وإرهاصات «النظام العالمي الجديد»

مع بروز مفهوم «الشرعية الدولية» خلال أزمة الخليج الثانية، انعكس ذلك على أداء مجلس الأمن بشكل مباشر، في ظلّ ما يسمّى «النظام العالمي الجديد»، وذلك لجهة فضّ النزاعات التي تهدد السلم الدولي، من خلال نظام «الأمن الجماعي». وفي إثر انهيار الاتحاد السوفياتي انفردت الولايات المتحدة بالسيطرة على القرار الدولي، فبعد أن كانت تصيب مجلس الأمن بالشلل جراء إفراطها في استخدام الفيتو، ظهرت حالة شبه توافق بين القوى العظمى، وبدأت تتجه إلى تفعيل مجلس الأمن، كما طرأ توسيع لسلطاته، بوصفه الجهاز المنوط به حفظ السلم والأمن الدوليين، وبذلك تطور مفهومه فكرياً وإجرائياً[٢٣].

---

(٢٢) عبد الله الأشعل، «العالم العربي والشرعية الدولية (الجديدة)،» **السياسة الدولية**، العدد ١٦٤ (٢٠٠٦)، ص ٢٢.

(٢٣) سعد حقي توفيق، **النظام العالمي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة** (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ٤٤ ـ ٤٥.

برز هذا التطور لمجلس الأمن خلال أزمة الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، متجاوزاً في كثير من الأحيان حدود سلطاته وصلاحياته، الأمر الذي أثار الجدل حول مدى التزام المجلس وقراراته بالنصوص الواردة في الميثاق، ما اعتبر تغيّراً في نوعية القضايا التي يتعرّض لها مجلس الأمن، وبشكل أوسع من ذي قبل (أي زمن الحرب الباردة)، فقد ظهر إفراط شديد في قرارات مجلس الأمن، حيث هيمنت الولايات المتحدة على عملية صنع القرار فيه بطريقة تخدم مصالحها وتحقق أهدافها الاستراتيجية[٢٤].

ويمكن تلخيص نتائج الهيمنة الأمريكية شبه المطلقة على مجلس الأمن، وأهم ملامح الممارسة السياسية للمجلس بعد انتهاء الحرب الباردة، من خلال النقاط التالية:

ـ بدأ الحديث عن تطبيق «نظام الأمن الجماعي» مع نشوب أزمة الخليج عام ١٩٩٠ فقط، وظهرت هيمنة الولايات المتحدة على مجلس الأمن وقراراته، فهي تعمل على استغلالها، إذا ما توافقت مع مصالحها، في حين أنها تتجاوزها إذا لم تتفق مع الرؤية الأمريكية.

ـ شهد مجلس الأمن تعاوناً غير مسبوق لمواجهة أزمات وصراعات إقليمية، مثل أزمة الخليج، والحرب الأهلية في يوغسلافيا والبوسنة في ظل توافق مصالح الدول الكبرى، الأمر الذي دعا البعض إلى القول إن سياسة الإجماع الدولي ترجع إلى اقتران النظام العالمي الجديد بتطلعات الدول الصناعية الغربية ومصالحها، وأن قرارات مجلس الأمن التي تقترحها الدول العظمى هي وسيلتها لتأمين النظام العالمي الجديد.

ـ انحسرت ظاهرة استخدام حق الفيتو ما بعد سقوط المعسكر الاشتراكي، واختلال توازن القوى الذي كان يحكم النظام الدولي، وأصبح العالم كله يمثل منطقة نفوذ واحدة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فاقتصر استخدام حق الفيتو على حماية مصالحها المباشرة، بالإضافة إلى استخدامه لحماية إسرائيل.

تلك هي السمات التي ميّزت عمل مجلس الأمن في تلك الفترة، حيث ظلّت قراراته انتقائية، ولها سند شرعي، بالرغم من أنها في الحقيقة جاءت منافية للشرعية، إلا

(٢٤) أحمد سيد أحمد، **مجلس الأمن : فشل مزمن وإصلاح ممكن** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ٢٠١٠)، ص ٥.

أن الولايات المتحدة كانت تدعم عمل المجلس في تلك المرحلة، في ما سمّي «مرحلة الشرعية الدولية التوافقية» مستغلّة إياه لتحقيق سياساتها وأهدافها.

ونرى هنا أن الولايات المتحدة لا تكترث لكثير من الصراعات الدولية التي تكون بعيدة عن مناطق نفوذها. أما في المناطق التي تتركّز فيها مصالحها، فقد تقوم الولايات المتحدة باختلاق أزمات تتسبّب في نشوب صراعات، وحينها تبدأ بتفعيل مبدأ التدخل الإنساني والمفهوم الموسع للأمن الدولي، للدفاع عن مصالحها، مستندة إلى القوة العسكرية لتحقيق مزيدٍ من السيطرة، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول. وقد تجلّت مظاهر الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن بوضوح بعد صدور القرار الرقم (١٤٨٣) الخاص بإعادة إعمار العراق، الذي تعامل مع الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني للعراق كأنه أمر واقع، حيث صدر القرار بإجماع الدول الأعضاء. ولقد عكس ذلك مدى التنازلات التي قدمتها كل من روسيا وفرنسا، ومعهما ألمانيا، للولايات المتحدة[٢٥]، الأمر الذي يدلل على أن الأصوات التي كانت تعارض الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن في فترة صدور القرار الرقم (١٤٤١)، مثل فرنسا وروسيا، قد غيّرت موقفها على أساس نفعي براغماتي، وجسّدت مأساة الهيمنة الأمريكية الكاملة على مجلس الأمن، مكتفية بتطبيق معيار القوة في تعاملها مع القضايا والصراعات الدولية.

ونرى هنا أن أساس المشكلة يكمن في سياسة الهيمنة الأمريكية، وليس في وظيفة الأمم المتحدة، لأن قراراتها جاءت انعكاساً طبيعياً لإرادات الدول الكبرى، بما يعبِّر عن هيمنة الولايات المتحدة على أعضاء المنظمة أولاً، ومن ثم على المنظمة نفسها وقراراتها، بما يخدم مصالحها وأهدافها القومية.

رابعاً: تداعيات الهيمنة الأمريكية ومستقبل الصراع الدولي

١ ـ تداعيات الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة

أصابت الهيمنة الأمريكية الأمم المتحدة في مقتل حين جعلت من مبادئ المنظمة وأهدافها مجرد شعارات مضلِّلة للشعوب؛ فهي في الواقع لا تلامس واقع الدول الضعيفة

(٢٥) ثابت والعناني، **العرب والنزعة الإمبراطورية الأمريكية**، ص ٩١.

وهمومها، بل يتم استغلال تلك المبادئ من قبل الولايات المتحدة أسوأ استغلال. كما تعكس الممارسة السياسية الأمريكية في الأمم المتحدة عدم المساواة بين الدول، كبيرها وصغيرها. أما مبدأ حظر استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، فهو من الناحية العملية غير معمول به، وخير دليل على ذلك الحروب التي شنّتها الولايات المتحدة وحلفاؤها خارج إطار المنظمة الدولية، كما لم تحرك الأمم المتحدة ساكناً عندما ضربت إسرائيل المفاعل النووي العراقي في عام ١٩٨١.

ولم يعمل نظام الأمم المتحدة حتى الآن بحسب نصوص ميثاقها، فالمنظمة أصيبت بالشلل بعد سيطرة الغرب على النظام العالمي، إذ تحوّلت المنظمة خلال حرب الخليج إلى مجلس يقرّ بأوامر واشنطن وحلفائها، وبذلك خيّبت حرب الخليج الآمال ببروز دور إيجابي للمنظمة في إعادة بناء حقيقية لعالم متعدد المحاور والأقطاب، وفقدت المنظمة الكثير من شرعيتها في نظر شعوب العالم الثالث[٢٦].

كما تقود الانتقادات التي توجَّه إلى الأمم المتحدة ودورها إلى التساؤل عن مدى إمكان تخلّص الأمم المتحدة من براثن الهيمنة الأمريكية، مع الاعتراف بأن الولايات المتحدة تستخدم المنظمة الأممية كأداة لخدمة السياسة الأمريكية، وتحقيق مصالحها منذ إنشاء المنظمة الدولية، بل إن البعض يراها وكأنها مكان لتسجل القرارات التي صدرت سلفاً عن البيت الأبيض.

وبالرغم من ظهور حاجة ماسة إلى إصلاح الأمم المتحدة، بسبب وجود عوار جسيم في أهم أجهزتها، فإن الولايات المتحدة ترغب في إبقاء الوضع على ما هو عليه، بل والعمل على إفشال أي مقترحات لإصلاح الأمم المتحدة، طالما بقيت هذه المنظمة بواقعها الحالي تخدم مصالح الرأسمالية العالمية، بزعامة أمريكا. كما بات جلياً أثر الهيمنة الأمريكية في عدم إجراء أي إصلاحات جوهرية في بنى المنظمة وأجهزتها، وخصوصاً مجلس الأمن، وذلك بهدف الإبقاء على الهيمنة والسيطرة الأمريكية على الأمم المتحدة وقراراتها، كونها المنظمة السياسية الدولية التي تضطلع بمهمة حفظ السلام العالمي[٢٧].

---

(٢٦) سمير أمين، «بعد حرب الخليج: الهيمنة الأمريكية إلى أين؟،» في: محمد الأطرش [وآخرون]، **العرب وتحديات النظام العالمي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٩١.

(٢٧) أحمد الرشيدي [وآخرون]، **الأمم المتحدة: ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، وجه نظر عربية**، تحرير جميل مطر وعلي الدين هلال (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٣١٨ ـ ٣١٩.

فمن تداعيات الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة، عدم قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها، وتطبيق المبادئ التي تبنّتها في ميثاقها، وهذا يوضح كيفية تعامل الولايات المتحدة وحلفائها مع أهداف ومبادئ المنظمة الأممية، من منظور نفعي خالص، واستغلالها لتحقيق مصالحها، بدلاً من العمل على تحقيق أهداف المنظمة.

كما تراجع دور الأمم المتحدة على المستوى السياسي، وفي ظلّ عودة التوازن الدولي، وذلك بسبب عدم وجود توافق أو إجماع بين الدول الكبرى التي تمتلك حق الفيتو؛ فمجلس الأمن بواقعه الحالي جاء انعكاساً لحالة توافق بين تلك الدول، إذ أعطى ميثاقها صلاحيات متساوية لكل أعضاء مجلس الأمن الدائمين، بحيث يصبح مجلس الأمن انعكاساً وتجسيداً لتوازن القوى في النظام الدولي.

٢ ـ الصراع الدولي ومؤشرات عودة التوازن

تبين أن النظام الدولي الذي يتصف باستمرارية الحركة والصيرورة، يتغير كل عدة عقود إلى نظام دولي مختلف، نظراً إلى طبيعته المتغيّرة، وذلك نتيجة للصراع بين القوى الكبرى. فقد تحول النظام الدولي إلى نظام أُحادي القطبية منذ تسعينيات القرن الماضي، وما يشهده المسرح السياسي الدولي في الفترة الأخيرة من تغيّرات لجهة مواقف الدول الكبرى يشير إلى أن تحولاً سيطرأ على النظام الدولي خلال السنوات القادمة.

يعدّ التغيّر التدريجي في النظم الدولية عملية طبيعية، حيث تمر القطبية الأحادية بمرحلة وسطى أو شكل من أشكال التبلور، تمهيداً للانتقال إلى نظام دولي جديد، ذلك بعد تراجع دور القوة العسكرية في التأثير في محصّلة القوة، بالإضافة إلى صعوبة قيام الولايات المتحدة بتطويع كل القوى الكبرى في النظام الدولي، حيث تمتلك بعض الدول قدرة نسبية على اتخاذ مواقف مستقلة، بل ومناهضة للرؤية الأمريكية في العديد من القضايا الدولية.

يرى «بريجنسكي» أن روسيا والصين قوتان معارضتان للهيمنة الأمريكية، وتهدّدان المصالح الحيوية الأمريكية، إلا أنهما غير قادرتين على الانتصار عليها، بسبب التفوق التكنولوجي للولايات المتحدة، وذلك يجردهما من وسائل تحقيق أي هدف سياسي مستدام على المستوى العالمي. وقد برّر ذلك بالتفوق الأمريكي المتفرِّد في المجالات الحاسمة للنفوذ العالمي (هيكل القوة)، وبذلك تتمتع الولايات المتحدة بقدرة سياسية لا تنافسها فيها أي دولة أخرى، وتصبح القوة العالمية العظمى والوحيدة على مستوى

العالم[٢٨]. في المقابل، يرى البعض أن أيام الهيمنة ذهبت إلى غير رجعة، وعلى الولايات المتحدة أن تقبل بأنها أصبحت إحدى القوى الرئيسية بين كثير من الدول التي تنافسها في عالم متغيّر وغير منتظم، والذي سيزداد في عدم انتظامه خلال القرن الحادي والعشرين[٢٩].

فقد باتت المؤشرات واضحة على اختلال نظام الهيمنة الأمريكية الذي فرض على العالم عقب حرب الخليج الثانية، حين أعلن عن مولد النظام العالمي الجديد. واعتمدت الولايات المتحدة على الإفراط في استخدام القوة العسكرية، خلال ما أطلقت عليه الحرب على الإرهاب. فبعد الفشل الذي خلَّفته سياساتها على مستوى العالم، بعد احتلال أفغانستان والعراق، يبدو أن نظام الهيمنة الأمريكية دخل مرحلته الهشَّة، وباتت المواقف الدولية (الروسية والصينية) تشير إلى تراجع الهيمنة الأمريكية، لمصلحة عودة التوازن بين القوى الدولية، داخل الأمم المتحدة وخارجها، خصوصاً بعد عودة الدور الروسي إلى المشهد الدولي. إذّاك تراجع دور الأمم المتحدة فلم تنجح في حلّ أي من الصراعات الدولية التي تفجرت في الفترة الأخيرة، وأصبحت أقطاب دولية تنازع الولايات المتحدة سيطرتها على العالم، وتتعارض مع رؤيتها لحلّ الصراعات الدولية، الأمر الذي يؤشر، بحسب رأينا، إلى قراءة جديدة للمشهد السياسي الدولي.

تخوض روسيا مؤخراً جولة جديدة من الصراع الدولي، وتبرز أهميتها في مواجهتها للسياسة الأمريكية في قضايا مختلفة؛ فقد جاء الفيتو الروسي ـ الصيني في مجلس الأمن مؤخراً لدعم النظام السوري، وإعطائه فرصة للقضاء على المعارضة المسلحة، ومن ثم البدء في إصلاحات نحو التحول الديمقراطي. ومن ناحية أخرى، جاء الفيتو تعبيراً عن رفض الروس لتمرير مخطّطات أمريكية تتعارض مع مصالحهم، وتستكمل دورة تغيير النظم العربية، من وجهة نظر روسية. كما أن روسيا تتخذ موقفاً مشابهاً من قضية الملف النووي الإيراني.

على صعيد آخر، ضمّت روسيا شبه جزيرة القرم بعد الاستفتاء الذي جرى في آذار/ مارس الماضي، غير مكترثة للرفض الغربي عموماً، حيث عرقل الفيتو الروسي مشروع قرار أمريكي في مجلس الأمن يدين الاستفتاء، ويعتبره غير شرعي، وهدَّدت

(٢٨) زبغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: الأوّلية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية**، ترجمة أمل الشرقي، ط ٢ (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٢٩) Immanuel Wallerstein, «Friends as Foes,» *Foreign Policy*, no. 40 (Fall 1980), pp. 119-120.

الولايات المتحدة بتوقيع عقوبات اقتصادية ضد روسيا، في حين دعمت روسيا حركة الانفصاليين في المدن الأوكرانية الأخرى، وقامت بتحركات عسكرية داخل الحدود الأوكرانية[٣٠].

على هذا النحو، يمكن القول إن أبجديات الصراع الدولي تغيّرت، وإن الصراع العسكري والأيديولوجي تراجع لمصلحة التعاون والاعتماد المتبادل بين مجموع القوى الدولية. بمعنى آخر، إن ظهور منظومة عالمية جديدة، تمثل حالة وسطيَّة بين الاعتراف بالقوة الأمريكية كقوة عظمى لها مصالحها والنظام المتعدد الأقطاب. هذه المنظومة من الممكن أن تتبنَّى نمطاً توافقياً من التفاعلات الدولية، بحيث تتراجع فيه الزعامة الأمريكية، ويحدث نوع من التوازن بين التكتلات الاقتصادية الكبرى، مع تمايز المصالح في ما بينها. وبذلك يتبيّن عدم دقة أطروحتي «نهاية التاريخ» و«صدام الحضارات» عند كل من فوكوياما وهنتنغتون حول مستقبل الصراع الدولي.

فلا مجال لنشوب صراعات وجودية قائمة على الصراع الأيديولوجي، قد تقود إلى حروب عالمية كبرى، وعليه يتحول الصراع إلى حالة من التنافس الاقتصادي والسياسي الذي قد يصل إلى درجة من الحدَّة أو التأزُّم، مثلما هو حاصل اليوم في الأزمتين الأوكرانية والسورية، لكن من دون الوصول إلى مستوى الصراعات العسكرية الكبرى، وذلك بسبب وجود درجة عالية من الاعتماد المتبادل فرضتها مقتضيات العلاقات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين.

هذا مع تسليمنا بالتحول الجذري في الرأي العام العالمي الذي أصبح رافضاً بقوة لخوض حروب كبرى لن ينتج منها سوى مزيدٍ من العنف وعدم الاستقرار، كما أن الاقتصاد الأمريكي لم يعُد يحتمل حروباً خارجية، وخصوصاً أن الاقتصاد الأمريكي لم يتعافَ بعد من الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالعالم عام ٢٠٠٨.

وهدا ما يبرر عودة نمط الحروب بالوكالة التي تدور في مناطق مختلفة من العالم مثل: سورية، وأوكرانيا، والسودان، وغيرها من مناطق التوتر في العالم، إضافة إلى ذلك التغير الذي طرأ على السياسة الخارجية الأمريكية في حقبة الرئيس أوباما الذي عبّر صراحة عن عدم نية بلاده خوض حروب كبرى، وقام بسحب القوات الأمريكية من أفغانستان والعراق، وخصوصاً في ظلّ ما يبدو أنه إعادة ترتيب لأولويات السياسة

(٣٠) بي بي سي عربي، <http://www.bbc.co.uk/Arabic>.

الأمريكية في ظل التغيُّر الذي طرأ على العلاقات الأمريكية مع العديد من الدول الإقليمية، مثل مصر والسعودية، وخطر الإرهاب الدولي الذي غذّته الولايات المتحدة، ولم تستطع تفادي ويلاته.

٣ ـ التحولات الرئيسية في النظام الدولي ومستقبل الأمم المتحدة (رؤية استشرافية)

لم تقتصر التحولات التي شهدها النظام الدولي عقب انهيار الاتحاد السوفياتي على التحول من نظام القطبية الثنائية إلى نظام أحادي القطبية تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، بل إن التغيُّر أصاب طبيعة القطبية نفسها، من حيث توزيع القوة والسلطة بين التكتلات أو القوميات، إذ أصبحت القطبية تتحدّد من خلال سيادة شبكة كبيرة ومعقّدة من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المستوى الدولي. وتتمثل هذه الشبكة بوجود «منظومة رأسمالية عالمية»، لا تهيمن على النظام الدولي فحسب، بل أصبحت تشكل قلب النظام العالمي وتتحكّم في توجهاته ومساره[٣١].

وبذلك يكون العالم بعيداً كل البعد من السلام والاستقرار، وما سمّي بالشرعية الدولية، وكأن العالم أريد له أن يقع تحت براثن الاستبداد والقانون الأمريكي المستند إلى القوة العسكرية، وهو أمر تكشفه التقارير الأمريكية من دون مواربة، بل كان من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية أن تجعل ذلك واضحاً تماماً، حتى يكون ذلك عاملاً من عوامل الحرب النفسية لفرض الاستسلام على الجميع. فقد زيّفت الولايات المتحدة الحقيقة بالحديث عن عصر الشرعية الدولية، فالنظام الدولي الجديد بقيادة أمريكا قائم على قانون الغاب، وما مجلس الأمن والشرعية الدولية سوى أقنعة مزيّفة للسياسات والمعايير الأمريكية في الحكم على القضايا الدولية[٣٢].

ظلّت الأمم المتحدة منذ تأسيسها محل اهتمام شعوب العالم، وظلّ الجدال يدور حول مدى تحقيق المنظمة للسلم والأمن الدوليين، وخصوصاً أنها ظلت محكومة بالفيتو أثناء الحرب الباردة، أو تعكس رؤية الولايات المتحدة التي أصبحت تهيمن على النظام الدولي بعد انهيار الثنائية القطبية، كما ستظلّ المنظمة الدولية محكومة

(٣١) الأطرش [وآخرون]، **العرب وتحديات النظام العالمي**، ص ١٠.

(٣٢) منير شفيق، **النظام العالمي الجديد وخيارات المواجهة** (تونس: الناشر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٢)، ص ٢١ ـ ٢٢.

بالفيتو. من هنا جاءت أهمية التساؤل حول مستقبل المنظّمة الدولية، الذي يرتبط بشكل مباشر بالتحولات الكبرى التي تطرأ على النظام الدولي، وصراع المصالح الذي يحكم العلاقات الدولية. كما اتضح أن إمكان إصلاح المنظمة بات شبه معدوم، خصوصاً في المجال السياسي. وفي محاولة للإجابة عن التساؤل السابق حول مستقبل الأمم المتحدة، يمكن أن نتوقع سيناريوهين اثنين لمستقبل الأمم المتحدة، وذلك على النحو التالي:

أ ـ السيناريو الأول: من الممكن أن تواجه الأمم المتحدة المصير نفسه الذي واجهته عصبة الأمم، وهذا ما يعني اندلاع حرب عالمية ثالثة تفضي إلى واقع دولي جديد، أي أن قوى دولية ستختفي عن مسرح السياسة الدولية، في حين تصعد قوى دولية أخرى، إلى جانب الدول التي ستتزعّم التيار الذي سينتصر في الحرب. وبذلك سوف تختفي المنظمة وينتهي دورها، بسبب التغيُّر البنيوي المفترض في المصفوفة الدولية.

ب ـ السيناريو الثاني: بقاء المنظمة قائمة بالفعل، وتعمل في مجالات مختلفة، لكنها معطلة أو غير فعالة في المجال السياسي، وذلك بفعل الصراع بين الدول الكبرى، سواءٌ في إطار الأمم المتحدة أو خارجها. فقد ظلت المنظمة لفترات طويلة عاجزة عن القيام بمهامها لجهة حفظ السلم الدولي، بل إن إنجازها على المستوى السياسي ضئيل جداً، وكثيراً ما تعرضت للانتقاد الشديد (في حالة تبنَّت رؤية القطب المهيمن). فلم تشهد المنظمة الدولية توافقاً بين الدول الكبرى إلا في قضايا وأوقات معينة، وذلك تبعاً لعلاقات القوة التي كانت تحكم التفاعلات الدولية، إلى درجة لم تعد المنظمة تعكس رؤية مستقلة، ولا حتى رؤية المجتمع الدولي الحقيقي في القضايا الدولية، لكنها كانت وما زالت تعكس رؤية القوى المسيطرة عليها.

كما لا نغفل دور المنظمة في الجوانب الأخرى غير السياسية، فقد حققت العديد من الإنجازات والنجاحات على المستوى الإنساني، والاجتماعي، والثقافي، والإغاثي، وتحديداً لجهة دورها في تضميد جراح البشرية، سواء بعد وقوع كارثة طبيعية أو كارثة من صنع البشرية (الحرب)، وذلك بفعل النظام العقيم الذي يحكم المنظمة (الفيتو)، والذي صادر عمل المنظمة في المجال السياسي، فقد اكتفت المنظمة بالنداءات المستمرة والمطالبة بحفظ السلم والأمن الدوليين بدلاً من صناعة السلم وتطبيقه.

فكيف تُطالَب الأمم المتحدة بفضّ الصراع الدولي، وهي المنظمة التي عانت الإفشال والتعطيل الذي وصل إلى مرحلة الشلل بسبب الصراع الدولي؟! أو بالأصح إن المنظمة وُلِدَت كنتاج للصراع الدولي، لتكون أداة في يد القطب المهيمن. وبذلك نؤيد الاتجاه القائل إن الأمم المتحدة كانت وما زالت تعكس شكل النظام الدولي بتفاعلاته الرئيسية، بل نقول إن الذين وضعوا ميثاق المنظمة المحكم الصياغة قصدوا أن يظل العالم محكوماً من قبل الدول الخمس الكبرى في حالة التوافق، أو مشلولاً في حالة التناقض، وهذا ما عملت به الولايات المتحدة صاحبة الرؤية والمشروع عندما استخدمت الأمم المتحدة كأداة لتنفيذ سياستها.

ونستطيع هنا أن نبشِّر بأن المنظمة بنظامها الحالي، ما لم يتم تعديل ميثاقها، ستظلّ أسيرةً لهيمنة الطرف الأقوى في معادلة الدول الخمس الكبرى، فقد بات من المؤكد عدم وجود إرادة حقيقية لإجراء تعديلات على ميثاق المنظمة، أو بالأصح فشلت الجهود الإصلاحية الخاصة بالمنظمة. وعلى هذا النحو، فإننا نرجّح السيناريو الثاني (انحسار دور الأمم المتحدة في المجال السياسي)، ونعتبره أكثر منطقية وواقعية، وهذا ما يظهر لأي متابع لعمل المنظمة ودورها السياسي منذ تأسيسها.

مقدمة

تعتبر ظاهرة الصراع إحدى السمات الأساسية المُشكِّلة للمجتمعات البشرية منذ فجر التاريخ، وقد تنوّعت مستويات الصراع وأشكاله، بدءاً بالصراعات الفردية والقبلية، وصولاً إلى أشكال الصراعات الأكثر تنظيماً بين الكيانات المختلفة التي جسّدت في ما بعد مفهوم الدولة القومية، منتقلة بذلك إلى مستوى الصراعات الدولية. فلم تظلّ فكرة الصراع بمعزل عن الأهداف السياسية للدولة، أو بمعزل عن قرارها السياسي، بل إن الصراع هنا جاء تجسيداً وترجمة فعلية لإرادات سياسية دولية متصارعة أصلاً.

فبعد انهيار عصبة الأمم مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، انضمّت أمريكا إلى الحلفاء، حيث جاء استخدام مصطلح «الأمم المتحدة» لأول مرة في عام ١٩٤٢، في إشارة إلى الدول المحاربة ضد المحور، وكانت أمريكا تهدف من وراء ذلك إلى حشد الحلفاء خلال الحرب في مواجهة «دول المحور»، وصدّ أطماعها؛ وكان ذلك بمثابة تجسيد لمظاهر الصراع الدولي على أعلى المستويات. من هنا تتضح ملامح السياسة الأمريكية الطامحة إلى السيطرة على العالم، والتفرّد بدور واضح في السياسة العالمية وإدارة الصراعات الدولية.

فقد كانت الولايات المتحدة تعي تماماً ما تريده من وراء إنشاء الأمم المتحدة، إذ اتضح ذلك من خلال جهودها والدور الذي أدّته خلال إنشاء المنظمة، حيث كانت الولايات المتحدة صاحبة الكلمة الفصل خلال المشاورات التي جرت بين الدول الكبرى لإنشاء المنظمة. فالإدارة الأمريكية هي من وضع المقترحات الأساسية والجوهرية

المتعلقة بتصميم التنظيم الدولي الجديد، والتي تتماشى تماماً مع الغايات والمصالح الأمريكية، كما كان إقرار حق «الفيتو» للدول الكبرى مطلباً أمريكياً، استخدمت إرهاباً سياسياً على الدول الأخرى لتمريره، في حين لم تكن الولايات المتحدة ترى سوى مصالحها وأهدافها الاستراتيجية، وبذلك اتضحت بوادر الهيمنة الأمريكية على المنظمة الأممية منذ البداية.

والواقع أن الأمم المتحدة أُنشئت بهدف أساسي هو فضّ الصراعات الدولية، وإقرار السلم والأمن الدوليين. ومن ثم، ارتبط هذا الهدف بالصراع الدولي، كون الأمم المتحدة تعتبر المطبخ السياسي الذي تدار فيه الصراعات الدولية، حيث يضطلع مجلس الأمن بدور السلطة التنفيذية في المنظمة.

في المقابل، تباينت الاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع مجلس الأمن، وكيفية السيطرة عليه، وتطويع قراراته بوسائل مختلفة، تبعاً للمناخ السياسي العالمي، وتبعاً للمتغيّرات التي طرأت على المسرح الدولي. فقد استخدمت الولايات المتحدة المنظمة الأممية في تمرير قرارات تخدم السياسة الأمريكية خلال الأزمة العراقية، وما لبثت بعدها أن عملت على تحجيم، بل وإنكار، أي دور حيوي للمنظمة، كما أصابت الهيمنة الأمريكية بالضرورة المنظمات الإقليمية المرتبطة بالأمم المتحدة.

وانفردت الولايات المتحدة بالسيطرة على مقدّرات الشعوب عبر آليات فكرية وعملية، وكانت الأمم المتحدة وأجهزتها تعمل على إرساء تلك الآليات وتبرّرها، كما كانت الأمم المتحدة تكرّس لمصالح السياسة الأمريكية، في الوقت نفسه الذي كانت السياسة الأمريكية تجادل في قرارات المنظمة الأممية وتوصياتها.

ولا شك في أن تلك العلاقة الجدلية بين السياسة الأمريكية والأمم المتحدة، مثلت إشكالية كبرى بالنسبة إلى البحث في مرتكزات الهيمنة الأمريكية، ومستقبل الصراع الدولي، في ظلّ تنظيم دولي يدّعي قيماً أخلاقية، وتتحكّم فيه الإدارة الأمريكية.

ففهم السياسة الدولية التي شهدها العالم بعد انتهاء الحرب الباردة لا ينفصل عن سياسة الهيمنة التي تبنّتها الولايات المتحدة، إذ تكشفت الكثير من ملامح الهيمنة الأمريكية في تلك الفترة. لذلك وجب الوقوف عند مفهوم الهيمنة، وأهم الأطر النظرية التي تفسرها، قبل الحديث عن أشكال الهيمنة الأمريكية وعلاقتها بإدارة الصراع الدولي، ومن ثم فهم العلاقة الجدلية بين مفهومي الصراع والهيمنة، وتحديداً من جانب الصراع

الدولي، والتركيز على أهم التغيّرات التي طرأت على المنظومة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، وتحول النظام الدولي الثنائي القطبية إلى مرحلة جديدة، أطلقت عليها الولايات المتحدة «النظام العالمي الجديد»، حيث جسّدت «العولمة» أهم ملامح هذا النظام.

ففي كل الأحوال، لم تقصد الولايات المتحدة خلال تعاملها مع الأمم المتحدة وسيطرتها على مجلس الأمن سوى تحقيق مصالحها، من منظور براغماتي بحت. كما عمدت إلى استغلال حق التدخل الإنساني، بحجة حفظ السلم والأمن الدوليين.

وفي خضمّ الجدل الدائر حول تداعيات الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل النظام الدولي، في ضوء فلسفة السياسة والتاريخ، اقتضت الدراسة التعرّض لتوجهات فكرية مختلفة ومتباينة، أثارت جدلاً واسعاً حول وضع رؤية لمستقبل النظام الدولي، وتحديداً من خلال: أطروحة «نهاية التاريخ» عند فرانسيس فوكوياما، و«صدام الحضارات» عند صموئيل هنتنغتون.

وتسترشد الدراسة بنموذجين من الصراعات الدولية: **أولهما** هو الصراع العربي ـ الإسرائيلي الدائر منذ عام ١٩٤٨، والذي تراجع فيه دور الأمم المتحدة، ولم يتصف بأي فعالية في معالجتها لهذا الصراع. و**ثانيهما** كان يمثل الأزمة العراقية أو حرب الخليج الثانية وما بعدها، فقد ظهرت الأمم المتحدة في نموذج الأزمة العراقية في قمة نشاطها وحيويتها؛ فلم يشغل الأمم المتحدة حدث في تاريخ العلاقات الدولية مثلما شغلتها الأزمة العراقية، ذلك على خلاف تراجع دورها في النموذج الأول.

هذا الأمر دعانا إلى التركيز على هذين النموذجين، بهدف تحليل وتقييم دور الأمم المتحدة وفعاليتها في معالجتها هذين النموذجين المختلفين من الصراعات، من حيث الظروف والمتغيّرات الدولية، وتحوّل النظام الدولي إلى نظام القطبية الأحادية، في ما سمّي «النظام العالمي الجديد»، الذي بشّرت به الولايات المتحدة عقب حرب تحرير الكويت، وتأثيرات هذا النظام الجديد في دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

١ ـ إشكالية الدراسة

برزت نتائج كارثية عن تداعيات الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة، وهي المنظمة السياسية الدولية المنوط بها حفظ السلم والأمن الدوليين. ومن ثم، فإن هناك إشكالية تطرح نفسها في هذا الصدد، تتمحور حول التناقض الذي يكتنف التعامل

الأمريكي مع المنظمة الدولية من منظور براغماتي بحت، وما تقوم عليه المنظمة من مبادئ وأهداف.

ولعل البحث في تلك الإشكالية يقود إلى الكشف عن التناقضات بين ما تتبنّاه الأمم المتحدة من أهداف ومبادئ، تتسم إلى حدّ بعيد بالأخلاقية والإنسانية؛ وما تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية من هيمنة عليها، تخوّلها فرض سياستها البراغماتية في تعاملها مع تلك الأهداف والمبادئ، وتطويعها لخدمة مصالحها في إدارة الصراعات الدولية وسياستها الرامية إلى السيطرة على ماجريات السياسة الدولية بأسرها.

٢ ـ أهمية الدراسة وأهدافها

تكمن أهمية هذه الدراسة في الربط بين الهيمنة الأمريكية من ناحية، ودور الأمم المتحدة في تكريس هذه الهيمنة من ناحية أخرى، وما يؤدي إليه هذا الربط من إضفاء شرعية مزعومة على توجّهات السياسة الأمريكية في إدارة الصراع الدولي.

ولعل مناقشة موضوع الدراسة في إطار فلسفة السياسة، وإيضاح جدلية العلاقة بين الجانب الأخلاقي (الإنساني) والممارسة السياسية للولايات المتحدة، في ضوء هيمنتها على الأمم المتحدة، وما تبع ذلك من جدل بين المفكّرين والساسة هو ما يميز هذه الدراسة، إضافة إلى الأهمية التي تطرحها الدراسة في ضوء المنهج التحليلي النقدي.

وتهدف الدراسة إلى تحديد منطلقات السياسة الأمريكية في تعاملها مع الأمم المتحدة خلال معالجتها للصراعات الدولية، مع التركيز على مظاهر الهيمنة الأمريكية على المنظمة وتداعياتها، بالإضافة إلى التعرّف إلى آليات الإدارة الأمريكية وأساليبها في تطويع قرارات الأمم المتحدة، ومدى نجاحها في ذلك، الأمر الذي تتأكد معه الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة وإدارتها للصراع الدولي، وهو موضوع الدراسة.

٣ ـ فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على فرضيتين أساسيتين، هما:

- أنتج الصراع الدولي تداعيات خطيرة على الأمم المتحدة منذ نشأتها، فأصبحت تعكس صراعاً بين القوى العظمى، تمثل بمحاولة الولايات المتحدة فرض هيمنتها على المنظمة الأممية في إدارة الصراعات والأزمات الدولية، وذلك عبر آليات توظفها لتطويع قرارات الأمم المتحدة لخدمة مصالحها.

• تمثل الرؤية المستقبلية للصراع الدولي في ظلّ الهيمنة الأمريكية جدلاً بين المفكّرين وفلاسفة السياسة، فهناك مؤشرات تقول إن تغيّراً سيطرأ قريباً على النظام الدولي، وإن حراكاً دولياً قد يكون مبشّراً لعودة التوازن بين القوى الكبرى على مستوى الصراع الدولي.

٤ ـ تساؤلات الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

١ ـ ما الأصول الفكرية للصراع الدولي في ضوء فلسفة السياسة؟ وما أهم مظاهر الهيمنة الأمريكية؟ وإلى أي مدى تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية على السياسة الدولية؟

٢ ـ إلى أي مدى تحقق الأمم المتحدة توازناً بين الغايات الإنسانية التي تتبنّاها والممارسة السياسية التي تقوم بها؟

٣ ـ كيف تدير الإدارة الأمريكية الصراع الدولي من خلال هيمنتها على الأمم المتحدة؟ وما هي آلياتها لتطويع قرارات الأمم المتحدة؟ وما مدى نجاح تلك الآليات؟

٤ ـ ما هي تداعيات الهيمنة الأمريكية (على النظام الدولي)؟ وإلى أي مدى تمثل الرؤية المستقبلية للصراع الدولي جدلاً بين المفكّرين وفلاسفة السياسة في ظل الهيمنة الأمريكية؟

٥ ـ منهج الدراسة

في إطار محاولة الإجابة عن التساؤلات السابقة، استخدم الباحث المنهج «التحليلي ـ النقدي»، حيث تطلب موضوع الدراسة تناول بعض المفاهيم والقضايا الخلافية تناولاً تحليلياً، يوضح إمكانات حلها، بالإضافة إلى استخدام الجانب النقدي خلال مناقشتنا للقضايا الجدلية التي تحتاج إلى مزيد من الرؤية النقدية للباحث. كذلك تتم الاستعانة بالمنهج الوصفي والتاريخي بما يخدم الدراسة في بعض جوانبها.

وفي محاولة للإجابة عن تساؤلات الدراسة، قمنا بتقسيمها إلى أربعة فصول، على أن ينقسم كل فصل لعدد من المباحث. ولقد حاولنا في كل فصل أن نجيب عن واحد من تلك التساؤلات على الترتيب نفسه. كما أننا بدأنا الدراسة بـ **مقدمة**، وخلصنا في نهاية

الرسالة إلى **خاتمة** تمثل تعليقاً نقدياً مجملاً لما توصلنا إليه من نتائج، إضافة إلى قائمة بـ **المصادر والمراجع** المستخدمة في الدراسة. وتأتي فصول الدراسة ومباحثها على النحو التالي:

الفصل الأول بعنوان: «نظرية الصراع الدولي ومظاهر الهيمنة الأمريكية»، وقد عرضنا في المبحث **الأول** مفهوم الصراع ونظرياته، وأشكال الصراع الدولي، والعوامل المؤثرة في الصراع، فيما عرضنا في المبحث **الثاني** الأطر النظرية لمفهوم الهيمنة، مروراً بتطور مظاهر الهيمنة الأمريكية وتصاعد الصراع الدولي، وصولاً إلى المتغيرات التي أثرت في النظام الدولي وبروز النظام العالمي الجديد.

ويأتي **الفصل الثاني** بعنوان: «هيئة الأمم المتحدة بين الغايات الإنسانية والممارسة السياسية»، وتناولنا في المبحث **الأول** الجهود الدولية الرامية إلى إنشاء هيئة الأمم المتحدة، ومن ثم مبادئ وأهداف المنظمة بوصفها غايات إنسانية، فيما عرضنا في المبحث **الثاني** أجهزة الأمم المتحدة وآلية اتخاذ القرار فيها. كما ناقش المبحث **الثالث** إشكالية أداء الأمم المتحدة، ومشاريع الإصلاح المقترحة، ثم عرضنا في المبحث **الرابع** ملامح الممارسة السياسية للأمم المتحدة، وأوجه النقد الموجهة إليها.

وجاء **الفصل الثالث** بعنوان: «آليات الإدارة الأمريكية وأساليبها في تطويع قرارات الأمم المتحدة»، حيث تناول المبحث **الأول** التفسيرات البراغماتية الأمريكية لغايات الأمم المتحدة، ومن ثم عرضنا مظاهر الهيمنة الأمريكية على هيئة الأمم المتحدة في المبحث **الثاني**، فيما جاء المبحث **الثالث** للحديث عن السيطرة الأمريكية على مجلس الأمن، وحق الاعتراض (الفيتو). ثم عرضنا في المبحث **الرابع** مبدأ التدخل الإنساني، وإشكالية التدخل بين الشرعية الدولية والعرف الدولي.

أما **الفصل الرابع**، فجاء بعنوان: «تداعيات الهيمنة الأمريكية والجدل الفلسفي حول مستقبل الصراع الدولي»، وقد عرضنا من خلال المبحث **الأول** منه الجدل الفلسفي حول مستقبل الصراع الدولي، فيما ناقش المبحث **الثاني** منه الصراع الدولي في ضوء النظرية السياسية المعاصرة. وأخيراً، ناقشنا في المبحث **الثالث** تداعيات الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.

الفصل الأول

نظرية الصراع الدولي
ومظاهر الهيمنة الأمريكية

تمهيد

يعتبر مصطلح «الصراع» أحد المفردات والموضوعات الأساسية التي تناقشها العلوم الإنسانية، وخصوصاً الاجتماعية والسياسية منها، كونه مفهوماً يرتكز ويقوم بالأساس على السلوك الإنساني، ومن ثم فإنه يدخل في صميم العلاقات الاجتماعية والسياسية، وقد تعرّضت مذاهب فكرية وفلسفية مختلفة لظاهرة الصراع وتناولتها بالتحليل والتفسير؛ منها ما أعلى من شأن الصراع، وساق له التفسيرات والتبريرات، فاعتبر الصراع المحرك الحقيقي للمجتمعات البشرية، ومنها ما قدم رؤية نقدية للصراع (الحرب)، خصوصاً في ظلّ تصاعد الصراعات على المستوى الدولي[1].

والواقع أن الصراع يغلب عليه الطابع السياسي، بالرغم من ظهوره في صور مختلفة، حيث يعتبر تجسيداً وترجمة فعلية لإرادات سياسية متقابلة، وخصوصاً على المستوى الدولي، وتعتبر الحروب أهم أشكال الصراع، كما أنه ثمة صراعات تهدف إلى تحقيق الهيمنة وصراعات أخرى تهدف إلى حفظ التوازن.

ففهم السياسة الدولية التي شهدها العالم بعد انتهاء الحرب الباردة لا ينفصل عن سياسة الهيمنة التي تبنّتها الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تكشّفت الكثير من ملامحها في تلك الفترة، لذلك وجب الوقوف على تعريف الهيمنة، وأهم الأطر النظرية التي تفسرها، وذلك قبل الحديث عن أشكال الهيمنة الأمريكية، وعلاقتها بإدارة الصراع الدولي.

ومع ارتباط مفهوم «الصراع» بفكرة الهيمنة، أصبح الأمر يحتاج إلى الوقوف عند مفهوم «الهيمنة»، ومحاولة فهم العلاقة الجدلية بين المفهومين، وتحديداً من جانب الصراع الدولي، والتغيّرات التي طرأت على المنظومة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة،

---

(١) انظر: بولس سلامة، **الصراع في الوجود** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٨).

وتحول النظام الدولي الثنائي القطبية إلى مرحلة جديدة، أطلقت عليها الولايات المتحدة «النظام العالمي الجديد»، حيث جسّدت «العولمة» أهم ملامح هذا النظام.

ونحاول في هذا الفصل الإجابة عن التساؤل التالي: ما الأصول الفكرية للصراع الدولي في ضوء فلسفة السياسة؟ وما أهم مظاهر الهيمنة الأمريكية؟ وإلى أي مدى تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية على السياسة الدولية؟

أولاً: نظرية الصراع الدولي

يعتبر الصراع ظاهرة أساسية في تشكيل المجتمعات البشرية بكل أشكالها، وقد تنوّعت مستويات الصراع وأشكاله، بدءاً بالصراعات الفردية والقبلية، وصولاً إلى أشكال الصراعات الأكثر تنظيماً بين الكيانات المختلفة، منتقلة بذلك إلى مستوى الصراعات الدولية. وبذلك، لم تظل فكرة الصراع بمعزل عن الأهداف السياسية للدولة، أو بمعزل عن قرارها السياسي، بل إن الصراع هنا جاء تجسيداً وترجمة فعلية لإرادات متصارعة أصلاً.

وقد مثلت الحروب بأنواعها أهم أشكال الصراع، وأكثرها شيوعاً وتأثيراً في السياسة الدولية، تبعاً لأسباب مختلفة، كما تتداخل عوامل ومتغيرات مختلفة للتأثير في ظاهرة الصراع؛ فمنها عوامل موضوعية مرتبطة بطبيعة الصراع وأسبابه، وعوامل أخرى ذاتية ترتكز على أيديولوجية كل طرف في مقابل أيديولوجية الأطراف الأخرى، خلال تحقيق أهدافهم.

١ ـ مفهوم الصراع ونظرياته

«لا جدال في أن ظاهرة الصراع البشري هي إحدى الحقائق الثابتة والدائمة في واقع الإنسان والجماعة البشرية على كافة مستوياتها، وهي نشاط موجود في الطبيعة في كل مكان حولنا»[٢]. وترتكز فكرة الصراع هنا على أن الإنسان تعلّم أبجديات الصراع من الطبيعة، وتعرّف إلى مفرداته وتكتيكاته من خلال الحياة.

إن أقدم النصوص في تاريخ الفلسفة التي وصلت على شكل شذرات، ترشدنا إلى أن «هيراقليطس» (Heraclitus) في القرن السادس قبل الميلاد (٥٧٦ ـ ٤٨٠ ق.م.)،

---

(٢) أنطون يعقوب ميخائيل، **الكون والناس والنظام العالمي** (القاهرة: دار الطباعة القومية، ٢٠٠١)، ص ٧٧.

اعتبر الصراع بمثابة قانون العالم المرئي، وأن الحرب أساس كل شيء، وتضم أنواع الصراعات كافة (الديالكتيك)، وهو بذلك قد وضع المادة أساساً للصراع[٣]. كما قالت المدرسة الأبيقورية (Epicurian School)[٤] إن الإنسان كان متوحشاً في بدايته الأولى، وأن تحضّره كان نتيجة صراعه مع الطبيعة. كذلك اعتبر «دي مونتيني» (Michel de Montaigne)[٥] (١٥٣٣ ـ ١٥٩٢) أن معرفة قوانين الصراع شرط رئيسي للقضاء على الوهم المسيطر على عقل الإنسان[٦].

وقد اعتقد السفسطائيون بوجود تعارض بين الطبيعة والقانون، وأن العدالة ما هي إلا مصلحة الإنسان الأقوى، وأن الضعفاء هم من يتمسّكون بالقانون لحماية أنفسهم من الأقوياء، كما أن الإنسان قد يخرج على القوانين ويحطّمها إذا توافرت له القوة الكافية. بينما عبّر القديس «أوغسطين» (٣٥٤ ـ ٤٤٠م) عن الصراع بأن الإنسان مكوّن من جسد وروح، الأمر الذي يدلل على أن قضايا البشر مقسمة إلى دنيوية ومصدرها الجسد، ودينية ومصدرها الروح، وهو يرى أن التاريخ البشري ما هو إلا نتاج الصراع المستمر بين مملكتين هما: مملكة الشيطان، وتسيطر عليها قوى الشر الجسدية، ومملكة المسيح، وتسيطر عليها قوى الخير الروحية، وأن النصر النهائي يكون لمملكة الخير، وهذا يتأتى نتيجة خضوع الدولة للكنيسة وتنفيذ أوامرها، بحيث لا يصبح هناك مجال للصراع[٧].

ولقد قدم «بوليب»[٨] تفسيراً شاملاً للمجتمع على أساس مفهوم الصراع، حيث ارتكزت نظريته عن الدولة على أساس الصراع السياسي (علاقات القوة) الذي يعتبر المحرك الرئيسي في تحول الحكومة من شكل إلى آخر من خلال دورة

(٣) سلامة، المصدر نفسه، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٤) نسبة إلى أبيقور (٣٤١ ـ ٢٧٠ق.م)، وتعتمد المدرسة الأبيقورية على الخبرة الحسية في تفسير سلوك الإنسان، وقد سبق أبيقور كل مدارس علم النفس في اكتشافه لمبدأ اللذة، وحديثه عن الصراع النفسي.

(٥) أحد فلاسفة المدرسة السفسطائية في العصر الحديث، يعتبر امتداداً لمذهب السفسطائيين الأخلاقي، الذي يردد حجج الشكاك نفسها؛ يرى أنه لو كان للعقل ما يزعمه البعض من حكم صائب؛ ما اختلفت العقول، وأنه ليس صحيحاً ما يقال عن شيء اسمه الضمير، ولكن الضمير هو شيء تشكله البيئة والموروثات والعادات، أعلن لنا قوانين ثابتة وأزلية غير مكتوبة، وتقف آراءه في مقابل آراء مكيافيللي.

(٦) أحمد فؤاد رسلان، **نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦)، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ٢٥ و٣٢، وسلامة، المصدر نفسه.

(٨) يُعتبر «بوليب» أوّل فيلسوف غربي، قدّم تفسيراً شاملاً للمجتمع على أساس مفهوم الصراع، كما يمثل «بوليب» أهميةً خاصة بالنسبة إلى التطور التاريخي لنظرية الصراع، فقد اعتبرت نظرياته تجميعاً للفكر الصراعي السابق له، كما مثّل القناة التي عبر من خلالها الفكر الإغريقي إلى الحضارة الرومانية، حيث استند التوسع الروماني الخارجي إلى مفهوم الصراع والقوة كمبرر للتوسع وابتلاع الدول الصغيرة، إذ اعتقد الرومان بأن السلام العالمي =

معينة، حيث يقود الصراع داخل المجتمع لتحويل الملكية المطلقة القائمة على القوة إلى الملكية الدستورية القائمة على العدالة وشرعية الأغلبية، فيما يستمر الصراع السياسي بين شرائح المجتمع، وصولاً إلى سيطرة الطبقة الأرستقراطية بعد ضعف الملكية الدستورية، كما تأتي الديمقراطية لتحلّ محل الأرستقراطية بعد ضعفها وبعدها عن الرسالة التي أتت من أجلها، ثم يستخدم أفراد الشعب أساليبهم في طلب الحرية والمساواة، ويبدؤون في التآمر بهدف الاستحواذ على القوة والنفوذ، فتظهر الديماغوجية وتنتشر الفوضى، فيصبح الوقت مناسباً لارتداد الحكومة إلى الملكية المطلقة كي تحفظ النظام والقانون[٩].

ويعتقد «بوليب» بأن نهاية هذا الصراع يكمن في تطوير حكومة مختلطة من الملكية، الأرستقراطية والديمقراطية، وقد رأى «بوليب» أن تلك الدورة الصراعية بين أشكال الحكومات هي أمر حتمي وقانون ثابت للصراع السياسي، وأن هذا القانون المستند إلى فكرة الصراع لا ينطبق على الحكومة المختلطة، حيث يتحقق التوازن بين المؤسسات السياسية والعدالة بين الطبقات الاجتماعية.

من ناحية أخرى، فقد اعتبر ابن خلدون (١٣٣٢ ـ ١٤٠٦م) أن السلطة السياسية هي هدف الصراع، وأن العصبية هي منشأ الصراع في الدولة، كما وضع إطاراً مفاهيمياً للعصبية لا يفسر الصراع السياسي والاجتماعي في الدولة فحسب، بل ينسحب هذا التفسير على صراع الوحدات في النظام الدولي، وهو بذلك قدم أول محاولة في الفكر البشري لوضع نظرية عامة للصراع[١٠].

وقد ردّ ابن خلدون مصدر العصبية إلى الطبيعة البشرية، بالإضافة إلى أثر القرابة في الحياة الاجتماعية، وأن العصبية تحمل الأفراد على التناحر والتعاضد في المدافعة والقتال، كما عالج ابن خلدون في **مقدمته** ظاهرة الحرب بشكل مفصّل، وتعرّض لمنشأ الحروب بين الدول، وشرح مذاهب الأمم وطبائعها. ويرى ابن خلدون أن الحرب أمر طبيعي في البشر، لا تخلو منه أمة ولا جيل، وقد ردّ الحرب إلى أربعة أسباب هي[١١]:

= لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مركزية السلطة في روما، إلا أن سقوط روما تسبب في اضمحلال فكرة الصراع في الفكر الغربي. انظر: رسلان، المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(١٠) ساطع الحصري [أبو خلدون]، **دراسات عن مقدمة ابن خلدون**، طبعة موسعة (القاهرة: مكتبة الخانجي؛ بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٦١)، ص ٣٤٢ ـ ٣٤٣.

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٤٣ ـ ٣٩١.

أ ـ الغيرة والمنافسة: وهو ما يجري بين القبائل المتجاورة والعشائر المتناظرة.

ب ـ العدوان: ويأتي من الأمم التي تسكن القفار، حيث جعلوا أرزاقهم في رماحهم، بغية الحصول على ما في أيدي غيرهم.

ج ـ غضب لله ودينه: وهي ما سمّي بالجهاد في الشريعة.

د ـ غضب للملك والسعي إلى تمهيده: وهو حروب الدول ضد الخارجين عليها.

من ناحيته، عبّر «نيقولا مكيافيللي» (١٤٦٩ ـ ١٥٢٧) في كتابه **الأمير** عن الطبيعة الأنانية والعدوانية للإنسان، وجعلها سمة أساسية في الطبيعة البشرية، فقد اعتقد بأن الإنسان بطبيعته شرير، وأنه على استعداد لإظهار ذلك عندما تسنح له الفرصة، وأن الناس تسعى إلى استمرار استحواذها على ما في أيديها، بالإضافة إلى سعيها الدؤوب إلى الاستحواذ على المزيد مما في حوزة الغير[١٢].

كما أكد دافعين مهمّين يحرّكان الحياة السياسية، ويحدّدان شكل الصراع في المجتمع، هما: رغبة الجماهير في تحقيق الأمن، في مقابل رغبة الاستحواذ على السلطة من جانب الحكام. وقد حدد مجموعة من المحددات التي تؤثر في الحياة السياسية، وتحدد نتيجة الصراع داخل المجتمع، وهي: التقاليد، الدين، الأيديولوجيا الشعبية، الطبقات الاجتماعية، المؤسسات العسكرية، وشخصية الدكتاتور أو الأمير. بالإضافة إلى ذلك، فقد وصف «مكيافيللي» العلاقات الدولية بأنها غابة، وشدّد على الطبيعة المزدوجة للإنسان، فالإنسان، من وجهة نظره، هو نصف إنسان، ونصف حيوان، ونصح «الأمير» بأن يجمع بين أسلوب الإنسان وأسلوب الحيوان، وأن يكون ثعلباً وأسداً في الوقت نفسه (ذكاء الثعلب وقوة الأسد)[١٣].

ونحن نرى هنا، أنه بالرغم من أن «مكيافيللي» يرى أن توحيد الأمير للدولة وسيطرته عليها لا يتحققان إلا بتسلط الأمير ودكتاتوريته، إلا أنه توافق مع «بوليب» في أن استقرار الدولة واستمرارها لا يتحققان إلا من خلال خلق حالة من التوازن بين القوى الرئيسية المتصارعة، وهي: الأمير والنبلاء والشعب، وأن التوازن بين تلك القوى والاعتراف بمصالحها هو المصدر الحقيقي لاستقرار الدولة واستمرار وجودها.

---

(١٢) نيقولا مكيافيللي، **الأمير**، ترجمة أكرم مؤمن (القاهرة: مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص ١٢.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٧٨.

واعتقد «جان بودان» بضرورة وجود الصراع في المجتمع، وأن المجتمع الذي يفتقر إلى ظاهرة الصراع لا تظهر فيه روح التنافس، وقد أيد «بودان» نظام الحكم المطلق المستند إلى الملكية الوراثية، بحيث تكون تلك السلطة قادرة على القضاء على الصراعات الطائفية. وفي هذا الصدد، شدّد «هوبز» (١٥٨٨ ـ ١٦٧٩) على المفهوم المادي للطبيعة والإنسان، وأن الفعل البشري من وجهة نظره يرتكز على الرغبة المستمرة في الاستحواذ على القوة. ويظهر ذلك جلياً لدى الملوك، في حين يتقبل الناس الطاعة المشتركة حتى تتحقق لهم الحماية، ومن ثم يستطيعون تحقيق أهدافهم[١٤].

كما يرى «هوبز» أن علاقات الأفراد الطبيعية تقوم على التنافس وعدم الثقة، وأن الناس يعيشون حالة حرب مستمرة في ما بينهم، وأن الإنسان لا يستطيع أن يملك شيئاً إلا بالقوة، فهو لا يحترم حقوق الآخرين إلا إذا ضمن أن الآخرين يحترمون حقوقه. كما حرّم «هوبز» على الأقلية معارضة الأغلبية، ودعا إلى أن تعتمد الحكومة على القوة، كي تحقق الغاية من وجودها، وهي المحافظة على المجتمع[١٥].

واتفق «دافيد هيوم» (١٧١١ ـ ١٧٧٦) مع كل من «بودان» و«هوبز» على ضرورة وجود صراع بين الأفراد، وهو أمر طبيعي، كما اعتبر الكاتب الإنكليزي «آدم فيرغسون» ـ أحد معاصري «هيوم» ـ أن الصراع بين الجماعات البشرية له فائدة حقيقية، وأنه ضروري من أجل التقدم البشري، فهو يرجع أغلبية أنواع التصادم والصراع بين البشر إلى أسباب اقتصادية وسياسية، وأن أكثر هذه الأنواع شيوعاً تظهر في العلاقات الدولية والحروب بين الدول.

ويرتكز الصراع في حقيقته على مبدأين: **الأول** هو مبدأ المنفعة الشخصية، فالفرد يتصرف بما يحقق أهدافه ومنافعه الشخصية، **والثاني** هو مبدأ المنافسة، التي بدورها تتحول إلى صراع، ذلك حين يحاول كل طرف رفع مكانته من خلال إنقاص مكانة الآخرين، أو تحقيق منفعة على حساب الآخرين[١٦].

ونرى هنا أن المبدأ الأساسي للصراع البشري هو المنفعة (الشخصية) الذاتية، لأن المنافسة تأتي كنتيجة مترتبة على المبدأ الأول. في حين يعزو البعض ظاهرة الصراع

(١٤) رسلان، **نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة**، ص ٣٤ ـ ٣٥.
(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٥.
(١٦) ميخائيل، **الكون والناس والنظام العالمي**، ص ٧٨.

البشري إلى أسباب اقتصادية وسياسية، وأن النضال من أجل القوة والسلطة يمثل ملمحاً أساسياً للحياة البشرية، وهذا ما نتفق معه في هذا الصدد.

انتقلت ظاهرة الصراع من مستوى الصراعات الفردية إلى الصراعات القبلية، ومن ثم إلى أشكال الصراعات الأكثر تنظيماً ومؤسسية بين الكيانات المختلفة، كما أن نشوب الصراعات والحروب بين تلك التشكيلات الاجتماعية والسياسية كان مرده الأول الحفاظ على مصالحها الخاصة، ومنع تهديدها من قبل أي أطراف أخرى، بالإضافة إلى أن أهداف تلك الكيانات باتت تتقاطع مع أهداف غيرها من الكيانات، التي جسدت في ما بعد مفهوم الدولة القومية (Nation-state)[(١٧)]، منتقلة بذلك إلى مستوى الصراعات الدولية. وبذلك لم تظل فكرة الصراع بمعزل عن الأهداف السياسية للدولة، أو بمعزل عن قرارها السياسي، بل إن الصراع هنا جاء تجسيداً وترجمة فعلية لإرادات سياسية دولية متناقضة بالأساس[(١٨)].

كما تعبِّر فكرة الصراع عن تناقض قيمي ومفاهيمي بين الأيديولوجيات والمصالح المختلفة للأطراف المتصارعة، والتي غالباً ما تستبعد التوافق في ما بينها على قواعد عامة تحكم السلوك الدولي[(١٩)].

كذلك فإن رغبة كل دولة في تحقيق أعلى قدر ممكن من المكاسب والأهداف على حساب الأطراف الأخرى، جعل ظاهرة الصراعات الدولية والحروب ظاهرة عالمية، خيّمت على السلوك السياسي الدولي، وباتت تمثل أهم أدواته في تحقيق أهداف السياسة العليا لكل كيان دولي، يروم لأداء دور سياسي على الساحة الدولية.

---

(١٧) يَعتبر سمير أمين أن الدولة القومية ولدت في القرن السابع عشر، بعد اتفاقية «وستفاليا» عام ١٦٤٨م، وبرز دورها على المسرح الدولي تحديداً في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، مع بداية الثورة الصناعية، وقد مثّلت الولايات المتحدة عام ١٧٧٦م أوّل دولة يرئس حكومتها رئيس منتخب لمدّة محدودة، ويشاركه في الحكم سلطتان تشريعية وقضائية مستقلّتان بحسب الدستور. كما أعلنت الجمهورية الفرنسية عام ١٧٩٣م بعد الثورة الفرنسية وإلغاء النظام الإقطاعي. أما قبل ذلك فكانت كلمة دولة تطلق على أملاك الأسر التي يتوارث أفرادها العرش، وقد ارتبط ظهور وتطوّر الدولة القومية دائماً بمصالح الرأسمالية القومية، حيث يؤثر أي تطور يطرأ على الرأسمالية في دور الدولة القومية. انظر: سمير أمين، «بعد حرب الخليج: الهيمنة الأمريكية إلى أين؟،» في: محمد الأطرش [وآخرون]، **العرب وتحديات النظام العالمي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٨٨.

(١٨) عبد القادر فهمي، **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية** (عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص ١٢٣ ـ ١٢٥.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٢٤، ورسلان، **نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة**، ص ٧.

ومن المهم هنا الوقوف على أهم التعريفات التي حاولت تفسير ظاهرة الصراع، ومن أهم هذه التعريفات، تعريف ماك وسنايدر للصراع بأنه: «عملية سياسية لها أربعة أركان لا بد من توافرها في عملية الصراع، بحيث يشترك أكثر من طرف في الصراع، ويقوم كل طرف من الأطراف بأنشطة متعارضة، يمكن ملاحظتها، كما يستخدم كل طرف الوسائل التي تحقق له السيطرة على الطرف الآخر»[٢٠].

وهناك من يرى أن الصراع يحدث بصورة علنية ومرئية، وعليه فإن الصراع هو أحد صور الكفاح العدائي الذي تشترك فيه جهات مختلفة، تتعارض في مصالحها، الأمر الذي يولد سلوكاً عدائياً في أكثر الأحيان. ويختلف الصراع عن التنافس من حيث الحدود والقواعد. وتنبع عمليات الصراع من واقع البيئة التي تؤثر فيها عوامل مختلفة (اقتصادية، واجتماعية، ونفسية، وثقافية)؛ فهناك من يعتبر أن الصراع عملية سياسية مهما كان الشكل الذي بدا عليها، وأن العنصر البشري يمثل العامل الدينامي في عملية الصراع[٢١].

كما أن الثروات والموارد الطبيعية، وخصوصاً موارد الطاقة تعتبر محدودة وغير كافية لسدّ حاجات المجتمعات البشرية، لذلك تظهر محاولات للسيطرة على تلك الموارد، الأمر الذي يظهر فرصة أعلى لنشوب صراعات فردية ـ جماعية ـ دولية.

ويعرّف لويس كوسر الصراع بأنه: «النضال المرتبط بالقيم والمطالبة بتحقيق الوضعيات النادرة والمميزة، والقوة، والموارد، حيث تكون أهداف الفرقاء هي تحييد أو إيذاء أو القضاء على الخصوم»[٢٢].

كما يمكن أن يكون الصراع عنيفاً أو غير عنيف، ظاهراً أو خفياً، صراعاً يمكن السيطرة عليه وقابل للحل، أو لا يمكن السيطرة عليه وغير قابل للحل في مختلف الظروف.

وتعني فكرة النضال عند «كوسر» سعي الجماعات المتصارعة من أجل إشباع الحاجات، سواء كانت قيماً معينة أو المطالبة بمكانة نادرة في سبيل بلوغ السلطة،

---

(٢٠) Raymond W. Mack and Richard C. Snyder, «The Analysis of Social Conflict: Toward an Overview and Synthesis,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 1, no. 2 (June 1957), p. 218.

(٢١) عبد الرحمن خليفة، **أيديولوجية الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩)، ص ١٥٥.

(٢٢) Lewis A. Coser, *The Functions of Social Conflict* (London: Routledge and Kegan Paul Ltd., 1972), p. 17.

وإعادة توزيع المصادر النادرة، وقد لا يتوقف النضال عند هذا الحد، بل يستمر ضمن إطار الصراع حتى يتم القضاء على أحد الأطراف[٢٣].

ويمكن للصراع أن يمارس وظائف إيجابية مرغوباً فيها لجهة مواءمة العلاقات الاجتماعية وتكييفها داخل الهياكل والبنى الاجتماعية، وقد حدد «كوسر» عدداً من الوظائف التي يقوم بها الصراع في المجتمع، وهي[٢٤]:

• يساعد الصراع داخل الجماعة على إقامة الوحدة، أو إعادة بناء الجماعة على أساس الائتلاف والتماسك بين أفرادها.

• تتجه الصراعات المرتبطة بالأهداف والقيم لتأدية وظيفة إيجابية لهيكل الجماعة، ولا تتعارض مع المسلمات الأساسية للجماعة.

• تعتمد طبيعة الصراع على مدى تسامح الأفراد في التعبير عنه، طالما لا يمكن تجنب الصراع في الجماعة بسبب التنافس على الموارد.

• تمثل قدرة الأفراد على المشاركة في الصراعات الداخلية توازناً داخل هيكل الجماعة، ويؤدي ذلك إلى حل التوترات وإزالتها بين الأفراد، ومن ثم وجود التوازن داخل الجماعة.

• في الجماعات المنغلقة التي يرتبط أفرادها بشخصية شمولية، تعمل هذه الشخصية على كبت مشاعر الصراع لدى الأفراد، وبالتالي يصبح الصراع مستتراً، لكنه أكثر كثافة. وفي حالة تفجر هذا الصراع فإنه يكون أكثر ضراوة وتهديداً لجذور العلاقات الاجتماعية والسياسية داخل الجماعة.

من ناحية أخرى، فإن الصراع البشري هو عملية تفاعل بين البشر، تختلف عن نضال الإنسان في مواجهة الطبيعة، كما يختلف الصراع عن المنافسة، فالشخص من الممكن أن يتنافس مع الآخرين من دون أن يكون على وعي بمنافسيه، ومن دون أن يسعى إلى منعهم من تحقيق أهدافهم، بينما تتحول المنافسة إلى صراع، حين يحاول طرف رفع مكانته من خلال إنقاص مكانة الآخرين، والعمل على إعاقتهم عن تحقيق أهدافهم، بحيث تخرج العملية من دائرة العمل التنافسي. كما أن الصراع هو موقف

---

(٢٣) عبد الرزاق حلبي، **علم اجتماع التنظيم** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩)، ص ١٦٥.

(٢٤) Lewis A. Coser, «Social Conflict and the Theory of Social Change,» *The British Journal of Sociology*, vol. 8, no. 3 (September 1957), pp. 197-198.

يتطلب وجود طرفين أو أكثر، كل طرف يعتبر وحدة سلوكية، حيث تستطيع هذه الوحدة اتخاذ عدد من المواقف المختلفة، بينما تحتفظ هي بوحدتها وهويتها الخاصة، وتلك الوحدة السلوكية قد تكون فرداً أو جماعة، وقد تكون منظمة أو دولة[٢٥].

كما تنطلق «النظرية العالمية الثالثة» من فكرة السعي إلى تحقيق سعادة الإنسان، باعتبارها المعيار الحقيقي في عملية التغيّر، وفي ضوء ذلك تقدم «النظرية العالمية الثالثة» مفهوماً للصراع، قائماً على وجود علاقات غير مقبولة للناس، وتفسر الصراع بمحاولة طرف في المجتمع الاستئثار بالامتيازات المتاحة، وكبت إرادة التغيير في النواحي الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى أن الصراع الاقتصادي ينشأ نتيجة تحكّم جهة ما في حاجات الإنسان. كما ترفض النظرية العالمية الثالثة مقولة ماركس «إن تاريخ أي مجتمع بشري إلى يومنا هذا هو تاريخ الصراع بين الطبقات»، وترفض نظرة ماركس إلى المجتمع، باعتباره طبقات متصارعة على ملكية وسائل الإنتاج، ومن ثم يتشكل الوعي الذاتي لكل طبقة بمصالحها، وعندها يكون الصراع حتمياً، ويأتي دور الثورة الاجتماعية لتؤدي إلى تغيرات بنيوية في الأساس الاقتصادي (البناء التحتي)، وبالتالي يحدث التغير الاجتماعي (انقلاباً في البناء الفوقي)[٢٦].

ونميز هنا بين ثلاثة مستويات من الصراع من حيث طبيعة أطرافه؛ فالمستوى **الأول** هو الصراع البسيط بين الأفراد، ويمارسه الأفراد بأنفسهم كأطراف في الصراع الذي غالباً ما يكون ثنائياً، مثل المشاجرات الفردية. أما المستوى **الثاني**، فهو صراع المنظمات، وينشب بين هياكل منظمة ومؤسسات لها أدوار محددة، مثل صراعات الدولة مع النقابات العمالية، مثلاً. ويأتي المستوى **الثالث** من الصراع في مكان وسط بين الصراع الفردي والصراع المنظمي، وهو صراع الجماعات، حيث تضم الجماعة مجموعة فرعية

(٢٥) رسلان، **نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة**، ص ١٨ ـ ١٩.

(٢٦) السويحلي الهادي داعوب، **نقد نظريات الصراع الغربية من منظور النظرية العالمية الثالثة: دراسة تحليلية نقدية في علم الاجتماع السياسي** (طرابلس: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ٢٠٠٦)، ص ٤٧، ٧٣ و٨٢. يقدّم الكاتب هنا رؤية نقدية لنظريات الصراع المختلفة، من منظور «النظرية العالمية الثالثة»، التي يطرحها «معمّر القذافي» في **الكتاب الأخضر**، وقد أطنب في مسيرته النقدية أكثر وهو يُنّظر بشكل واضح لنظرية القذافي. ولنا هنا بعض التحفّظات، فلم يقدّم تحليلات وردوداً نقدية مقنعة خلال طرحه للتوجهات المختلفة في عملية الصراع، حيث اعتمد على التوجه (القومي الاجتماعي)، الذي تبنّاه معمر القذافي، ويسترشد بما جاء في **الكتاب الأخضر** (ص٤٠): «إن الصراع القومي الاجتماعي هو أساس حركة التاريخ، لأنه أقوى من كل العوامل الأخرى، ذلك لأنه الأصل». حيث تدعو «النظرية العالمية الثالثة» إلى الرجوع إلى القواعد الطبيعة في الإنتاج والتبادل، التي تؤدي بالضرورة إلى انسجام العلاقات مع القواعد الطبيعية، ومن ثم تعطي مؤشراً حقيقياً لزوال كل تناقض.

من الأفراد، يَتحِدون عن طريق الانتماء إلى تلك الجماعة بصفة قاطعة، مثل الجماعات الدينية والعرقية[٢٧].

ويمكن القول إن هذا المستوى من الصراعات (صراع الجماعات) لا يأتي عادة على شكل صريح ومباشر، إلا أنه على درجة عالية من الأهمية، فالصراع الدولي لا يعتبر صراعاً بين الدبلوماسيين وممثلي الحكومات المتصارعة، لكنه صراع بين دولتين أو جماعتين. بمعنى آخر، قد يكون الصراع بين دولتين، لكنه في حقيقة الأمر صراع بين جماعتين، مثل الصراع الأمريكي ـ السوفياتي الذي يعتبر صراعاً بين الجماعتين الرأسمالية والاشتراكية.

من ناحية أخرى، فإن الحرب كفكرة ـ تعتبر أهم أشكال الصراع ـ تعبر عن قيم المجتمع الفكرية والعقائدية والاجتماعية بالقدر التي تعبر بها عن الإرادة السياسية لصنّاع القرار، وتعبيراً عن نمطهم وطريقتهم في تحقيق مصالح مجتمعاتهم وأهدافها، وذلك وفق نظرة «كلاوزفيتز» التي عبر عنها قائلاً: «إن الحرب لا تخصّ ميدان الفنون والعلوم، ولكنها تخص الوجود الاجتماعي، وإنها نزاع بين المصالح الكبرى يسويه الدم، وبهذا تختلف عن النزاعات الأخرى»[٢٨].

٢ ـ أشكال الصراع الدولي

ارتبطت ظاهرة الصراعات بالمجتمعات البشرية، بكل أشكالها، بما فيها الدول، وهنا يظهر التناقض بين أهداف كل طرف من أطراف الصراع، وبذلك يمكن أن نميز بين أشكال مختلفة للصراعات، تنقسم كالتالي[٢٩]:

أ ـ المعارك والحروب: وسوف نتناولها في ما بعد بشيء من التفصيل، كونها أكثر أشكال الصراعات الدولية شيوعاً وانتشاراً.

ب ـ المناظرات: ترتبط المناظرات كشكل من أشكال الصراع بالتوازن في القوى، ودوافع كل طرف، ومن ثم ترتبط المناظرات بالصراع الأيديولوجي والحضاري.

---

(٢٧) رسلان، **نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة**، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٢٨) كارل فون كلاوزفتز، **الوجيز في الحرب**، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤)، ص ١١٢ ـ ١١٣.

(٢٩) *Anatol Rapoport, Fights, Games and Debates* (Ann Arbor, MI: Michigan University, 1969), p. 71.

ج ـ المباريات: تمثل المباريات شكلاً من أشكال الصراع يقوم على قاعدة مفادها أن أطراف الصراع سيتبنّون استراتيجيات رشيدة لتحقيق أعلى مكاسب ممكنة لهم، في مقابل أقل الخسائر، والعكس صحيح بالنسبة إلى الخصم.

وتشمل المباريات بشكلها الصراعي أربعة عناصر أساسية، هي: اللاعبين ـ القواعد ـ الاستراتيجيا ـ النتيجة، كما تعتبر نظرية المباريات أحد الأساليب الرياضية التي تستخدم في تحليل ظواهر الصراع، وهي نظرية لها أصولها، وتمثل توجُّهاً في تحليلها للصراع، الذي تعتمد فيه على دراسة الاستراتيجيات التي يتبنّاها كل طرف من أطراف الصراع، بهدف تحقيق أعلى مكاسب على حساب الطرف الآخر[٣٠].

وفي هذا الصدد، يمكن تصنيف الصراعات الدولية من حيث طبيعتها وتأثيرها في السياسة الدولية، فيمكن التمييز بين نوعين من المنازعات أو الصراعات الدولية، هي: الصراعات المسلحة والصراعات غير المسلحة. أما من حيث أهداف الصراع، فيمكن من الناحية التحليلية التمييز بين فئتين رئيسيتين، هما[٣١]:

ـ **الصراع ذو الأهداف المتوازنة**: ويظهر هذا النوع من الصراعات في ظلّ نظام متعدد الأقطاب، وعليه فإن أطراف النزاع يسعون بصورة رئيسية إلى استعادة التوازن المضطرب في النظام الدولي، أو حتى المحافظة عليه، ويكون هامش المناورة ضَيّقاً بالنسبة إلى أطراف الصراع، حيث يتركز الصراع في نقطة خلافية واحدة أو أكثر. وتتخذ الصراعات ذات الأهداف المتوازنة عدة أشكال أهمها: الصراع بين السياسات التوسعية، والمنازعات بين القوميات المختلفة. وعادة ما تسعى الدول التي تخوض هذا النوع من الصراع إلى امتلاك الهيبة، وفتح أسواق جديدة، وقد مثّلت الصراعات ذات الأهداف المتوازنة أهم السمات لمرحلة التوسع الاستعماري الأوروبي.

ـ **الصراع الذي يهدف إلى الهيمنة**: ويرتبط هذا النوع من الصراع بالسيطرة أو التحكّم، أكثر منه بالتوازن أو تحقيق الأهداف الوطنية الخاصة، حيث تكون الأطراف المتصارعة أكثر اهتماماً بمن ستكون له اليد الطولى بين الدول العظمى. لذلك، فإن الصراع الذي يهدف إلى تحقيق الهيمنة ليس له سوى مصدر واحد، وهو نية دولة قوية

---

(٣٠) حامد أحمد هاشم، **نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية: مع تطبيق على الصراع العربي ـ الإسرائيلي** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٤)، ص و.

(٣١) شارلز ليرتشي الثالث [وآخرون]، **النظام العالمي الجديد: الحاضر والمستقبل: عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي**، ترجمة نافع أيوب لبس (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩)، ص ١٨٢ ـ ١٨٨.

لأن تهيمن على النظام الدولي، وتعيد تنظيمه لخدمة أهدافها ومصالحها، بالإضافة إلى إفشال جهود الدول الأخرى في منع أو تحدي هذه الهيمنة، وبالتالي تحقق الدولة المهيمنة مكاسب اقتصادية وسياسية. من أمثلة تلك الصراعات عبر التاريخ: محاولة «لويس الرابع عشر» ملك فرنسا لفرض الهيمنة على أوروبا في القرن الثامن عشر، كذلك سياسة ألمانيا التوسعية للسيطرة على أوروبا، بالإضافة إلى الحرب الباردة التي اعتبرت بمثابة دفاع عن الهيمنة الأمريكية ضد تحدّ أيديولوجي واستراتيجي من قبل الاتحاد السوفياتي.

وبالتركيز على الحروب كأحد أهم وأبرز أشكال الصراعات الدولية شيوعاً وانتشاراً في العالم، فقد تطرق إليها الفكر الإنساني وناقشها. فجمهورية «أفلاطون» (٤٢٨ ـ ٣٤٨ ق.م.) المثالية لم تخلُ من عسكر وحراس يدافعون عنها، في حين دعا التراث الصيني القديم متمثلاً برأي «كونفوشيوس» (٥٥١ ـ ٤٧٩ ق.م.)، إلى نبذ الحروب وتجنبها، وتغليب العقل ومبادئ المحبة والسلام. فقد كان يرى أن لا قيمة للانتصارات العسكرية المترتبة على إزهاق أرواح الآخرين، كما ذهبت الفلسفة الهندية متمثلة بآراء «غاندي» إلى أبعد من ذلك حين دعت إلى عدم الإضرار بجميع المخلوقات[٣٢].

وقد عالج الفكر المسيحي مسألة الحرب من خلال وجهتي نظر مختلفتين؛ قالت **الأولى** إن السيد المسيح لم يتطرق إلى فكرة الحرب، بل إن تعاليمه نادت بنشر السلام وعمل الخير. أما وجهة النظر الأخرى فمنطلقها سياسي، وترى أن الدولة يجب أن تحمي أفرادها من خطيئة الآخرين وشرورهم، وتعترف للدولة بحق استخدام القوة، ذلك في سياق مفهوم الحرب العادلة، وقد أكدت ذلك مسيحية القرون الوسطى بوضوح في آراء «أمبروز» و«أوغسطين». أما الدين الإسلامي، فقد رجّح البدائل السلمية لحل الصراعات، وأن الحرب تمثل حالة الضرورة، عندما تعجز الوسائل السلمية عن مواجهة التحديات التي تواجه المسلمين، كما اعتبر الحرب مهمة دفاعية وجهادية عادلة، لها قواعد وضوابط محددة، مستمدة من رسالة الإسلام، مشدّداً على مفهوم الحرب العادلة، في حين قامت علاقات قوية ومتنوعة بين الدولة الإسلامية ومختلف المدن الأوروبية[٣٣].

---

(٣٢) ميخائيل، **الكون والناس والنظام العالمي**، ص ٧٨.
(٣٣) فهمي، **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية**، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

تطور مفهوم الصراع المتمثل بالحروب مع بروز الدولة القومية وفصلها عن الدين، حيث اعتبرت الحرب مهمة قومية ووظيفة سياسية ترتبط بمصالح الدولة وأهدافها، كما ارتبطت الحرب بالوجود السياسي للدولة، وعلاقاتها مع الدول الأخرى. ومع بروز فكرة الحرب العادلة، اعتبر مفكّرون وفلاسفة تلك الحقبة بأنها بديل للإجراءات القضائية، تهدف إلى الدفاع عن حقوق مسلوبة يتم استردادها بالحروب، وذلك في ظل غياب منظومة قضائية دولية تحميها. ومن ناحية أخرى، ظهرت في ظل الدولة القومية عوامل جديدة غذّت النزعة الصراعية، وأشعلت الكثير من الحروب، مثل النزعة القومية التي تؤكد فكرة سيادة الدولة، بالإضافة إلى مبدأ توازن القوى الذي دفع الدول الأوروبية إلى مزيد من الحروب، مروراً بعوامل أخرى مثل: التحالفات العسكرية، والمصالح الاقتصادية والتجارية، وسباق التسلح والتنافس الاستعماري بين القوى الأوروبية الكبرى[٣٤].

ومن الأهمية بمكان أن نوضح الخط الفاصل بين الصراع والحرب، حيث يمثل الصراع ظاهرة متأصلة ومتجذّرة في العلاقات البشرية، ولها مضامين ومظاهر مختلفة (اقتصادية، وسياسية، وأيديولوجية). وقد تتطور هذه المضامين بين الأطراف المتصارعة، وذلك لصعوبة حسم الصراع لمصلحة أحد الأطراف، وعندها يدخل الصراع مرحلة مختلفة، ويتحول إلى صراع عسكري، فتذهب هنا أطراف الصراع إلى استخدام القوة العسكرية (الحرب) بهدف إخضاع الطرف الآخر لرغبات وسياسات الطرف المنتصر في الحرب، أو الطرف الأقوى على الأقل[٣٥]، وذلك في ما يسمى «استراتيجية الردع» بأنواعها: التقليدية والنووية. كما يتصف الصراع بالشمولية ومستوياته المتعددة، في ضوء أدوات كل طرف والخيارات المتاحة له لإدارة الصراع، في حين تعبر الحروب كشكل من أشكال الصراع عن المرحلة الأخيرة من تطور الصراعات الدولية.

ويبدو لنا أن هذا النمط الصراعي الذي يحكم العلاقات الدولية لم يطرأ عليه تغيير جوهري لجهة تناقض المصالح التي ينتج منها مزيد من الصراعات والحروب، بالرغم من تطور النظام الدولي، وتوقيع العديد من الاتفاقات الدولية بين أطراف القانون الدولي، وظهور منظمات إقليمية ودولية تعمل على تقنين واحتواء تلك الصراعات والمنازعات

---

(٣٤) ليرتشي الثالث [وآخرون]، **النظام العالمي الجديد: الحاضر والمستقبل عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي**، ص ١٨١ ـ ١٨٢.

(٣٥) محمد عبد الوهاب الساكت، **دراسات في النظام الدولي المعاصر** (القاهرة: دار الفكر العربي للطبع والنشر، ١٩٨٥)، ص ٥٩.

الدولية، إلا أنه وفي حقيقية الأمر لم تكن فكرة إنشاء منظمات دولية، كالأمم المتحدة، لكي تحكم العلاقات الدولية وتحقق الأمن والسلم الدوليين، لكنها جاءت تعبيراً عن إرادة أطراف دولية بعينها، لحسم كثير من القضايا الخلافية بين التحالفات الدولية، ذلك من ناحية. ومن ناحية أخرى، لم تستطع هذه المنظمات إنهاء مظاهر الصراع الدولي، بل أظهرت مزيداً من فرص التناقض والاختلاف بشأن مصالح الدول الخمس الكبرى، وهذا ما نراه أصلاً في آلية عمل مجلس الأمن، وتزايد استخدام حق الاعتراض «الفيتو» في حسم الصراعات الدولية أو حتى احتوائها.

وعبّر العديد من الفلاسفة والمفكّرين الغربيين عن الحرب بأنها نتاج الطبيعة الإنسانية التواقة إلى الخير والسلام، فقد رفض «نيتشه» (١٨٤٤ ـ ١٩٠٠) استنكار المسيحية للحرب، واعتبر أن للحرب دوراً أساسياً في تجديد الحضارات. كما أكد «ترتشكا» أن الحرب هي وسيلة الدولة الوحيدة لصيانة استقلالها وشرفها القومي، مرتكزاً في ذلك على أفكار «مكيافيللي» و«بسمارك» العسكرية. في حين تأثر «فردريك فون بيرنهاري» بالأفكار الداروينية القائلة بالبقاء للأصلح، بل إنه ربط الحرب بالتقدم الإنساني، وأن الأمم الأكثر قوة هي الأصلح للبقاء والقيادة. كما أكد ذلك «ألفريد ماهان» قائلاً إن الحياة الإنسانية هي صراع على الطريقة الداروينية، واعتبر العوامل الاقتصادية والمصالح القومية بمثابة دوافع الديمومة للصراع والمنازعات العسكرية. وبالمعنى نفسه، عبر الفيلسوف الإيطالي «بنديتو كروتشه» (١٨٦٦ ـ ١٩٥٢) عن الحرب بأنها: «التراجيديا الضرورية لحياة الإنسان، والأمر الذي لا مفر منه لتحقيق التقدم، وأن السلام مجرد أحلام زائفة»[٣٦].

من المهم هنا أن نلاحظ كيف عالج الفكر الغربي موضوع الحرب لفترات طويلة، وحتى النصف الثاني من القرن العشرين، وتلخصت أفكار مفكريهم وفلاسفتهم عن الحرب بأنها ضرورة لا يمكن التنازل عنها، وأنها موجودة أصلاً في طبيعة الإنسان، بل أكثر من ذلك عندما أقروا بأن الحرب تنتج تقدم البشرية، في حين أكدوا في الوقت نفسه الطبيعة المادية للحرب، المتمثلة بالمصالح والمطامع الاقتصادية التي تمثل دوافع الديمومة والاستمرارية لتلك الحروب، فإنهم بذلك صبغوا فكرة الحرب بصبغة مادية صرفة، بل إن اعتقادهم بفكرة البقاء للأصلح سلبت الحياة طبيعتها الإنسانية، وحوّلتها أقرب ما تكون إلى حياة يحكمها قانون الغاب.

---

(٣٦) فهمي، المصدر نفسه، ص ١٣١.

كما نلاحظ مدى تأثير تلك الأفكار في عقول قادة أوروبا في تلك الفترة، ومدى رغبة القوميات الأوروبية المختلفة في بسط نفوذها وسيطرتها على الآخرين، وبدء مرحلة طويلة تميزت بالحروب الضارية بين تلك القوميات، حفاظاً على مصالحها في مواجهة الدول (القوميات) الأخرى، الأمر الذي غذّى بشكل مباشر النزعة الاستعمارية لتلك الدول، حيث قادهم ذلك إلى الدخول في حلقة مفصلية من الصراعات الدولية، متمثلة بالحربين العالميتين الأولى والثانية، وما نتج من تلك الحروب من مجازر بحق الإنسانية، وخسائر بشرية تقدر بعشرات الملايين.

نذكر هنا أن تطور الوسائل القتالية، ودخول الدول الكبرى معترك المغامرة العلمية خلال سباق التسلح، وصولاً إلى امتلاك السلاح النووي، واستخدامه في أواخر الحرب العالمية الثانية، أوجد حالة من الردع النووي المتبادل وتوازن القوى، بالإضافة إلى أن تلك الدول جربت ويلات الحروب وعانتها، ولا ترغب في حروب نووية قد تكون غير محسوبة النتائج على مصير شعوبها. وهذا عدا دخولها مرحلة الحرب الباردة بين أقوى قطبين في العالم، متمثلين يالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، الأمر الذي حوّل بوصلة الصراع بينها إلى خارج حدودها الوطنية، فكان لذلك بالغ الأثر في دول العالم الثالث[٣٧].

وفي مقابل دعوات الفكر الغربي لتمجيد الحرب وشرعنتها، كانت هناك على الدوام أصوات ودعوات رافضة للحرب، ومؤكدة أن الأصل في الطبيعة الإنسانية هو التعاون والمشاركة الأخلاقية في مواجهة قوى الشر، وتغليب الفضيلة الإنسانية على الصراع، لكن تلك الدعوات لم تجد صدى لها في مقابل رواج الفكر القائم على القوة، والداعي إلى استخدام العنف تحقيقاً للنزعة التوسعية لتلك الدول.

٣ ـ الحروب: أسبابها وأنواعها

تعبر الحرب عن ظاهرة معقدة تتداخل فيها عوامل مختلفة، كونها في النهاية فعلاً بشرياً، مرتبطاً بالنزعة القومية إلى حدّ ما، وتؤثر فيه عوامل وأسباب مختلفة، وبذلك يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من الحروب.

أ ـ أسباب الحروب

يمكن تحديد ستة أسباب واختصارها على النحو التالي:

(٣٧) الساكت، المصدر نفسه، ص ٧٦ ـ ٧٧ و٨١.

(١) **الأسباب السيكولوجية (النظرية النفسية)**: ترى المدرسة النفسية أن أغلبية الحروب مرتبطة بعوامل نفسية متمثلة بالنزعة والمشاعر العدوانيتين، ويؤكد هذا الرأي «فرويد»، مؤسس «مدرسة التحليل النفسي» بقوله: «إن السلوك العدواني ناتج من طاقة عدوانية كامنة، وغير واعية، موجودة في أعماق النفس البشرية، تظهر بوضوح وبشكل عنيف في أوقات الحروب». ويرى «فرويد» أن تفسير السلوك العدواني قد يكون مرتبطاً بوجود غريزتَي الحياة والموت في النفس البشرية، فعندما تسيطر الأخيرة على النفس فإنها تؤدي إلى الانتحار؛ أي أن العدوان يتجه إلى النفس. على أن هذه الغرائز لا توجد منعزلة بعضها عن بعض، لكنها تتفاعل سوياً وتعدّل كل منها مسار الغرائز الأخرى، فـ «الإنسان يحيا بفضل تصدِّي غريزة الحياة لغريزة الموت، ويغيِّر مسارها من الاتجاه نحو النفس إلى الاتجاه نحو الآخرين. وهكذا يكون العدوان السافر حصيلة دوافع عدوانية باطنية أعيد توجيهها نحو الآخرين»[٣٨].

كما تتفق مع نظرية «فرويد» في رؤيته هذه، نظريات نفسية أخرى، مثل «نظرية الصور المنعكسة» التي ترى أن الحرب تقوم بفعل وجود صورة مشوّهة لدى الشعوب المتصارعة بعضها ضد بعض، الأمر الذي ينمِّي مشاعر العداء المتبادلة. وكذلك «نظرية الإدراك غير المتوافق مع الواقع»، وصولاً إلى نظرية «الأنماط الثقافية» التي تعتبر الحرب مجرد فكرة اجتماعية توجد في النسق الثقافي لبعض الدول والشعوب، وتحمل في طياتها توجّهاً عدائياً ضد الثقافات الأخرى[٣٩].

(٢) **الأسباب الاقتصادية (النظرية الاقتصادية)**: تركّز هذه النظرية على دوافع الحروب الاستعمارية من منظور اقتصادي، حيث تتحدّث عن التفاوت في توزيع الثروة ووسائل الإنتاج بين المجتمعات الرأسمالية، الأمر الذي يظهر اختلافاً في معدلات الإنتاج، يؤدي إلى تقسيم المجتمع إلى طبقة غنية مالكة لوسائل الإنتاج، وأخرى فقيرة مستهلكة ومستغلّة. كذلك، فإن فائض الإنتاج يفرض على الدول الغنية البحث عن أسواق خارجية جديدة لتسويق فائض إنتاجها، الأمر الذي يتسبب في اشتعال الصراعات بين الدول الرأسمالية الأكثر غنى وأعلى إنتاجاً. كما ترى «النظرية الماركسية» أن المجتمعات البشرية تعيش صراعاً طبقياً متمثلاً بطبقتين هما: «البرجوازية»، وهي الطبقة

---

(٣٨) جورج كاشمان، **لماذا تنشب الحروب؟: مدخل لنظريات الصراع الدولي: الجزء الأول**، ترجمة أحمد حمدي محمود (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٣٩) فهمي، **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية**، ص ١٣٤ وما بعدها.

المالكة لوسائل الإنتاج، و«البروليتاريا»، وهي الطبقة العاملة، وعليه فلا بد من وجود احتكاك وصراع بين هاتين الطبقتين[٤٠].

ورأى «لينين» أن الصراع الدولي ترجمة عملية للرأسمالية التي تقود إلى صراع الطبقات على المستوى الدولي. كما يعبر «لينين» عن وجهة نظره بأن التنافس بين الدول الرأسمالية يتحوّل إلى صراع على الأسواق والمستعمرات، ويقرّ بحتمية الصراع بين النظم الاقتصادية الرأسمالية، وأن تصفية الرأسمالية هو شرط مسبق لإنهاء الصراع في تلك الحالة، وعلى هذا النحو، تفسر «النظرية اللينينية» الحروب التي نشبت بين القوى الصناعية في أوروبا في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين[٤١].

(٣) الأسباب الأيديولوجية: تمثل الأيديولوجيات المتناقضة سبباً أساسياً في إشعال وتيرة الصراعات، ويعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن الصراع الأيديولوجي أخطر وأكثر استمرارية من صور الصراعات الدولية الأخرى، إذ تستخدم الأيديولوجيات في تصنيف الأعداء والأصدقاء، وهي بذلك تحدد ملامح السياسة الخارجية للدولة تجاه الدول الأخرى. كما تستخدم الأيديولوجيا لتبرير الحروب والسياسات العدائية، وهي في الأساس أهداف سياسية في حدّ ذاتها. في حين يرى «نيتشه» أن الإنسان خلال عملية الصراع يستخدم الأيديولوجيات للدفاع عن نفسه، ويعتبر الأيديولوجيات مجرد مجموعة من الأوهام والحيل، وأن الصراع يغلب عليه الطابع السياسي، مهما كانت الصبغة التي بدا عليها[٤٢].

(٤) رغبة بعض الجماعات القومية والأقليات في الانفصال عن الدول التي تعيش فيها، الأمر الذي يولّد ردّة فعل لدى الدول، غالباً ما تأخذ أشكالاً عنيفة لمقاومة النزعات الانفصالية، وذلك حفاظاً على وحدتها الوطنية.

(٥) الطبيعة الشمولية للنظم السياسية: هذا النوع من النظم له دوافع تحركه وأساليب يستخدمها؛ فيزيد وتيرة الصراعات والحروب. كما يركّز أنصار هذا الرأي

---

(٤٠) داعوب، **نقد نظريات الصراع الغربية من منظور النظرية العالمية الثالثة: دراسة تحليلية نقدية في علم الاجتماع السياسي**، ص ٧٠.

(٤١) كاشمان، **لماذا تنشب الحروب؟: مدخل لنظريات الصراع الدولي: الجزء الأول**، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٤.

(٤٢) عبد الرحمن خليفة، **أيديولوجية الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩)، ص ١٣٢.

على رؤية النظم الشمولية للنظام الدولي، بحيث تخوض الأولى صراعات دولية بهدف السيطرة على العالم بدافع غريزي، والتحكّم في النظام الدولي.

(٦) **حالة عدم التوازن بين الدول في مستوى القوة**، الأمر الذي يولد حالة خوف في الدول الأضعف، وكذلك فإن الدول الأقوى يتولد لديها شعور بالتفوّق، يدفعها إلى التعدّي على الآخرين، رغبةً في التوسع على حساب الأطراف الأكثر ضعفاً[٤٣].

ومن الملاحظ هنا، وبالرغم من تمايز أسباب الحروب، والوقوف عند نظريات مختلفة تفسرها، فإنه قد يكون من الصعب تحديد سبب واضح ووحيد، فالحرب تجمع في كثير من الأحيان بين أسباب ودوافع مختلفة. فالصراع المسلّح هو موقف وظاهرة معقّدة ومركبة، يصعب في كثير من الحالات الوقوف على سبب محدّد له، خصوصاً أنه يقع في النهاية بفعل قرار سياسي، يتأثر بشخصية القادة والمناخ الثقافي والاجتماعي، بالإضافة إلى المتغيّرات الإقليمية والدولية، وذلك وفقاً لمنهج اتخاذ القرار.

ب ـ أنواع الحروب وأشكالها

تجمع بين الحروب خاصية عامة، هي استخدام القوة المسلحة ضد العدو أو في مواجهته، لكن من الأهمية بمكان هنا أن نميّز بين أنواع مختلفة من الحروب، نوجزها كما يلي:

(١) **الحروب المحدودة**: تحوّل الفكر الاستراتيجي للقوى الكبرى في العالم إلى فكرة الحروب المحدودة تجنباً للآثار الكارثية للحروب النووية، وذلك في ما أطلق عليه استراتيجية الردع النووي المتبادل، وتنظر فكرة الحروب المحدودة إلى إمكان تحديد كمّ العنف المستخدم في تلك الحروب المتوقعة، واستخدام الأسلحة التقليدية فقط. وقد تعرّضت هذه الفكرة للنقد، وذلك لصعوبة وجود ضمانات تبقي الحرب في حدودها التقليدية. وهنا لا بد من تحديد بعض المعايير التي تميّز الحروب المحدودة مثل[٤٤]:

---

(٤٣) ليرتشي الثالث [وآخرون]، **النظام العالمي الجديد: الحاضر والمستقبل عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي**، ص ١٨٥.

(٤٤) فهمي، **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية**، ص ١٤٢ وما بعدها.

• أن لا تستخدم أسلحة الدمار الشامل أو النووية في الحرب، ويكتفي أطراف الحرب باستخدام الأسلحة التقليدية.

• أن لا تتدخل الدول النووية بشكل مباشر في الحروب الإقليمية التي تندلع بين الدول الصغيرة.

• قد تستخدم في الحروب المحدودة أسلحة نووية تكتيكية لضرب أهداف محددة، بحيث لا تستخدم أسلحة نووية على نطاق شامل.

• قد تكون دولة نووية طرفاً في الحرب المحدودة، لكنها تستخدم فيها أسلحة تقليدية فقط.

(٢) **الحروب الوقائية**: ظهر مفهوم «الحرب الوقائية» في الفكر الاستراتيجي الأمريكي في فترة احتكار الولايات المتحدة للسلاح النووي (١٩٤٥ ـ ١٩٤٩)، وتقوم فكرة الحروب الوقائية على توجيه ضربة عسكرية وقائية، تدمر بها قوة الخصم المفترض (الاتحاد السوفياتي) قبل أن يطوِّر أسلحته ويصل إلى مستوى الردع النووي. وتعرَّف الحروب الوقائية بأنها استخدام القوة المسلحة للردّ على خطر محتمل جراء عدوان مسلح، من دون أن يكون هذا العدوان واقعاً بالفعل. ويذهب منظّرو هذه الفكرة إلى القول بكفاءة هذا النوع من الحروب، حيث إنها توفر فرصة المباغتة والقدرة على انتقاء المكان والزمان والأهداف للطرف الذي يبادر إلى الحرب[٤٥].

وقد تراجع هذا المفهوم من الحروب، وخصوصاً بعد دخول الاتحاد السوفياتي وغيره من القوى العظمى «النادي النووي»، في حين عادت الولايات المتحدة إلى تأكيد مبدأ الدفاع الوقائي في أواخر القرن الماضي، حفاظاً على مصالحها الحيوية في مناطق مختلفة من العالم، فقد استخدمت مبدأ الحروب الوقائية لضرب دول عديدة، مثل العراق وغيره. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إسرائيل أيضاً تتبنّى فكرة الحروب الوقائية في صراعها مع العرب.

(٣) **الحروب العادلة**: برز مبدأ «الحروب العادلة» في الفكر السياسي السوفياتي أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي، بحيث أراد السوفيات إعطاء

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

شرعية لحروبهم، وتمييزها من الحروب غير المبرَّرة أخلاقياً أو غير العادلة. وقد عرَّفت الماركسية ـ اللينينية الحرب بأنها: «أرقى أشكال الصراع لحلّ التناقضات الطبقية أو الدولية»[٤٦]. وفي سياق هذا المفهوم للحرب، فإن الحروب العادلة ترتبط من حيث طبيعتها وأهدافها بفكرة تحرُّر الشعوب من قهر الاستعمار واستغلالها من قبل القوى الاستعمارية، وإن الشعوب تتمتع بسلطة خوض صراع مسلح ضد الاستعمار لكي تحصل على حريتها واستقلالها[٤٧].

من ناحية أخرى، هناك تفسير قانوني للحرب العادلة؛ كأن تكون الحرب دفاعاً عن النفس، ضد أي خطر يهدد أمن الدولة وسلامة أراضيها، فقد شرّعها القانون الدولي، كما نصّ على ذلك ميثاق الأمم المتحدة في المادة الرقم (٥١)، أو أن تكون الحرب كردّ فعل مشترك في إطار مفهوم «الأمن الجماعي»[٤٨].

(٤) **الحروب غير النظامية**: يطلق عليها اسم «حرب العصابات»، لأنها لا تستخدم فيها الجيوش النظامية، وتختلف في نمطها العام عن الحرب النظامية، من حيث استنزاف قدرات العدو، عن طريق استدراجه إلى مناطق مختلفة في طبيعتها عن ساحات القتال النظامية، ومن ثم يستفيد أحد طرفي الحرب من عنصر اختيار المكان والزمان، في ظل تراجع الروح المعنوية لقوات العدو. كما تستقطب حرب العصابات دعم المدنيين ومشاركتهم في القتال وحماية المحاربين، وذلك لارتباطهم بعقيدة قتالية خاصة، الأمر الذي يساعد على إفشال الاستراتيجية النظامية للعدو. ومن أكثر هذه الحروب شيوعاً: حروب التحرير ضد الاستعمار والحركات الانفصالية التي تقوم بها مجموعات مسلحة ضد الجيوش النظامية.

وهنا، وفي خلاصة مناقشتنا لظاهرة الحروب، كأبرز أشكال الصراعات التي عرفها التاريخ، فإن هذه الصراعات متشابكة الأبعاد وشديدة التداخل من حيث العوامل التي ترتبط وتؤثر فيها بشكل أساسي ومباشر، بالإضافة إلى الأسباب

---

(٤٦) كاشمان، **لماذا تنشب الحروب؟: مدخل لنظريات الصراع الدولي: الجزء الأول**، ص ٢٠٢.

(٤٧) مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨)، ص ١٧٥ ـ ١٧٦.

(٤٨) يعتبر «الأمن الجماعي» من أهم المصطلحات التي يدور حولها جدل واسع، ويمكن تعريفه بأنه: «شكل من أشكال التعاون الدولي، والعمل الجماعي لمواجهة تهديد السلم وأعمال العدوان»، وبمقتضاه فإن لجوء أي دولة إلى استخدام القوة العدوانية وغير الشرعية ضد أي دولة أخرى، فإنه تتم مواجهته بالقوة الجماعية لجميع الدول. للمزيد انظر: الساكت، **دراسات في النظام الدولي المعاصر**، ص ٨٤.

التي قد تقف وراء اندلاع الحروب. وذلك يدفعنا إلى التغلغل أكثر، والحديث عن العوامل الرئيسية التي تتداخل في موضوع الصراع، لكثرة وتعدد الجوانب التي ناقش من خلالها العلم ظاهرة الصراع. وهذا ما يجعلنا نجتهد في مناقشة الصراع من خلال مدارس فكرية وفلسفية مختلفة، الأمر الذي يتيح لنا التعرّف أكثر وبعمق إلى ظاهرة الصراع الدولي ومبرّراته، التي ترتبط من وجهة نظر الكثيرين بشكل النظام الدولي، وكيف تدير الدول الرئيسية في النظام والمسيطرة عليه الصراعات الدولية، ومدى تحكّم أقطاب العالم في النظام الدولي، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر في كل مناحي الحياة في مختلف أرجاء المعمورة. وهنا لا بد من مناقشة العوامل المؤثرة في الصراع الدولي، بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة ووضوحاً.

٤ ـ العوامل المؤثرة في الصراع

هناك عوامل متعددة ومختلفة تؤثر في الصراع، تعرّضت لها مدارس فكرية وفلسفية مختلفة، نحاول أن نناقشها بشكل موجز كما يلي:

أ ـ العامل البيئي

يعتبر العديد من المفكّرين أن الزيادة السكانية المطردة تقف وراء تَفجُّر الكثير من الصراعات على المستوى المحلي، والدولي تحديداً، فقد أرجع البعض الحروب العالمية إلى ارتفاع أعداد السكان في أوروبا خلال القرن التاسع عشر. فالزيادة في عدد سكان ألمانيا واليابان دفعت بالبلدين إلى الأخذ بمبدأ المجال الحيوي، وخصوصاً ألمانيا، والسعي إلى التوسع والدخول في صراعات طاحنة، تجسدت في الحرب العالمية الثانية، وهذا ما أظهر الزيادة السكانية كإحدى ديناميات الصراع الدولي. من ناحية أخرى، فإن الضغط السكاني (الديمغرافي) في البلدان النامية والفقيرة التي لا تكفي مواردها المادية لتلبية حاجات تلك الزيادة، يزيد من فرص نشوب الصراعات فيها بهدف زيادة مواردها الاقتصادية[٤٩].

كما تمثل الرقعة الجغرافية عاملاً مهماً في العملية السياسية بأسرها، وذلك وفق نظرة العديد من الفلاسفة، أمثال «أرسطو» (٣٨٤ ـ ٣٢٢ ق. م.) الذي تطرق إليها في

(٤٩) خليفة، **أيديولوجية الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة**، ص ١٧٣ وما بعدها.

كتاب **السياسية**، بالإضافة إلى «مونتسكيو» (١٦٨٩ ـ ١٧٥٥م) في كتاب **روح القوانين**. فلم تغفل المدارس الفكرية والتوجهات السياسية على اختلافها العلاقة بين السياسة والبيئة الجغرافية، كما عبر عن ذلك «نابليون بونابرت» حين اعتبر أن سياسة الدولة تعتمد بشكل أساسي على جغرافيتها. وتزداد هذه العلاقة إذا ما ترافقت مع التقدم التكنولوجي الحاصل في الدول المتقدمة، ولا نغفل هنا دور البيئة الطبيعية في تنشئة الفرد، ودرجة العنف أو السلم التي ينطبع عليها في بيئته الجغرافية والاجتماعية[٥٠].

ب ـ العامل الاجتماعي

تعتبر القوة، سواء الاجتماعية أو السياسية، أحد المداخل المهمة إلى تحديد اتجاهات الصراع، فبالإضافة إلى قوة الأطراف المتنازعة، يجب التعرّف إلى طبيعة تلك القوة ودرجتها، فالصراع من الناحية الاجتماعية لا يقتصر على صراع الطبقات، بحسب قول ماركس: «إن تاريخ كل مجتمع حتى عصرنا الحاضر هو تاريخ الصراع بين الطبقات»، وبحسب التحليل الماركسي للمجتمع فإن الإنتاج تتحكّم فيه طبقات معينة في المجتمع، وعليه يظلّ الإنتاج أحد أهم بواعث الصراع الذي ينخرط فيه الإنسان، ويرافقه طوال حياته. وهذا ما يؤكد أن الإنسان هو العنصر الدينامي في عملية الصراع[٥١].

وهناك وجهة نظر أخرى ترى أن كثيراً من صراعات الأسر على السلطة، والصراعات القومية والأيديولوجية أو الدينية لا يمكن تصويرها على أنها صراعات طبقية، فكثيراً ما يمكن أن تتّحد طبقات مختلفة في المجتمع، في مواجهة الطبقة الحاكمة، أو من يملكون السلطة، بهدف تحقيق الامتياز الاجتماعي لأنفسهم، وهذا يمثل دافعهم إلى الصراع. فالظروف الاجتماعية المتردّية تمثل بيئة صالحة لكل عمليات الصراع[٥٢]، حيث تتراجع القيم في المجتمع، وتنتشر الأفكار السلبية، ويتحوّل الاهتمام إلى الأمور الشخصية؛ فالشخص الذي يعاني الفقر والجهل والمرض، يكون بمثابة أرضية خصبة لنشوب الصراعات، أكثر مما يساهم في بناء اجتماعي وسياسي متكامل.

---

(٥٠) رسلان، **نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة**، ص ٣٨.

(٥١) خليفة، المصدر نفسه، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

(٥٢) ديتير سنغاس، **الصدام داخل الحضارات: التفاهم بشان الصراعات الثقافية**، ترجمة شوقي جلال (الإسكندرية: دار العين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص ١٤٠.

ج ـ العامل السياسي

يُعَدّ الصراع أحد المداخل الأساسية للتعريف بالسياسة أو العملية السياسية، فهو سمة أساسية تظهر في كل مراحل العملية السياسية. فالدولة باعتبارها الوحدة السياسية الرئيسية في النظام الدولي، تنظّم وتضبط مختلف عمليات الصراع داخلياً وخارجياً، وعليه فإن نظام الحكم قد يتغيّر، نتيجة لصراعات سياسية داخلية، كالثورات والانقلابات؛ أو خارجية كالحروب. وتمثل تلك الثورات والحروب أهم مظاهر الصراع السياسي. بعبارة أخرى، فهي تعتبر صراعات في حدّ ذاتها، وقد تحدّث «هوبز» عن حالات الصراع التي تنتج منها الدولة[٥٣].

وتعتبر المنظّمات غير الرسمية، وعلى رأسها الأحزاب السياسية، أحد أسباب نشوب الصراعات داخل الدولة، حيث إنه من المعروف أن الحزب السياسي يسعى دائماً إلى الوصول والاستيلاء على السلطة، وذلك يخلق صراعات بين مختلف الأحزاب المتنافسة من ناحية، وصراعات بين الحزب الأكثر قوة والسلطة الحاكمة.

ويرى «موريس دوفرجيه» أن الأحزاب السياسية تقوم بدور إيجابي من حيث تقليص فرص نشوب صراعات داخل الدولة، بل إنها تدعم شرعية النظام[٥٤]. لكننا هنا نرجح الرأي القائل إن الأحزاب تزيد من فرص نشوب الصراعات، خصوصاً الأحزاب التي تتشكل على أساس ديني وأيديولوجي، وتكون برامجها ورؤيتها السياسية متعارضة مع النظام الحاكم في الدولة، بل إن كثيراً من تلك الأحزاب تنتهج سياسة العنف، في مواجهة ضغط السلطات الحاكمة.

والأمثلة في هذا الصدد كثيرة، لا تحتاج إلى شرح (حماس في غزة، والإخوان في مصر والجزائر)، ويظهر ذلك جلياً في المجتمعات النامية التي تفتقر إلى روح المشاركة والتمثيل المتكافئ لكل الأطياف السياسية في نظام الحكم «النظم الاستبدادية»، وبالتالي تتراجع في هذه الدول فكرة التداول السلمي للسلطة، الأمر الذي يزيد من حالة عدم الاستقرار الداخلي، والتي تولد بدورها مزيداً من الصراعات الداخلية التي تدل على عطب واضح في الممارسة الحزبية السياسية، وعدم تفعيل

(٥٣) ليرتشي الثالث [وآخرون]، **النظام العالمي الجديد: الحاضر والمستقبل عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي**، ص ١٨٨ ـ ١٨٩.

(٥٤) موريس دوفرجيه، **الأحزاب السياسية**، ترجمة علي مقلد وعبد المحسن سعد (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١١)، ص ٤٠٦ ـ ٤٠٧.

للمشاركة السياسية كأحد العوامل التي تحدّ وتقلل من الصراعات السياسية. والأمثلة على ذلك موجودة في الأنظمة السياسية التي تفعّل المشاركة السياسية، وتصل إلى درجة عالية من الاستقرار السياسي، الأمر الذي يخفّض وتيرة الصراعات داخل الدولة بشكل ملحوظ.

كما ترتبط عمليات الصراع بجمود النظام السياسي، وعدم تكيفه مع الظروف المتغيّرة، الأمر الذي يفتح الباب أمام ظهور أشكال الصراع في المجتمع. من ناحية أخرى، فإن الدول التي تأخذ بنظام الحزبين (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) تزول فيها الصراعات الثانوية، في حين تظهر الصراعات الثانوية بشكل أكبر في الدول التي تتعدّد فيها الأحزاب[٥٥].

د ـ العامل الأيديولوجي

لقد تباينت النظرة إلى الأيديولوجيا، فهناك من أعلى من شأنها، في حين اعتبرها آخرون تعبيراً عن مصالح زائفة. ولقد تطورت الأيديولوجيا وتغيّر مفهومها تبعاً للحقبة الزمنية التي تسود فيها هذه الأيديولوجيا، وإن هذا التغير يتيح فرصة لقيام صراعات، أو قد تنشب صراعات بين أيديولوجيات مختلفة، لكنها من الطبقة نفسها. ويتحكم دور الأيديولوجيا في إثارة الصراعات التي ترتبط بوجود داعية أو منظّر فكري لأي أيديولوجيا، فقد افتقرت النازية إلى وجود منظّر لها، في حين جسّد «ماركس» أباً روحياً للماركسية. وهذا ما يعلل طول عمرها، حيث أدى المنظّر في هذه الحالة (ماركس) دوراً كبيراً في نشأة «الأيديولوجية الماركسية» وتطورها. وتؤدي الأيديولوجيا دوراً في إشعال الصراعات، مثلها مثل العوامل الأخرى المرتبطة بالصراع، فتعمل الأيديولوجيا على تنميط الأفكار في بناء متكامل؛ فتصل إلى كونها مذهباً فكرياً، الأمر الذي يجعل المعارضين لهذا المذهب يتأهبون ويدخلون في جولات من الصراع ضد ذلك المذهب[٥٦].

من ناحية أخرى، فقد تتعارض الأيديولوجيا الوافدة على المجتمع مع قيم وعادات المجتمع الأصلية، فينتج نوع من الصراع، وقد يتعمّق هذا الصراع إذا ما

---

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٤٠٧، وموريس دوفرجيه، **مدخل إلى علم السياسية**، ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي (بيروت: دار الجيل، ١٩٦٤)، ص ١٠٦.

(٥٦) للمزيد انظر: خليفة، **أيديولوجية الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة**، ص ١٩٣ ـ ١٩٥.

مسّت الأيديولوجيا الجديدة أو الوافدة القيم الدينية أو الأخلاقية للمجتمع، فتزيد من حدّة الصراعات وعنفها. كما ترتبط الأيديولوجيا بمستوى الوعي السياسي لدى شرائح وقطاعات عريضة في المجتمع، حيث يرى البعض أن الوعي السياسي يساعد على خفض وتيرة الصراعات، في حين يرى آخرون أن ضحالة الوعي السياسي لدى الشعب يسهل مهمة الحكّام، ويزيد من وتيرة الصراعات في الوقت نفسه.

وأخيراً، فإن تعارض الأيديولوجيات يؤدي إلى وجود صراعات متنوعة، من حيث المستوى والاستمرارية، فقد أسس التعارض بين الأيديولوجيا الألمانية «المثالية الألمانية» و«المادية الغربية» إلى قيام الحروب الكبرى مع بداية القرن العشرين، وبذلك تكون الحرب مجرد تصادم بين عقلين أو أيديولوجيتين، فالعلاقة واضحة بين الأيديولوجيا السياسية والسلوك العدائي المرتكز على القومية، التي أثرت في قيامها (فيها) تيارات فكرية وفلسفية مختلفة[٥٧].

هـ ـ العامل الاقتصادي

معروف أن علم الاقتصاد متداخل ومتشابك مع غيره من العلوم الإنسانية، وبخاصة علم السياسة والاجتماع، فهو لا يكاد ينفصل عن السياسة، وفي الوقت نفسه، فهو يحدد إلى حدّ بعيد شكل النظم الاجتماعية على اختلافها. فالاقتصاد يعتبر أهم عامل يشعل الصراعات البشرية ويغذّيها، ولا سيما أنه العلم الذي يدرس النشاط البشري الذي يسعى الإنسان من خلاله إلى تلبية حاجاته ومتطلباته من الموارد التي تتصف بالندرة، وعليه ندرك مدى عمق التأثير الذي يحدثه العامل الاقتصادي في عملية الصراع على المستوى الفردي، بل والدولي أيضاً[٥٨].

ويتلخص الربط بين الاقتصاد وعمليات الصراع في ما يسمّى «المشكلة الاقتصادية» التي تركّز في مفهومها على الفجوة بين الإنتاج وحاجات الإنسان إلى السلع والخدمات (قانون الندرة)، وأن هذه الحاجة متجددة ومتزايدة عبر الزمن، كما أن السلع الإنتاجية هي هدف في حدّ ذاتها للجميع على اختلاف مستوياتهم، وذلك يجعل من الصراع عملية ملازمة لعملية الإنتاج، أي أنها تتعمق وتستمر بتأثير العامل الاقتصادي.

---

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١٩٦.

(٥٨) Ron Fisher, «Sources of Conflict and Methods of Conflict Resolution,» (Ph.d Dissertation, International Peace and Conflict Resolution School of International Service, The American University, 1977, Rev. 1985 and 2000).

وحسبنا هنا التذكير بنظرة ماركس إلى الصراع القائم على أساس ملكية وسائل الإنتاج، فالاقتصاد عند ماركس قائم على الصراع في الأساس، كما أنه استنتج من تحليله للاقتصاد قانون الصراع والكفاح الطبقي الذي يخوضه العمال ضد الطبقة المالكة «الرأسمالية». ويستند هذا القانون إلى نظرية «القيمة الفائضة» لدى ماركس، والقائلة إن المالك يسرق الفارق بين أجرة العامل والقيمة التي ينتجها، وهذا ما يقود إلى صراعات عنيفة بين الطبقة العاملة «المأجورة» والطبقة المالكة[٥٩].

على صعيد آخر، يرى الطبيعيون أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين طبيعية تنظمها، كغيرها من الظواهر الطبيعية، وعليه فإن الحياة الاقتصادية من وجهة نظرهم ترتكز على مبدأين مهمين، يضمنان استمرار التقدُّم والحركة، هما: المبدأ **الأول** هو المنفعة الشخصية، فكل فرد يعتمد في توجهاته الاقتصادية ما يحقق له المنفعة الشخصية، حيث تمثِّل المنفعة الشخصية الحافز الرئيسي الذي يوجّه النشاط الاقتصادي. ويمثل المبدأ **الثاني** المنافسة، أي أن الفرد خلال رحلته إلى تحقيق منافعه يدخل في علاقة تنافس مع الأفراد الآخرين في المجتمع، الأمر الذي يحدُّ من قدرة الفرد على تحقيق منافعه، وهذا ما يولِّد الصراعات بين الأفراد[٦٠].

كما أضافت المدرسة الاقتصادية بعداً جديداً للصراع البشري، حيث جعلت من المنافسة الاقتصادية أداة لتحقيق الكفاية الإنتاجية، وتوفير حاجات الإنسان الأساسية. وارتكز الكُتَّاب الكلاسيكيون على نظرية «مالتس» في السكان، الذي يرى أن للمنافسة الاقتصادية جانبين: فالمنافسة الاقتصادية في جانبها الإيجابي تعتبر قاعدة لزيادة الكفاية الإنتاجية، في حين أن الجانب السلبي للمنافسة تتمثل بالصراع على القيمة النادرة التي لم يستطع الأفراد الحصول على نصيبهم منها، أو لم يكن لهم نصيب فيها أصلاً[٦١].

من ناحية أخرى، فإن رغبة كل فرد في تحقيق مصلحته المادية الشخصية، ومع الزيادة السكانية التي تعتبر أعلى وأسرع من نمو الاقتصاد، وما يمكن أن ينتج من ذلك من مشكلات، تحمل في طياتها بذوراً جديدة للصراع. وفي السياق نفسه، درس علماء الاجتماع المجتمع من خلال الأنشطة والتنظيمات الاقتصادية، فكشفوا عن وجود صراعات بين الأيديولوجيات الاقتصادية المختلفة في المجتمع الواحد (الرأسمالية ـ

---

(٥٩) داعوب، **نقد نظريات الصراع الغربية: من منظور النظرية العالمية الثالثة**، ص ٦٠ ـ ٦١.

(٦٠) رسلان، **نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة**، ص ٣٨.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٣٨ ـ ٣٩.

الشيوعية)، وأنَّ هناك فوارق واضحة بين الطبقات المطحونة، والطبقات التي تنعم بالثراء المادي، وهذا ما يتناقض مع فكرة التكاملية التي تشيع الرضا وتقلل من عوامل الصراع في المجتمع.

ونرى هنا، على خلاف ما قال به الكثيرون، أن الصراع يغلب عليه الطابع السياسي بالرغم من ظهوره على صور أخرى، إلا أننا نقترب أكثر من أن الصراع الحقيقي يكمن في إمكان حصول الإنسان على حاجاته، ثم يتحول إلى جولة جديدة من الصراعات التي تبرز جرَّاء محاولات الامتلاك وتحقيق الثراء والرفاهية، وصولاً إلى احتكار السلطة. فمعظم الثورات والصراعات الطبقية التي قامت في عالمنا المعاصر، كانت بسبب الفقر والحاجة إلى تلبية مطالب شعبية بسيطة. وكذلك الحال على المستوى الدولي، فنحن نجد الدول العظمى تتصارع وتصارع طمعاً في تحقيق مكاسب جديدة، تخوِّلها التحكُّم في مقدرات العالم المادية، وتحقيق الرفاهية لشعوبها. وهكذا يظهر لنا أن العامل الاقتصادي يمثل أهم وأخطر العوامل التي تؤثر في الصراع، وتؤجِّج وتيرة الصراعات المحلية والدولية.

فقد عرَّف «هوبز» العلاقات البشرية بأن «الإنسان ذئب للإنسان»، واعتبر الصراع الإنساني بأنه صراع التنافس على الأسواق، أي منطق الغابة، الذي يصبغ علاقات الأفراد والجماعات، ومن ثمَّ تبرز علاقة السيد بالعبد. وتجدر الإشارة هنا إلى نقد غارودي (١٩١٣ ـ ٢٠١٢م) لمفهوم «التقدُّم» أو النمو الذي ارتكز عليه افتراض «هوبز» الأساسي المرتبط بالنهضة، والذي أطلق عليه «توازنات الخوف» تبعاً لمستوى القدرات التقنية الحالية. فقد اعتبر غارودي مفهوم «التقدم» هذا تمهيداً للقضاء على المبادئ السامية للإنسان، ورفضاً لكل القيم الأخلاقية المطلقة. كما انتقد جعل التطور العلمي والتكنولوجي المعيار الوحيد لمفهوم «التقدم» الإيجابي، وذلك من منظور ثقافي تقاس من خلاله قدرة الإنسان على السيطرة على الطبيعة وعلى غيره من البشر[٦٢].

وفي هذا الصدد، رفض غارودي مفهوم التقدُّم القائم على معيار موضوعي لقياس كل القيم، حيث يمثل «اقتصاد السوق» القاسم المشترك لكل القيم، فيؤثر ويتدخل في كل العلاقات الاجتماعية، وحينها تصبح كل القيم مادية، يمكن قياسها وتسعيرها بوحدات نقدية: «في المجتمعات السابقة، كان هناك أسواق وأماكن للتبادل،

(٦٢) روجيه غارودي، **حفارو القبور: الحضارة التي تحفر للإنسانية قبرها**، ترجمة عزة صبحي (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ص ٩٤ ـ ٩٦.

وأيضاً وحدات نقدية من أجل تسهيل التبادل، لكن لم يدخل السوق في كل الأنشطة الاجتماعية سوى في عهد النهضة». وقد استحضر غارودي رأي «لورا غورهان» في كتابه **الحركة والكلمة** الذي ركز فيه على عدم جواز استبدال إنسانيَّة البشر بتقدُّم التقنيات والابتكارات التكنولوجية، قائلاً: «لا يمكن أن يؤدي أي نظام اقتصادي آخر إلى هذه الهيمنة المطلقة للعلم والتقنيَّة، اللذين أصبحا مفاتيح النجاح الصناعي والتجاري»[٦٣].

ونرى هنا أن حالة الخلط بين صراع الطبيعة وصراع الإنسان، والوصول إلى مفاد أن الصراع بدا طبيعياً في وجود الإنسان، هي مجرد تبرير واهٍ لروح الشر المغروسة في الإنسان، وأن الخير لا يختفي مهما ضعف وخفت نوره، كما أن الخير هو الأصل في خلق الكون، وهو الأساس المقبول في طبيعة الإنسان، وأن الدخول في صراعات على اختلاف أشكالها ما هو إلا خروج أحد أطراف الصراع عن قيم الخير التي نادت بها رسائل الإنسانية جمعاء. وإن ما نراه اليوم من مظاهر صراعية تسيطر على عالمنا وواقعنا المعيش، هو تنمية مقصودة لتراجع القيم الأخلاقية السامية، وانتصار لقوى الشر في العالم، بدليل ما نراه ونعيشه من كوارث وشرور تفتك بالإنسانية، وهي من صنيعة الإنسان، وبذلك تتفشى المظالم ومظاهر الفساد التي تهدف إلى شطب الروح الإنسانية لدى الإنسان، وإحلالها بروح المادة (بمادية العالم). وإن الحل هو التمسك بإنسانية الإنسان، والتمسك برسالته السامية على هذه الأرض، كما يراها الكثير من أصحاب الفكر.

ثانياً: الهيمنة الأمريكية والصراع الدولي

ليس من السهل فهم السياسة الدولية التي شهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية بمعزل عن سياسة الهيمنة التي تبنّتها الولايات المتحدة الأمريكية، ضمن استراتيجيتها في تلك الفترة. فقد تكشفت الكثير من ملامح الهيمنة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، لكن تلك الهيمنة لم تكن وليدة الحرب الباردة، بل إن جذورها تعود إلى ما هو أبعد من ذلك كثيراً. فقد نجحت الولايات المتحدة في تصميم نموذج يمكن تصديره إلى مناطق مختلفة من العالم، تتحكّم من خلاله في مفاتيح إدارة المناطق التي تستهدفها المطامع الأمريكية.

---

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٩٦ ـ ٩٧.

ومن الضروري هنا، وقبل الحديث عن أشكال الهيمنة الأمريكية، وعلاقة تلك الهيمنة بإدارة الصراع الدولي، الوقوف على تعريف مفهوم «الهيمنة»، إذ ظهر له العديد من المصطلحات المرادفة التي تحمل مضامين مشابهة لمفهوم «الهيمنة».

١ ـ الأطر النظرية لمفهوم «الهيمنة»

لقد زوَّد غرامشي (أنطونيو)[٦٤] مفهوم «الهيمنة» بأهم أطره النظرية، ووضع له مضامين ومحدّدات، ساعدت على توضيح وفهم هذا المصطلح، إذ أثرت الأطر النظرية لمفهوم «الهيمنة» التي وضعها «غرامشي» في الدراسات السياسية والثقافية المعاصرة بشكل عام[٦٥].

يعرّف «غرامشي» الهيمنة بأنها: «قدرة مجموعة اجتماعية على توجيه المجتمع سياسياً وأخلاقياً، وبذلك تكتسب المجموعة المسيطرة سلطة من خلال عملية الإقناع الثقافي والأخلاقي، أو موافقة الفئات المُسَيطَر عليها من دون استخدام أي عنف، أو أي من وسائل الإجبار السياسي أو الاقتصادي. على الرغم من ذلك، غالباً ما يستخدم الإجبار لدعم الفئة المهيمنة بشكل مستتر، وبالتالي تصبح مهيمنة، كما يجب عليها الجمع بين مميزات الإجبار والموافقة من منظور ثنائي»[٦٦].

يعبِّر المنظور الثنائي عن مستويات مختلفة، من الأكثر بدائية إلى الأكثر تعقيداً، لكنها جميعاً تُختَزل نظرياً إلى مستويين أساسيين، يقابلان الطبيعة الثنائية لمنظور مكيافيللي (نصف حيوان، ونصف إنسان)، هذه هي مستويات القوة والموافقة، السلطة والهيمنة، العنف والحضارة، أو اللحظة الفردية واللحظة العالمية.

---

(٦٤) أنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci) (١٨٩١ ـ ١٩٣٧): أشهر المفكرين الماركسيين في إيطاليا، أسّس الحزب الشيوعي الإيطالي (The Italian Communist Party) عام ١٩٢١، وحكم عليه «موسوليني» بالسجن أحد عشر عاماً قضاها في تدوين كرّاساته الفلسفية، له من المؤلفات كتابان فقط، وهما الكراسات الفلسفية في السجن وما بعد السجن. انظر: عبد المنعم الحفني، **موسوعة الفلسفة والفلاسفة**، ط ٢ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩)، مادة «جرامشي (أنطون)»، ص ٤٥٦، و Neil McInnes, «Gramsci Antonio,» in: *Encyclopedia of Philosophy*, edited by Donald M. Borchert, 2nd ed. (New York: Macmillan Reference, 2005), vol. 3, p. 377.

(٦٥) محمود أحمد أبو صوة، **صناعة الإرهاب: قراءة في استراتيجية الهيمنة** (طرابلس: إشراقات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٦٦) Antonio Gramsci, *Selections from the Prison Notebooks of Antonio Gramsci*, edited and translated by Quintin Hoare and Geoffrey Nowell Smith (London: Lawrence and Wishart, 1971), pp. 169-170.

كما يعتبر «غرامشي» أن الإجبار (Coercion) أو الهيمنة (Hegemony)، والموافقة أو القيادة الثقافية والأخلاقية، هي سمات متلازمة للاستراتيجيا الجدلية للمجموعة المُهيمنة، أي الوصول إلى السيادة في المجتمع، وتعبر المجموعة الاجتماعية المهيمنة عن سيادتها بطريقتين هما: «الهيمنة» و«القيادة الثقافية والأخلاقية». كما أن الجماعة المهيمنة تسيطر على المجموعات العدائية التي تنوي إخضاعها وتصفيتها، حتى ولو بالقوة العسكرية، وبذلك تقود الجماعات القريبة والمتحالفة[٦٧].

وتُعَرِّف **موسوعة العلوم الاجتماعية** «الهيمنة» بأنها: «عملية تاريخية، تمارس خلالها المجموعة المهيمنة قيادة أخلاقية وثقافية على كامل المجتمع الذي يقبل بهيمنة هذه الجماعة»[٦٨]. وبهذا المفهوم، يتضح كيف تحقق قوة اجتماعية بعينها سيطرتها على المجتمعات الأخرى، وخصوصاً المجتمعات الرأسمالية، كما يتضح أن الوصول إلى الهيمنة لا يتحقق لدولة بعينها في إدارة العالم، إلا من خلال استخدام القوة، أو التهديد بها.

من ناحية أخرى، تستخدم المجموعة الاجتماعية التي ترنو إلى أن تكون مهيمنة على كل من وسائل الإجبار أو وسائل الموافقة على السواء، حيث تعمل على إقناع المجتمع على تقبل واستيعاب المعايير والقيم من وجهة النظر العالمية السائدة، حيث إن الإجبار لا يعني دائماً الهيمنة، لكنه قد يعني الموافقة، أو القبول بقيادة المجموعة المُهَيمِنة، وكلما زاد الإجماع في المجتمع لمصلحة الطرف المهيمن، قلّت ضرورة استخدام وسائل الإجبار[٦٩].

وقد وظف روبرت كوكس مفهوم «غرامشي» للهيمنة في ضرورة التفاعل بين الأفكار والقدرات المادية والمأسسة في العلاقات الدولية، حيث عرّف «كوكس» الهيمنة بأنها: «نظام اقتصادي عالمي، تظهر فيه هيمنة نمط معين من الإنتاج، بحيث يخترق هذا النمط المهيمن ليصل إلى جميع البلدان، كما يرتبط بأنماط أخرى نابعة من الإنتاج»[٧٠].

---

(٦٧) Emre Iseri, «Neo-Gramascian Analysis of US Hegemony Today,» (Ph. D Candidate, School of Politics, International Relations and the Environment (SPIRE), Keele University, London, 2007), p. 2.

(٦٨) S. Kim, «Hegemony and Cultural Resistance,» in: *International Encyclopedia of the Social and Behavioral Sciences*, edited by Neil J. Smelser and Paul B. Bales (Paris; New York; Amsterdam; Oxford; Shannon; Singapore; Tokyo: Elsevier, 2001), vol. 10, pp. 6646-6650.

(٦٩) Iseri, «Neo-Gramascian Analysis of US Hegemony Today,» p. 3.

(٧٠) Robert W. Cox, «Gramsci, Hegemony and International Relation,» in: Stephen Gill, *Gramsci, Historical Materialism and International Relation* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1993), p. 62.

كما يميز «كوكس» التفاعل الطويل المدى بين الإجبار والموافقة على مستوى علاقات القوة بين الأمم والمجتمعات، حيث يعتبر أن الموافقة تقود إلى مزيد من الهيمنة أكثر من الإجبار، وذلك في ظل توافر شروط الهيمنة. كما يعتبر أن ذلك يحدث عندما يربط المهيمن مصالحه بمصالح الدول الأخرى، في إطار علاقة هيمنة تطوِّر الموافقة وتوظِّفها كوسيلة لإنجاز المصالح العليا للدولة المُهَيمنة، والسيطرة على الفاعلين الآخرين، ومن ثم تأدية دور القيادة(٧١).

٢ ـ تطور مظاهر الهيمنة الأمريكية وتصاعد الصراع الدولي

ارتبط مفهوم الهيمنة الغربية على المنطقة العربية تحديداً بوجود تعاون بين القوى المهيمنة (بريطانيا ومن ثمَّ أمريكا) وأطراف محلية من كبار التجار وملّاك الأراضي (البرجوازية الكمبرادورية) (Compradors)، ونظراً إلى رغبة الأخيرة في الاستحواذ على خيرات البلاد من ناحية، وضعف إمكاناتها وطبيعتها الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى، فقد نشأت بين الطرفين علاقة مصالح غير متكافئة، اضطرت خلالها الطبقة المحلية إلى تقديم تنازلات إلى الحكومات الغربية، حتى بعد حصول دول المنطقة على استقلالها السياسي، وباتت غير قادة على التنصُّل من التبعيَّة للغرب، كما لم تُخفِ القوى الغربية ـ وعلى رأسها الولايات المتحدة ـ مطامعها في السيطرة على مقدَّرات البلاد العربية وخيراتها(٧٢).

فقد عملت الولايات المتحدة وبريطانيا على إبقاء الوضع على ما هو عليه، أي الاتفاق على أن تغضّ بريطانيا الطرف عن مصالح أمريكا في السعودية، مقابل استحواذ بريطانيا على خيرات العراق وإيران. لذلك عمدت كل من أمريكا وبريطانيا إلى توجيه أنظار البرجوازيات المحلية إلى مسائل أخرى تشغلها، وبذلك تتيسّر سيطرتها وتفرُّدها بخيرات المنطقة. كما عزفت الدول الغربية على وتر العدو المشترك، والمتمثل بانتشار الفكر الشيوعي في الشرق الأوسط، حتى تضمن ولاء القوى المحلية لها. بالإضافة إلى ذلك، فقد تعاونت القوى المحلية مع الغرب، إلا أن بريطانيا وأمريكا أرادتا إرباك القوى

(٧١) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٧٢) يرجع الاهتمام البريطاني الأمريكي بالمنطقة العربية إلى بدايات القرن العشرين، إلى أن تحصّلت شركات أمريكية على امتياز للتنقيب عن البترول في السعودية، وقد تمّ اكتشاف النفط فعلياً هناك سنة ١٩٣٨. انظر: Sheldon L. Richman, *Ancient History: U.S. Conduct in Middle East Since World War II and the Folly of Intervention* (New York: Cato Institute, 1991), <http://www.cato.org/publications/policy-analysis/ancient-history-us-conduct-middle-east-world-war-ii-folly-intervention>.

المحلية، من خلال زرع كيان سياسي من نوع جديد، يمثل منافساً للدول العربية، وهو دولة إسرائيل التي أعلن عن قيامها بعد الحرب العالمية الثانية بعامين(٧٣).

في هذا الصدد، فإن الولايات المتحدة، عقب الحرب العالمية الثانية، نظرت إلى المنطقة على أنها حلقة من حلقات الصراع الدولي بين الشرق والغرب، في ما اعتُبِرَ تطوراً لمظاهر الهيمنة الأمريكية، وبذلك لم تستطع أن تنأى بنفسها عن تطوُّر القضية الفلسطينية، بسبب تفوق النفوذ اليهودي في دوائرها السياسية والمالية، وما تمثله أصوات اليهود المتمركزين في ولايات رئيسية من أهمية كبرى؛ كجماعة ضغط، خصوصاً في ظل النظام الانتخابي الأمريكي، كما أن المؤسسات الصهيونية المترابطة تحرز نفوذاً واضحاً، بالإضافة إلى ما تنفقه من أموالٍ طائلة في انتخابات الكونغرس والرئاسة على حدٍّ سواء(٧٤).

وهذا هو السر وراء دعم الساسة والرؤساء الأمريكيين لليهود منذ رئاسة «ولسون» وحتى يومنا هذا. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعضاً من المسؤولين الأمريكيين يؤمنون بما جاء في الإنجيل من عودة اليهود إلى أرض الميعاد، بالإضافة إلى عدم رغبتهم في عودة اليهود للإقامة في الولايات المتحدة إذا ما فشل استقرارهم في فلسطين.

وهناك عامل آخر مهم، وهو فشل الولايات المتحدة في حشد بلدان المشرق العربي ضد الاتحاد السوفياتي زمن الحرب الباردة، وبذلك عمدت إلى إيجاد حليف قوي في منطقة تعتبر معادية، وجعل هذا الحليف ـ إسرائيل ـ نقطة ارتكاز رئيسية، ولم تصرِّح الولايات المتحدة عن تحالفها هذا بوضوح منذ البداية، خوفاً من أن تخسر الوطن العربي دون رجعة(٧٥). وهذا ما يفسِّر لنا مسيرة السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ويبرر صدور العديد من الوثائق والاتفاقات التي تضمن فيها الولايات المتحدة لإسرائيل أمنها، وضرورة تفوقها عسكرياً على البلدان العربية مجتمعة، في ما سُمِّي ورقة الضمانات الأمريكية لإسرائيل، التي صدرت بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، ووصول بوش الابن إلى الحكم، وغيرها من وسائل الدعم بكل أنواعه، كما سنرى في ما بعد.

---

(٧٣) أبو صوة، **صناعة الإرهاب: قراءة في استراتيجية الهيمنة**، ص ٤١.

(٧٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى، **الولايات المتحدة والمشرق العربي**، عالم المعرفة؛ ٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ص ٤٧ ـ ٤٨.

(٧٥) إسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية الدولية في عالم متغير: قضايا ومشكلات** (الكويت: شركة كاظمة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ١٦ ـ ١٧.

إلى هذا الحدّ، يمكن القول إن «الهيمنة» تعتبر من المفاهيم المعقّدة، بحكم تداخل الكثير من العوامل الداخلية والخارجية، في ما يتعلق بالطرف المُهَيمِن والمُهيمَن عليه. ومن جهة أخرى، تُفَعِل الولايات المتحدة مفاهيم مشابهة أو أوجه مختلفة للهيمنة، مثل العولمة (Globalization) وجوانبها المختلفة، خصوصاً السياسية والاقتصادية منها، حيث تستغل الولايات المتحدة العولمة كأداة فعالة لبسط هيمنتها على مناطق مختلفة من العالم، في إطار سياسة سيطرة القطب الواحد، والترويج لفكرة العالم قرية صغيرة، وآثار الثورة التكنولوجية، وذلك كله أدى إلى تراجع مفهوم السيادة الوطنية للدول، الأمر الذي ساعد على تصاعد الهيمنة الأمريكية وتبرير وجودها[٧٦].

وفي هذا الجانب، يعلل «غارودي» ضعف الشعوب المضطهدة في العالم، بكثرة الصراعات والانقسامات الداخلية؛ هذه الصراعات المحلية والطائفية التي تغذّيها قوى الشر (الولايات المتحدة الأمريكية) في عالم الإنسانية، والتي تهدف إلى إضعاف كل الأطراف، وعدم قيام وحدة إنسانية قوية بين شعوب الأرض وطوائفها. وبذلك ترتبط تغذية هذه الصراعات والحروب التي تمزِّق شعوب العالم الثالث بفرض الهيمنة الأمريكية عليها، وضمان تبعيتها لها في كل المجالات الأساسية من الحياة البشرية[٧٧].

وقد عدَّلت الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة في استراتيجيتها، بوضع دول جديدة على قائمة الدول الخارجة على القانون، أو ما أطلق عليها مصطلح «الدول المارقة»[٧٨]، فاستبدلت الاتحاد السوفياتي كعدو سابق بالدول المارقة، مثل: إيران والعراق وليبيا وكوريا الشمالية وكوبا، وقائمة من الدول التي لا تسير في فلك السياسة الأمريكية. وهي في الوقت نفسه تعتمد على «نظرية المجنون» للرئيس «نيكسون»،

---

(٧٦) فضل الله محمد إسماعيل، **العولمة السياسية: انعكاساتها وكيفية التعامل معها** (الإسكندرية: مؤسسة المعارف، ٢٠٠٧)، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

(٧٧) روجيه غارودي، **الولايات المتحدة طليعة الانحطاط: كيف نحضر للقرن الواحد والعشرين**، ترجمة مروان حموي (دمشق: دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ١٧٢.

(٧٨) يقول «نعوم شومسكي» أن مصطلح «الدول المارقة» يتمّ استخدامه بمعنيين مختلفين: **أوّلهما** دعائي يشير إلى تصنيف الولايات المتحدة لمجموعة من الدول المعادية للسياسة الأمريكية، **والثاني** هو استخدام موضوعي، يطلق على الدول الأكثر قوة، والتي لا تلزم نفسها بالأعراف الدولية، ذلك بالرغم من أن الأعراف الدولية أدرجت تدريجياً في ميثاق الأمم المتحدة عند تأسيسها، وضُمِّنت بعضها في قرارات محكمة العدل الدولية، بالإضافة إلى العديد من المواثيق والاتفاقات الدولية المختلفة. انظر: نعوم شومسكي، **الدول المارقة: استخدام القوة في الشؤون العالمية**، تعريب أسامة إسبر (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤)، ص ٩.

وتقوم هذه النظرية على أن تُفهِم أمريكا أعداءها من هذه الدول أنهم قد يواجهون أفعالاً غير متوقعة، حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك قدرات تدميرية هائلة، وذلك بهدف إخافة العدو، وإرغامه على الانصياع لإرادتها[٧٩].

وجسّدت حرب الكويت نهاية «الحرب الباردة» بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، وبدايةً لعصر جديد، تمثَّل بـ «النظام الدولي الجديد» الذي يقوم على التوافق بين طرفي الصراع الدولي، الذي جسّدته سابقاً الحرب الباردة بين قطبي العالم، بالرغم من أنه بات جلياً تحوُّل العالم إلى سيادة القطب الواحد، وهو القطب الأكثر قوة وسطوة، حيث ذهبت الولايات المتحدة إلى تدعيم موقفها كقطب أوحد يحكم العالم، ويقوم على صياغة القرار العالمي، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات المتكاملة في مجالات مختلفة[٨٠].

فقد اعتمدت الولايات المتحدة على «العولمة» في جانبها الاقتصادي، للسيطرة على الاقتصاد العالمي والتحكم فيه، الأمر الذي استدعى تغيُّرات جذرية في المفاهيم السائدة بين شعوب العالم، تبعتها سيناريوهات متعددة، منها ما كان عسكرياً، كإسقاط النظام في أفغانستان والعراق، متذرعة بأحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ومكافحة الإرهاب. ساعد هذا الأمر الولايات المتحدة على تحقيق خططها الرامية إلى التدخل في القضايا الرئيسية في العالم، وحلها بما يخدم مصالحها، مستغلة بذلك «مبدأ التدخل الإنساني» لحلّ الصراعات الدولية، وهي تجد المنظمة الدولية الشرعية التي تُسَوغ لها ذلك، وهي هيئة الأمم المتحدة.

وتمسكت السياسة الأمريكية إبان حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، بالنداء الأمريكي لتحقيق «الأمن الجماعي» كوسيلة تخدم الأهداف والمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث استخدمت مبدأ الأمن الجماعي لتفعيل سياسات وأفعال تهدف إلى ضمان بسط الهيمنة الأمريكية على المنطقة. وتكتسب هذه الهيمنة أهميتها، طالما أن المنطقة تلبي حاجات الاقتصاد الغربي، كما خلقت هذه الهيمنة حالة من التصادم الاصطناعي في المنطقة، من خلال دعم الأطراف المتصارعة،

---

(٧٩) سعيد اللاوندي، **وفاة الأمم المتحدة: أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية** (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص ٢٤.

(٨٠) عبد القادر عرابي، «المجتمع الدولي والعربي في ضوء المتغيرات الدولية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٤٧ (أيار/ مايو ١٩٩١)، ص ٦ ـ ٧، ودور **الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين: دراسة حالة الكويت والعراق** (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ١٩٩٥)، ص ١١ ـ ١٢.

بالإضافة إلى الاعتداء المباشر، وذلك لمنع قيام أي قوة عربية ذات استقلال في قرارها السياسي بتشجع قيام دينامية توحيد إقليمية، قد تؤثر في موازين المعادلة الجيوسياسية في المنطقة العربية والعالم(٨١). وهذا ما يفسر التفاهم الغربي الشامل حول تدمير قوة العراق وردعه. وبذلك اختطفت الولايات المتحدة ميكانزمات (آليات) الأمن الجماعي التي تستخدمها لمتابعة مصالحها وهيمنتها على منطقة الشرق الأوسط(٨٢).

ومن ناحية أخرى، اعتمدت الولايات المتحدة خلال استراتيجيتها في الشرق الأوسط على سلسلة من التحالفات. فالهيمنة والإمبريالية الأمريكيتين لا يمكن أن تتجسدا من دون حلفاء، فقد مثلت إسرائيل النووية أهم حلفائها، بالإضافة إلى الأنظمة العربية المعتدلة، مثل مصر والسعودية. وهنا برزت أهمية النصائح والانتقادات التي وجهت إلى إدارة بوش، حيث إن الاعتماد على إسرائيل وحدها قد يُعرِّض مصالح الولايات المتحدة للخطر، نتيجة عداء الشعوب العربية للولايات المتحدة، كما أن دخول إسرائيل في التحالف الدولي سوف يُضعِف موقف الولايات المتحدة وحلفائها العرب، لذلك بذلت إدارة بوش الأب جهوداً لمنع مشاركة إسرائيل في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ضد نظام صدام حسين(٨٣).

يؤكد «بريجنسكي»، على وجه التحديد، أنه لا بد من بناء التحالفات لضمان استمرار الهيمنة الأمريكية الإيجابية على القارة الأوروآسيوية، وأنه كان على الولايات المتحدة خلال حرب الخليج عام ١٩٩١ أن تستند إلى تأييد سياسي ومالي من خلال ائتلاف دولي، وإن لم يشاطرها شعور الغضب نفسه تجاه صدام حسين، حيث يعتبر الولايات المتحدة بأنها «الأمة المحفزة» في خضمّ عملية التحول في السياسة العالمية، بحسب تعبيره، وأن أمريكا بقوتها وتفوّقها العسكري تمثل موضع الإعجاب والتقليد، والأكثر تأثيراً في الأمم الأخرى، من خلال قيمها وثقافتها(٨٤).

---

(٨١) برهان غليون، «حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية في المنطقة العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٤٨ (حزيران/ يونيو ١٩٩١)، ص ٥ و١٩.

(٨٢) Henry U. Ufomba, «Collective Security or the Security of the Hegemony: The United States Policy in the Middle East and the Two Gulf Wars,» *Middle East Studies Online Journal*, vol. 1, no. 3 (2010).

(٨٣) Alex Callinicos, «The Grand Strategy of the American Empire,» *International Socialism*, no. 97 (Winter 2002), <http://www.marxists.org/history/etol/writers/callinicos/2002/xx/strategy.htm>.

(٨٤) زبغنيو بريجنسكي، **الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين**، ترجمة مالك فاضل (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ٨٢ و٨٥ ـ ٨٦.

وكشف محمد حسنين هيكل في مقالة له بعنوان: «تقرير رئاسي أمريكي: خريف خطر» عن تقرير قدِّم إلى الرئيس بوش الابن في بداية فترته الرئاسية الأولى، قبل هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر بعنوان «الملاحة في بحور مضطربة». تضمّن هذا التقرير برنامج عمل لتنفيذ المخطّطات الإمبريالية الأمريكية، كما جاء فيه أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تدّعي لنفسها قيادة العالم، وإلا جلبت لنفسها مشكلات حساسة، أو تستفز الآخرين بغير لزوم، لكن عليها في الوقت نفسه أن تحتفظ لنفسها بالكلمة الأخيرة في أي موضوع. بمعنى آخر، فإن الولايات المتحدة لا تقبل تقسيم مسؤولية القرار الدولي، كما لا تقبل أي إدارة جماعية لحلّ أي نزاع، أو صراع على المستوى الدولي. وقد ركّز التقرير في ما يخصّ العالم العربي والإسلامي، مخاطباً الرئيس بوش، على النقاط التالية[٨٥]:

• يتوجب القيام بحملة واسعة للتعريف بالديمقراطية والقيم الأمريكية، والممارسة السياسية في الولايات المتحدة.

• العمل على إظهار قيادات جديدة صديقة لأمريكا، تكون قادرة على إجراء إصلاحات، توفر لها شرعية مقبولة في بلدانها.

• إسرائيل هي الركيزة الأولى لضمان أمن المنطقة، والتحالف الأمريكي مع إسرائيل قولاً وفعلاً هو القاعدة المتينة لكل الخطط والسياسات، وإن قوة الشراكة بين البلدين هي أداة الفعل الرئيسية في المنطقة، فلا بد من أن تكون العلاقة بين البلدين خالية من أي سبب للتوتر.

جاءت الظروف مؤاتية للولايات المتحدة لاستكمال مخطّطاتها العدوانية تجاه المنطقة؛ فاتخذت من أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ذريعة لإعلان ما أسمته «الحرب على الإرهاب»، فكانت أفغانستان أول الأهداف، بحجة محاربة تنظيم القاعدة، ومن خلال تلك الحرب، عمدت الولايات المتحدة إلى زرع قواعد عسكرية لها في آسيا الوسطى، قرابة الحدود الروسية ـ الصينية ـ الإيرانية، وهي بالتالي تقترب بقواتها من منطقة بحر قزوين الغنية بالنفط والغاز. فقد عزّزت تلك المكاسب الاستراتيجية وضع الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم، معلنةً حقها في التدخل في أي مكان في العالم[٨٦].

---

(٨٥) محمد حسنين هيكل، «تقرير رئاسي أمريكي: خريف خطر،» **وجهات نظر** (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١).

(٨٦) أحمد ثابت وخليل العناني، **العرب والنزعة الإمبراطورية الأمريكية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥)، ص ٩ ـ ١٠.

تحت ذرائع الحرب على الإرهاب وحماية الأمن القومي الأمريكي، أتيحت للولايات المتحدة فرصة لتغير النظام العراقي واستبداله بنظام مطيع، وبالتالي السيطرة على الثروة النفطية للعراق، ومن ثم فرض هيمنة شاملة على المنطقة العربية، والعمل على إعادة رسم خرائط دولها، كي تضمن استمرار سيطرتها، والانطلاق منها إلى أهداف أخرى في مناطق مختلفة من العالم. وبرزت في تلك الفترة معارضة داخلية وخارجية للقيام بعمل استباقي ضد العراق لتغيير النظام هناك، حيث انتقد الكثيرون من الساسة الأمريكيين، وعلى رأسهم هنري كيسنجر (Henry Kissinger)[٨٧] رغبة بوش الابن في توجيه ضربة استباقية إلى العراق، وقد عبّر عن موقفه هذا أمام مجلس الشيوخ قائلاً: «لا يمكن للمصلحة القومية الأمريكية والمصلحة العالمية أن تطور مبادئ تعطي لكل أمة الحق غير المقيّد لتوجيه ضربات استباقية، لمواجهة احتمالات العدوان، بحسب تعريفها الخاص للمخاطر التي تواجه أمنها القومي»، وذلك بالرغم من أن «كيسنجر» قام في عهده بهجوم استباقي، حينما اجتاح «كمبوديا» في أيار/ مايو ١٩٧٠، لكنه عبّر عن قلقه حيال تبنّي بوش الابن مبدأ العمل الاستباقي علناً، فهو يخشى أن يشجع ذلك دولاً منافسة على اتباع المبدأ نفسه، بدلاً من أن يرهبها[٨٨].

ونرى هنا أن الانتقادات التي وجهت إلى إدارة بوش الابن، لم تجسد خلافاً على الأهداف، لكنه كان خلافاً متعلقاً بالتكتيك والإجراءات، فقد أطلقت أقطاب سياسية أمريكية وقتها تصريحات بهدف تغيير النظام في العراق، لكنها ارتأت أن الطريق إلى إسقاط النظام في بغداد يجب أن يمرّ عبر مجلس الأمن لضمان حصول إدارة بوش على التأييد الدولي اللازم لنجاحها في العراق، مثلما فعلت إدارة بوش الأب في حرب الخليج الثانية وقيادتها للتحالف الدولي، حيث استخدم مجلس الأمن لإضفاء الشرعية على استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية.

في هذا الصدد، حاول بوش الابن الأخذ بالنصيحة والتوفيق بين التوجّهين، خلال خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في الذكرى الأولى لهجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، لكنه أوضح أن استصدار قرار جديد من مجلس الأمن

---

(٨٧) مفكّر وسياسي أمريكي من أصل يهودي، ولد عام ١٩٢٣، نشأ في ألمانيا، هرب منها إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٣٨، بسبب أصله اليهودي، حصل على الجنسية الأمريكية، وتدرّج في المناصب الحكومية؛ فشغل منصب وزير الخارجية في الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧)، كما شغل منصب مستشار الأمن القومي. أدى دوراً بارزاً في السياسة الخارجية الأمريكية، وتحديداً في ما يخص اتفاقية «كامب ديفيد» عام ١٩٧٨.

(٨٨) Callinicos, «The Grand Strategy of the American Empire».

سيكون بمثابة تصريح للقيام بعمل عسكري ضد العراق، وليس حلاً سياسياً بديلاً، كما تراه فرنسا وروسيا، كما هاجم بوش في خطابه هيئة الأمم المتحدة، وتنبأ لها بالمصير نفسه لعصبة الأمم، التي فشلت في منع اندلاع الحرب العالمية الثانية، وهددها قائلاً: «إننا سوف نعمل مع مجلس الأمن من أجل اتخاذ القرارات الضرورية، ولكن يجب ألا يشك أحد في أغراض الولايات المتحدة. إن قرارات مجلس الأمن يجب أن تُفرض فرضاً، وإلا سيكون هناك إجراء لا مفر منه، وسيفقد النظام الدولي قوته بعد أن فقد شرعيته»[٨٩]. إذن، يمكن للأمم المتحدة إما أن تصادق على حرب واشنطن أو تتنحّى جانباً، لتشاهد الولايات المتحدة وبريطانيا تهاجمان العراق في كل الأحوال.

ونرى هنا أن احتلال العراق عام ٢٠٠٣ أظهر بوضوح أن الطرف المهيمن إذا ما فقد عناصر الموافقة (الأمن الجماعي من المنظور الأمريكي)، فإنه يلجأ إلى عناصر الإجبار، وذلك بحسب مفهوم «غرامشي» للهيمنة.

وفي هذا السياق، تزعم الولايات المتحدة أن مصالحها يجب أن تكون هي نفسها مصالح العالم كله، فتحقيق مصالح أمريكا القومية من شأنه خلق مناخ يشجع الحرية والسلام ويحفّز الأسواق[٩٠]، كما أن الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ تخلّت عن سياسة الاحتواء التي كانت تتّبعها تجاه العراق وقضايا الشرق الأوسط بشكل عام، وتوجّهت إلى سياسة تغيير النظم التي اتبعتها إدارة «ريغان» في الماضي، ولا يهم إن كانت هذه النظم من حلفاء أمريكا، فقد أصبحت لا تلبّي مصالحها، كما أن تغيير النظام الحاكم يؤسس لإعادة هيكلة الاقتصاد[٩١].

ولقد عبَّر عن ذلك «ريتشارد هاس»، المدير السابق لإدارة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية في كتابه **التدخل**، حيث صدر بعد احتلال العراق، وأكد فيه أن السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين تهدف إلى إدخال الدول والمنظمات الدولية في ترتيبات تجعل العالم أكثر انسجاماً مع القيم والمصالح الأمريكية، وأن ما يسمّى بالاقتصادات المغلقة يمثل خطراً على القيم والمصالح الأمريكية. ولعل هذا ما يفسر تشجيع بوش الابن على إقامة منطقة تجارة حرة في الشرق

(٨٩) «خطاب الرئيس بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة،» البيت الأبيض (نيويورك)، ١٢/ ٩/ ٢٠٠٢، <http://www.whitehouse.gov>.

(٩٠) السيد يسين، **تحولات الأمم والمستقبل العالمي** (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص ٢٨٠ ـ ٢٨١.

(٩١) Callinicos, «The Grand Strategy of the American Empire».

الأوسط، بالإضافة إلى إرساء عقود لشركات أمريكية كبرى في مجال النفط والمقاولات قبل الحرب لإعادة إعمار العراق[٩٢].

نخلص مما سبق إلى أنه في إطار تطور مظاهر الهيمنة الأمريكية في إدارتها للصراع الدولي، استخدمت الولايات الأمريكية كل الوسائل والأدوات لبسط نفوذها وتحقيق مصالحها التي ترتئيها ضمن استراتيجيتها الكبرى، لإقامة إمبراطورية أمريكية، تضمن تحقيق أهدافها الاستراتيجية خلال إدارتها للصراعات الدولية المختلفة، كتفعيلها مبدأ الأمن الجماعي، وسياسة التحالفات الدولية، إضافة إلى هيمنتها على المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، وأهم أجهزتها المتمثلة بمجلس الأمن (سنتناول ذلك بشكل مفصل في الفصل الثالث)، وأن ثمة عوامل ومتغيّرات أثرت في النظام الدولي برمته، جعلت من الولايات المتحدة القطب الأوحد المهيمن على النظام الدولي في ما أسمته «النظام العالمي الجديد».

٣ ـ المتغيّرات التي أثرت في النظام الدولي وبروز النظام العالمي الجديد

مثّلت «حرب الخليج الثانية» نقطة تحول في الصراع الدولي، فقد أعلن الرئيس الأمريكي «جورج بوش» الأب في خطاب ألقاه في الكونغرس في آذار/ مارس ١٩٩١ عن مولد «النظام العالمي الجديد»، الذي سيحدّد معالم السياسة الدولية، مرتكزاً فيه على انتصار القوة الأمريكية والتحالف الدولي الذي قادته في حرب الخليج الثانية ضد العراق، مؤكداً بدء مرحلة جديدة من الصراع الدولي، تتميز بالاعتراف للولايات المتحدة بسيطرتها على العالم بشكل منفرد، وذلك عقب تفكك الاتحاد السوفياتي الذي كان يمثل المنافس والطرف الآخر في الصراع الدولي الدائر في فترة الحرب الباردة، حيث كان النظام الدولي يتميز بالثنائية القطبية، وحالة من التوازن تحكم الصراع الدولي بين القطبين[٩٣].

فلقد تزّعمت الولايات المتحدة العالم مع بداية تسعينيات القرن العشرين، بوصفها القطب الأوحد، وطوت مرحلة مهمة من الصراع الدولي، لتبدأ مرحلة جديدة فرضت

(٩٢) ثابت والعناني، **العرب والنزعة الإمبراطورية الأمريكية**، ص ٢٤ ـ ٢٦.

(٩٣) عبد المنعم سعيد، **أمريكا والعالم: الحرب الباردة وما بعدها** (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص ٢١٠ ـ ٢١١.

فيها رؤيتها على الأمم المتحدة وأجهزتها، وتعاملت مع الشرعية الدولية كمبرر للتدخل في حلّ المنازعات الدولية من خلال صيغة التحالف الدولي بقيادتها، وذلك بما يتناسب مع مصالحها العليا(٩٤).

وتبنّى النظام العالمي الجديد الذي تزّعمته الولايات المتحدة مبادئ الأمم المتحدة وأهدافها، وضخ دماء جديدة في المنظمة، وذلك عبر نظرة أمريكية براغماتية إلى تلك المبادئ والأهداف، متخذةً من الغايات الإنسانية لهيئة الأمم المتحدة ستاراً وغطاءً لتحقيق أهدافها ومصالحها الحيوية، من خلال إهمالها لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة لمصلحة قرارات مجلس الأمن، إذ عملت على تقويته في ظلّ النظام العالمي الجديد، بهدف فرض هيمنة ترسَّخت معالمها في عالم بدأ يحكمه قطب واحد(٩٥).

وارتبطت التغيرات الهيكلية التي طرأت على النظام الدولي منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي بالعديد من العوامل المتشابكة التي سوف نتعرض لها بالمناقشة في ما يلي، ويمكن ذكرها على النحو التالي(٩٦):

أ ـ نهاية الصراع الأيديولوجي العالمي وانهيار القطبية الثنائية.

ب ـ الاعتماد الدولي المتبادل.

ج ـ إقامة التكتلات الاقتصادية الكبرى.

د ـ تزايد المشكلات ذات الطابع العالمي.

هـ ـ الثورة الصناعية الثالثة.

وهنا يمكن أن نرجع التغيرات التي طرأت على النظام الدولي إلى عوامل مختلفة، يمكن تقسيمها إلى عوامل ذات علاقة بالنظام الدولي والمتغيّرات الدولية، ونتفق مع «أبو الفضل» بالنسبة إلى تفكك الاتحاد السوفياتي، وانهيار القطبية الثنائية للنظام الدولي، وهو ما يمثل أهم العوامل والمتغيّرات التي أثرت في النظام الدولي، وحسمت حقبة من تاريخ الصراع الدولي المعاصر، بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد

---

(٩٤) Ufomba, «Collective Security or The Security of the Hegemony: The United States Policy in the Middle East and the Two Gulf Wars».

(٩٥) منير شفيق، **النظام العالمي الجديد وخيارات المواجهة** (تونس: الناشر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٢)، ص ١٤.

(٩٦) عمرو أبو الفضل، **التحولات العالمية وتأثيرها على الشرعية الدولية والعالم العربي** (القاهرة: دار غراب للطبع والنشر، ٢٠١١)، ص ٦ ـ ١٤.

السوفياتي، وليس نهاية للصراع الأيديولوجي، كما اعتبرها البعض، ذلك لأن العالم اليوم يشهد أيديولوجية القطب المهيمن. بالإضافة إلى ذلك، هناك عوامل أخرى مرتبطة بالسياسة الخارجية الأمريكية، خصوصاً مع وصول المحافظين الجدد إلى سدّة الحكم في الولايات المتحدة بعد نجاح بوش الابن في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠.

ولعل المتغيرات الأخرى التي أثرت في النظام الدولي ـ المتمثلة بالاعتماد الدولي المتبادل، وإقامة التكتلات الاقتصادية الكبرى، وتزايد المشكلات ذات الطابع العالمي ـ يمكن اعتبارها، من وجهة نظر الباحث، كمظاهر مستحدثة للنظام العالمي الجديد، الذي تعدّ العولمة من أهم سماته.

نشير هنا إلى ما أطلق عليه «الثورة الصناعية الثالثة»، التي تتجسد في العولمة التي تمثل العامل الأكثر أهمية، وهي في الوقت نفسه الأداة الأكثر فعالية التي استغلتها الولايات المتحدة ضمن استراتيجيتها الرامية إلى السيطرة على العالم، حيث ينادي من يطلق عليهم المحافظون الجدد في مخطّطاتهم بأنه يجب أن تكون للولايات المتحدة، كونها القوة العظمى الوحيدة في العالم، الكلمة الأخيرة في تحديد شكل الدول وسيادتها، وتغيير الأنظمة الحاكمة أو تثبيتها، حسبما تقتضيه المصلحة الأمريكية[٩٧].

مثلت «العولمة» أهم معالم النظام العالمي الجديد، إلى درجة أن البعض يرى أن مفهوم «العولمة» يلخص أهم خصائص النظام العالمي الجديد، وهناك من يربط بين المفهومين بعلاقة سببية. ونعتقد بصواب تلك الرؤية إلى حدّ كبير، حيث نرى أن العولمة تسبّبت في بروز الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي من خلال النظام العالمي الجديد[٩٨].

من الأهمية بمكان هنا الوقوف باختصار عند أهم عوامل بروز العولمة وتطورها، كون العولمة، بكلها المركب، اضطلعت بدور فعال ومهم في تجسيد النظام العالمي الجديد على الأرض، كما أضحى التعامل معها أحياناً كمرادف لمصطلح «الهيمنة»

---

(٩٧) فوز نايف ريحان، «العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٦،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠٠٧).

(٩٨) برزت في هذا الاتجاه مخاوف بعض المفكرين الأمريكيين من أن تتحوّل بلادهم إلى إمبراطورية تنشر القهر والظلم حول العالم، حيث استغلّ المحافظون الجدد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر كي يبرّروا للمجتمع الأمريكي والدولي ضرورة محاربة الإرهاب أينما وجد، من خلال حروب استباقية، تستبيح سيادة وأراضي دول أخرى.

الأمريكية، في مجالها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بما تقوم به من دور مهم من خلال التبشير بالقيم الأمريكية، والعمل على نشرها، انطلاقاً من مفاهيم جديدة، عابرة للحدود القومية للدول، ومتجاوزة مفهوم «السيادة»، حيث مثل تراجع مفهوم السيادة الوطنية للدول أهم ملامح العولمة في جانبها السياسي، من خلال التركيز على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وخصوصاً تجاه بلدان العالم الثالث، في حين أصبح حق التدخل يفرض من قبل الولايات المتحدة على بلدان العالم الثالث، سواء لأغراض سياسية أو حتى مبررات إنسانية، وذلك في ظل هيمنة الولايات المتحدة على مجلس الأمن الدولي[٩٩].

٤ ـ العولمة كأهم معالم النظام العالمي الجديد

قاد التفاعل بين المتغيّرات الدولية في أواخر القرن الماضي، وتصاعد ظاهرة العولمة إلى تغيّرات بنيوية في صلب النظام الدولي، خصوصاً في جوانبه السياسية والاقتصادية. بعبارة أخرى، يمكن اعتبار العولمة أهم العوامل والمتغيرات التي أثرت في النظام الدولي، تبعاً لتأثير العولمة في النظام الدولي بشكل أساسي.

أ ـ عوامل بروز العولمة وتطورها

(١) ثورة الاتصالات والمعلومات: أدت طفرة الاتصالات وتبادل المعلومات إلى تسهيل عملية التواصل، وإشاعة المعرفة بين الأفراد، من خلال محركات البحث على الإنترنت، بالإضافة إلى إمكان التفاعل والتنسيق في الجوانب المختلفة للحياة بشكل غير مسبوق، الأمر الذي أتاح فرصة للشركات العملاقة لتحقيق مكاسب خيالية، من خلال الاستفادة من العمالة الرخيصة، وبالتالي خفض الإنفاق، وفتح الحدود أمام تدفق منتجاتها، الأمر الذي أظهر ما يسمّى اقتصاد السوق[١٠٠] (المنافسة على الأسواق كما يسمّيها هوبز).

(٢) انفراط عقد المنظومة الاشتراكية، ووضع قواعد النظام العالمي الجديد: أتاح انهيار المنظومة الاشتراكية فرصة تفرّد الرأسمالية العالمية المتمثلة بالولايات المتحدة بقيادة العالم، وسادت هيمنة القطب الواحد نتيجة انهيار التوازن الذي كان

---

(٩٩) إسماعيل، **العولمة السياسية: انعكاساتها وكيفية التعامل معها**، ص ١١٦.

(١٠٠) ريحان، «العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٦،» ص ١٤ ـ ٢٠.

يشهده النظام الدولي، نتيجة سقوط أحد قطبيه، وتراجع الأيديولوجيا التي قام عليها لمصلحة الأيديولوجيا الليبرالية المقابلة[١٠١]، التي عمدت إلى سدّ الفراغ الذي نتج من انهيار المنظومة الاشتراكية، من خلال التنظير للأيديولوجيا الليبرالية، بالإضافة إلى إجراءات عملية لفرض قواعد نظام عالمي جديد يقوم على الفكر «النيو ـ ليبرالي» (Neo-liberalism) بهدف ترتيب العالم وفق رؤى الليبرالية الجديدة[١٠٢].

ولَّدت تلك الرؤى قناعة لدى منظّري الفكر الغربي بأن العالم استقر وفق منظومة سياسية واقتصادية واحدة، والاندماج ضمن قيم كونية جديدة، تُعبّر عن روح العولمة، وتمثل الحرية الاقتصادية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان أهم تلك القيم. وقد قاد هذا التحول إلى عهد جديد على مستوى العلاقات الدولية التي تمثلت بالهيمنة المركزية للولايات المتحدة وحلفائها، على مقدرات الأمم والشعوب، حيث أصبح من الممكن فرض توجّهات سياسية، واقتصادية، وثقافية، بعينها على العالم بأسره، وذلك على عكس ما كان سائداً زمن القطبية الثنائية[١٠٣].

(٣) اندلاع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١: مثلت حرب الخليج الثانية الحدث الأبرز في تسعينيات القرن العشرين، بالتزامن مع انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث أسس هذان الحدثان مجتمعان لمرحلة جديدة من الصراع الدولي، قائمة على هيمنة كاملة على الوطن العربي وقيمه بقيادة الولايات المتحدة في ما يطلق عليه «النظام العالمي الجديد». وقد توافق السوفيات على العمل الجماعي لحلّ الأزمة من خلال الأمم المتحدة، وبدا ذلك واضحاً من خلال التحالف الدولي المكوّن من ثلاثين دولة بقيادة الولايات المتحدة لمواجهة العراق. ذلك الواقع قاد إلى مزيد من الانقسام في الموقف العربي[١٠٤]، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة أبدت قدرة واضحة لجهة التحكّم في قرارات مجلس الأمن، الأمر الذي برَّر للنفوذ السياسي والوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي ورسّخه. كما ساهمت الدول الخمس الكبرى في إعادة تشريع نوع جديد من الاستعمار والوصاية، فقد أجهزت الحرب على مصداقية

(١٠١) للمزيد من التوضيح، انظر: عرابي، «المجتمع الدولي والعربي في ضوء المتغيرات الدولية،» ص ٥ وما بعدها.

(١٠٢) سعد حقي توفيق، **النظام العالمي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة** (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ٣٤.

(١٠٣) سعيد، **أمريكا والعالم: الحرب الباردة وما بعدها**، ص ٢١٢ ـ ٢١٣.

(١٠٤) توفيق، المصدر نفسه، ص ٣٢ ـ ٣٣، وعرابي، «المجتمع الدولي والعربي في ضوء المتغيرات الدولية،» ص ١٩.

الأمم المتحدة لدى شعوب الجنوب والعالم الثالث، بقدر ما جعلت من المنظمة أداة حقيقية في يد التكتل الصناعي بقيادة الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها وإرادتها السياسية[١٠٥].

(٤) أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١: لم تقتصر تداعيات أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر على الولايات المتحدة فحسب، بل امتدت بشكل مباشر أو غير مباشر إلى جميع أنحاء العالم. إذ اعتبر البعض هذه الأحداث بأنها كرّست الواقع نفسه الذي ساد أثناء حرب الخليج الثانية وبعدها، أي أن الإدارة الأمريكية استغلّت هجمات أيلول/ سبتمبر لتثبيت نفسها كقوة مهيمنة وحيدة في العالم[١٠٦].

وفي هذا الصدد، هناك من يرى أن أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ هي صناعة أمريكية، استثمرتها إدارة بوش الابن لتنفيذ المشروع الإمبراطوري الأمريكي، الذي يرتكز على التفوق العسكري بالأساس، بالإضافة إلى مرتكزات أصولية دينية، وأخرى اقتصادية. ولا شك في أن ذلك كان وثيق الصلة ببروز العولمة، وتصاعد الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.

ب ـ العولمة وتداعيات أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ على الصراع الدولي

يعتبر البعض أن أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر جاءت معبّرة عن صراع حضاري بشكل أو بآخر، انطلاقاً من اعتبار الإرهاب هو العدو الذي يقف وراء هذه الهجمات، الأمر الذي يؤسس لفكرة أنه صنيعة الحضارات المختلفة (صدام الحضارات)، في حين تم اختزال هذا الصراع في إشكالية الصدام بين الإسلام والحضارة الغربية، من وجهة نظر العديد من المفكرين الغربيين (صموئيل هنتنغتون)، متجاهلين السياسيات التي تتّبعها الولايات المتحدة، والعابثة في مصير الشعوب العربية، بالإضافة إلى الانحياز الأمريكي الواضح إلى إسرائيل، على حساب القضايا العربية، في ما يخصّ الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

(١٠٥) غليون، «حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية في المنطقة العربية،» ص ٩، وشفيق، **النظام العالمي الجديد وخيارات المواجهة**، ص ٣٠.

(١٠٦) السيد ولد أباه، **عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١: الإشكاليات الفكرية والاستراتيجية** (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٤)، ص ١٢.

في المقابل، يرى البعض أن أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ تبشّر بأفول الهيمنة الأمريكية، وقد شاع هذا التوجه لدى المحللين والمفكرين المناهضين للهيمنة الأمريكية، مرتكزين على دلائل بعينها، مدعّمين رأيهم بحجج معينة، مثل: أن التفوق العسكري الأمريكي وقدرته على الردع أصبح موضع شك، وأنه أصبح بإمكان أفراد ومنظمات القيام بهجمات داخل أمريكا وخارجها، وذلك في ظل ما يسمّى «عولمة الإرهاب»، والحرب التي روّجت لها الولايات المتحدة ضد الإرهاب وسط غياب تعريف واضح لهذه الظاهرة، أو على الأقل التمييز بينها وبين حق المقاومة المشروعة. كما جاء ردّ فعل الإدارة الأمريكية على الأحداث وكأنه مبيّت، فما لبثت حتى بدأت بقمع الحريات العامة، وتجاوز الخصوصية وحقوق الإنسان، وفرض رقابة مالية عالمية صارمة، تحت مبرّرات محاربة الإرهاب، بالإضافة إلى شنّ حملة إعلامية شرسة ومضللة ضد الإسلام والمسلمين[١٠٧].

وفي هذا الصدد، يتفق الباحث مع التحليل القائل إن أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ هي مجرد محطة جديدة من محطات العولمة، لا توشك على النهاية، بل إن آثارها امتدت، وستمتد إلى فترات قادمة، فقد غيّرت الولايات المتحدة عقب هجمات أيلول/ سبتمبر أدواتها في ترسيخ العولمة. فبعد أن كانت تعتمد الأداة الاقتصادية لخدمة توجهات العولمة في فترات سابقة، تحوّلت إلى تفعيل الأداة العسكرية، إلى جانب الأدوات الأخرى، وهذا ما يتضح بجلاء من خلال حربها على أفغانستان والعراق في إثر هجمات أيلول/ سبتمبر. وبالرغم من أن حروبها تلك أساءت لصورة الولايات المتحدة كدولة ديمقراطية تتزعم العالم الحرّ، فضاعفت من أعدائها حول العالم، إلا أنها استطاعت بالفعل تثبيت أقدامها وقواعدها العسكرية في قلب الوطن العربي والعالم الإسلامي، وأبرزت وجودها كقوة سياسية وعسكرية تمسك بزمام الأمور على الساحة الدولية[١٠٨].

تفيد هنا الإشارة إلى مدى تأثير العولمة في بلدان وشعوب العالم الثالث، في ظل «النظام العالمي الجديد»، جراء تغيّر قواعد اللعبة السياسية. فقد أدى انتشار المعلومات

---

(١٠٧) عصام نعمان، «أمريكا والمسلمون: مشكلة علاقة،» في: أحمد بيضون [وآخرون]، **العرب والعالم بعد ١١ أيلول/ سبتمبر**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٣١٢.

(١٠٨) ريحان، «العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٦،» ص ١٩ ـ ٢١.

إلى تحولات سياسية واجتماعية كبرى، وأصبح من غير الممكن الاستمرار في أدوات الحكم القديمة، كما أصبح من الضروري تصحيح العلاقة بين السلطة والشعب، وإعطاء دور للمشاركة الشعبية الفعّالة، وخصوصاً بعد الثورات التي قامت في بلدان الشرق الأوسط؛ كمصر وتونس، وأدت إلى سقوط النظم السياسية التي كانت تحكم هناك، وما زالت تلك البلدان تعيش مرحلة التحول الديمقراطي، والممارسة السياسية الفاعلة، ولا سيَّما بعد الدور الفعّال لشبكات التواصل الاجتماعي، ودور وسائل الإعلام في بلورة موقف شعبي، ونجاحه في إسقاط الأنظمة الاستبدادية الحاكمة. فقد أصبح لزاماً على النخب السياسية العربية أن تدرك أنها ليست المحتكر الوحيد للمعرفة والمعلومة، وأن علاقتها بالشعب أخذت منحى جديداً، بحيث يفقد النظام السياسي جزءاً من أهميته لصالح المجتمع والإرادة الشعبية، في ظل شراكة حقيقية بين كل أطياف الشعب السياسية.

وهنا نشير إلى أن احتكار الرأسمالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة لعناصر القوة، وتدعيم تفوقها وتلبية طموحاتها التوسعية، وصولًا إلى هيمنتها على النظام الدولي بأسره، قد ترسّخ بالأكثر عقب أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، من خلال سيطرتها على مؤسسات العولمة الرئيسية، بالإضافة إلى منظمات عالمية أخرى، منها ما هو سياسي بالأساس، مثل هيئة الأمم المتحدة، ومنظمات أخرى مرتبطة بها، وذات طابع اقتصادي في الوقت نفسه، لكنها تساعد على تحقيق أهداف غالباً ما تكون سياسية[١٠٩]، مثل «صندوق النقد الدولي» (IMF)، و«البنك الدولي» (IRBD)، اللذين ظهرا كنتيجة لمؤتمر الأمم المتحدة لشؤون النقد والمال عام ١٩٤٤، بالإضافة إلى منظمة التجارة العالمية التي أُسست في عام ١٩٩٤، كبديل للاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (GAAT)[١١٠]، لتضمن حرية تدفق السلع والخدمات، وتسوية المنازعات التجارية بين الدول، كما أدت «الشركات المتعددة الجنسيات» دوراً واضحاً في الجانب الاقتصادي، حيث تسيطر على ثلث حجم الاستثمارات الأجنبية، وثلثي التجارة الدولية، في مجال السلع والخدمات[١١١].

---

(١٠٩) بوغنون موردانت، **أمريكا المستبدة: الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم «العولمة»**، ترجمة حامد فرزات (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠١)، ص ٩ ـ ١٠.

(١١٠) الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة، عُقِدَت في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧ بين عدد من الدول، بهدف التخفيف من قيود التجارة الدولية.

(١١١) ليرتشي الثالث [وآخرون]، **النظام العالمي الجديد: الحاضر والمستقبل: عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي**، ص ١٧٤.

وفي ما يمثل حلف شمال الأطلسي «الناتو» (NATO)، الذراع العسكري للرأسمالية الغربية، وهي منظمة عسكرية تأتمر بأوامر الولايات المتحدة، وتعمل على تحقيق أهدافها، فإن الولايات المتحدة بذلك تكون قد أطبقت سيطرتها على المنظمة الأممية السياسية، وهي الأمم المتحدة، والمؤسسات الاقتصادية المرتبطة بها، بالإضافة إلى حلف الناتو، وبالتالي تتضح بجلاء هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وأدواتها في إدارة الصراع الدولي[١١٢].

أخيراً، يمكن القول إن الصراع يعتبر سمة أساسية وراسخة في المجتمعات البشرية، إلا أنه من المؤكد أن الإعلاء من شأن القيم الأخلاقية السامية التي أكدتها جميع الكتب والرسالات السماوية، قد يحدّ من الآثار السلبية لظاهرة الصراع ويقللها، ويبعد شبح منطق الغاب عن العلاقات الإنسانية والدولية، وذلك يزيد من وظائف الصراع الإيجابية، باعتباره المحرك والباعث لصيرورة الحياة البشرية، الذي يدعم فرص تحقيق السلام العالمي.

---

(١١٢) موردانت، المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

الفصل الثاني

هيئة الأمم المتحدة بين الغايات الإنسانية والممارسة السياسية

تمهيد

مع التطور الواضح والسريع على مستوى العلاقات الدولية، كانت فكرة إنشاء منظمة دولية تعمل على المحافظة على تسيير منظومة العلاقات البينية بين الدول المختلفة، وتقوم بالتنسيق بين الجهود المختلفة في هذا المجال، وتضطلع بمهام جسيمة على كل المستويات، أمراً ضرورياً، ولا سيَّما بعد ظهور العديد من المنظمات الدولية المتخصّصة، التي كانت تعمل على تنسيق مختلف الجهود، بحسب تخصص كل منظمة.

ومع تزايد عدد هذه المنظمات ومهامها، أصبح ضرورياً جمع هذه المنظمات تحت راية منظمة دولية حاضنة لتلك النشاطات، إضافة إلى العديد من العوامل والمتغيّرات، بعد التوقيع على معاهدة فرساي (عام ١٩١٩)، وذلك بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وتجرع العالم مرارة نتائجها وويلاتها؛ كل ذلك ساعد على تبلور فكرة إنشاء «عصبة الأمم» التي دخلت حيّز التنفيذ مع بداية عام ١٩٢٠[1].

تطورت عصبة الأمم، ومرت بمراحل مختلفة، سوف نتعرض لها في هذا الفصل بشكل مختصر، ثم ننتقل إلى الحديث بشكل مفصل عن إنشاء «هيئة الأمم المتحدة» بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، مبادئها وأهدافها واختصاصاتها، وأوجه الممارسة السياسية.

فبعد مرور أكثر من نصف قرن على إنشاء الأمم المتحدة، ظهر العديد من جوانب الضعف في بنيتها، والأجهزة التي تتشكل منها، نتيجة للمدة الطويلة التي مضت على إنشائها، من دون أي تعديل يذكر في ميثاقها، وذلك ما أظهر قضايا مختلفة، برزت

(١) نازلي معوض أحمد، **الأمم المتحدة**، سلسلة المعارف؛ ٤ (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ١٩٩٥)، ص ٣ ـ ٤.

كضرورة لإصلاح أجهزتها، والعمل على تعديل بعض المواد في ميثاقها، حتى تساير تطورات العلاقات الدولية، خصوصاً في ظلّ سيطرة قوى معينة على مراكز صنع القرار في المنظمة.

وفي هذا الصدد، سوف نتحدث عن بروز فكرة إصلاح الأمم المتحدة، وأهم الجوانب التي ظهر فيها خلل واضح، الأمر الذي يستدعي العمل على إصلاحها، وخصوصاً في القضايا الرئيسية، مثل الإصلاحات على مستوى اتخاذ القرارات الملزمة داخل أجهزة المنظّمة، بالإضافة إلى مقترحات الإصلاح في الجانبين المالي والإداري، في محاولة لكشف التناقض الذي يكتنف الممارسة السياسية لهيئة الأمم المتحدة، بين ما تتبنّاه الهيئة من غايات ومبادئ إنسانية، وما تمارسه بالفعل، في ظل هيمنة أمريكية على مراكز صنع القرار الدولي.

ومن ثم يأتي هذا الفصل في محاولة للإجابة عن التساؤل التالي: إلى أي مدى تحقق الأمم المتحدة توازناً بين الغايات الإنسانية التي تتبنّاها، والممارسة السياسية التي تقوم بها؟

أولاً: الأمم المتحدة، نشأتها وأهدافها

نتعرض في هذا المبحث لفكرة إنشاء أول تنظيم دولي، متمثل بهيئة الأمم المتحدة، مروراً بإنشاء عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى، وفشلها جراء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم، الجهود الرامية إلى إنشاء الأمم المتحدة، كما نتعرض لمبادئ المنظمة وأهدافها بوصفها غايات إنسانية، بالإضافة إلى الأحكام الخاصة بعضوية المنظمة، المنصوص عليها في الميثاق.

١ ـ «عصبة الأمم» بين النشأة والانهيار

كانت المعاناة أثناء الحرب العالمية الأولى من أهم الدوافع وراء فكرة إنشاء جسم دولي ذي صلاحيات واسعة، يكون قادراً على منع مثل هذه الحروب، ومنع نشوبها مرة أخرى، والعمل على الحفاظ على أمن العالم وسلامته. وقد بات ذلك يمثل حاجة ملحّة في تلك الفترة، نادى بها العديد من التجمّعات الشعبية وخطابات أهم زعماء العالم ومفكّريه. وقد قدمت لجنة «أمريكية ـ بريطانية» مشتركة (لجنة هيرست ـ ميلر) مشروع

عصبة الأمم، الذي وافقت عليه جميع الدول التي شاركت في مؤتمر فرساي للصلح عام ١٩١٩، حتى بدأ العمل على إنشاء عصبة الأمم بعد ذلك بعدة أشهر[٢].

أ ـ النشأة والأهداف: نظرة نقدية

ظهرت خلافات في وجهات نظر الدول الكبرى الداعية إلى إنشاء عصبة الأمم منذ البداية حول اختصاصات وصلاحيات هذه المنظمة وتنظيمها القانوني. فلقد طالبت فرنسا بإنشاء منظمة تملك القوة العسكرية، ومن ثم التنفيذية، وتتمتع بصلاحيات واسعة، في حين توافقت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على إنشاء منظمة دولية تقوم على حسن نية الدول الأعضاء، وتكون محدودة الصلاحيات. واستطاع أصحاب هذا التوجه استقطاب الدول الأخرى ونيل دعمهم[٣]. وفعلاً تم تبنّي وجهة نظر بريطانيا وأمريكا، حيث لم ينصّ ميثاق العصبة على إنشاء قوة عسكرية لردع الطرف المعتدي أو الذي يهدد السلم العالمي، لكنه ترك هذه المهمة للدول الكبرى، وأعطاها حق استخدام القوة لتطبيق قرارات المنظمة الدولية[٤].

بالإضافة إلى ذلك، حدث خلاف آخر يتعلق بمبادئ الميثاق، حيث طالبت اليابان بجعل مبدأ المساواة بين الأجناس من المبادئ الأساسية، لكن بريطانيا رفضته بهدف الحفاظ على وضعها في المستعمرات، كما تخلّت أمريكا عن دورها في إنشاء العصبة، وذلك بالرغم من الجهود التي أنجزت لوضع ميثاق العصبة، إذ رفض الكونغرس الأمريكي انضمام بلاده إلى المنظمة الدولية المنشودة، الأمر الذي ترك الأثر البالغ في الكيان ووضع العصبة عند إنشائها، وأدى إلى إضعافهما[٥].

من هنا يتبيّن لنا عدم حسن نية الدول الكبرى، وخصوصاً بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وسوء مقاصدها من وراء إنشاء منظمة دولية تتبنّى تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وتوثيق العلاقات الدولية.

---

(٢) محمد سامي عبد الحميد، **قانون المنظمات الدولية، الجزء الأول: الأمم المتحدة،** ط ٨ (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٧)، ص ٣٧.

(٣) بول كينيدي، **برلمان الإنسان، الأمم المتحدة: الماضي والحاضر والمستقبل،** ترجمة رؤوف عباس (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٨)، ص ٤٢ ـ ٤٣.

(٤) السيد أمين شلبي، **التنظيم الدولي في مفترق طرق** (القاهرة: دار الكتاب العربي للطبع والنشر، ١٩٦٨)، ص ١٢ ـ ١٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ١١.

ربما نتفق مع الآراء القائلة إن «المنظمة الصهيونية» هي من تابع باهتمام خطوات إنشاء عصبة الأمم وتطورها، بل هي من أنجزت جميع المطامع في المنطقة، وأرغمت الدول الكبرى على دعم المشروع الصهيوني. وقد يكون الأمر تعدّى ذلك، باعتبار أن الصهيونيين هم من صاغوا النصوص التي تضمنّتها معاهدة فرساي، التي تم فيها التوافق على مشروع عصبة الأمم[٦].

وقد تبنّت عصبة الأمم في عهدها (لوائحها الداخلية) عدداً من الأهداف التي سعت إلى تحقيقها، وأهمها ما يلي[٧]:

(١) الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين والعمل على الحيلولة دون نشوب الحروب، وقد تطرقت المواد (١٢) ـ (١٥) من عهد العصبة لآلية معينة لفضّ النزاعات الدولية، والعمل على عدم استخدام القوة العسكرية لحسم النزاعات الدولية.

(٢) العمل على خفض مستوى التسلح بين الدول.

(٣) التعاون الدولي في الجوانب الإنسانية من خلال مؤسسات دولية تابعة للعصبة، والعمل على دفع عجلة التنمية، ولا سيَّما في النواحي الاجتماعية والاقتصادية.

(٤) العمل على احترام وسلامة الدول الأعضاء، واستقلالها وسلامة أراضيها، في حال تعرّضت أية دولة لاعتداء خارجي، وذلك في ما يسمّى بالضمان المتبادل.

(٥) العمل على إشهار أي اتفاق دولي وإعلانه، وتسجيل المعاهدات الدولية لدى عصبة الأمم، حتى تعتبر ملزمة للأعضاء، بالإضافة إلى إعادة تقييم صلاحية المعاهدات الدولية التي أصبحت غير صالحة، وعدم مخالفة الاتفاقات الدولية اللاحقة لعهد العصبة.

ونرى هنا أن الأهداف التي نصّ عليها عهد عصبة الأمم لم يتم تحقيقها بأي شكل من الأشكال، حيث نصّ الهدفان الأول والثالث على حماية السلم والأمن الدوليين، والضمان المتبادل، في حين أن العصبة لم تستطع منع نشوب حروب بعد ذلك بين

---

(٦) نورد هنا وجهة نظر الكاتب بشكل مختصر، ويوجد العديد من الآراء التي تدعم ذلك. للمزيد انظر: أبو إسلام أحمد عبد الله، **بطرس بيتر غالي: من الجد بطرس إلى بيت صهيون والعودة** (القاهرة: بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع، ١٩٩٣)، ص ٨٩ ـ ٩٣.

(٧) عبد السلام صالح عرفة، **المنظمات الدولية والإقليمية** (مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٩)، ص ١٢٨.

الدول، كما أن سباق التسلح ارتفع إلى أعلى مستوياته في فترة ما بين الحربين الأولى والثانية، وذلك بعكس ما سعت العصبة إلى تحقيقه. وجدير بالذكر هنا استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لأسلحة نووية في نهاية الحرب العالمية الثانية ضد اليابان.

ب ـ عضوية العصبة وأجهزتها

كانت عضوية عصبة الأمم تشمل ٣٧ من الأعضاء المؤسسين، وهي الدول التي خرجت منتصرة في الحرب العالمية الأولى، والتي وقّعت على عهد العصبة آنذاك، بالإضافة إلى ١٣ دولة تمت دعوتها بعد دخول الاتفاقية حيّز التنفيذ، وهي الدول المحايدة خلال الحرب. وقد ظل الباب مفتوحاً أمام انضمام الدول الأخرى إلى العصبة، ممن ينطبق عليها شروط العضوية، وذلك بعد تقديم طلب عضوية إلى الجمعية العامة للعصبة، وموافقة ثلثي الأعضاء عليه، والتزام الدولة المنضمة بجميع مواثيق العصبة وقراراتها[٨].

كما قد تفقد الدولة عضويتها في عصبة الأمم إما بالفصل، لأسباب ترجع إلى مخالفة الدولة لتعهدات ونظم العصبة؛ أو بالانسحاب، بناءً على إرادة الدولة نفسها. كما أن فقدان الدولة لشخصيتها الدولية، أو عدم موافقتها على تعديل عهد العصبة الذي يقرّه مجلس العصبة وجمعيتها العامة، يفقدها عضويتها في عصبة الأمم. وسوف نتناول هنا الأجهزة الرئيسية المكوّنة لعصبة الأمم بشكل مختصر، حيث ينصّ عهد العصبة على أنها تتكون من ثلاث هيئات، هي[٩]:

(١) الجمعية العامة

كان يمثل الدول الأعضاء في الجمعية العامة ممثلون لكل دولة، لا يزيد عددهم على ثلاثة أشخاص، ويكون لكل دولة صوت واحد، بغضّ النظر عن الاختلاف بين الدول الأعضاء. وتلتئم الجمعية العامة مرة كل سنة، كما يمكن للجمعية أن تجتمع بشكل غير عادي عند الحاجة، وبناء على موافقة أغلبية الأعضاء. وتختصّ الجمعية العامة بالبتّ في كل القضايا التي تدخل ضمن نشاطات العصبة؛ كالنظر في النزاعات

---

(٨) شارل شومون، **منظمة الأمم المتحدة،** ترجمة جورج شرف (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٦)، ص ٧.

(٩) كان كلّ من «المحكمة الدائمة للعدل الدولي» و«منظمة العمل الدولية» يُعتبَران بمثابة أجهزة تتبع عصبة الأمم، وكانت كلّ منهما تتمتّع بقدر من الاستقلال عن العصبة، وقد استمرّ عملها في ما بعد إنشاء الأمم المتحدة. قارن مع: المصدر نفسه، ص ٨.

الدولية، وحفظ السلم والأمن الدوليين، بالإضافة إلى قبول الأعضاء الجدد، وتحديد الأعضاء غير الدائمين في مجلس العصبة. كما تختص الجمعية بمناقشة المعاهدات الدولية التي أصبحت غير قابلة للتطبيق، وإقرار قواعد وإجراءات تعيين الموظفين في العصبة، وإقرار الميزانية السنوية للعصبة[١٠].

وتقوم الجمعية بعدد آخر من المهام غير التي سبق ذكرها، ولكن بالشراكة مع مجلس العصبة، كتعيين الأمين العام، والتصويت على تعديل عهد العصبة (الميثاق)، وانتخاب قضاة المحكمة الدائمة للعدل الدولية. وهناك ست لجان مختلفة تساعد الجمعية العامة في المهام التي تدخل ضمن اختصاصاتها، وذلك على اختلاف تخصّصات تلك اللجان.

(٢) مجلس العصبة

ويعتبر مجلس العصبة بمثابة السلطة التنفيذية داخل العصبة، وهو الجهاز الأكثر فعالية بين أجهزة العصبة، ويتكون من الدول الكبرى (الدول الدائمة العضوية)، وهي: إنكلترا، وفرنسا، وإيطاليا، واليابان، وألمانيا، والاتحاد السوفياتي) حتى عام ١٩٣٤، وهي من ستة أعضاء، ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية قد انضمت إلى العصبة حينذاك، بالإضافة إلى أربعة أعضاء غير دائمين، يتم انتخابهم بأغلبية ثلثي الأعضاء في الجمعية العامة، لمدة ثلاث سنوات بالتناوب. وقد وصل عدد أعضاء المجلس إلى ١٥ عضواً، قبل الحرب العالمية الثانية، ستة منهم دائمون، وتسعة غير دائمين. ويجتمع مجلس العصبة ثلاث مرات في السنة، وعندما تستدعي الحاجة إلى ذلك، وتصدر قرارات المجلس بالإجماع، ويتخذ القرار بالأغلبية في الأمور الإجرائية، ويتفرّد المجلس بقرارات فرض العقوبات على الدول في حالة عدم التزامها بالتعهدات الدولية، بالإضافة إلى متابعة شؤون الأقاليم التي وضعت تحت الانتداب[١١].

(٣) الأمانة العامة

تعتبر الأمانة العامة بمثابة الجهاز الإداري لعصبة الأمم، وتتكون من الأمين العام الذي يتم تعيينه بإجماع مجلس العصبة، وموافقة أغلبية الجمعية العامة. ويعمل مع

---

(١٠) عرفة، المصدر نفسه، ص ١٣١ ـ ١٣٣.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٣٣ ـ ١٣٤، وعبد الحميد، **قانون المنظمات الدولية، الجزء الأول: الأمم المتحدة**، ص ٤٥ ـ ٤٦.

الأمين العام مساعد واحد وثلاثة نواب يقوم هو بتعيينهم، وذلك بموافقة مجلس العصبة. ويرأس الأمين العام اجتماعات مجلس العصبة، وجمعيتها العامة. وتقوم الأمانة العامة بعدة مهام، من أهمها: دعوة مجلس العصبة إلى الانعقاد في الحالات الطارئة، كقيام حرب، كما تعمل الأمانة كأداة وصل بين الدول المتنازعة، وبين مؤسسات العصبة، بالإضافة إلى تسجيل الاتفاقات والمعاهدات الدولية لديها، وهي الاتفاقات التي تُعقد بين أعضاء العصبة[١٢].

ج ـ فشل عصبة الأمم

يرى المتمعّن في مواقف الدول الكبرى الداعية إلى إنشاء عصبة الأمم، أن هذه الدول أرادت من وراء إنشاء هذه المنظمة تشكيل جسم دولي وشرعي، يكون خادماً لها في تنفيذ سياستها، من دون أن يضع على كاهلها التزامات دولية تجاه الشعوب الأخرى، أو يمسّ بمصالحها الاستعمارية في العالم. وهذا واضح في تناقض الممارسات التي قامت بها الدول الكبرى، مع مبادئ المنظمة الدولية (عصبة الأمم) وأهدافها، منذ البداية، وتحديداً حين رفضت بريطانيا وأمريكا إنشاء قوة عسكرية تحت تصرف العصبة، لأن ذلك قد يساوي بين الدول، كبيرها وصغيرها، من ناحية النفوذ السياسي المعتمد على القوة العسكرية. فقد فضلت الاحتفاظ بنفوذها، والسيطرة على العصبة، من خلال تدخلها هي وقواتها العسكرية حين تطلب العصبة ذلك.

وحينها تصادر الدول الكبرى والقوية قرارات العصبة، وتؤثر فيها ضمناً، وتقوم هي على تنفيذها من خلال نفوذها السياسي المرتكز على قوتها العسكرية، وخصوصاً أن عصبة الأمم تم إنشاؤها بعد مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ في فرساي، وهو المؤتمر نفسه الذي تقرر فيه وضع فلسطين وعدد من الدول تحت الانتداب البريطاني، وهي التي أصدرت «تصريح بلفور» من لندن عام ١٩١٧، كما خيّبت آمال الحركة الوطنية المصرية والعربية، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي أثار العديد من الثورات ضد بريطانيا في بلدان مختلفة. وحسبنا هنا أن نشير إلى ثورة ١٩١٩ في مصر، وثورة البُراق في فلسطين في العام نفسه.

مثل اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ أهم مظاهر فشل عصبة الأمم، التي أخفقت فعلاً في إيجاد حلول حقيقية تحول دون اندلاع الحرب، بالإضافة إلى إخفاقها

(١٢) عبد الحميد، المصدر نفسه، ص ٤٦.

في حلّ العديد من النزاعات الدولية، التي نشبت قبل الحرب، وفي ظل قيام العصبة[13]. بعبارة أخرى، انتهت عصبة الأمم بعد عدم مقدرتها على تحقيق الأهداف الأساسية لها، والتي كان أهمها: منع نشوب الحروب، والمحافظة على الأمن والسلم الدوليين. وكان لذلك عدد من العوامل التي أدت إلى نهاية العصبة، ومن أهمها[14]:

- ظهور خلل واضح في عهد العصبة، والذي اشترط الإجماع لإصدار أي قرار، وقد أدى تعارض مصالح الدول الكبرى إلى عدم الإجماع على العديد من القرارات.

- أدى تعارض مصالح الدول الكبرى إلى إضعاف هيبة العصبة، وعدم اتخاذها قرارات صارمة، تمنع حالات الاعتداء المتكررة من قبل الدول الكبرى.

- لم تكن العصبة تمتلك سلطة أو قوة فعلية تستخدمها كأداة لتطبيق قراراتها على جميع الأعضاء، الأمر الذي ساعد على انتهاك عهد العصبة في كثير من الأحيان من قبل الدول الكبرى والدول المعتدية، وذلك لتحقيق مكاسب ومصالح على حساب الدول الأخرى.

- عدم وجود إرادة حقيقية لدى الدول العظمى للعمل على مراقبة التسلح، لجهة تنفيذ برامج من شأنها الحدّ من مستوى التسلح بين الدول الأعضاء، وخاصة الدول الكبرى، صاحبة المصالح، والتي استخدمت القوة لبسط نفوذها السياسي، وتحقيق مكاسب مختلفة على حساب الدول الضعيفة.

كل هذه العوامل والأسباب مجتمعة، بالإضافة إلى مسببات أخرى، قد تكون لها علاقة من وجهة نظرنا بالتطورات المختلفة على مستوى التصنيع والاكتشافات العلمية والتكنولوجية، بالإضافة إلى ظهور قوى عظمى جديدة على المسرح الدولي، تريد تحقيق أهداف أيديولوجية وفكرية معيّنة، على حساب الدول الصغيرة التي باتت تمثل مطامع للدول الكبرى، التي امتلكت من القدرات العسكرية ما ساعدها على دخول غمار التنافس الذي وصل في نهاية المطاف إلى مواجهة عسكرية عالمية بين دول المحور من جهة، والحلفاء من جهة أخرى. وقد حملت نتائج الحرب العالمية الثانية في طياتها بذوراً ونواة لقيام نظام وواقع عالمي جديد فرضه المنتصرون في الحرب.

---

(١٣) كينيدي، **برلمان الإنسان، الأمم المتحدة: الماضي والحاضر والمستقبل**، ص ٥٣ وما بعدها، وأحمد، **الأمم المتحدة**، ص ٤.

(١٤) عرفة، **المنظمات الدولية والإقليمية**، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

٢ ـ الجهود الدولية الرامية إلى إنشاء هيئة الأمم المتحدة

جاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد فشل عصبة الأمم في منع قيام حروب، أو حتى المحافظة على الأمن والسلم الدوليين، خصوصاً أثناء الصراع الدائر بين أطراف الحرب العالمية الثانية. وقد تم استخدام لفظ «الأمم المتحدة» لأول مرة خلال الحرب، وأطلق على الدول المحاربة ضمن دول الحلفاء «دول الوفاق»، في وثيقة أمريكية ـ بريطانية عرفت بـ «تصريح الأطلسي»، صدرت بعد اجتماع الرئيس الأمريكي «روزفلت» ورئيس وزراء بريطانيا «تشرشل». وتضمّنت هذه الوثيقة أهم المبادئ العامة التي تقوم عليها فكرة إنشاء منظمة سياسية دولية جديدة تهدف إلى حفظ السلم والأمن الدوليين وتعمل عليهما[١٥].

ويعدّ «تصريح الأطلسي» الوثيقة الأساسية الأولى التي تبنّت فكرة الأمم المتحدة كتنظيم دولي، وكانت قد أعدّتها كل من أمريكا وبريطانيا في آب/ أغسطس ١٩٤١، وتم التوقيع عليها من قبل الدول الكبرى في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٢، وهو ما عرف بـ «إعلان الأمم المتحدة» بعد ذلك[١٦]، حيث وقَّع ممثلو ٢٦ دولة من الحلفاء على تصريح الأمم المتحدة الذي صدر في واشنطن، وأُبقي الباب مفتوحاً أمام الدول الأخرى للانضمام إلى المنظمة الجديدة، من خلال دعوة جميع الدول إلى العمل على حفظ السلم والأمن الدوليين. وقد جاء هذا واضحاً في وثيقة صدرت عن الدول الكبرى التي اجتمعت في موسكو عام ١٩٤٣، وقد تبنَّى «تصريح موسكو» مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول، وأن العضوية مفتوحة أمام كل الدول المحبة للسلام. ثم جاء «مؤتمر طهران» في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٣ لتؤكد فيه كل من أمريكا وبريطانيا وروسيا اهتمامها بشؤون شعوب العالم في الحرب، وضرورة إقامة سلام عالمي[١٧].

تواصلت جهود الدول الكبرى لوضع الخطوط العريضة لمنظمة الأمم المتحدة المراد إنشاؤها، وتحديد مبادئها وأهدافها، فقد اجتمعت في «دومبارتن أوكس»، وذلك

---

(١٥) عبد العزيز محمد سرحان، **الأمم المتحدة: دراسة نظرية وعملية بمناسبة مرور أربعين عاماً على إنشائها** (القاهرة: جامعة عين شمس، ١٩٨٦)، ص ٤٦.

(١٦) محمد السعيد الدقاق، **الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية** (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٧)، ص ٤٢.

(١٧) محمد العالم الراجحي، **حول نظرية حق الاعتراض في مجلس الأمن الدولي** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٠)، ص ٥٧ ـ ٥٩، وعبد الحميد، **قانون المنظمات الدولية، الجزء الأول: الأمم المتحدة،** ص ٤٤ ـ ٤٥.

في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٤، ووضعت أسس المشروع الذي اعتبر في ما بعد أساساً لمباحثات مؤتمر «سان فرانسيسكو». وفي شباط/ فبراير ١٩٤٥ تم عقد مؤتمر «يالتا» الذي ضم: الرئيس الأمريكي «روزفلت»، والسوفياتي «ستالين»، ورئيس وزراء بريطانيا «تشرشل»، ودُعي إلى مؤتمر يضم الدول التي أعلنت الحرب ضد المحور (الأمم المتحدة)، أي الدول التي وقّعت على تصريح الأمم المتحدة عام ١٩٤٢، لمناقشة ميثاق المنظمة الجديدة، على أساس المبادئ الصادرة عن مؤتمر «دومبارتن أوكس»[١٨].

وفعلاً، تم عقد مؤتمر «سان فرانسيسكو» في صيف ١٩٤٥، وحضره ٥٠ دولة، لمناقشة الميثاق الدولي الذي وضعته الدول الكبرى، وتم إقرار المشروع النهائي لميثاق الأمم المتحدة بالإجماع، ووقّعت عليه الدول المشاركة. وفي تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه، دخل المشروع حيّز التنفيذ، بعد أن صادقت عليه الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وباقي الدول، وقد شمل الميثاق ١١١ مادة وديباجة تتضمن إعلان الأمم المتحدة[١٩]. وتم تحديد مقر الأمم المتحدة على أن يكون مقرها المؤقت في مدينة «نيويورك»، الذي تحول في ما بعد إلى مقر دائم، بالإضافة إلى مدينة «جنيف» كمقر أوروبي. كما تم تحديد اللغات الرسمية للمنظمة، وهي: الإنكليزية والعربية والروسية والصينية والإسبانية[٢٠].

ونرى هنا أن فكرة إنشاء الأمم المتحدة لم تكن في الأصل تعكس وجهة نظر العالم، وتلبّي الحاجات الدولية، بل كانت فكرة تسعى إلى تحقيقها الدول الكبرى، وخصوصاً الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، حيث جاء استخدام مصطلح «الأمم المتحدة» ليدل على الدول المحاربة ضد المحور، وكانت فكرتها الحقيقية هي حشد الدول الأخرى، للانضمام إلى الحلفاء في مواجهة «دول المحور» خلال الحرب، أي أنها كانت تسعى إلى تحقيق مصالح فئة معينة من الدول على حساب أخرى. وهذا ما ظهر جلياً في التناقض بين الأهداف المعلنة لجميع الوثائق والمشاريع التي وضعتها دول الحلفاء، والأهداف الخفية التي يستدل عليها من التوقيت الذي ظهرت فيه تلك المبادرات، وعدم اشتراك دول المحور فيها منذ البداية.

(١٨) الراجحي، المصدر نفسه، ص ٥٩ ـ ٦٠، وسرحان، **الأمم المتحدة: دراسة نظرية وعملية بمناسبة مرور أربعين عاما على إنشائها**، ص ٤٧.

(١٩) سرحان، المصدر نفسه، ص ٤٨، وشومون، **منظمة الأمم المتحدة**، ص ٨ ـ ٢٠.

(٢٠) شومون، المصدر نفسه، ص ١٩ ـ ٢٠.

من ناحية أخرى، فإن كل الدول الكبرى كانت تبذل جهداً لإنشاء المنظمة الدولية التي أسست لحفظ السلم والأمن الدوليين، في حين كانت تحارب هي نفسها ضد دول المحور. وكانت حلقات الحرب العالمية ما زالت متوهجة بين الطرفين، كما أن الخطوط العريضة لتصريح الأمم المتحدة كانت تدل على أن الدول التي تبنّته شعرت بأنها حسمت الحرب لمصلحتها. وعلى هذا الأساس، بدأت تخطط لإنشاء منظمة دولية، لكي تقود بها العالم بعد الحرب. ونعتمد على ذلك بالقول إن مسيرة الجهود الرامية إلى إنشاء هذه المنظمة كانت متماشية مع مجريات الحرب العالمية الثانية، وليست بهدف إنهائها أو التوصل إلى حلول مع دول المحور، كما أن الدول الكبرى التي سعت إلى إنشاء وقيادة الأمم المتحدة هي التي خرجت منتصرة في الحرب العالمية الثانية.

بعبارة أخرى، إن منظمة الأمم المتحدة لم تكن لتظهر إلى الوجود لو انتهت الحرب لمصلحة دول المحور، كما أن الحلفاء استغلوا فكرة المنظمة لإيجاد حلفاء لهم أثناء الحرب وبعدها. وفي رأيي، فإن هذا كان بمثابة مشروع سياسي يهدف إلى حسم الحرب، وإلى حكم العالم بعد الحرب من خلال المنظمة الدولية. وهذا ما نراه من خلال تطور الأحداث، ومسيرة إنشاء منظمة الأمم المتحدة، وأداء الدول المُسيطرة عليها (الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن في ما بعد).

٣ ـ الأمم المتحدة: المبادئ والأهداف بوصفها غايات إنسانية (رؤية نقدية)

كان تحقيق الأمن والسلم الدوليين من أهم مقاصد المنظمة الدولية، وهذا ما كان جلياً في مبادئ الأمم المتحدة وأهدافها المنصوص عليها في ميثاقها.

أ ـ مبادئ هيئة الأمم المتحدة

تضمّنت المادة الثانية[٢١] من الميثاق مبادئ الأمم المتحدة، وهي كما يلي[٢٢]:

(٢١) وَرَدَت مبادئ الأمم المتحدة في المادة الثانية من ميثاقها، انظر نص المادة، في: **ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية** (نيويورك: إصدار الأمم المتحدة، [د. ت.])، ص ٦، <http://www.un.org/ar/documents/charter>.

(٢٢) أوردنا هنا المبادئ التي وَرَدَت في ميثاق المنظمة، في حين أضاف د. محمد السعيد الدقاق لتلك المبادئ، مبدأ حق تقرير المصير. قارن بـ: الدقاق، **الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية**، ص ٥٥ ـ ٥٧، و**ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية**، ص ٦.

(١) المساواة في السيادة بين الدول، كبيرها وصغيرها

يرتكز هذا المبدأ على مفهوم السيادة، أي أن لكل دولة حقوقها التي تتمتع بها، مقابل التزاماتها الدولية المترتبة على تمتعها بالشخصية الدولية، بالإضافة إلى تمتعها بالاستقلال السياسي وسلامة حدودها[٢٣].

نذكر هنا أن هذا المبدأ لطالما بقي حبراً على ورق، لأن الدول الكبرى (الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن) لها حق الاعتراض على أي قرار يتعارض مع مصالحها، وبذلك فإن هذا المبدأ لم يتحقق، لا داخل منظمة الأمم المتحدة، ولا خارجها. بمعنى آخر، فإن الدول الكبرى قد تقوم بانتهاك سيادة دول أخرى، وتبرر ذلك بإجراءات الحفاظ على السلم الدولي، مقابل الحفاظ على سيادتها ونفوذها السياسي في العالم. كما أن مبدأ المساواة في السيادة بالمعنى التي تستخدمه الدول الكبرى، يؤثر بشكل سلبي في تساوي الشخصية الدولية بين الدول المستقلة، (أشخاص القانون الدولي)، أي أن الدول الصغرى قد تتعرّض لانتهاك سيادتها.

(٢) تنفيذ الالتزامات الدولية بحسن نية

استناداً إلى مبدأ حسن النية، وهو قاعدة أساسية يقوم عليها النظام الدولي والقانوني، نصّ ميثاق الأمم المتحدة على الالتزام بالواجبات المترتبة على الدولة التي انضمت إلى عضوية الأمم المتحدة، بكل ما يترتب عليها من واجبات العضوية، وخصوصاً تجاه الأطراف الأخرى، بالإضافة إلى وجوب احترامها لمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها، وعدم إبرامها معاهدات تخالف ذلك[٢٤].

(٣) تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية

نصّت المادة الثانية من الميثاق على التزام الدول الأعضاء في المنظمة بفضّ النزاعات الدولية بوسائل سلمية، وعدم المساس بالأمن والسلم الدوليين، وذلك ضمن الوسائل السلمية المعروفة لحل النزاعات الدولية، مثل التعاون في حلّ النزاعات بالتحقيق والوساطة والتسوية القضائية ... إلخ.

---

(٢٣) الدقاق، المصدر نفسه، ص ٥١.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٥٥ ـ ٥٦.

(٤) حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية

أي حظر استخدام القوة من قبل أعضاء المنظمة ضد أي دولة، ويقصد هنا القوة بمفهومها الشامل، أو التهديد بها، بما في ذلك أنواع الحصار والضغوط الاقتصادية أو التهديد بها. وقد صدر عن الجمعية العامة عدة قرارات بشأن الامتناع عن استخدام القوة العسكرية، أو التهديد بها ضد أي دولة أخرى. ويستثنى من ذلك استخدام القوة لحفظ أمن النظام الدولي، أو للدفاع عن النفس ضد أي عدوان[٢٥].

(٥) معاونة الدول للأمم المتحدة في الأعمال التي تقوم بها

وبذلك تقدم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كل ما بوسعها من إمكانات لخدمة مقاصد الأمم المتحدة، وتمتنع في الوقت نفسه من مساعدة أي دولة تتخذ المنظمة موقفاً سلبياً منها. وتشمل هذه المعاونة وضع ما يلزم من قوات مسلحة وإمكانات تحت تصرف مجلس الأمن، وذلك في سبيل حفظ السلم والأمن الدوليين.

(٦) إلزام الدول الأخرى بالعمل وفقاً لمبادئ المنظمة

تحقيقاً لهدف المنظمة السامي الذي يرتبط بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، فقد سمح الميثاق هنا بإلزام الدول بمعاهدات هي ليست طرفاً فيها، وذلك استناداً إلى أهمية الموضوع، وعدم استخدام العنف في النزاعات الدولية، وإيجاد طرق سلمية لحلها. ولذلك نصّ الميثاق على إلزام الدول غير الأعضاء بأن تسير وفقاً لمبادئ المنظمة.

وأعتقد هنا أن هذا المبدأ الذي وضعته الدول المنشئة للمنظمة، بالطبع، قد يكون هدفاً سامياً في حدّ ذاته، طالما هدف إلى منع نشوب النزاعات، وعدم استخدام القوة فيها. لكن، كما نرى، كثيراً ما تمت الاستفادة من هذا المبدأ لحشد الدعم الدولي، واستخدام القوة في بعض الأحوال، وذلك لتحقيق مصالح وأهداف ذاتية لدول ذات نفوذ وسلطة دولية، ونقول ذلك في ظل عدم ثبات المفاهيم ونسبية التطبيق، بينما تنتهج الدول الغربية بزعامة أمريكا سياسة الكيل بمكيالين، خلال تنفيذ سياستها الخارجية ومصالحها، في نطاق النظام الدولي السائد.

---

(٢٥) انظر المادة الأولى من: **ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية**، ص ٦.

(٧) عدم تدخل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء

طبقاً لذلك، فليس هناك ما يسوّغ تدخل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، ويبدو «مبدأ عدم التدخل» بهذا المعنى نسبياً في حالة التطبيق، بحيث ترك لمجلس الأمن بتّ الحالات التي يراها تهدد الأمن والسلم الدوليين.

ب ـ أهداف الأمم المتحدة التي نصّ عليها الميثاق

تضمّنت المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة أهداف المنظمة التي نوردها كما يلي[٢٦]:

(١) حفظ السلم والأمن الدوليين

يعتبر ذلك بمثابة الهدف الأساسي للمنظمة، والتي أنشئت من أجله، بحيث جعل الميثاق من هذا الهدف مبرراً لتسخير كل الإمكانات والإجراءات لجميع الأعضاء من أجل تحقيقه.

ومن وجهة نظرنا، يتقاطع مضمون هذا الهدف مع المبدأ السادس من مبادئ المنظمة، وهو إلزام الدول بالعمل وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة، وهو يحتوي على معايير فضفاضة وغير خاضعة لضوابط محددة، تعطي للدول القوية وذات النفوذ السياسي القدرة على التأثير من خلال مكانتها ودورها في مدى تنفيذ الإجراءات والسياسات العامة التي يقرّها مجلس الأمن، وعلى اتخاذ مختلف القرارات تجاه قضية ما، واستغلال هذه المبادئ والأهداف في مواقف معينة، بحيث تبرّرها على أنها جاءت تطبيقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه.

فقد استغلت الدول الكبرى الصراع المسلح في ليبيا عام ٢٠١١، واستخدام النظام هناك القوة ضد خصومه، وقامت بتشكيل تحالف دولي برعاية أمريكية. واستناداً إلى قرار من مجلس الأمن، تحت الفصل السابع من الميثاق، دعا إلى التدخل وحظر الطيران فقط، إلا أن العمليات الحربية هناك تجاوزت مضمون القرار. ومن المرجّح أن تمارس القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة مزيداً من التدخلات السياسية والعسكرية، وذلك تماشياً مع سياستها ومصالحها، لكنها تفعل كل ذلك مستغلة المرجعيات الدولية (مجلس الأمن)، كستار شرعي يدعم موقفها، ويحقق مصالحها الذاتية، ويحقق لها مزيداً من السيطرة على العالم.

---

(٢٦) وَرَدَت مقاصد الأمم المتحدة وأهدافها في المادة الأولى من ميثاقها، انظر: المصدر نفسه، ص ٥.

(٢) تنمية العلاقات الودّية بين الدول

تضمّنت أهداف الأمم المتحدة إنماء العلاقات الودية، على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب، بالإضافة إلى حقها في تقرير مصيرها، بما يضمن تعزيز السلم العالمي. لذلك نص ميثاق المنظمة على تحقيق التعاون الدولي في المسائل الدولية، في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، وحقوق الإنسان، وعدم التمييز بين الشعوب لأي سبب[٢٧].

ونجد هنا أن المنظمة الأممية أنجزت قدراً متواضعاً من هذا الهدف، وتحديداً لجهة الجانبين الاقتصادي والاجتماعي منه، بالإضافة إلى حقوق الإنسان، في حين أغفلت الدول الكبرى الهدف الأساسي (حفظ السلم والأمن الدوليين)، وأخفقت في تحقيقه، لجهة القضايا السياسية، التي تعتبر لبّ الصراعات والمنازعات المختلفة على مستوى العالم. فقد أخفق مجلس الأمن في اتخاذ أي قرار ملزم، يضع حلاً لتجاوزات إسرائيل وبقائها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو إرغامها أو حتى الضغط عليها لإنجاز وإتمام مشروع السلام مع البلدان العربية والفلسطينيين، حتى أنه لم يتخذ مواقف حاسمة إزاء تجاوزات إسرائيل وجرائمها في حروبها الأخيرة، وتحديداً في لبنان عام ٢٠٠٦، وغزة عام ٢٠٠٨.

ويعتبر ذلك دليلاً على الفساد السياسي والضعف المسيطر على مواقف الأمم المتحدة، إزاء القضايا الجوهرية التي قد تؤثر في مصالح الدول الكبرى، بالإضافة إلى مدى تأثير إسرائيل وحلفائها في السياسة الدولية، خصوصاً ما يظهره التناقض في تنفيذ الإجراءات الإلزامية على كل الدول، وفي قضايا مختلفة، في حين لم يصدر أي قرار ملزم يدين إسرائيل، أو يوقف ممارساتها ومشاريعها الاستيطانية، وعدوانها المتكرر على الأراضي العربية، على طول فترة الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ونحن نورد هنا رأينا بشكل مختصر، في حين يلزم الحديث في هذا الملف الكثير من الشرح.

(٣) تحقيق التعاون لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية

اعترف ميثاق الأمم المتحدة بالحقوق الأساسية المتساوية للأمم والشعوب، والعمل على تحسين الظروف الاجتماعية لهم، والتعاون الدولي من أجل تحقيق النمو

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٥، وشلبي، **التنظيم الدولي في مفترق طرق**، ص ٢٤.

والتطور على المستويين الاقتصادي والثقافي، واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة. ولتحقيق ذلك، تم إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو جهاز تابع للأمم المتحدة، ومهمته تحقيق التعاون الدولي في هذه المجالات، والتواصل مع المنظمات الدولية المتخصّصة[٢٨].

(٤) اعتبار الأمم المتحدة مركزاً لتنسيق أعمال الدول

اعترفت الأمم المتحدة لنفسها بأحقية التعامل معها كمركز لتنسيق أعمال الدول المختلفة، وذلك لتحقيق الأهداف المشتركة، كما حثّت أشخاص القانون الدولي على الالتزام بأهداف ومبادئ منظمة الأمم المتحدة، وعدم التعارض معها. ولهذا ألزمت الأعضاء بتسجيل أي اتفاقية دولية لدى الأمانة العامة، وحتى لو تعارض التزام دولة ما، وفقاً للميثاق، مع أية معاهدة أخرى، فإنها تأخذ في الاعتبار التزام الأعضاء بما جاء في ميثاق الأمم المتحدة في المقام الأول.

٤ ـ الأحكام الخاصة بعضوية الأمم المتحدة

تضمنت المادتان الثالثة والرابعة من الميثاق أحكاماً خاصة بالعضوية وشروط اكتسابها، وهي[٢٩]:

فقد نصّت المادة الثالثة من الميثاق على أن الدول الأعضاء الأصلية للأمم المتحدة هي الدول التي اشتركت في مؤتمر «الأمم المتحدة»، لوضع نظام الهيئة الدولية المنعقد في «سان فرانسيسكو»، والتي وافقت على هذا الميثاق، وصادقت عليه طبقاً للمادة الرقم (١١٠)، وكذلك الدول التي وقّعت من قبل على «تصريح الأمم المتحدة» الصادر في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٢، وتوقع على هذا الميثاق وتصادق عليه.

كما نصّت المادة الرابعة من الميثاق على أن العضوية مباحة لجميع الدول المحبة للسلام، والتي تلتزم بالواجبات التي نصّ عليها الميثاق. وترى الهيئة أنها قادرة على تنفيذها، وأن يتم قبول العضوية بقرار من الجمعية العامة بعد توصية من مجلس الأمن. وقد وضح الميثاق هنا الشروط الموضوعية حتى تمنح العضوية لدولة ما؛ وهي: أن تكون محبة للسلام، وأن تقبل الالتزامات الواردة في الميثاق، وتكون قادرة على تنفيذها.

---

(٢٨) شلبي، المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٢٩) **ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية**، ص ٧.

بالإضافة إلى هذه الشروط الموضوعية، فإن هناك شروطاً شكلية، تتمثل بتقديم طلب إلى الأمين العام، يعرض على مجلس الأمن، فإذا قبل الطلب من قبل لجنة قبول الأعضاء الجدد، يتم عرضه بعدها على الجمعية العامة، التي يجب موافقة ثلثي الأعضاء عليها، وبذلك فإنها تصبح عضواً بعد توقيعها وتصديقها على الميثاق[٣٠]. أما في حالة الرفض، فإن اعتراض دولة واحدة من أصحاب الفيتو قد يلغي رغبة الأعضاء الآخرين في منحهم العضوية لدولة ما في المنظمة. وهذا ما حدث حين هددت الولايات المتحدة باستخدام الفيتو في مجلس الأمن ضد طلب فلسطين عضوية كاملة في الأمم المتحدة، الأمر الذي جعل الفلسطينيين يتحولون بطلبهم إلى الجمعية العامة لطلب عضوية غير كاملة في المنظمة الأممية.

ثانياً: أجهزة الأمم المتحدة وآلية اتخاذ القرار فيها

تضمّنت المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة الأجهزة الرئيسية المشكّلة للمنظمة، أي الأجهزة الثلاثة التي كانت تتشكّل منها عصبة الأمم، وهي: الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والأمانة العامة؛ وأضيف إليها أجهزة أخرى، منها ما كان يعتبر أجهزة ملحقة بالعصبة، لكنها لم تكن رئيسية، وهي: محكمة العدل الدولية، ومجلس الوصاية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما استحدث كجهاز جديد يتبع الأمم المتحدة. وسوف نتحدّث هنا عن الأجهزة المكوّنة للأمم المتحدة، وهي ستة أجهزة رئيسية نعرضها في ما يلي:

١ ـ الجمعية العامة للأمم المتحدة

تمثل الجمعية العامة للأمم المتحدة الجهاز الأكثر نشاطاً، الذي يقوم بأدوار مختلفة ضمن فعاليات المنظمة، وذلك تبعاً لكبر عدد الأعضاء في الجمعية، وكثرة اللجان والأجهزة التابعة لها، ولذلك يتوجب تمثيل كل دولة بعدد من المندوبين، فقد اعتبرها البعض الجهاز الرئيسي للمنظمة، ووصَفها بالهيئة الديمقراطية، حيث يتمتع كل عضو فيها بصوتٍ واحدٍ وثقل متساوٍ[٣١].

(٣٠) الدقاق، **الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية**، ص ٨٣ ـ ٩٤.

(٣١) عرفة، **المنظمات الدولية والإقليمية**، ص ١٦٢.

لكننا نرى هنا أنها تعتبر الجهاز الأساسي من الناحية الشكلية، غير أنها لا تملك الكلمة العليا، والقرار الفصل من الناحية الموضوعية والعملية، وخصوصاً في القضايا الأساسية، حيث يضطلع بذلك مجلس الأمن، المسيطر عليه من قبل الدول الكبرى التي تملك حق الاعتراض (الفيتو). وسوف نتحدّث عن ذلك بشيء من التفصيل في المبحث الثالث، عند حديثنا عن إشكالية أداء الأمم المتحدة، ومشاريع الإصلاح المقترحة.

وتعقد الجمعية العامة دورتها العادية في شهر أيلول/ سبتمبر، وتمتد حتى شهر كانون الأول/ ديسمبر من كل عام، ويتم انتخاب رئيس الجمعية ونوابه خلال الدورة، على ألا يكون من ممثلي الدول الكبرى. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تعقد الجمعية بشكل طارئ خلال أربع وعشرين ساعة، بطلب من مجلس الأمن، أو بناءً على طلب أغلبية الأعضاء في الجمعية. وتتخذ القرارات في الجمعية العامة بأغلبية عادية، لكنها تأخذها بأغلبية ثلثي الحاضرين في المسائل المهمة التي لها علاقة بالأمن الدولي[٣٢].

يلاحظ هنا أن موافقة أغلبية ثلثي الأعضاء على قرارات الجمعية التي توصف بالمهمة، هو إجراء فضفاض يحتمل التأويل، كما أنه مدعاة للتلاعب بحرية التصويت، ويقصد به إعطاء حيز للدول الكبرى للتأثير في ممثلي الدول الصغرى، والضغط عليهم لتغيير مواقفهم، مثلما حدث في التصويت على قرار التقسيم الرقم (١٨١) الخاص بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث أدت الولايات المتحدة دوراً واضحاً للضغط على الدول الصغرى، للتصويت لصالح قرار التقسيم.

أ ـ اختصاصات الجمعية العامة

سوف نتناول هنا اختصاصات الجمعية العامة بشكل مختصر، حيث نصّ ميثاق الأمم المتحدة على هذه الاختصاصات في مادته العاشرة، وهي تتعلق بثلاثة جوانب، هي[٣٣]:

(١) المحافظة على السلم والأمن الدوليين

يتمثل دور الجمعية العامة في هذا المجال بمناقشة أي مسألة ذات صلة، تطرحها أي دولة، وتقديم توصيات بشأنها إلى لدولة التي طرحتها، وإلى مجلس الأمن، إذا

---

(٣٢) الدقاق، المصدر نفسه، ص ١٣٨، وشلبي، **التنظيم الدولي في مفترق طرق**، ص ٢٨.

(٣٣) عرفة، المصدر نفسه، ص ١٦٤ ـ ١٦٨، وانظر الفصل الرابع من الميثاق، في: **ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية**، ص ٩.

ارتبطت هذه التوصيات بإجراءات يجب تنفيذها، أي أن مجلس الأمن يمثل هنا السلطة التنفيذية العليا، وفي يده تنفيذ توصيات الجمعية العامة أو تعطيلها.

وقد جاء في المادة الثانية عشرة ما يقيّد اختصاص الجمعية العامة في حالتين، هما: منع الجمعية من تقديم توصيات إلى مجلس الأمن، ما لم يطلب منها ذلك، بالإضافة إلى إحالة القضايا التي تحتاج إلى اتخاذ تدابير منع لحلها في مجلس الأمن. وذلك يؤيد رأينا، في ما سبق، عن تقييد صلاحيات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالرغم من الجو الديمقراطي الذي يغلب على الإجراءات الشكلية فيها، وأنها لا تسمو لوصفها بأنها مؤسسة ذات طابع ديمقراطي من الناحية العملية. ونُذكّر في هذا الصدد بالعديد من القرارات غير الملزمة التي صدرت بشأن حل القضايا والنزاعات الدولية، ولم يعتدّ بها طالما أن مجلس الأمن لم يتبنّها.

(٢) اختصاص الجمعية العامة بشأن تصفية الاستعمار

في هذا الصدد، أعطى ميثاق الأمم المتحدة للجمعية العامة إمكانية العمل على تصفية الاستعمار، ودعم استقلال الشعوب الواقعة تحت الاستعمار، وذلك ضمن الاختصاصات العامة للجمعية، حيث أصدرت الجمعية الإعلان الخاص باستقلال الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وإنهاء حالات الاستعمار بكل صوره، وذلك اعترافاً منها بحقوق الإنسان الأساسية، وحقه في تقرير مصيره. كما تم إنشاء لجنة خاصة بتصفية الاستعمار، تقدم تقارير بشأن الدول المُستعمَرة إلى مجلس الأمن، وتقترح الحلول المناسبة، لمنح الدول الواقعة تحت الاستعمار استقلالها[٣٤].

(٣) اختصاص الجمعية العامة في الشؤون الإدارية والمالية

تقوم الجمعية العامة بالكثير من الأعمال الإدارية والمالية، كونها تعتبر أكبر جهاز في المنظمة يضم جميع الدول الأعضاء، فهي تقوم بالإجراءات الإدارية المختلفة، بالإضافة إلى النظر في ميزانية المنظمة، ومتابعة نشاطات الأجهزة التابعة للأمم المتحدة، كما لها أن تعقد اجتماعاً بهدف تعديل الميثاق بموافقة ثلثي الأعضاء، وهي الجهة المخوّلة بتعيين موظفي الأمم المتحدة كافة وفصلهم، واتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة في هذا الصدد[٣٥].

---

(٣٤) عرفة، المصدر نفسه، ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

(٣٥) شومون، **منظمة الأمم المتحدة**، ص ٥١.

ونرى هنا أن هذه الاختصاصات للجمعية العامة لا تعدو الأمور الشكلية والإدارية، ولا تتضمن الأمور المهمة والقضايا السياسية، التي قد تدخل ضمن مصالح الدول الكبرى والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ونفوذهم.

ب ـ آلية التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة

يتساوى في الأصوات جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة، فكل دولة لها صوت واحد، وتأخذ الجمعية قراراتها بناءً على أغلبية الأصوات، وهناك قرارات تأخذ بأغلبية ثلثي الأعضاء المشاركين في التصويت؛ مثل التوصيات والقرارات الخاصة بالسلم والأمن الدوليين، وانتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، والأعضاء الجدد في الجمعية العامة، وغيرها من الإجراءات. في المقابل، هناك نوع آخر من القرارات تؤخذ بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء المشاركين في التصويت[٣٦].

٢ ـ مجلس الأمن

يتشكل مجلس الأمن من ١٥ عضواً، يُعتبر جهازاً محدود التمثيل، بحيث لا يوجد فيه تمثيل لكل أعضاء المنظمة، بخلاف الجمعية العامة. وهناك خمس دول أعضاء في المجلس تتمتع بصفة الدول الأعضاء الدائمة، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا، والصين.

الدول الدائمة في مجلس الأمن هي الدول نفسها التي خرجت منتصرة في الحرب العالمية الثانية، وهي المحرك الأساسي في السياسة الدولية، ذلك مع أخذنا بعين الاعتبار المتغيّرات الدولية الحديثة، وتغير موازين القوى الدولية، ودخول العالم مرحلة الحرب الباردة، واحتدام الصراع بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي.

أما الدول الأعضاء العشر غير الدائمة، فيتم انتخابها من قبل الجمعية العامة، لدورة واحدة ومدتها عامان، وذلك بقرار يصدر عن الجمعية بأغلبية الثلثين. وقد تم زيادة الدول الأعضاء غير الدائمة إلى عشرة أعضاء بعد تعديل في الميثاق الذي صدر عن الجمعية العامة في عام ١٩٦٣، وحدد كذلك كيفية توزيعها جغرافياً، بشكل عادل، لتجنّب الخلافات التي كانت تنشب من جراء انتخاب الدول غير الدائمة أعضاء في المجلس. وتوزّع الدول العشر بحسب المعايير الجغرافية والسياسية، بحيث تتمثل آسيا

(٣٦) أحمد، **الأمم المتحدة**، ص ١١ ـ ١٢، والدقاق، **الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية**، ص ١٣٨.

وأفريقيا بخمس دول أعضاء، ويُخصّص مقعد واحد لدول شرق أوروبا، ومقعدان لدول أمريكا اللاتينية، ومقعدان لأوروبا الغربية، ويتم انتخاب نصف الدول الأعضاء غير الدائمة العضوية في كل دورة[٣٧].

ويعتبر مجلس الأمن الإدارة التنفيذية الرئيسية بين أجهزة الأمم المتحدة، وعليه تلقى مسؤولية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وأخذ الإجراءات اللازمة لمنع أعمال القمع والعدوان. وقد أتيحت لمجلس الأمن فرصة العمل بشكل مستمر، وذلك بحسب الميثاق، بحيث يكون لكل عضو فيه تمثيل كامل ومستمر، ويعقد اجتماعاته الدورية في مقرّ الأمم المتحدة، أو أي اجتماع طارئ بناءً على طلب الرئيس الذي تتناوب على مركزه الدول الأعضاء، أو بناءً على طلب أي عضو في الجمعية العامة[٣٨].

أ ـ اختصاصات مجلس الأمن

يضطلع مجلس الأمن بالعديد من المهام والاختصاصات، وسوف نتحدّث عنها بشكل مختصر، وهي[٣٩]:

(١) العمل على حفظ السلم والأمن الدوليين

يستخدم مجلس الأمن صلاحياته في هذا المضمار، بحيث يحق له دعوة أطراف أي نزاع إلى تنفيذ التزاماتهم، وقد يناقش من طرفه أي نزاع يهدد السلم الدولي، وقد يحيل النزاعات القانونية على محكمة العدل الدولية، ويتدرج في استنفاذ الخيارات المتاحة إلى حدّ استخدامه الإجراءات والتدابير العسكرية لمواجهة الموقف[٤٠].

(٢) اتخاذ إجراءات القمع

تخوّل المواد (٣٩) ـ (٥١) من ميثاق المنظمة مجلس الأمن بالقيام بمجموعة من تدابير القمع في حالات تهديد السلم ووقوع العدوان، وذلك بعد استنفاذ جميع الخيارات السلمية والتوفيقية بين أطراف النزاع، وهذا بعد تقدير مجلس الأمن للحالة المعروضة عليه، وهو يملك في ذلك سلطة تقدير واسعة. وفي حالة صدور قرار ضد

---

(٣٧) الدقاق، المصدر نفسه، ص ١١٠ ـ ١١٢.

(٣٨) أحمد، المصدر نفسه، ص ١٧ ـ ١٨.

(٣٩) انظر الفصل الخامس من: **ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية**، ص ١٣ ـ ١٥.

(٤٠) إبراهيم محمد العناني، **التنظيم الدولي في النظرية العامة: الأمم المتحدة** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٥)، ص ١٥٢.

أي طرف، يكون هذا بمثابة موافقة الدول الخمس الدائمة العضوية ضمناً، ولا يمكن في هذه الحالة الاعتراض، أو نقض هذا القرار من قبل أطراف أخرى[٤١].

وفي هذه الحالة، عندما يقرر المجلس اتخاذ تدابير القمع ضد أي طرف، يبدأ عندها باتخاذ التدابير المؤقتة، ثم التدابير غير العسكرية. وفي حالة فشله في حلّ الموقف بالوسائل الدبلوماسية، وإيقاع العقوبات بأشكالها، فإنه يلجأ إلى التدابير العسكرية، مثلما حصل في «الكونغو» عام ١٩٦١ و«العراق» عام ١٩٩١[٤٢].

وفي تقديرنا هنا أن تنظيم الصلاحيات بهذه الطريقة بين الدول أعضاء مجلس الأمن، والمقصود هنا الدول الأعضاء الدائمة العضوية، يعطيها تحصيناً ضمنياً من اتخاذ أي قرار ضد أي دولة عضو دائمة، أو أي دولة عضو تحظى بدعم دولة عضو دائمة.

ب ـ الاختصاصات الأخرى لمجلس الأمن

تشمل هذه الاختصاصات عدداً من الصلاحيات القانونية والإدارية، ويمكن تفنيد هذه الاختصاصات كما يلي[٤٣]:

- تقديم توصية إلى الجمعية العامة بقبول دولة عضو جديد في الأمم المتحدة.
- الطلب من الجمعية العامة بوقف عضوية أي دولة يتخذ المجلس ضدها أي إجراء منع أو قمع.
- إرجاع حقوق العضوية إلى الدولة الموقوف عضويتها.
- فصل أي دولة عضو تمعن في انتهاك مبادئ ميثاق المنظمة، وذلك بتوصية المجلس إلى الجمعية العامة.
- يعتبر المجلس مسؤولاً عن وضع خطط لتنظيم التسلح، وذلك بمساعدة لجنة أركان الحرب.
- يباشر مجلس الأمن صلاحيات المنظمة في المواقع الاستراتيجية الخاضعة لنظام الوصاية، ومتابعة اتفاقيات الوصاية وإمكان تعديلها.

---

(٤١) علوي أمجد علي، **قانون التنظيم الدولي: الجزء الأول: في النظرية العامة والأمم المتحدة**، ط ٢ (دبي: أكاديمية شرطة دبي، ٢٠٠٣)، ص ٢٥٥.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٧.

(٤٣) العناني، **التنظيم الدولي في النظرية العامة: الأمم المتحدة**، ص ١٥٩.

• يوافق المجلس على عقد مؤتمر عام للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بهدف إعادة النظر في ميثاق المنظمة.

• يقدم المجلس توصية إلى الجمعية العامة بشأن اختيار الأمين العام للأمم المتحدة.

• يشارك في انتخاب قضاة محكمة العدل الدولية، وتحديد شروط الانضمام إلى النظام الأساسي للمحكمة، وذلك بالنسبة إلى الدول غير الأعضاء، بالإضافة إلى اتخاذه التدابير اللازمة لتنفيذ قرارات المحكمة.

وإذا ما نظرنا بتمعن في حدود هذه الصلاحيات والاختصاصات، نجد أن الدول الكبرى نصَّبت نفسها حَكماً على باقي الدول، وأعطت لنفسها الحق في عدم تنفيذ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه، وذلك بخلاف كل التصريحات والقرارات والاتفاقيات التي تضفي عليها الشرعية والديمقراطية، وبخاصة في ظل تنامي السيطرة الأمريكية على العالم، وسقوطه تحت براثن الهيمنة الأمريكية بكل أشكالها، ورضوخ المنظومة الدولية لسيطرة القطب الواحد، واختلال التوازن الدولي، وهذا ما يفسر عدم صدور أي قرار يؤثر في مصالح الولايات المتحدة وحلفائها.

ج ـ آلية التصويت في مجلس الأمن

لكل دولة عضو في مجلس الأمن صوتٌ واحدٌ، وتصدر قرارات مجلس الأمن في القضايا الإجرائية بموافقة تسع دول أعضاء، من ضمن الخمس عشرة دولة الأعضاء. لكن في الأمور غير الإجرائية، فإنه يجب أن تكون الدول الدائمة العضوية بين تلك الأصوات التسعة، ولا يصدر قرار بخلاف ذلك. وللدول الكبرى والدائمة العضوية حق الاعتراض على صدور أي قرار، باستخدام حق الاعتراض (الفيتو)[٤٤].

من الملاحظ هنا أن آلية التصويت في مجلس الأمن، وآلية اختيار الدول الأعضاء غير الدائمة العضوية، والتمييز بينها على أساس الثقل الانتخابي، تدفعنا إلى القول إن إعطاء الدول الأعضاء الدائمة العضوية (الدول الكبرى) حق الاعتراض، لهو تناقض واضح مع مبدأ المساواة في السيادة ما بين الدول.

---

(٤٤) سرحان، **الأمم المتحدة: دراسة نظرية وعملية بمناسبة مرور أربعين عاما على إنشائها**، ص ١٤٠، قارن بالمادة (٢٧) من: **ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية**، ص ١٤.

بالإضافة إلى ذلك، هناك مسألة انتخاب وتحديد الدول الأعضاء غير الدائمة في مجلس الأمن، التي تثير القلق حول شفافية اختيارها، بالنسبة إلى الدول الكبرى، ومصالحها، هذا مع تسليمنا بالدور الثانوي الذي تؤديه الدول غير الدائمة العضوية في التأثير في قرارات المجلس المهمة، كما أن ذلك لا يسمح في تمثيل معتدل للدول كلها في المجلس.

وقد انتقل الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب إلى أروقة الأمم المتحدة، التي أصيب جهازها التنفيذي بحالة من الشلل في مرحلة التنافس والصراع (عقد الستينيات وحتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين)، وعدم مقدرتها على تحقيق الأهداف الرئيسية التي أُنشئت من أجلها، وذلك جراء إسراف الدول الكبرى، وبخاصة الاتحاد السوفياتي في استخدام حق النقض لتعطيل قرارات معينة تتعارض ومصالح الدول الخمس الكبرى، الأمر الذي نتج منه إصابة مجلس الأمن بحالة من الشلل في تلك الفترة، وتحول محور الصراع والتنافس إلى الجمعية العامة التي لا تحتكم إلى حق النقض الذي تملكه الدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن[٤٥].

ونرى هنا أن ذلك من شأنه تكريس الخلافات السائدة في العلاقات الدولية، ويبرر أيضاً سياسة الاستعلاء من قبل الدول الكبرى. وإن تشكيل مجلس الأمن بهذه الصورة، لهو محاولة مقصودة لإيجاد جسم شرعي، له سلطة تنفيذية قوية، تستند إلى قوة أعضائه الدائمين، وذلك في مواجهة أي آراء أو أوضاع قد تؤثر في مصالح الدول العظمى.

٣ ـ المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اهتم ميثاق الأمم المتحدة بضرورة العمل على تحقيق تعاون دولي، وجهود تنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يعتبر ضرورة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ولذلك نص ميثاق الأمم المتحدة على إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو جهاز أساسي له أهميته واستقلاليته المحدودة، لأنه يتبع للجمعية العامة، وهي التي تقوم بانتخاب أعضائه، ويخضع للإشراف والرقابة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة[٤٦].

---

(٤٥) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، «علاقات التفاعل بين أعضاء مجلس الأمن في إطار النظام العالمي الجديد: حالة أزمة وحرب الخليج،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٨ (شباط/ فبراير ١٩٩٣)، ص ٧٥.

(٤٦) مصطفى سلامة حسين، **الأمم المتحدة: الأسس ـ الهيكل التنظيمي ـ النشاطات** (الإسكندرية: [د. ن.]، ١٩٨٦)، ص ٩٦ ـ ٩٧.

يتكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي من ٥٤ دولة من أعضاء الأمم المتحدة، يتم انتخابها من قبل الجمعية العامة، وذلك بحسب نص المادة الرقم (٦١) من الميثاق[٤٧].

لم يكن الاهتمام بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لقيام الأمم المتحدة، بل كانت عصبة الأمم توليها قدراً كبيراً من الاهتمام، لكنها لم تنشئ جهازاً قائماً بذاته، يكون مسؤولاً عن تلك الشؤون، بل ظلت تلك الشؤون ضمن اختصاص مجلس العصبة، بالإضافة إلى اختصاصاته المختلفة. وقد أثار ذلك انتقادات مختلفة لمجلس العصبة لعدم وجود كفاءات في مجال الاقتصاد والاجتماع، بالإضافة إلى اهتمام مجلس العصبة بالأمور السياسية، على حساب الأمور الاقتصادية والاجتماعية. وقد توالت الجهود لإنشاء جهاز مختص بذلك، إلى أن أصبح متطلباً أساسياً في مشاريع تأسيس الأمم المتحدة، وبخاصة في مؤتمر «سان فرانسيسكو» عام ١٩٤٥[٤٨].

كما جاء الفصل التاسع من ميثاق الأمم المتحدة ليتحدّث عن جوانب التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وخُصص هذا المجلس للإشراف على تحقيق هذا التعاون، وقد حددت الأمم المتحدة مقاصدها في هذا المجال، بحسب ما جاء في الفصل التاسع، وهي[٤٩]:

- رفع مستوى المعيشة، والعمل على التقدم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

- وضع الحلول للمشكلات الدولية في هذا المجال، وما يتصل بها من أمور وقضايا أخرى.

- العمل على احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، من دون تمييز ومراعاة ذلك.

وتنصبُّ هذه المقاصد بشكل من الأشكال على تحقيق الهدف الرئيسي للأمم المتحدة، وهو الحفاظ على السلم العالمي، بحيث لا يمكن تحقيق ذلك في ظل

---

(٤٧) العناني، **التنظيم الدولي في النظرية العامة: الأمم المتحدة**، ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

(٤٨) زكي هاشم، **الأمم المتحدة**، تقديم عبد الحميد بدوي باشا (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٥١)، ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

(٤٩) علي، **قانون التنظيم الدولي: الجزء الأول: في النظرية العامة والأمم المتحدة**، ص ٢٦٤، قارن بالفصل التاسع من: **ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية**، ص ٢٢ ـ ٢٣.

تراجع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعالم وتدهورها. ويقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور مهم في مجال تنسيق الجهود والنشاطات المختلفة بين المنظمات المتخصصة وهيئة الأمم المتحدة، في شتى المجالات، ويكون المجلس مسؤولاً عن برامج معينة لتحقيق التعاون والتنمية الاقتصادية والثقافية، إلا أن دوره في ذلك قد لا يكون بارزاً بحسب مصالح الدول في مواجهة الدول الأخرى[٥٠].

وينعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مرتين في العام على الأقل، ويجوز عقد دورات طارئة بطلب من أي طرف كان. ويقوم المجلس بانتخاب رئيس له في دورته الأولى من كل سنة، وتصدر القرارات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأغلبية أعضاء المجلس المشاركين في التصويت، وليس أغلبية الثلثين، ويكون لكل عضو صوت واحد، وبذلك يكون الميثاق قد أخذ بمبدأ المساواة الكاملة بين أعضاء المجلس، وذلك بخلاف آلية التصويت المعيبة للمساواة في مجلس الأمن[٥١].

٤ ـ مجلس الوصاية

يعدّ مجلس الوصاية أحد الأجهزة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة، ويختصّ بالإشراف على تطبيق نظام الوصاية، ليحلّ محل نظام الانتداب الذي كان سائداً في فترة الوصاية، ويقوم بإدارة الأقاليم الخاضعة لنظام الوصاية التي لا تتمتع بالحكم الذاتي[٥٢]. وقد علّق مجلس الوصاية أعماله في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، بعد أن استقلَّت «بالاو»، وهي آخر إقليم مشمول بوصاية الأمم المتحدة، وأصبح المجلس غير مُلزَم باجتماع سنوي، ووافق على أن يجتمع بحسب الحاجة، بناءً على طلب من الجمعية العامة أو مجلس الأمن[٥٣].

٥ ـ الأمانة العامة

تعدّ الأمانة العامة أحد الأجهزة الرئيسية للمنظمة، وتناط بها المهام الإدارية والسياسية. وقد حدد ميثاق الأمم المتحدة اختصاصاتها التي تقوم بها، ويرأس الأمانة

---

(٥٠) جون هادوين وجوهان كوفمان، **اتخاذ القرارات في الأمم المتحدة**، ترجمة محمد سعيد الناعم (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٨)، ص ١٣ ـ ١٤.

(٥١) العناني، **التنظيم الدولي في النظرية العامة: الأمم المتحدة**، ص ١٨٠ ـ ١٨٤.

(٥٢) حسين، **الأمم المتحدة: الأسس ـ الهيكل التنظيمي ـ النشاطات**، ص ١٠٦.

(٥٣) موقع الأمم المتحدة الإلكتروني، <http://www.un.org/ar/> (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ١٤/ ٤/ ٢٠١٣).

العامة أمين عام، وهو أرفع منصب في المنظمة، ويتم تعيينه من قبل الجمعية العامة، بعد توصية من مجلس الأمن. ويقوم الأمين العام بأي مهمة تكلفه بها المنظمة، خصوصاً المهام السياسية. كما تقوم الأمانة العامة بمهمة تسجيل ونشر المعاهدات الدولية الموقعة بين الدول الأعضاء[٥٤]. وتتألف الأمانة العامة من عدد من المكاتب والإدارات، يناط بها عدد من الاختصاصات الأخرى، منها ما هو إداري، وما هو سياسي، ويمكن هنا أن تظهر مبادرات سياسية شخصية، يُقدِّمها الأمين العام في القضايا السياسية[٥٥].

ومن الملاحظ أيضاً أن الدور السياسي الذي يؤديه الأمين العام ليس مرتكزاً على نظرة موضوعية للقضايا السياسية، لكن حتى الأمين العام ليس بمنأى عن طائلة الاستقطاب، والسيطرة العالمية على مراكز صنع السياسة الدولية. وبذلك فالأمين العام قد يحافظ على علاقات متوازنة مع أطراف الصراع، وخصوصاً إذا كانت الدول الكبرى طرفاً فيها، الأمر الذي يؤثر في موضوعية مواقفه وشفافيتها في القضايا السياسية المهمة.

٦ ـ محكمة العدل الدولية

تعتبر محكمة العدل الدولية الهيئة القضائية الأساسية للأمم المتحدة، ومقرها في «لاهاي»، وتتكون من ١٥ قاضياً مستقلاً عن دولته، ولا يجوز أن يكون أكثر من عضو منتمياً إلى دولة واحدة. ويتم انتخاب هؤلاء القضاة من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة، بأغلبية مطلقة. ويحدد النظام الأساسي للمحكمة شروط انتخاب القضاة، الذين يتم انتخابهم لمدة تسع سنوات، ويجوز إعادة انتخابهم. وللمحكمة قانونها الخاص، المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، والأحكام الصادرة عنها تكون ملزمة للدول التي تصدر في حقها، وهي أحكام واجبة التنفيذ[٥٦].

على هذا النحو، لم يرقَ أداء الأمم المتحدة وأجهزتها إلى مستوى التطلعات العالمية، والأهداف التي أسست من أجلها. فلقد واجهت هيئة الأمم المتحدة وأجهزتها الكثير من التحديات والانتقادات التي أثبتت عجزها عن القيام بالدور المنوط بها، وهذا ما سوف نتعرّض له بشيء من التفصيل في المباحث اللاحقة.

---

(٥٤) شومون، **منظمة الأمم المتحدة**، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٥٥) حسين، **الأمم المتحدة: الأسس ـ الهيكل التنظيمي ـ النشاطات**، ص ٩٢ ـ ٩٥.

(٥٦) أحمد، **الأمم المتحدة**، ص ٢٨ ـ ٢٩، وانظر أيضاً الفصل الأول من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية في: **ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية**، ص ٤٣ وما بعدها.

ثالثاً: إشكالية أداء الأمم المتحدة ومشاريع الإصلاح المقترحة

مع بداية القرن الحادي والعشرين، وظهور أزمات مختلفة ومعقّدة على صعيد العلاقات الدولية، أصبحت إمكانات الأمم المتحدة وقدراتها بمفهومها الشامل لا تخدم متطلبات المرحلة. فعلى صعيد الصراع العربي ـ الإسرائيلي، مثلاً، وصلت مساعي السلام إلى طريق مسدود تقريباً، وظهرت التزامات واستحقاقات لمرحلة إعلان دولة فلسطينية، استكمالاً لاتفاقيات السلام الموقّعة مع إسرائيل، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة التطرف الديني والطائفي على مستوى العالم، وظهور الكثير من الجماعات الإسلامية التي وصفت بالإرهاب، ودخول الولايات الأمريكية وقوى الشر في حروب جائرة في أفغانستان والعراق، وحتى في ليبيا وإسقاط النظام هناك، وذلك يستدعي منا نظرة تأمل وتبصر في مدى فعالية الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة، لإيجاد حلول ناجزة، وتخفيف حدة الأزمات التي تطرأ على مستوى العلاقات الدولية، وبخاصة في ظل موجة الثورات التي تجتاح المنطقة العربية، وتغيّر النظم السياسية فيها.

كل هذه المؤشرات توضح لنا ضرورة العمل على إصلاح أجهزة الأمم المتحدة، وعلى تنسيق جهودها، بشكل يجعلها أكثر ملاءمة للمهام المنوط بها إنجازها، فذلك قد ينعكس إيجاباً على تحقيق مبادئ المنظمة وأهدافها التي أنشئت لتحقيقها.

١ ـ العوامل التي أظهرت الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة

ظهرت في الآونة الأخيرة جوانب قصور واضحة في هياكل الأمم المتحدة وأجهزتها، وكان لظهورها أسبابها الواضحة، وقد أثرت تلك العوامل في سير العمل في مؤسسات الأمم المتحدة، ومدى فعالياتها، كما أن لكل عامل من هذه العوامل أسباباً أدت إلى ظهورها في هذا المضمار. وقد جاءت هذه العوامل لتظهر ضرورة القيام بمهمة الإصلاح داخل الأمم المتحدة، ويمكن إجمال هذه العوامل في عاملين أساسيين، هما:

أ ـ مرور أكثر من ستين عاماً على صياغة ميثاق المنظمة وأهدافها

لم يتم إجراء أي تعديل جوهري على مواد ميثاق منظمة الأمم المتحدة منذ إنشائها، بالرغم من التطورات التي طرأت على مستوى العلاقات الدولية، وبذلك فإن ميثاق الأمم المتحدة يحتاج إلى إعادة نظر، لتعديل أي مادة لا تتلاءم مع الوضع القائم

اليوم، وأصبحت تتعارض مع مقتضيات المرحلة، كما أن الميثاق لم يوصد الباب أمام مثل هذه التعديلات وإجراءاتها، خلال مدة لا تتجاوز العشر سنوات[٥٧].

لكن من الواضح هنا أنه لا توجد إرادة حقيقية لتعديل الميثاق، من قبل الدول الكبرى المسيطرة على المنظمة، والمتحكّمة في النظام الدولي، بالرغم من تزايد المطالبة بإجراء تعديلات على ميثاق المنظمة، إضافة إلى ظهور أوجه قصور مختلفة لجهة تحديد الصلاحيات بين الأجهزة الرئيسية المُشَكِّلة للمنظمة.

وفي هذا الاتجاه، وبعد هذه المدة الطويلة، ظهرت حاجة ماسة إلى توضيح العديد من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وموادها وتفسيرها، وخصوصاً تلك التي تنطوي على ازدواجية المعايير في التطبيق، وقد تمت الإشارة إلى ذلك آنفاً. كما تظهر الحاجة إلى إعادة النظر في أجهزة الأمم المتحدة، مثل مجلس الوصاية الذي لم يعُد هناك حاجة إلى وجوده، والنظر في آلية عمل مجلس الأمن وتشكيله، بالإضافة إلى معالجة الخلل الواضح في تداخل السلطات بين الأجهزة المختلفة للمنظمة، وتنظيم هذه الأجهزة من الناحية العملية والإدارية[٥٨].

من ناحية أخرى، تحتاج المنظمة إلى وضع نظام مالي يكون أكثر دقة وكفاءة، وإعادة تنظيم الجهود وتنسيقها بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة، وذلك حتى تتمكّن من إنجاز مهامها ونشاطاتها على أكمل وجه، وجعلها أكثر تلاؤماً مع متطلبات العصر[٥٩].

ب ـ ظهور الحاجة إلى الإصلاح كنتيجة للتحول في النظام الدولي

يحتاج الميثاق إلى إعادة النظر، حيث إنه كثيراً ما يشير إلى الدول التي كانت تعادي «الحلفاء» في الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى عدم جواز الإبقاء على الدول الخمس الكبرى كقوى فوق مستوى القواعد الجامعة، واحتكارها لمهمة حفظ السلم والأمن الدوليين، بالإضافة إلى ظهور حاجة ماسة إلى إعادة النظر وتقييم آليات صنع القرار في الأمم المتحدة، فقد دخل العالم في حالة استقطاب أثناء الحرب الباردة، نتج

(٥٧) موريس برتران، **الأمم المتحدة من الحرب الباردة إلى النظام العالمي الجديد**، ترجمة لطيف فرج (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤)، ص ١٥٣.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ١٥٣ ـ ١٥٤.

(٥٩) أحمد الرشيدي [وآخرون]، **الأمم المتحدة: ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، وجه نظر عربية**، تحرير جميل مطر وعلي الدين هلال (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٣١١.

منها إسراف شديد لجهة استخدام حق الفيتو الذي من شأنه إعاقة عمل المنظمة وتجاهل رؤية المجتمع الدولي لكثير من الصراعات الدولية التي تطرح للحل عبر المنظمة الأممية، بالإضافة إلى أن الفيتو يعوق استكمال الكثير من نشاطات المنظمة الخاصة بالأمن الجماعي وغيره[٦٠].

كما أن تفكك الاتحاد السوفياتي جعل من مجلس الأمن أداة سهلة وطيّعة في يد الدول الرأسمالية، بزعامة الولايات المتحدة، الأمر الذي أدى إلى تهميش دور الجمعية العامة ودول العالم الثالث داخلها.

هذه الملاحظات وغيرها تستدعي منا التأمل وإعادة النظر بخصوص مراكز صنع القرار في الأمم المتحدة، وبالأخص في مجلس الأمن الذي يعتبر وجوده على هذه الشاكلة أكبر معضلة في وجه إصلاح الأمم المتحدة، فهو الجهاز المحوري في المنظمة، والذي يعتبر أساساً للعملية الإصلاحية إذا ما تمّت، وأنها ستكون في كل الأحوال ناجزة لو بدأت من داخل هذا المجلس، وخصوصاً مع تراجع دور الدول في النظام الدولي، وظهور قوى مختلفة، مثل المنظمات غير الحكومية، والشركات المتعددة الجنسيات.

وهذا ما نبرهن من خلاله على ضرورة وجود إرادة حقيقية لدى الدول الكبرى للإصلاح. وبات من الواضح أن هذه الإرادة غير موجودة لديها أصلاً، وخصوصاً في ظل تعالي أصوات الرأي العالمي، والمنظمات الأهلية المطالبة بالبدء بالعملية الإصلاحية. لكن شيئاً في هذا المضمار لم يحدث، ولم تضع الدول الخمس الكبرى (الدول صاحبة الحلّ والعقد في ما يخصّ فكرة الإصلاح)، أي من مشاريع الإصلاح المقترحة موضع التنفيذ، أو حتى النقاش.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى مقترحات بطرس غالي، الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة والخاصة بتعزيز قدرة الأمم المتحدة، لكن ذلك كان في إطار الميثاق المعمول به، ومن دون الحاجة إلى تعديله. وقد قدم غالي تقريره هذا بناءً على طلب مجلس الأمن في عام ١٩٩٢، وسُمي «خطة السلام» التي انطلقت من رؤيته الخاصة، في إطار الدبلوماسية الوقائية، بهدف صنع السلم وحفظه، وبناء السلم بعد انتهاء الصراع[٦١].

---

(٦٠) حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥**، عالم المعرفة؛ ٢٠٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٥)، ص ٤٠٥.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٤١٠ ـ ٤١٤.

ومن الملاحظ هنا أن خطة السلام التي وضعها غالي لم تَعْدُ كونها تقريراً أعدّه وقدمه إلى مجلس الأمن، وهو يعالج قضايا ثانوية ليست بالجديدة، بل جاءت لاحتواء المطالبات بالإصلاح، وخصوصاً بعد تفرّد الرأسمالية العالمية بالقرار داخل مجلس الأمن، كما ركّزت هذه القضايا على الأمن الاجتماعي، وإزالة آثار المنازعات المحلية والدولية. ومع تسليمنا بأنها أُخذت بعين الاعتبار، لكنها في تقديرنا لم ترقَ إلى مستوى مناقشة القضايا الجوهرية في عملية إصلاح الأمم المتحدة، من حيث آلية اتخاذ القرارات المهمة، أو إدخال تعديلات على ميثاق المنظمة، أو حتى انتقاد الاختصاصات الواسعة المتاحة لمجلس الأمن، والعمل على إعادة النظر في سيطرة الدول الكبرى على مجريات الأحداث داخل أجهزة الأمم المتحدة، وخصوصاً مجلس الأمن.

٢ ـ مقترحات بشأن إصلاح أجهزة الأمم المتحدة

ظهرت أطروحات بشأن إصلاح الأمم المتحدة منذ تأسيسها، إلا أن الجهود المبذولة في هذا الصدد لم تكن مدعومة بإرادة حقيقية، وقدرة على إجراء تلك الإصلاحات. فلم تكلل تلك الجهود بالنجاح، ولم تسفر عن نتائج ايجابية، لاختلاف التوجهات الإصلاحية، وعدم تحديد إذا ما كان الإصلاح سيستهدف البنى الهيكلية للمنظمة، أم الممارسة العملية، وصولاً إلى أهداف المنظمة والميثاق الذي أُنشئت على أساسه ومبادئهما.

في الوقت نفسه، تزداد الانتقادات الموجّهة إلى المنظمة وأدائها، طالما أن شيئاً لم يتم إنجازه على مستوى الإصلاحات الجوهرية التي من شأنها إعادة هيكلة وتنظيم الأسس التي تقوم عليها فكرة المنظمة الأممية، وذلك بالرغم من وجود أصوات تقول: إن الأمم المتحدة بوضعها القائم، هي مجرد انعكاس للنظام الدولي الذي تم تكريسه بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا يعكس حقيقة الأمر الواقع القائم اليوم[٦٢].

مع تسليمنا بارتباط القرارات الاقتصادية بالقرارات السياسية، ومدى تأثيرها في الصراع الدولي، ولا سيّما في ظل سيطرة الدول الخمس الكبرى «أعضاء مجلس الأمن الدائمة» على عملية صنع قرارات ذات صفة ملزمة للتطبيق، ومستندة إلى القوة في التنفيذ، فإن هذا ما جعلنا نركز على عملية الإصلاح، داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى مجلس الأمن، كوجهين مختلفين للسياسة الدولية في ظلّ

(٦٢) الرشيدي [وآخرون]، **الأمم المتحدة: ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، وجه نظر عربية**، ص ٣١٧.

ما سمّي «النظام العالمي الجديد»، كأداة في يد أمريكا واللوبيات الصهيونية التي تؤثر بشكل واضح في مراكز صنع القرار العالمي.

وسوف نتناول في ما يلي، بشكل مختصر، مقترحات إصلاحية يتم تداولها في الفترة الأخيرة من قبل آراء عربية ودولية على حد سواء، بالإضافة إلى مشاريع الإصلاح المطروحة اليوم، هذا مع تسليمنا بعدم صدق الجهود القائمة عليها.

أ ـ الآراء الإصلاحية بالنسبة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة

تشير أغلب الآراء الإصلاحية في هذا المجال إلى عدم ملاءمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للقيام بدوره في ظل «النظام العالمي الجديد»، فقد طالب البعض بضرورة خفض عدد الأعضاء، بحيث يسهل عملية اتخاذ القرارات المطلوبة، في حين طالبت جهات أخرى بتحويل المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى جهاز عام، يضم كل الدول الأعضاء. وقد ساد اتجاه قوي مؤخراً يطالب بضرورة تحويله إلى «مجلس أمن اقتصادي»، على غرار مجلس الأمن، من حيث السلطات وآلية اتخاذ القرارات[٦٣].

ونرى هنا أن هذه الآراء تقوم على خدمة مصالح الدول الكبرى وأمريكا، لأنها ترغب في تعديل آلية اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية، بما يتناسب مع النظام العالمي الجديد، وذلك من دون أي تساؤل حول هوية المستفيدين من النظام العالمي الجديد، والمتحكّمين فيه. ونرى الإجابة بأن ذلك يساعد أمريكا كي تستكمل أدوات السيطرة على العالم، في ظل «النظام العالمي الجديد» الذي لم يستطع العالم مواجهته، كمشروع أمريكي للسيطرة على العالم، أو «العولمة» باعتبارها الأداة الناجزة لهذا المشروع، وذلك من خلال الثورة التكنولوجية والإعلامية التي تتحكم فيها الدول الكبرى أصلاً، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

الغريب هنا أن يتم ذلك في إطار طرح مشاريع إصلاحية لأجهزة الأمم المتحدة، وذلك يفهم بحسن نية من قبل العالم، لكننا نرى ذلك وكأنه حلقة مكملة تخدم أهداف أمريكا، وتظهر استعلاءها وتلاعبها بخيوط اللعبة السياسية، بحيث تصل في النهاية إلى

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٣١٩، ونافعة، المصدر نفسه، ص ٤١٥ ـ ٤١٦.

عولمة العالم والسيطرة عليه بشكل كامل، في حين أنها تؤمم وتصادر قرارات منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة؛ كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى سيطرتها وتحكّمها في قرارات مجلس الأمن.

من ناحية أخرى، تُقَدم في هذا الصدد آراء إصلاحية حقيقية، تطالب بضرورة تمكين الجمعية العامة للقيام بدور أكثر فعالية، من خلال مراقبة مجلس الأمن رقابة فعلية. لكن هذه المطالب تعتبر ثانوية وغير مؤثرة، في ظل عدم معالجة القضية الأهم والأكثر فعالية، وهي ما يتعلق بتوسيع عضوية مجلس الأمن، وآلية التصويت فيه، وهي القضية الأساسية في أي عملية إصلاح حقيقية، تستند إلى المبادئ الحقيقية التي أُنشئت الأمم المتحدة من أجلها.

ب ـ مقترحات الإصلاح في المجال السياسي (مجلس الأمن)

لم ترقَ الجهود الرامية إلى إجراء إصلاحات على المستوى السياسي للأمم المتحدة إلى مستوى التطلعات، والحقيقة أن تلك الجهود ظلت مرهونة بإرادة الدول الكبرى، والمسيطرة على مجلس الأمن، خصوصاً في ظل السياسة الأمريكية التي تتعارض مصالحها مع فكرة إجراء أي تعديلات جوهرية، على البنى الهيكلية للمنظمة، وخصوصاً مجلس الأمن، وآلية اتخاذ القرار فيه، وعدم إظهار رغبة لمناقشة قضايا جوهرية، مثل عضوية مجلس الأمن، وحق الاعتراض (الفيتو)، وتحديداً إجراءات القسر التي تندرج تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وما لهذه القرارات من أهمية على مصالح الدول الكبرى، وبالأخص الولايات المتحدة[٦٤].

برزت في هذا الصدد ضرورة إصلاح مجلس الأمن، وتوسيع قاعدة عضويته، نتيجة لتزايد أعضاء المنظمة الممثلين في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فلم يعُد مجلس الأمن يمثل واقع الأمم المتحدة وأعضائها، بالرغم من تزايد عضوية الأمم المتحدة إلى ١٩٤ عضواً في عام ٢٠١٢[٦٥]، كما أن مجلس الأمن لم يعُد يعكس الواقع الجيوسياسي

(٦٤) سعيد اللاوندي، **أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة**، ط ٢ (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص ١٣٣.

(٦٥) ارتفع عدد أعضاء الأمم المتحدة إلى ١٩٤ عضواً، بعد قبول فلسطين دولة غير كاملة العضوية في الأمم المتحدة، وذلك خلال الاجتماع العادي للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠١٢/١١/٢٩، بناءً على الطلب الذي قدّمته فلسطين إلى الجمعية العامة، وتمّت الموافقة عليه، بأغلبية ١٣٨ صوتاً مقابل رفض ٩ دول فقط للقرار.

الراهن؛ فمجلس الأمن الدولي بتشكيلته الحالية لا يشمل أي تمثيل للقارة الأفريقية بين أعضائه من الدول الدائمة العضوية(٦٦).

من ناحية أخرى، هناك توجهات إصلاحية في المجال السياسي تدعو إلى توسيع عضوية مجلس الأمن، وعدم قسر حق النقض على الدول العظمى الخمس فقط. وفي هذا الصدد، تخلط الآراء بين أكثر من رأي لجهة توسيع قاعدة العضوية في مجلس الأمن، ويكمن الخلاف الأساسي في هذه القضية، في مدى السلطة التي ستحصل عليها الدول التي ستنال العضوية، وإن كانت هذه الدول دائمة أو غير دائمة، وحقها في استخدام الفيتو من عدمه، ومعايير اختيار هذه الدول الأعضاء(٦٧).

كما تنادي جهات أخرى بتعديل التمثيل في مجلس الأمن، وخصوصاً أن مجلس الأمن بأعضائه الدول الدائمة العضوية لا يعكس أي تمثيل حقيقي لقارتي أفريقيا وأمريكا الجنوبية، بالرغم من الثقل السكاني والاقتصادي لهما، بالإضافة إلى حجم المشكلات التي تواجهها القارتان، ويتم طرحها على جدول أعمال المجلس. في حين، يرى توجه آخر ضرورة تمثيل دول أخرى جديدة في مجلس الأمن، مثل الهند والبرازيل ونيجيريا. لكن هذا الطرح يواجه بالرفض من قبل توجه آخر معارض، تتزعمه دول مثل باكستان والأرجنتين ومصر وجنوب أفريقيا(٦٨).

وفي هذا الصدد، تُطرَح أفكار أخرى تنادي بأن تتنازل كل من فرنسا وبريطانيا عن مقعديهما في مجلس الأمن لمصلحة الاتحاد الأوروبي واليابان، لكن من المستبعد موافقة أي دولة من الدول الخمس في المجلس على أن تتنازل عن عضويتها، أو أن تتساهل في منح دول جديدة للعضوية الدائمة في مجلس الأمن. كما يرى الخبير في شؤون الأمم المتحدة «جيمس بول» ضرورة توسيع قاعدة العضوية في مجلس الأمن بشكل محدود، بهدف إحداث توازن بين القوى الحقيقية في النظام الدولي اليوم، مع إعطاء فرصة لتمثيل دول العالم الثالث. وهو في الوقت نفسه، يرى أن توسيع قاعدة العضوية في مجلس الأمن بشكل كبير من الممكن أن يحدث خللاً طارئاً في الأسرة

(٦٦) أحمد سيد أحمد، **مجلس الأمن: فشل مزمن وإصلاح ممكن** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ٢٠١٠)، ص ٢٠٢ ـ ٣٠٣، وسوسن أبو حسين، **تحرير الأمم المتحدة** (الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٩)، ص ١٠٩ و١١٣.

(٦٧) نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥**، ص ٤١٦ ـ ٤١٧.

(٦٨) أبو حسين، المصدر نفسه، ص ١١٧ و٢٦٥.

الدولية، إذا لم تطبق هذه الرؤى الإصلاحية بطريقة تعكس توافقاً دولياً، مدعوماً بإرادة حقيقية وجادة من قبل الدول العظمى، وتحديداً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية(٦٩).

في هذا الصدد، تُقِر الولايات المتحدة بوجوب إصلاح المنظمة الدولية، من حيث المبدأ، حيث إن نظامها عفا عليه الزمن، وبات لا يلبّي تطلعات العالم المعاصر، ولا سيَّما بعد التغيّرات التي طرأت على بنى النظام الدولي، لكن الولايات المتحدة تريد إصلاحاً يضمن لها هيمنتها على المنظمة الدولية، وبخاصة على مجلس الأمن. وعليه، فهي تعارض إجراء تعديلات على حق النقض (الفيتو). أما فرنسا، فتنشد إصلاحاً يحافظ على مكانتها الدولية، وخصوصاً بعد تراجع دورها على الساحة الدولية في إثر أزمة الخليج، وهي ترى أن يقوم الإصلاح في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب، بهدف التخلص من الهيمنة الأمريكية. ويساند فرنسا في رؤيتها هذه أغلبية الدول الأوروبية، وفي مقدمتها ألمانيا التي تطالب بتوسيع عضوية مجلس الأمن، والحصول على مقعد دائم فيه(٧٠).

وفي السياق نفسه، هناك مبادرات وآراء متباينة لم يتم أخذها بعين الاعتبار أصلاً، وهي في مجملها تتحدّث عن إلغاء حق الاعتراض (الفيتو)، أو حتى زيادة عدد المعترضين إلى دولتين أو أكثر لمنع صدور أي قرار، أو ترشيد استخدام هذا الحق على الأقل. ونرى هنا أنه من الممكن أن تقبل الولايات المتحدة توسيع نطاق العضوية في مجلس الأمن، إرضاءً لهذه الأصوات الإصلاحية، لكن من المؤكد أنه سوف يحرم الأعضاء الجدد حق الاعتراض، أو أن حق العضوية سيمنح لدول تدور في فلك أمريكا وتساندها.

ولم يتم التوصل إلى آلية أو رأي سائد في هذا الموضوع، لكن الواضح للعيان أن الولايات المتحدة لن تسمح بإعطاء سلطة أو تذكرة دخول إلى مجلس الأمن إلى أي دولة لا تسير في فلكها العام، وتخدم مصالحها. نقول هذا في ظل تقارب ألمانيا واليابان للحصول على الرضا الأمريكي، وحصولهما على عضوية مجلس الأمن، وهذا نابع من دورهما الواضح في عجلة الاقتصاد العالمي، وتقارب المصالح لكل من ألمانيا واليابان مع الولايات الأمريكية، ونَدلل على ذلك باجتماعات الدول الكبرى وألمانيا (الخمسة زائد واحد)، التي تعقد لبتّ القرارات المهمة على هامش اجتماعات الأمم المتحدة.

---

(٦٩) اللاوندي، **أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة**، ص ١٣٣ ـ ١٣٥.
(٧٠) أبو حسين، المصدر نفسه، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢.

من ناحية أخرى، تؤكد الدول الكبرى (أصحاب حق الفيتو) معارضتها لفكرة إلغاء حق الفيتو، بالرغم من تراجع عدد مرات استخدامه في السنوات الأخيرة، مقارنة بفترات سابقة من عمر المنظمة الأممية، إلا أن الولايات المتحدة عمدت إلى استخدام حق الفيتو بشكل متكرر لمنع صدور قرارات تدين إسرائيل، كما هددت باستخدام الفيتو في مجلس الأمن ضد منح عضوية غير كاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١.

في المقابل، استخدمت روسيا والصين فيتواً مشتركاً ثلاث مرات، خلال الأزمة القائمة في سورية، لمنع صدور قرارات جزائية ضد نظام بشار الأسد، تندرج تحت الفصل السابع من الميثاق.

٣ ـ مقترحات الإصلاح في المجالين المالي والإداري

أ ـ الإصلاح في المجال المالي

تتذبذب الأوضاع المالية للأمم المتحدة بحسب الظروف الدولية، بالإضافة إلى مدى رضا الدول الكبرى على المنظمة؛ فتكاد تظهر الأزمات فيها بشكل دائم. وهذا يعود إلى رغبة الولايات المتحدة في الإبقاء على الأمم المتحدة تحت سيطرتها، من خلال سياستها المالية، والإبقاء على وجود خلل مالي بنيوي في موازنة الأمم المتحدة. وتظهر في هذا الصدد، مطالب إصلاحية تنطوي على جوانب مختلفة، نذكرها هنا باختصار، وهي[٧١]:

(١) تعدد مصادر التمويل وتداخل أوجه الإنفاق، فمصادر التمويل تقسم إلى ثلاثة؛ هي:

- مساهمات الأعضاء في الميزانية العادية، وتكون هذه المساهمات إلزامية.
- مساهمات مالية لتمويل نفقات قوات حفظ السلام، وهي مساهمات إلزامية أيضاً.
- مساهمات لتمويل خطط وبرامج التنمية والمساعدات الإنسانية، وهي مساهمات طوعية.

---

(٧١) نبيل العربي، «تطوير الأمم المتحدة وآفاق المستقبل،» في: عائشة راتب [وآخرون]، **الأمم المتحدة في ظل التحولات الراهنة في النظام الدولي** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(٢) تحديد أسس ومعايير لتوزيع الأعباء المالية؛ فعشر دول فقط هي من تمول أكثر من ٩٠ بالمئة من إجمالي نفقات الأمم المتحدة. ومن هنا تحاول بعض الدول ممارسة ضغوط على المنظمة، من خلال امتناعها عن تسديد حصصها المالية[٧٢].

(٣) ضرورة توافر الشفافية أثناء إعداد الميزانية والرقابة عليها، كما أن مقترحات الإصلاح في هذا المجال تستهدف مسائل فنية وأخرى سياسية، وتمكين المنظمة من تمويل أنشطتها بشكل ذاتي.

ب ـ الإصلاح في المجال الإداري

يواجه الجهاز الإداري للأمم المتحدة مشكلة تضخّم أعداد العاملين، والمشكلات الفنية المرتبطة بذلك، وبالأخص قضية التنظيم الإداري للأمانة العامة. وقد تم إنجاز بعض الإصلاحات في المجال الإداري، لكنها لا تتجاوز في مجملها جوانب شكلية وإدارية، لا تؤثر في جوهر العمل في أجهزة الأمم المتحدة، مثل خفض عدد الموظفين. وقد جاءت مقترحات الإصلاح في هذا الجانب، من خلال محاور ثلاثة يمكن اختصارها كالتالي[٧٣]:

(١) تقسيم المهام بين نواب الأمين العام، وتولي كل منهم قيادة إدارات معينة.

(٢) العمل على إعادة توزيع الإدارات والكفاءات إلى قطاعات وظيفية تتمثل بالمجالات التالية: السلم والأمن الدوليين، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وشؤون الإغاثة الإنسانية، بالإضافة إلى إدارة مستقلة تتولى الأمور الإدارية والمالية للموظفين.

(٣) إعادة تنسيق الجهود بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصّصة، والمنظمات الإقليمية والأهلية، من خلال إعطاء دور لهذه المنظمات في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف الأمم المتحدة، القائمة على مبادئها الأساسية، وإعادة صوغ العلاقة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصّصة.

وفي هذا الصدد، نختلف مع الآراء المطالبة بضرورة تحويل المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى جهاز يشابه مجلس الأمن، من حيث التشكيل واتخاذ القرارات. ونعتبر أن هذه الخطوات بعيدة كل البعد من مهمة إصلاح الأمم المتحدة، وإدخال تعديلات

---

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥.

(٧٣) نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥**، ص ٤١٩ ـ ٤٢٠.

على أجهزتها. فالمقترحات الإصلاحية التي نطالب بها يجب أن تعالج القضايا الجوهرية من ناحية المضمون، وليس الشكل فقط. ومن ناحية أخرى، فإن مقترحات إصلاح الأمم المتحدة تستهدف خفض السيطرة الأمريكية والإمبريالية على منظمة الأمم المتحدة، وليس العكس.

رابعاً: ملامح الممارسة السياسية للأمم المتحدة وأوجه النقد الموجهة إليها

قبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها، بدأت تتكشف نيات دول الحلفاء السيئة، تجاه الدول التي كانت لا تزال ترضخ تحت سلطة الدول الغربية (الدول الاستعمارية)، والتي خرجت منتصرة من الحرب ضد النازية الهتلرية والفاشية، حيث استعانت بحشد الطاقات في تلك الدول التي كانت تديرها دول الحلفاء، في مواجهة خطر الاستبداد النازي. فقد كانت الدول العربية في تلك الفترة تنتظر ردّ الجميل من الحلفاء، ووفاءها بالوعود التي قطعتها على نفسها بإرساء قواعد الحرية وتقرير المصير للشعوب كافة، بعد أن استردّت هي حريتها من خطر الدكتاتورية النازية، وزوال إمكان وقوع العالم بأسره تحت نير الاستبداد النازي.

كانت آمال العرب والدول الصغرى لا تزال منعقدة على المنظمة الأممية الحديثة التشكيل، في منحها استقلاليتها، وحرية تقرير مصيرها، وخصوصاً أن ما تضمنه ميثاق هذه المنظمة (الذي وقّعت عليه خمسون دولة في مؤتمر «سان فرانسيسكو» في حزيران/يونيو ١٩٤٥)، من مبادئ وغايات، كان يمثل حلم كل شعب في نيل حريته، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل الشعوب. وقد عبّر قدري قلعجي عن ذلك بقوله: «لو أن حمورابي وأفلاطون وفولتير ومونتسكيو اجتمعوا لصياغة أحلام الشعوب، لما جاؤوا بأفضل مما جاءت به مقدمة هذا الميثاق، تطميناً لكل عاشق للحرية ومكافح في سبيلها»[٧٤].

وقد ازدادت تلك الآمال في تلك المنظمة الدولية بعد صدور «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» في أواخر عام ١٩٤٨، وما تضمنه هذا الإعلان من غايات إنسانية سامية، داعبت مشاعر كل الشعوب المستضعفة في الأرض وأهواءهم، وبنت عليها

(٧٤) قدري قلعجي، «الفيتو ينسف مبادئ الأمم المتحدة،» في: قدري قلعجي، **الكتاب الذي سبق الحدث: أميركا وغطرسة القوة** (القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ١٥٧. وللمزيد، قارن بـ: **ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.**

طموحاتها الوطنية، في نيل الحرية وإنهاء الحقبة الاستعمارية. لكن تلك الطموحات والآمال لم تدم طويلاً، حتى اصطدمت بواقع الهيمنة الغربية على المنظمة، وسوء نيات الدول الاستعمارية المسيطرة على تلك المنظمة العتيدة(٧٥).

كانت القضية الفلسطينية أول محطة تتكشف فيها الممارسة السياسية الحقيقية للأمم المتحدة، التي تخدم فقط بشكل جلي أهداف ومصالح مؤسسيها. ففي ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، صوّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة يهودية، وأخرى عربية، ووضع القدس تحت نظام دولي (القرار الرقم (١٨١)). ومن ثم اعترفت المنظمة في أيار/ مايو ١٩٤٨ بدولة إسرائيل، وعندها حاول العرب الدفاع عن بلادهم، والتصدّي لهذا القرار المجحف في حقهم، فكانت حرب فلسطين (في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨)، وكانت الغلبة للقوات العربية في الجولة الأولى، حين أصدر مجلس الأمن قراراً بوقف القتال في ١١ حزيران/ يونيو من العام نفسه، كما حظر على الدول الأعضاء في المنظمة إمداد طرفي النزاع بالسلاح. وعندها التزم الجميع بذلك في ما يخصّ العرب، في حين لم تلتزم الدول الاشتراكية ولا الغربية في ما يتعلق باليهود، بل إن هذه الدول أمدتهم بالسلاح والخبراء والمتطوعين. كما لم يكن للأمم المتحدة أي موقف جراء خرق الهدنة من قبل اليهود(٧٦).

من ناحية أخرى، تبنّت الأمم المتحدة توجه الدول الكبرى الاستعمارية في دعمها لقيام دولة إسرائيل على الأراضي العربية التي احتلتها بعد نقضها للهدنة، متجاوزة الحدود المرسومة لدولة إسرائيل، بحسب قرار التقسيم الرقم (١٨١) عام ١٩٤٧. وبدأ العرب يتوجهون بآمالهم نحو الأمم المتحدة مرة أخرى، معتقدين أنه لا بد من أن يزداد عدد الدول الأعضاء في المنظمة، وبخاصة الدول الصغيرة الحديثة الاستقلال، وأن تلك الدول سوف ترجّح موقف الأغلبية المكوّنة من الدول الحرة، وسوف تفرض موقفها على قرارات المنظمة(٧٧).

لم يكن العرب وقتها قد أدركوا بعد أثر حق النقض (الفيتو) في القرارات السياسية والمصيرية في المنظمة، وأن مجلس الأمن وأعضاءه الدائمين هم من يملكون زمام

(٧٥) قلعجي، المصدر نفسه، ص ١٥٨ ـ ١٦١.

(٧٦) عبد العزيز محمد سرحان، **مقدمة لدراسة الدولة الفلسطينية: دراسة في قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٩)، ص ٣٦ ـ ٣٨.

(٧٧) قلعجي، «الفيتو ينسف مبادئ الأمم المتحدة،» ص ١٦٠ ـ ١٦٢.

الأمور والسلطة التنفيذية، بالإضافة إلى السلطات التقديرية الواسعة التي خصّ الميثاق مجلس الأمن بها، وأن آمالهم المعقودة على الجمعية العامة وأعضائها تبخّرت أمام هيمنة الدول الاستعمارية الكبرى، ورؤيتهم لحلّ الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بما يخدم فقط مصالح الكبار. واتضح وقتها أن من وضعوا ميثاق المنظمة الأممية جعلوا من الجمعية العامة منبر تنفّس الدول الصغرى من خلاله عن مشاكلها وتطالب بحقوقها، وأن التمثيل الديمقراطي للجمعية العامة هو مجرد إرضاء شكلي للدول الصغرى التي ظنّت أنها تحررت من سطوة وسلطة الدول الاستعمارية.

إن الذين صاغوا ميثاق الأمم المتحدة هدفوا إلى إقامة توازن دولي بين الدول العظمى التي تمتّعت بمراكز مؤثرة في النظام الدولي، وهي الدول الكبرى التي تزعّمت التحالف الذي خرج منتصراً في الحرب العالمية الثانية، وقد أعطوا لهذه الدول الخمس حق تعطيل أي قرار في مجلس الأمن، إذا لم توافق عليه إحدى هذه الدول الخمس، الأمر الذي يعطيها سلطة التحكّم في إصدار القرارات المهمة للمنظمة الدولية في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، وما ينتج من ذلك من قرارات ومواقف ترسم السياسة الدولية، وتحدد معالم النظام العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية.

كما اتضحت خطورة حق النقض (الفيتو) في ما يتعلق بقبول الأعضاء الجدد في المنظمة الدولية، والذي يحتاج إلى توصية من مجلس الأمن لقبول أي دولة كعضو جديد في الأمم المتحدة[٧٨]. فقد أعاق حق النقض (الفيتو) وغيره من الصلاحيات المطلقة التي منحها الميثاق لمجلس الأمن عمل الأمم المتحدة، كما ظلّ يهدد عالمية المنظمة منذ إنشائها وحتى عام ١٩٥٥، حين تم قبول ست عشرة دولة؛ كأعضاء جدد في الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، فقد عطل حق النقض (الفيتو) عمل مجلس الأمن، لجهة اتخاذ تدابير قمعية ضد الطرف المعتدي، في ما عدا المسألة الكورية الشمالية (عام ١٩٥٠)، حيث تغَيّب السوفيات عن جلسة مجلس الأمن التي اتخذ فيها القرار[٧٩].

على صعيد آخر، كان الرئيس الأمريكي «روزفلت» وقتها يعي كل خطوة يخطوها باتجاه إنشاء الأمم المتحدة، فالولايات المتحدة عمدت إلى إنشاء الأمم المتحدة،

(٧٨) كان الاتحاد السوفياتي يعارض انضمام أي دولة يرى أنها موالية للكتلة الغربية، كذلك تعرقل الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة قبول أي دولة موالية للمعسكر الاشتراكي، ذلك من خلال استخدام الفيتو، باستثناء توافق الطرفين على قبول عضوية إسرائيل. للمزيد، انظر المواد (٣) ـ (٦) من الفصل الثاني، والخاصة بعضوية الأمم المتحدة، في: **ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية**، ص ٧.

(٧٩) قلعجي، «الفيتو ينسف مبادئ الأمم المتحدة،» ص ١٦٤.

يحدوها الأمل بأن تصبح بمثابة حكومة عالمية أو برلمان عالمي. وقد روّجت الولايات المتحدة لهذه الفكرة التي أُعجبت بها الشعوب في حينه، واعتقدت أن المنظمة تستطيع أن تحقق السلام العالمي، طالما كان الإيمان بفكرة السلام أصيلة، وبدا من الطبيعي أن تبدأ هذه المنظمة عملها. في المقابل، يرى البعض أن ميثاق المنظمة بدا رائعاً ومشجعاً للجميع، لكن المتمعّن في بنوده المئة والأحد عشر (١١١)، يجد فيه الكثير من الريبة، أو على الأقل الكثير من التحفّظات، «وربما كانت الإطالة في بنود الميثاق مقصودة لستر القيود التي رتّبها الميثاق على السيادة القومية»[٨٠].

لقد تمّ لقاء الدول الثلاث، أمريكا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي، في مؤتمر «يالطا» في شباط/ فبراير ١٩٤٥ لاستكمال إقامة المنظمة الدولية، ووضع الأسس التي يقوم عليها حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، بالإضافة إلى الاتفاق على تفاصيل الحرب، وخطط القضاء على دول المحور، حيث أخذ هذا الاتفاق طابعاً براغماتياً بالأساس، في تناوله لتفاصيل الحرب والسلام العالمي المنشود، وذلك تبعاً لمصالح القوتين العظميين، أمريكا والاتحاد السوفياتي، حيث شلّ لاحقاً الصراع بين القطبين المتناحرين عمل الأمم المتحدة[٨١].

لم يكن «روزفلت» يغفل أوجه النقد الموجهة إليه، لكنه أصرّ على أن تكون الأمم المتحدة هديته إلى العالم، حيث صاغ هو بنفسه الأسس والمبادئ التي قامت عليها المنظمة، وهو يضع مصالح بلاده نصب عينيه في المقام الأول، معتبراً أنه وضع الدب الروسي في مواجهة أوروبا، وهو بذلك يضمن خضوعهم للتبعية الأمريكية[٨٢].

مضى «روزفلت» قدماً لإنشاء المنظمة الدولية (الأمم المتحدة)، بدءاً بمؤتمر «دمبارتون أوكس» في واشنطن بينه وبين رئيس الوزراء البريطاني «تشرشل»، حيث طرح روزفلت النقاط الثماني التي اعتبرت في ما بعد الأساس في ميثاق الأمم المتحدة، وقد سلّم تشرشل بهذه النقاط التي تضمنت أهدافاً وغايات داعب بها روزفلت الشعوب المتلهّفة إلى الاستقرار والسلام العالمي. وفعلاً وقعت هذا التصريح ٢٦ دولة، وقد واصل الأمريكيون (أصحاب الأرض والرؤية) صياغة الميثاق، وأصرّوا التوقيع عليه في

---

(٨٠) حسين فوزي النجار، **أمريكا والعالم: دراسة في السياسة الدولية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٦)، ص ٢٣١ ـ ٢٣٣.

(٨١) نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥**، ص ٦٦ و٦٩.

(٨٢) الراجحي، **حول نظرية حق الاعتراض في مجلس الأمن الدولي**، ص ٦٠.

واشنطن، وجعل أول اجتماع بخصوص قيام المنظمة في «سان فرانسيسكو»، على أن تكون «نيويورك» مقراً دائما لها؛ فذلك كان يمثل مغزى بالغ الأهمية لدى الأمريكيين[٨٣].

كانت رؤية «روزفلت» لمجلس الأمن بمثابة الشكل الجديد الذي يميّز المنظمة الجديدة (الأمم المتحدة) من عصبة الأمم، حيث اعتبر أن صلاحيات أعضاء مجلس الأمن تقابل الاعتراف من قبل الدول الكبرى بحق الدول الصغيرة بعضويتها في الجمعية العامة، ونيلها الاستقلال والمساواة التامة في التصويت.

واضح هنا أن قدرة الأمم المتحدة لجهة حفظ السلم والأمن الدوليين، وهي الغاية الأولى لفكرة إنشاء المنظمة الأممية، باتت مشلولة، خصوصاً إذا كان المعتدي يتمتع بحماية إحدى الدول الكبرى، «مما يؤكد أن الفيتو قد نسف مبادئ الأمم المتحدة الأساسية»[٨٤]، وأن هذا الامتياز الممنوح للدول الخمس الكبرى جعل كل دولة منها تفرض رؤيتها على كل الدول الأعضاء في المنظمة مجتمعين، متجاهلين المساواة في الحقوق التي يتمتع بها كل الأعضاء في المنظمة من الناحية النظرية. أما من الناحية العملية، فيتضح أن النظام المعمول به في الأمم المتحدة كرّس انتصار الدول الخمس المتحالفة، وجعلها وصية على العالم بأسره.

نخلص مما سبق إلى حقيقة تعامل الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، مع المنظمة وميثاقها من موقع المهيمن، من دون أي اعتبار لحقوق الآخرين، وحرمانهم حماية المنظمة الدولية التي أُنشئت أصلاً لهذا الغرض، طالما اعتمد العدل كمقياس لمصالح الدول العظمى، وتَحَول «الفيتو» إلى مجرد أداة لتعطيل عمل المنظمة الأممية، وخرق ميثاقها، وثنيها عن القيام بدورها في دعم حقوق الشعوب ونضالها الوطني. فهناك الكثير من الآراء التي تتحدّث عن وفاة الأمم المتحدة، وأن قراراتها لا تساوي الحبر الذي تكتب به، وذلك بسبب الهيمنة الأمريكية على المنظمة، ومن ثم على النظام الدولي بأسره.

ومن ثم تأتي أهمية دراسة الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة، وآليات الإدارة الأمريكية وأساليبها في تطويع قرارات المنظمة الدولية، كما سوف نتناول ذلك تفصيلاً في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

---

(٨٣) النجار، **أمريكا والعالم: دراسة في السياسة الدولية**، ص ٢٤٠ ـ ٢٤٣.
(٨٤) قلعجي، «الفيتو ينسف مبادئ الأمم المتحدة،» ص ١٦٦.

الفصل الثالث

آليات الإدارة الأمريكية وأساليبها في تطويع قرارات الأمم المتحدة

تمهيد

كانت الولايات المتحدة تعي تماماً ما تريده من وراء إنشاء الأمم المتحدة، واتضح ذلك خلال جهودها والدور التي أدته خلال إنشاء المنظمة، فالمتتبع لمسيرة إنشاء الأمم المتحدة يدرك أن الأوضاع الدولية غير المستقرة ألقت بظلالها على ميزان القوى الدولية، لصالح الولايات المتحدة بوضوح، فقد كان للولايات المتحدة الكلمة العليا خلال المشاورات التي جرت بين الدول الكبرى لإنشاء المنظمة.

فالإدارة الأمريكية[1] هي من وضع المقترحات الأساسية والجوهرية المتعلقة بتصميم التنظيم الدولي الجديد، والتي تتماشى تماماً مع الغايات والمصالح الأمريكية التي استندت فيها إلى تفوّقها العسكري، كما كان إقرار حق الفيتو للدول الكبرى مطلباً أمريكياً، وقد استخدمت إرهاباً سياسياً على الدول الأخرى لتمريره، في حين لم تكن الولايات المتحدة ترى سوى مصالحها وأهدافها الاستراتيجية. وبذلك اتضحت بوادر الهيمنة الأمريكية على المنظمة الأممية منذ البداية.

فقد ربطت الولايات المتحدة نجاح الأمم المتحدة بتحقيق رغباتها ومصالحها، وذلك تحت مبررات وتفسيرات واهية، تحاول أن تقنع بها العالم الجديد، فلم يغلق ميثاق المنظمة الباب أمام سيطرة الولايات المتحدة ومنطلقاتها البراغماتية العملية على المنظمة.

وكان فضّ الصراعات الدولية وإقرار السلم والأمن الدوليين هو الهدف الأساسي الذي أُنشئت من أجله الأمم المتحدة، ومن ثم ارتبط هذا الهدف بالصراع الدولي، كون

(١) يستخدم مصطلح «الإدارة الأمريكية» بشكل متوازٍ مع مصطلح «الحكومة الأمريكية»؛ بحيث يظهر وكأن تلك الحكومة تضطلع بمهمة إدارة العالم، وذلك من منظور فوقي في التعامل مع القضايا الدولية، كما يدل مصطلح الإدارة الأمريكية على السطوة والتعالي اللذين يميزان سياسة الهيمنة الأمريكية؛ كما اتضحت لنا خلال فصول الدراسة.

الأمم المتحدة أصبحت تعبّر عن الإرادة الدولية (المطبخ السياسي)، التي تنظر في فضّ الصراعات الدولية، حيث يضطلع مجلس الأمن بسلطات تقديرية واسعة في هذا الصدد. استخدمت الولايات المتحدة في عهد الرئيس بوش الابن الأمم المتحدة في تمرير قرارات تخدم السياسة الأمريكية، وذلك عقب أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وما لبثت بعدها أن عملت على تحجيم، بل وإنكار، أي دور حيوي للمنظمة الأممية. كما أصابت الهيمنة الأمريكية بالضرورة المنظمات الإقليمية المرتبطة بهيئة الأمم المتحدة.

لقد تباينت الاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع مجلس الأمن، وكيفية السيطرة عليه، وتطويع قراراته بوسائل مختلفة، تبعاً للمناخ السياسي العالمي، وتبعاً للتغيّرات التي طرأت على المسرح الدولي، وتحديداً أثناء الحرب الباردة وبعدها.

فقد طرأ تغير واضح على مفهوم «الشرعية الدولية» حيث مرّ بمرحلتين أساسيتين بعد انتهاء الحرب الباردة، هما: المرحلة **الأولى** هي مرحلة «الشرعية الدولية التوافقية» التي امتدت منذ عام ١٩٩٠ (خلال أزمة الخليج الثانية)، وحتى احتلال العراق عام ٢٠٠٣، حيث اتصف مجلس الأمن في تلك الفترة، وتحديداً إزاء الأزمة العراقية، بقدر كبير من الفعالية. أما المرحلة **الثانية**، فهي ما أطلق عليها مرحلة «الشرعية الدولية المستندة إلى القوة»، مع أننا ننفي صفة الشرعية عن تلك المرحلة؛ فقد تميّزت بالاستخدام الكثيف للقوة العسكرية من دون أي مبرر شرعي لذلك، وتم اختزال الشرعية الدولية واستبدالها في تلك المرحلة بالإرادة الأمريكية التي بدأت في إثر هجمات أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وإعلان أمريكا الحرب على الإرهاب. وتميز أداء مجلس الأمن في هذه الفترة بإصدار القرارات الخاصة بالأزمة العراقية، وقرارات أخرى أثناء حرب إسرائيل على لبنان عام ٢٠٠٦ أو بعدها، بينما حال الفيتو الأمريكي دون صدور أي قرار من مجلس الأمن يدين الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.

ففي كلتا المرحلتين، لم تقصد الولايات المتحدة خلال تعاملها مع الأمم المتحدة وسيطرتها على مجلس الأمن سوى تحقيق مصالحها، من منظور براغماتي بحت. كما عمدت إلى استغلال حق التدخل الإنساني، بحجة حفظ السلم والأمن الدوليين؛ فمن الممكن أن يقوم هذا التدخل خارج إطار الأمم المتحدة، أو من خلال توسيع صلاحيات مجلس الأمن، بهدف التدخل الإنساني لصون حقوق الإنسان، كما تدّعي الولايات المتحدة.

ونحاول في هذا الفصل الإجابة عن التساؤل التالي: كيف تدير الإدارة الأمريكية الصراع الدولي، من خلال هيمنتها على الأمم المتحدة؟ وما هي آلياتها لتطويع قرارات الأمم المتحدة ؟ وما مدى نجاح تلك الآليات؟

أولاً: التفسيرات البراغماتية الأمريكية لغايات الأمم المتحدة وقراراتها

أدت الولايات المتحدة دوراً رئيسياً، وبذلت جهداً منقطع النظير، خلال مراحل إنشاء الأمم المتحدة، وكانت تعي تماماً ما تريده من تلك المنظمة، والشكل الذي تريد أن يكون عليه التنظيم الدولي المرتقب. فالمتتبّع لظهور فكرة إنشاء الأمم المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية(٢)، يدرك أن الأوضاع الدولية غير المستقرة انعكست بشكل أساسي على الأهداف والمبادئ الموضوعية والنظرية التي تبنّتها المنظمة، والتي ارتكزت بالأساس على فكرة حفظ السلم والأمن الدوليين، أثناء الحرب، لكن ذلك لم يمنع ميزان القوى الدولية من أن يلقي بظلاله ـ لمصلحة الولايات المتحدة ـ على البناء الهيكلي للمنظمة وصلاحياتها(٣).

فقد كان للولايات المتحدة الكلمة العليا خلال المشاورات التي جرت بين الدول الكبرى لإنشاء المنظمة، فوزارة الخارجية الأمريكية هي من وضع المقترحات الأساسية والجوهرية المتعلقة بتصميم التنظيم الدولي الجديد، وتحديداً في ما يخصّ الجهاز التنفيذي للمنظمة والأكثر فعالية، والذي لم يخرج تصميمه عن نطاق الرؤية الأمريكية التي استندت فيها إلى تفوقها العسكري، حيث تم تحديد أعضاء المجلس وسلطاته التقديرية الواسعة برضا أمريكي شديد، كما كان إقرار حق الفيتو لتلك الدول مطلباً أمريكياً، استخدمت إرهاباً سياسياً على الدول الأخرى لتمريره، في حين لم تكن الولايات المتحدة ترى سوى مصالحها وأهدافها الاستراتيجية(٤).

---

(٢) عرض الباحث في الفصل الثاني من الدراسة «الجهود الدولية الرامية إلى إنشاء هيئة الأمم المتحدة»، وللمزيد حول تتبع ظروف إنشاء الأمم المتحدة، من منظور تاريخي تحليلي، انظر: محمد العالم الراجحي، **حول نظرية حق الاعتراض في مجلس الأمن الدولي** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٠)، ص ٥٤ وما بعدها.

(٣) ماهر عبد المنعم أبو يونس، **استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية** (الإسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص ٢٧٩.

(٤) الراجحي، المصدر نفسه، ص ٦١ ـ ٦٣ و٩٠.

ومن هنا ندرك غايات الولايات المتحدة من وراء إنشاء المنظمة الأممية الدولية، والاستعجال في إقامتها في تلك الفترة بالتحديد، وبالشكل الذي خرجت فيه إلى العالم، فقد ربطت الولايات المتحدة نجاح الأمم المتحدة بتحقيق رغباتها ومصالحها، مع مراعاة مصالح الدول الكبرى الأخرى، وذلك تحت مبررات وتفسيرات واهية، تحاول أن تقنع بها شعوب العالم بعد الحرب، وظهر ذلك في نصوص ميثاق المنظمة الذي لم يغلق الباب أمام سيطرة الولايات المتحدة ومنطلقاتها البراغماتية العملية على المنظمة.

فالولايات المتحدة تعتمد على غايات الأمم المتحدة ومبادئها في تبرير سياساتها المتناقضة، وتستند في ذلك إلى تفسيرات براغماتية لتلك الأهداف، وبخاصة في ما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين، ضاربة بعرض الحائط مبادئ وأهدافاً أخرى، تضمنها ميثاق المنظمة، كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

١ ـ القراءة الأمريكية للصلاحيات التي أقرّها ميثاق الأمم المتحدة

تشدّد المادة الرقم (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة[٥] على الحق الطبيعي للدول في الدفاع عن أنفسها، كما تخوّل مجلس الأمن الصلاحية لاتخاذ الإجراءات المناسبة ضد أي دولة تهدد السلم الدولي، وتكون هذه الإجراءات بالتدريج، كاستخدام العقوبات الاقتصادية، في ما يسمّى «الدبلوماسية القسرية»[٦]، وصولاً إلى استخدام القوة العسكرية في نهاية المطاف، استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

---

(٥) انظر نصّ المادة (٥١) من: **ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية** (نيويورك: إصدار الأمم المتحدة، [د. ت.])، ص ٢٠.

(٦) في هذا الصدد ابتدعت الولايات المتحدة ما يسمى «العقوبات الذكية»، التي تعتبر أحد أنماط العقوبات الاقتصادية، ذلك بعد أن أثبتت العقوبات الشاملة فشلها، وأصبحت تتّصف بعدم الشرعية في إثر الحصار الاقتصادي الذي فُرِضَ على العراق، وما أَفرَزَه من مآسٍ إنسانية مروّعة. لذلك لجأت إلى تطبيق صيغة جديدة من العقوبات، سمّيت بالعقوبات الذكية، وذلك تلافياً للإشكاليات الأخلاقية التي ترتبط بفرض العقوبات الشاملة. وتقوم العقوبات الذكية على نموذج الفرز بحسب مصالح الفئات المستهدفة، ومن أمثلتها: تجميد أرصدة الدولة ومؤسساتها في البنوك الأجنبية، وحظر تصدير المعدات العسكرية إليها، وغيرها من الإجراءات التي تستند إلى مفهوم «الدبلوماسية القسرية»، التي تقوم على التهديد بفرض أشدّ العقوبات على الدولة المستهدفة، مع الاحتفاظ بحقّ استخدام القوة العسكرية ضدّها. وقد تمّ استخدام هذا النمط من العقوبات ضدّ ليبيا وإيران وغيرها من الدول. لمزيد من التوضيح انظر: بيتر رودولف، **العقوبات في السياسة الدولية: نظرة على نتائج الدراسات والأبحاث،** ترجمة عدنان عباس علي، دراسات عالمية؛ ٦٥ (دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص ٢٦ و٣٢ ـ ٣٣.

وفي السياق نفسه، تعمل الولايات المتحدة دائماً على تبرير مواقفها وسلوكها السياسي والعسكري تجاه أي قضية دولية، وهي توهم العالم بأنها تلتزم بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الذي تبنّى هذه الأسس، بما فيها حق الدفاع المشروع عن النفس الوارد في المادة الرقم (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، وهي بذلك تستغل هذا الحق أحسن استغلال مع تغيير بسيط في تفسير هذه المادة.

فالولايات المتحدة، ومن خلال تفسيرها البراغماتي للمادة الرقم (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، تستند إلى توجّه من الفقه الغربي، يبرر للولايات المتحدة حقها في ممارسة حق الدفاع عن النفس، لكن من خلال تفسير واسع للمادة، بحيث انتقلت الولايات المتحدة من حق الدفاع عن النفس إلى حق الدفاع الوقائي أو الاستباقي عن النفس، الأمر الذي يظهر أن التفسير الأمريكي جافى المفهوم الحقيقي لهذا المبدأ فعلاً، وأصابه في مقتل، لأن التحالف الدولي الذي أقيم لتحرير الكويت بناءً على القرار الرقم (٦٧٨)، وتطبيقاً لنصّ المادة الرقم (٥١)، جاء خارج إطار الأمم المتحدة، ووفق آلية خاصة، ومستحدثة في تاريخ التنظيم الدولي، حيث تزعّمت الولايات المتحدة التحالف الدولي، وأعطته صلاحية للعمل، حتى من دون الرجوع إلى مجلس الأمن[٧]. وفي هذا الصدد، رفضت أغلبية الآراء الفقهية التي تعرّضت لمبدأ حق الدفاع عن النفس هذا التفسير.

من ناحية أخرى، فإن التفسير البراغماتي الأمريكي لحق الدفاع عن النفس بهذا المعنى، يتناقض بشكل واضح وسافر مع المواد الأساسية من ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها، كتحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية، بالإضافة إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وغيرها من المواد المنصوص عليها في الميثاق. وتهدف الولايات المتحدة هنا إلى تبرير الحروب الاستباقية أو الوقائية، مبتعدة تماماً عن نصوص ميثاق الأمم المتحدة التي كانت هي الطرف الرئيسي في صياغتها.

أما بالنسبة إلى التفسير الأمريكي لتدابير «الأمن الجماعي»، فهي ترى في المادتين الرقمين (٤١) و(٤٢) من الميثاق ما يخوّلها القيام بإجراءات قمعية ضد الدول الأخرى، وتقوم بذلك من خلال تحالفات عسكرية تتزعّمها، أو منفردة إذا لزم الأمر، مثلما فعلت في حربها في كوبا، وأفغانستان، والعراق. وتستند الولايات المتحدة في ذلك إلى

---

(٧) حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥**، عالم المعرفة؛ ٢٠٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٥)، ص ٣١٣.

تفسيراتها البراغماتية لتدابير الأمن الجماعي الذي نصّت عليه هاتان المادتان، وهي التدابير والإجراءات العسكرية وغير العسكرية التي يقررها مجلس الأمن لتحقيق الأمن الجماعي لأعضاء الأمم المتحدة، والعمل على منع العدوان وقمع الدولة المعتدية[٨].

وهنا أعطت الولايات المتحدة تفسيرات براغماتية لبعض المواد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، (وهي في الوقت نفسه، تخلط تلك التفسيرات بمفاهيم تصطنعها هي لتحقيق سياساتها التعسفية، خلال علاقاتها مع الدول الأخرى)، متخذة من مبدأ «الحرب الوقائية» الذي ابتدعته أساساً لممارستها العدوانية، وهو يتعارض أصلاً مع مشروعية الدفاع عن النفس الذي تقرّه المادة الرقم (٥١) من الميثاق.

والواقع يقول إن الولايات المتحدة تستغلّ المادة الرقم (٥١) من الميثاق لتبرير استخدام القوة العسكرية ضد أعدائها، إذا ما توافق معها باقي أعضاء مجلس الأمن الدائمين، وإذا لم تستصدر قراراً يلبّي رغبتها، فهي لا تعطي حينها أي دور للأمم المتحدة، في حل الصراعات الدولية، خصوصاً عندما تكون الولايات المتحدة طرفاً في تلك الصراعات، وهي لا تخفي ذلك، فقد عبّرت «مادلين أولبرايت» عن ذلك عندما كانت تشغل منصب المندوب الدائم للولايات المتحدة في الأمم المتحدة (١٩٩٣ ـ ١٩٩٧)، بأن أمريكا تتعامل بمبدأ الأطراف المتعددة عندما تستطيع، وبطريقة أحادية عندما ترى ذلك ضرورياً. وقالت (مع بداية أزمة الخليج عام ١٩٩٠): «إننا نرى أن منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية حيوية لمصالحنا القومية»، كما طالبت «كوفي أنان»[٩] وقتها، بأن يكون الاتفاق مع العراق متوافقاً مع مصالح أمريكا القومية[١٠].

من ناحية أخرى، اعتبر الرئيس الأمريكي «كلينتون» أن الاتفاق الذي وقّعه العراق مع كوفي أنان (الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة) بشأن الأزمة، هو بمثابة تصريح له بالعمل، بالرغم من أن مجلس الأمن أيّد وقتها بالإجماع الاتفاق الموقّع مع أنان، ولم يستجب لمطلب واشنطن ولندن، بالسماح لهما باستخدام القوة في حال عدم التزام العراق بالاتفاق. فقد جاءت قراءة واشنطن للاتفاق مختلفة تماماً، حيث صرح وقتها

---

(٨) إبراهيم محمد العناني، **التنظيم الدولي في النظرية العامة: الأمم المتحدة** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٥)، ص ١٨٨.

(٩) وِلِدَ عام ١٩٣٨، شَغَلَ منصب الأمين العام السابع للأمم المتحدة لفترتين (١٩٩٧ و٢٠٠٦) خلفاً لبطرس غالي، بعد أن عارضت أمريكا التجديد له في المنصب، وقد خلف أنان في المنصب بان كي مون.

(١٠) سعيد اللاوندي، **وفاة الأمم المتحدة: أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية** (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص ٢٧.

السفير الأمريكي في الأمم المتحدة «بيل ريتشاردسون» أن الاتفاق الموقّع مع العراق لا يمنع من استخدام القوة العسكرية ضد العراق، ويحفظ للولايات المتحدة حقها المشروع في ضرب بغداد عندما ترى ذلك مناسباً[١١].

هكذا، أفصحت الولايات المتحدة، ومعها بريطانيا، عن موقفها الصارم من احتلال العراق للكويت، وتجاوز العراق للحدود الممنوحة له. ونظراً إلى الأهمية التي تحظى بها المنطقة، وخصوصاً موارد الطاقة التي تعمل الولايات المتحدة على استمرار سيطرتها عليها، فقد استنكرت الزعامة السياسية بشدة ضم صدام حسين للكويت، كما بدأ الحديث حينها عن «نظام عالمي جديد» يقوم على السلام والعدالة. فقد صرح «جيمس بيكر» وزير خارجية الولايات المتحدة حينها قائلاً: «إننا نعيش لحظة نادرة من لحظات التحول في التاريخ، فالحرب الباردة قد انتهت، وبدأ عصر يبشر بالخير ... وها هي الأمم المتحدة قد أصبحت بعد فترة طويلة من الركود، منظمة أكثر فعالية. والمثل العليا لميثاق الأمم المتحدة أصبحت حقائق ملموسة... إن عدوان صدام حسين يحطم الحلم بعالم أفضل في أعقاب الحرب الباردة. في الثلاثينيات جرت مهادنة المعتدين، أما في التسعينيات فقد أوضح رئيس الجمهورية موقفنا بجلاء: إن هذا العدوان لن يهادن»[١٢].

فقد استغلّت الولايات المتحدة وحلفاؤها خرق العراق لأحكام القانون الدولي، باحتلاله لدولة الكويت، وذلك من أجل إضفاء شرعية على أعمالها العسكرية، عبر استصدار القرار الرقم (٦٧٨) من مجلس الأمن.

أما الصين، فامتنعت عن التصويت على القرار الرقم (٦٧٨) الخاص بتفويض الولايات المتحدة وحلفائها باتخاذ أعمال قمعية ضد العراق، نيابة عن مجلس الأمن والأمم المتحدة، وإجبار العراق على تنفيذ القرار الرقم (٦٦٠) لسنة ١٩٩٠، الصادر عن مجلس الأمن، وما تبعه من قرارات ذات صلة، كما لم تشارك الصين والاتحاد السوفياتي بقوات عسكرية لضرب العراق، أي أن القرار لم يتخذ بالتشاور مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أو مع كل أعضاء مجلس الأمن[١٣]، بمعنى أن الإجراءات القمعية لم

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(١٢) خطاب جيمس بيكر في مجلس لوس أنجلوس للشؤون الدولية في ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٠، نقلاً عن: نعوم شومسكي، **إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٢٠٨.

(١٣) راجع نص القرار الرقم (٦٧٨) في: **دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين: دراسة حالة الكويت والعراق** (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ١٩٩٥)، ص ١٣٠ وما بعدها.

تتخذ بشكل جماعي، بحسب المادة الرقم (١٠٦) من ميثاق المنظمة الدولية، بالرغم من مشاركة عدد كبير من الدول في التحالف العسكري ضد العراق، في ١٧ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩١، أي أن التشاور والتحالف قاما خارج الأمم المتحدة، وهذا مخالف لميثاقها، بهدف تلبية الرغبة الأمريكية.

ونرى هنا أن إرسال الدول لقوات عسكرية، للمشاركة في التحالف الدولي برئاسة أمريكا، بهدف تحرير الكويت كان تحت طائلة الهيمنة الأمريكية، في فرض سياستها وتحقيق أهدافها.

فالمتتبّع للاستراتيجية الأمريكية، في جوانبها الأمنية، والاقتصادية، والسياسية، بالإضافة إلى تبنّيها نشر الحرية وحماية حقوق الإنسان، ومحاربة النظم الدكتاتورية، يجد أنها تهدف إلى إنجاز المصالح الأمريكية العليا. فالاستراتيجية الأمريكية تقوم على نشر القيم الأمريكية، المستندة إلى التفسيرات البراغماتية الأمريكية من ناحية، وترسّخ لهيمنتها كقوة عظمى وحيدة على العالم من ناحية أخرى؛ فهي تعتبر أخلاقية من حيث أهدافها، وعملية براغماتية في وسائلها وتطبيقاتها[١٤].

عكست حرب العراق عام ٢٠٠٣ حقيقة أن الولايات المتحدة تجيد التعامل مع قرارات مجلس الأمن، وتطويعها لخدمة مصالحها. فقد تجاوزت القرار الرقم (١٤٤١) الذي كان يلبّي الحدّ الأدنى من شروطها، بحيث يسهل عليها خرقه في ما بعد، واعتبرت أن استخدام القوة ضد العراق، جاء بعد خرق العراق للقرار خرقاً مادياً، وأن المجلس غير قادر على فرض احترام قراراته، في حين لوّحت فرنسا باستخدام «الفيتو» ضد مشروع قرار أمريكي قدمته لتنال بموجبه تصريحاً بضرب العراق. وقد بذلت الولايات المتحدة جهداً حثيثاً لتمرير هذا القرار، لكنها لم تنجح، وعندها اتهمت فرنسا بأنها أعاقت الجهود الدبلوماسية لحلّ الأزمة، ونسيت أن مشروع قرارها كان يطالب بتصريح واضح لضرب العراق[١٥].

كما أن الفيتو الفرنسي الذي كان متوقعاً ضد المشروع الأمريكي لم يكن الأساس في عدم تمريره، لأنها لم تستطع الحصول على الأصوات التسعة في مجلس الأمن

(١٤) سيد أبو ضيف أحمد، **إمبراطورية تتداعى: مستقبل الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي** (القاهرة: دار الطلائع للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(١٥) عمرو أبو الفضل، **التحولات العالمية وتأثيرها على الشرعية الدولية والعالم العربي** (القاهرة: دار غراب للطبع والنشر، ٢٠١١)، ص ١٥٥.

أصلاً، وعندها اعتبرت الولايات المتحدة أن فرنسا وقفت في وجه الحلول السياسية، وذهبت لتنفيذ مشروعها الذي لم يمر في مجلس الأمن، وكان الأساس فيه هو استخدام القوة لضرب العراق بشكل منفرد، من خلال التحالف العسكري الذي أقامته سلفاً لهذا الغرض، وهي بذلك خرجت على الرؤية الدولية، وتحدّت المجتمع الدولي ومنظماته.

ويوضح الموقف الأمريكي بشكل عام، وخلال حقبة الرئيس «بوش الابن» بشكل خاص، مدى الاهتمام الكبير من قبلها بالمنطقة، انطلاقاً من أزمة الخليج الثانية، ثم غزو العراق. وقد اتجهت الولايات المتحدة لتبرير حربها على العراق، بأنها جاءت تحقيقاً للديمقراطية والحرية، وذلك لتوفير غطاء لتدخلها في العراق واحتلاله. وبعد أن ثبت عدم امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، وحتى تنجز الولايات المتحدة أهدافها المرحلية في المنطقة، فقد اعتمدت على تفسير ضيّق وصارم للقرار الرقم (١٤٤١)، وذلك بهدف الضغط على العراق واستفزازه، وصولاً إلى ضربه وغزو أراضيه، وبسط سيطرتها على خيرات البلاد ومواردها[١٦]، حيث أعطت لنفسها الحق في تجاوز مجلس الأمن، في حالة خرق العراق للقرار، بحسب تفسيرها له، بالرغم من أن القرار نصّ على وجوب العودة إلى مجلس الأمن مرة أخرى. في حين تبنّت كل من فرنسا وروسيا والصين وجهة نظر مختلفة، فأصدرت بياناً ثلاثياً أكدت فيه أن القرار لا يسمح لأي دولة باستخدام القوة، وأن مجلس الأمن وحده صاحب القرار في حال خرق العراق للقرار[١٧].

٢ ـ نقد التفسيرات الأمريكية لبعض مواد ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها

خلصنا في ما سبق إلى أن الولايات المتحدة قد تُشَرعِن ما تريده من قرارات عبر الأمم المتحدة، حين تستطيع تمرير تلك القرارات. وفي المقابل، لا تكترث لأي قانون أو شرعية، وتُهمل أصلاً قرارات المنظمة نفسها، حين تتعارض مع مصالحها أو تفشل في تمريرها في الأمم المتحدة. فالسياسة الأمريكية تقرر القرار وتفرضه، ومن ثم تصادق عليه أحياناً في الأمم المتحدة، وخلا ذلك تقوم هي بتطبيق رؤيتها حتى لو لم تُمَرّر في المنظمة الدولية، كما قد تسقط الولايات المتحدة أي قرار، وتمنع صدوره، إذا لم

---

(١٦) أحمد، المصدر نفسه، ص ٦٢ و٦٤.

(١٧) باسم كريم الجنابي، **مجلس الأمن والحرب على العراق عام ٢٠٠٣: دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب** (عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص ٩٠ ـ ٩١، وأبو الفضل، المصدر نفسه، ص ١٤٧ ـ ١٤٨.

يتماشَ مع مصالحها. من ناحية أخرى، فهي تعطي لنفسها الحق بأن تتهم الدول الأخرى التي تتعارض مع إرادتها، بأنها دول مارقة وخارجة عن الشرعية.

وهذا ما يؤكد حديثنا عن أسلوب الولايات المتحدة في تعاملها مع هيئة الأمم ومجلس الأمن، حيث إنها تؤكد احترام قراراته، وهي في الوقت نفسه تكسر تلك القرارات، بل وتنفي أهميتها ووجودها أصلاً، الأمر الذي يظهر مزيداً من بسط الهيمنة على الأمم المتحدة التي تمثل المجتمع الدولي، حيث ترتكز هذه الهيمنة على التفسيرات الأمريكية الخاصة بميثاق المنظمة وقراراتها الصادرة عن مجلس الأمن، كما وضحنا سابقاً. ويمكن الردّ على هذه التفسيرات من خلال النقاط التالية:

- إن المادة الرقم (٥١) من الميثاق لا تعطي للولايات المتحدة الحق بالقيام بحرب دفاعية استباقية، ويؤكد ذلك الفقه القانوني الدولي، وأن المادة ربطت حق الدفاع بالتعرض لاعتداء مسلح، وهي بذلك تقيد استخدام القوة بكل أشكالها، وترفض فكرة الدفاع الاستباقي عن النفس. كما أن ميثاق الأمم المتحدة ينصّ صراحة على حظر استخدام القوة، أو التهديد بها في العلاقات الدولية.

- إن هذا التفسير البراغماتي الأمريكي للمادة الرقم (٥١) من الميثاق إنما يزيد من حالات استخدام القوة، ويهدد السلم والأمن الدوليين، بدلاً من الحفاظ عليه، الأمر الذي يعني هدم الهدف الرئيسي للأمم المتحدة. كما يتعارض التفسير الأمريكي مع مبادئ ومواد أخرى كثيرة وردت في الميثاق.

- إن العراق لم ينتهك القرار الرقم (١٤٤١)؛ فالقرار بيَّن أن المفتشين الدوليين هم من لهم اختصاص الحكم على انتهاك القرار، بل إن الولايات المتحدة هي من انتهك القرار، لأنها ليست الجهة المخوّلة بالحكم على مدى انتهاك القرار، وأن استخدام القوة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية مَثّل انتهاكاً صريحاً لميثاق الأمم المتحدة، ولقرارات مجلس الأمن في الوقت نفسه، مستندة في ذلك إلى تفسيراتها للقرار[١٨].

- إن الولايات المتحدة الأمريكية أعطت لنفسها مهمة القيام بتطبيق قرارات مجلس الأمن بالقوة، وبشكل منفرد، والتذرّع بعجز المجلس عن تطبيق قراراته، وحفظ الأمن الدولي. وهذا الادعاء ليس له أي سند قانوني حقيقي، فالولايات المتحدة بعملها

(١٨) رجب عبد المنعم متولي، **الأمم المتحدة بين الإبقاء والإلغاء في ضوء التطورات الدولية** (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١٩٨ ـ ١٩٩.

هذا تكون قد ألغت دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن، فما قامت به من استخدامٍ للعنف، لم يتماشَ مع مفهوم الأمن الجماعي أيضاً[١٩].

• أخيراً، فإن طبيعة الحرب الأنغلو ـ أمريكية على العراق عام ٢٠٠٣، وإسقاط النظام هناك واحتلال البلاد، كشف عن عدم صدق الولايات المتحدة في كل ما قدمته من مبررات، لشنّ الحرب على العراق؛ فلم يتم العثور على أي نوع من أسلحة الدمار الشامل التي كانت أمريكا تدّعي وجودها في العراق، كما لم يتم اكتشاف أي رابط بين النظام العراقي السابق وتنظيم القاعدة، كما ادعت الولايات المتحدة إبان الحرب، بالإضافة إلى أن النيات الحقيقية باتت مكشوفة بعد مرور سنوات على احتلال العراق، وهي: تحطيم البنية التحتية للعراق، والسيطرة على مقدرات هذا البلد الذي يملك احتياطياً كبيراً من النفط، علاوة على الاستثمارات الأمريكية والبريطانية في العراق في ما بعد الحرب التي أعادت إلى الأذهان حروب المغول في عام ١٢٥٨م ضد عاصمة العباسيين.

ثانياً: مظاهر الهيمنة الأمريكية على هيئة الأمم المتحدة

أُنشئت الأمم المتحدة بهدف أساسي، وهو فضّ الصراعات الدولية وإقرار السلم والأمن الدوليين، ومن ثم ارتبط هذا الهدف بالصراع الدولي، كون الأمم المتحدة تُعتبر المطبخ السياسي الذي تدار فيه الصراعات الدولية، حيث يضطلع مجلس الأمن بالسلطة التنفيذية، وذلك من خلال إصداره للقرارات والإجراءات الخاصة بفضّ أي صراعات دولية تعرض عليه، حيث تعتبر هذه القرارات والإجراءات واجبة التنفيذ.

والحقيقة أن الهيمنة الأمريكية على هيئة الأمم وأجهزتها أصابت بالضرورة المنظمات الدولية والإقليمية، فلقد استخدمت الولايات المتحدة في عهد الرئيس «بوش الابن» الأمم المتحدة في تمرير قرارات تخدم السياسة الأمريكية، وذلك في إثر أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وما لبثت بعدها أن تجاهلت قرارات المنظمة الأممية، وصادرت رغبة المجتمع الدولي الحقيقية، وعملت على تحجيم، بل

(١٩) الجنابي، المصدر نفسه، ص ٩٣، وسعد حقي توفيق، **النظام العالمي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة** (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ٤٨ ـ ٤٩.

وإنكار، أي دور حيوي للمنظمة الأممية، الأمر الذي أظهر مدى الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة وأجهزتها التي تعكس رؤية العالم الحر (الجمعية العامة)، بالإضافة إلى سيطرتها على العديد من المنظمات الإقليمية والمتخصّصة.

١ ـ علاقة الأمم المتحدة بالمنظمات الإقليمية في ظل الهيمنة الأمريكية (جامعة الدول العربية نموذجاً)

تعرّض ميثاق الأمم المتحدة لعلاقة المنظمة الدولية بالمنظمات الإقليمية، وجاء ذلك في مواد الفصل الثامن من الميثاق، وبذلك تعترف الأمم المتحدة بشرعية المنظمات الإقليمية، طالما اتفقت نشاطاتها ومبادئها مع نشاطات ومبادئ الأمم المتحدة، أي أن الميثاق وضح العلاقة بين ما يسميه البعض بالشرعية الدولية والشرعية الإقليمية[٢٠].

ومن المنظمات الإقليمية التي يجدر بنا التركيز عليها: جامعة الدول العربية التي تشكّلت في آذار/ مارس ١٩٤٥، أي قُبَيل الإعلان عن ميثاق الأمم المتحدة بأشهر، حيث تعتبر جامعة الدول العربية أول منظمة إقليمية تنطبق عليها المواد الواردة في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وبذلك تكون قد نالت الشرعية الإقليمية والاعتراف الدولي بها.

وتباينت علاقة الجامعة العربية بالأمم المتحدة بين التناغم والتعارض في الرؤية والمواقف، فقد مرت العلاقة بمرحلة طويلة من التوافق مع قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن؛ باستثناء (قرار تقسيم فلسطين الرقم ١٨١، والقرار الرقم ٧٤٨ عام ١٩٨٨ الخاص بفرض عقوبات على ليبيا)، ويبرر هذا الاستثناء الذي مثل تناقضاً في مواقف الجامعة العربية مع هذه القرارات، وجود سيطرة أمريكية قوية على الأمم المتحدة، فبخلاف هذا الاستثناء تناغمت مواقف الجامعة العربية مع قرارات الأمم المتحدة على امتداد فترات طويلة. وتجدر الإشارة هنا، إلى موقف الجامعة العربية من أزمة الخليج الثانية[٢١].

جاء الموقف العربي من أزمة الخليج متطابقاً إلى حد ما مع ما جاء من قرارات للأمم المتحدة (مجلس الأمن)، بل إن البعض رأى أن الموقف العربي هو الذي بُنِيَّ

---

(٢٠) فتحي عبد الفتاح، **عالم متغير: بداية التاريخ والبحث عن موقع** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣)، ص ٨٩.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٨٧.

عليه الموقف الدولي، والقرارات الأممية في ما بعد، حيث تبلور الموقف العربي من الأزمة في مؤتمر القمة العربية الطارئة الذي عقد في القاهرة في ١٠ آب/ أغسطس ١٩٩٠، فقد أدانت قرارات القمة العدوان العراقي على الكويت، غير معترفة بأي نتائج مترتبة على غزو العراق للكويت، لأنه جاء مخالفاً للقانون الدولي، ومناقضاً لنصوص ميثاق جامعة الدول العربية أيضاً[٢٢].

وقد تبنّت القمة قراراً بالأغلبية، يدعم التحرك العسكري لتحرير الكويت بالقوة، وإرسال قوات عربية للانضمام إلى التحالف الدولي. وتزعم هذا التوجه الداعم للقرار، الدول الخليجية وسورية ومصر التي أدت دوراً محورياً وضاغطاً على باقي الأعضاء لتمرير القرار.

جدير بالذكر هنا أن قرارات الجامعة العربية في مثل هذه الحالات يجب أن تصدر بالإجماع، خصوصاً عند القيام بأعمال عسكرية ضد دولة عضو في الجامعة، فقد عارض القرار كل من العراق وليبيا، وامتنع عن التصويت كل من الجزائر، واليمن، والأردن، في حين تحفظت موريتانيا والسودان ومنظمة التحرير حينها على القرار. فعدم مقدرة الدول العربية على التوصل إلى إجماع عربي تجاه الأزمة أدى إلى مزيد من الانقسام بين الدول العربية، وأدخل النظام العربي بأسره في حالة شلل، في عقب القمة العربية الطارئة التي عقدت في القاهرة في العاشر من آب/ أغسطس ١٩٩٠، وبذلك انتقلت مهمة حل تلك الأزمة إلى النظام الدولي ممثلاً بالتحالف العسكري الذي تزعمته الولايات المتحدة[٢٣].

وقد عارضت الدول المتحفظة والمعارضة على القرار وجود قوات أمريكية في الخليج، وطالبت بإعطاء فرصة أكبر للدبلوماسية، وإجراء مزيد من الاتصالات مع العراق بهدف التوصل إلى حل سلمي للأزمة، كما طالبت ليبيا بجلسة مغلقة للتباحث، إلا أن هذا الطلب قوبل بالرفض، وتم تمرير قرار الانضمام إلى التحالف الدولي بالأغلبية تحت ضغط كبير من مصر، حيث اتصف موقف الرئيس مبارك حينها بأنه متناقض وغريب، فقد برر الوجود الأجنبي في الخليج[٢٤].

---

(٢٢) بطرس بطرس ـ غالي، «حصاد الدبلوماسية المصرية في عام ١٩٩٠،» **السياسة الدولية**، العدد ١٠٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩١)، ص ١٦.

(٢٣) محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، عالم المعرفة؛ ١٥٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٢)، ص ٦٥ و٨١.

(٢٤) محمد سيد أحمد عتيق، «موقف السودان من أزمة الخليج،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٨ (شباط/ فبراير ١٩٩٣)، ص ٢٠.

وبذلك تلاشت فرصة إيجاد حل سياسي ممكن للأزمة، وتحول الحل الممكن للأزمة إلى أمر مستحيل، لأن القوى الدولية المسيطرة حينها (التحالف الغربي بزعامة الولايات المتحدة) كانت لها أولوياتها، ومارست ضغوطاً على بعض الدول العربية لتصل إلى ما تصبو إليه. فقد أعلنت تحرير الكويت هدفاً للحرب، لكنها أرادت تدمير القوة العسكرية للعراق، وفرض واقع جديد في منطقة الخليج. ولسوء الحظ أن دولاً عربية رغبت في ذلك من خلال دعمها قرار الانضمام إلى التحالف الدولي[٢٥].

هذا الموقف لا يعتبر غريباً، أو غير متوقع من الجامعة العربية، طالما أن الجامعة العربية، من وجهة نظر الكثيرين، ليست بمنأى عن الهيمنة الأمريكية، في تلك الفترة، بالرغم من كونها منظمة إقليمية تتمتع بالشرعية الإقليمية والاعتراف الدولي، تجمع تحت لوائها الدول العربية، لكنها بالتأكيد تأثرت بالمتغيرات الدولية التي حدثت في تلك المرحلة الحرجة في السياسة الدولية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، ومحاولة تكيفها مع ما أطلق عليه «النظام العالمي الجديد» أثناء الأزمة العراقية. فقد كان التوجه العربي العام منسجماً ومرغوباً فيه من قبل «المجتمع الدولي»، الذي كان متماشياً بشكل أو بآخر مع رؤية الإدارة الأمريكية.

مثل قرار الجامعة العربية الركيزة الأساسية للعديد من القرارات الأمريكية والأممية إزاء أزمة الخليج، كما لم يسبق في تاريخ الأمم المتحدة أن تحقق إجماع دولي حول عدالة قضية في المنظمة الدولية، مثلما حدث عندما نوقشت قضية احتلال الكويت في الأمم المتحدة، فلم تؤيد أي دولة موقف العراق، وادعاءاته بحقوق له في الكويت، وطالبت جميع الدول العراق بالانسحاب من الكويت. وبذلك لم يكن هناك خلاف حول هدف تحرير الكويت، لكن وجهات نظر الدول اختلفت حول وسيلة تحقيق هذا الهدف، وأسلوب معالجة تلك الأزمة[٢٦].

ونشير إلى أن الولايات المتحدة هي المستفيد الأول من نصوص ميثاق الأمم المتحدة التي نظمت العلاقة مع المنظمات الإقليمية، فكثيراً ما لجأت الولايات المتحدة إلى تحويل قضايا معينة إلى منظمات إقليمية، لاتخاذ قرار فيها، بعيداً من الأمم المتحدة بهدف تحييدها، لكي تتفرد هي وتستغل نفوذها وثقلها داخل تلك المنظمات الإقليمية،

---

(٢٥) محمد حسنين هيكل، **أزمة العرب ومستقبلهم** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٥)، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٢٦) نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥**، ص ٣١٤ ـ ٣١٥، و**دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين: دراسة حالة الكويت والعراق**، ص ١٤.

مثلما كانت تفعل مع منظمة الدول الأمريكية، في ما يخص تسوية الصراعات، بما يتناسب مع مصالحها وأهدافها، وتعمل في الوقت نفسه على عرقلة مجلس الأمن، ومنعه من اتخاذ قرارات بشأن القضايا التي تخصها، بدعوى أن الشرعية الإقليمية تأتي أولاً[٢٧].

يجعلنا هذا نسترجع موقف الولايات المتحدة من إنشاء منظمة دولية (عصبة الأمم) تجمع كل المنظمات الإقليمية والمتخصّصة تحت لوائها، فقد رفضت الولايات المتحدة لاحقاً الانضمام إلى العصبة، بل وعملت على إفشالها، وذلك حتى لا تخسر سيطرتها ونفوذها الواضحين داخل العديد من تلك المنظمات الإقليمية، مثلما سبق أن أشرنا إلى ذلك عند حديثنا عن عصبة الأمم في الفصل الثاني. وهذا ما برز في أوائل التسعينيات، وعكس رغبة أمريكية جامحة في إضفاء المضمون الأمريكي على الشرعية الدولية بشكل واضح في تلك الفترة بالذات.

٢ ـ الملامح العامة للهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة

بالرغم من أن أمريكا كانت تروّج لفكرة أن الدول الشيوعية لا تبالي بالرأي العام، فإن الممارسة العملية ترصد أن الولايات المتحدة هي من يحتقر الرأي العام، ويبتعد عن الشرعية والديمقراطية، عندما تواجه وتصادر رأي أعضاء الأمم المتحدة حين تتم إدانة الاعتداءات الأمريكية، وهي نفسها من تتخذ من قرارات الأمم المتحدة وسائل لتحقيق المصالح الأمريكية.

فلقد رحبت الولايات المتحدة بسيطرة الجنرال «سوهارتو» على السلطة في إندونيسيا عام ١٩٦٥ بعد مجازر ارتكبها بحق شعبه، ودعمت نظامه، وبعدها أصبحت إندونيسيا دولة صديقة، بعد أن كانت تصنفها الولايات المتحدة دولة مارقة. وفي عام ١٩٧٥ لم يعر قادة أمريكا أي اهتمام لقرار الأمم المتحدة، القاضي بسحب القوات الإندونيسية من تيمور الشرقية، بل تفاخر السفير الأمريكي في الأمم المتحدة بأنه أبطل فعالية الأمم المتحدة وموقفها تجاه إندونيسيا[٢٨].

لكن عندما تصاعدت الاحتجاجات للإطاحة بالرئيس سوهارتو، خشيت الولايات المتحدة من أن تصل إلى السلطة قوى تتعارض مع سياستها ومصالحها،

---

(٢٧) عبد الفتاح، **عالم متغير: بداية التاريخ والبحث عن موقع**، ص ٩٠.
(٢٨) اللاوندي، **وفاة الأمم المتحدة: أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية**، ص ٢٥.

وكان أن عقدت «مادلين أولبرايت» وزيرة الخارجية الأمريكية (١٩٩٧ ـ ٢٠٠١)، في حينها اجتماعاً عاجلاً مع الرئيس «سوهارتو»، وطلبت منه الرحيل من القصر الرئاسي عاجلاً[٢٩].

وخلال قضية «نيكاراغوا»[٣٠]، بينما كانت محكمة العدل الدولية تتدارس اتهامات نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة، جاء رد إدارة «ريغان» الرافض للأعراف الدولية، على لسان وزير خارجيته «جورج شولتز» ساخراً من أولئك الذين يناصرون الوسائل القانونية لحل الصراعات، مثل التوسط الخارجي، والأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، بينما يتجاهلون عنصر القوة في المعادلة. كذلك عبر المستشار القانوني لوزارة الخارجية وقتها، بأن أغلبية دول العالم لا يمكن أخذها بالحسبان، فغالباً ما تعارض تلك الأغلبية الولايات المتحدة في قضايا دولية مهمة، لذلك ينبغي أن نحتفظ لأنفسنا بقوة تحديد كيف نتصرف، متغافلاً عن شجب محكمة العدل الدولية واستنكارها للاستخدام غير القانوني للقوة ضد نيكاراغوا[٣١].

دعت المحكمة حينها واشنطن إلى وقف أعمالها العدائية ودفع تعويضات كبيرة، بينما اعتبرت الولايات المتحدة المحكمة الدولية محكمة معادية، ورفضت قراراتها، وردّت بتصعيد الحرب، ثم استخدمت حق الفيتو ضد قرار في مجلس الأمن الدولي، دعا جميع الدول إلى احترام القانون الدولي، كما صوّتت ضد قرار مشابه في الجمعية العامة[٣٢].

فعندما صوّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٣ على قرار يدين الغزو الأمريكي لـ «غرينادا» ويرفضه، علق حينها الرئيس الأمريكي «ريغان» باستخفاف على الموقف بقوله: «سمعنا أن نحو مئة دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تتفق معنا

---

(٢٩) أحمد، **إمبراطورية تتداعى: مستقبل الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي**، ص ٦٣.

(٣٠) قضية رفعتها نيكارغوا ضدّ الولايات المتحدة، وعُرِضَت على محكمة العدل الدولية عام ١٩٨٦، حيث أقرّت المحكمة بخرق الولايات المتحدة للقانون الدولي، من خلال دعم المعارضة المسلحة في الحرب ضدّ حكومة نيكاراغوا، وتفخيخ الموانئ هناك. رفضت أمريكا الحكم الصادر من المحكمة متذرعة بحجة الدفاع عن النفس، بالرغم من أن حربها ضد نيكاراغوا أودت بحياة نحو ٧٥ ألف ضحية.

(٣١) جورج شولتز، «المبادئ الأخلاقية والمصالح الاستراتيجية،» (خطاب في جامعة ولاية كانساس في الرابع عشر من نيسان/ أبريل ١٩٨٦، وأُعيدت طباعته من قِبَل وزارة الخارجية الأمريكية، دائرة الشؤون العامة). نقلاً عن: نعوم شومسكي، **الدول المارقة: استخدام القوة في الشؤون العالمية**، تعريب أسامة إسبر (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤)، ص ١٦.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٧.

بخصوص وجودنا في «غرينادا»، وفي الواقع عندما بلغني الخبر كنت مشغولاً في تناول إفطار الصباح، وأعترف أن هذا الأمر لم يعكّر صفوي على الإطلاق»[٣٣].

وهكذا تُظهر الإدارة الأمريكية استخفافها وتهكّمها من منظمة الأمم المتحدة بكل وضوح، مثلما حدث حين اعترضت بعض الدول على سوء استخدام الولايات المتحدة للأمم المتحدة عام ١٩٨٣، فقد صرح بذلك دبلوماسيون كبار في الإدارة الأمريكية وقتها. فلا تزال الولايات المتحدة تصيب مجلس الأمن بالشلل، نتيجة استعمال حق الاعتراض (الفيتو)، بالإضافة إلى أنها تسخر وتتنكر لتوصيات الجمعية العامة التي لا تأخذها بعين الاعتبار، وذلك لأن الذين صاغوا ميثاق الأمم المتحدة جعلوا من الجمعية العامة منبراً يعنى بالشؤون الاجتماعية والإنسانية، ومكاناً تنفس فيه الدول الصغرى عن همومها ومشاكلها[٣٤].

أيضاً من ملامح الهيمنة الأمريكية على هيئة الأمم المتحدة أن مجلس الأمن لم يقد أو يشرف على العمليات العسكرية في حرب تحرير الكويت، حيث جاءت هذه الإجراءات القمعية متناقضة مع المادة الرقم (٤٣) من ميثاق الأمم المتحدة (التي تنصّ على أن يتم تنفيذ تلك الإجراءات بواسطة قوات عسكرية، تضعها الدول الأعضاء تحت تصرّف مجلس الأمن، وليس تحت تصرّف قيادة عسكرية غير مجلس الأمن، وتقودها الولايات المتحدة الأمريكية)، حيث فوّض مجلس الأمن دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة بمهمة الحسم العسكري لتحرير الكويت، من دون إشراف أو حتى رقابة من قبل مجلس الأمن. كما لم تشارك لجنة أركان الحرب التابعة لمجلس الأمن في وضع الخطط، أو تحديد أنواع الأسلحة المستخدمة، أو حتى توقيت بداية الحرب ونهايتها[٣٥]، وهذا ما جاء مخالفاً أيضا للمادة الرقم (٤٦) من الميثاق، وغيرها من المواد الأخرى.

جاء غزو العراق للكويت متناقضاً مع المصالح الأمريكية، لذلك تم اعتباره عملاً مشيناً، وانتهاكاً للمبادئ القانونية والأخلاقية، في حين اعتُبر غزو الولايات المتحدة لبنما في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ من أعمال الخير وقتها. وفي الحالتين كانت الولايات

(٣٣) اللاوندي، **وفاة الأمم المتحدة: أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية**، ص ٢١.

(٣٤) قدري قلعجي، «الفيتو ينسف مبادئ الأمم المتحدة،» في: قدري قلعجي، **الكتاب الذي سبق الحدث: أميركا وغطرسة القوة** (القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ١٦٢، وشومسكي، **إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية**، ص ٢٢٩.

(٣٥) نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥**، ص ٣١٣ ـ ٣١٤.

المتحدة تعمل دفاعاً عن النفس، ولخدمة النظام العالمي والمبدأ الرفيع[٣٦]، فلم يُثن أمريكا استخدامها للقوة غير الشرعية ضد «نيكاراغوا» وغزو «بنما» من أن توضح موقفها الرافض لاستخدام القوة ضد الكويت، وأن أمريكا تقف ضد العدوان، وضد من يستخدمون القوة للإطاحة بحكم القانون، في إشارة إلى الرئيس «صدام حسين» (١٩٣٧ ـ ٢٠٠٦)[٣٧].

شنّت الولايات المتحدة حملة إعلامية منظمة ضد صدام، مستغلّة بذلك فضح حكمه الشمولي وطغيانه. وهذا التصوير كان صحيحاً بعض الشيء، ولا سيما أن صدام حسين كان يمثل تهديداً لمصالح أمريكا الاقتصادية على المدى البعيد، بحسب وكالة الاستخبارات المركزية. وقد تم الإقرار بأن هذه المصالح الاقتصادية هي التي تحرّك القرارات السياسية في البيت الأبيض، ولدى المعلّقين السياسيين عامة، وأرسلت الولايات المتحدة قوات عسكرية كبيرة إلى السعودية، وعملت على تنظيم مقاطعة دولية وحصار فعلي للعراق.

أدان مجلس الأمن غزو الكويت، ودعا إلى فرض عقوبات اقتصادية على العراق فوراً، وبما أن هذا المسار الدبلوماسي قد يطول، لذلك اتخذت أمريكا وبريطانيا نهجاً مختلفاً، وبدأتا تتهيّآن لضرب القوات العراقية الغازية، وإخراجها من الكويت. وفعلاً أرسلت أمريكا قوات ضخمة إلى هناك، بهدف قطع الطريق على الحلول الدبلوماسية المرتكزة على العقوبات الاقتصادية. لذلك أكدت الإدارة الأمريكية مراراً رفض الحلول الدبلوماسية، مبررة موقفها الرافض للدبلوماسية بتمسكها بمبادئ ثابتة[٣٨].

وفي عام ١٩٩٣، أبلغ الرئيس «كلينتون» الأمم المتحدة بشكل واضح أن الولايات المتحدة «ستعمل بشكل تعددي حين يكون الأمر ممكناً، لكنها ستعمل بشكل أحادي حين يكون ضرورياً»[٣٩].

---

(٣٦) استخدمت الولايات المتحدة حقّ النقض «الفيتو» في ٢٣/ ١٢/ ١٩٨٩ ضدّ قرار مجلس الأمن الذي يدين غزوها لبنما، في حين دعمت إدارة ريغان اجتياح إسرائيل لجنوب لبنان عام ١٩٨٢، والذي خلّف أكثر من عشرين ألف قتيل.

(٣٧) شومسكي، المصدر نفسه، ص ٢١٣ ـ ٢١٥.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٣٩) خطاب الرئيس «بيل كلينتون» أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، نقلاً عن: شومسكي، **الدول المارقة: استخدام القوة في الشؤون العالمية**، ص ١٦.

أكدت هذا الموقف «مادلين أولبرايت»، السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة. كما كرر الموقف نفسه وزير الدفاع «وليام كوهن» عام ١٩٩٩، حين صرح أن الولايات المتحدة ملتزمة بالاستخدام الفردي للقوة العسكرية كي تدافع عن مصالحها الحيوية، وتشمل ضمان الوصول إلى الأسواق الرئيسية، ومصادر الطاقة، والمصادر الاستراتيجية، وأي شيء تقرره واشنطن، ويقع ضمن سلطانها القضائي(٤٠).

هذا الموقف الصارم قوّض كل أشكال الدبلوماسية، مع أن هذه المبرّرات لا تصمد كثيراً أمام المناقشة والتمحيص، في ظلّ تمسك أمريكا بالدفاع عمّا أسمته «الشرعية الدولية»، لذلك كان من الطبيعي أن تقوى وتسود هيمنة الإدارة الأمريكية ورؤيتها، فالخيارات تم تضييقها بنجاح منذ البداية، لتقتصر على التهديد بالقوة العسكرية أو استخدامها، في ظلّ الحديث عن «نظام عالمي جديد» تتزعّمه الولايات المتحدة الأمريكية.

٣ ـ التعامل الأمريكي مع قرارات الأمم المتحدة الخاصّة بالعراق (القراران الرقمان (٦٧٨) و(١٤٤١) نموذجاً)

«وظفت الولايات المتحدة مجلس الأمن لتحقيق أهدافها ومصالحها، وعملت على تهميش دور الجمعية العامة التي سخّرتها إبان الحرب الكورية لاستخدام القوة. ولهذا يرى البعض أن روح الميثاق هي غائبة اليوم»(٤١).

يشير واقع الأمر إلى أن هناك الكثير من الدلائل على تجاوز الولايات المتحدة لرؤية المجتمع الدولي التي تظهر مزيداً من الهيمنة الأمريكية في إدارة قضايا الأمن الدولي، حيث تدير الصراعات الدولية، وتعمل على حلها بـ «الطرق العسكرية التي تعتمد عليها في سياستها الخارجية التي حدد معالمها المحافظون الجدد برئاسة بوش الابن، وبخاصة بعد أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. وهذا ما يدعونا إلى مناقشة كيفية تعامل الولايات المتحدة مع قرارات الأمم المتحدة، وبخاصة القرارين الرقمين (٦٧٨) و(١٤٤١) الخاصين بالعراق، بشكل أكثر تفصيلاً في هذا المبحث.

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٤١) توفيق، **النظام العالمي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة،** ص ٤٩.

لم يسبق لمجلس الأمن أن اتخذ قرارات من حيث الكمّ والكيف تجاه أزمة دولية كما فعل أثناء أزمة الخليج الثانية وحربها، فقد أصدر مجلس الأمن ١٣ قراراً، بالإضافة إلى ١٧ مشروع قرار أقرّها أو صوّت عليها مجلس الأمن خلال سبعة أشهر (٢/ ٨/ ١٩٩٠ ـ ٢/ ٣/ ١٩٩١)، هذا من حيث الكمّ، أما من حيث الكيف، فإن القرارات التي اتخذها مجلس الأمن غطّت مختلف الجوانب والأبعاد للأزمة[٤٢].

إن ما جرى خلال أزمة الخليج، وتطبيق القرار الرقم (٦٧٨)، لهو خير دليل على هيمنة الولايات المتحدة على الأمم المتحدة[٤٣]. فلقد صدر القرار عن مجلس الأمن استناداً إلى الفصل السابع من الميثاق، وتطبيقاً للمادة الرقم (٤٢) التي تجيز لمجلس الأمن أن يتخذ عن طريق القوة العسكرية ما يلزم من الأعمال لحفظ الأمن والسلم الدوليين، وإعادتهما إلى نصابهما، عن طريق قوات عسكرية تابعة لأعضاء الأمم المتحدة، مع أن القرار لم يخوّل التحالف الدولي (بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية) صلاحية تقدير إذا ما التزم العراق بتنفيذ القرار أم لا.

فمع وصول الرئيس جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١ برزت ملامح السيطرة المنفردة للولايات المتحدة على العالم (سيطرة القطب الأمريكي الأوحد)، وبذلك أحكم المحافظون الجدد سيطرتهم على مقاليد الحكم في الولايات المتحدة، وتوجّههم نحو الإمبراطورية الكونية، من خلال استخدام القوة العسكرية كأداة أساسية لسياستهم الخارجية، بالإضافة إلى الدعم غير المسبوق لإسرائيل. وجاءت أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ليبرّروا مضيّهم قدماً في مشروعهم، وتحقيق الهيمنة الأمريكية المطلقة على العالم في القرن الحادي والعشرين. فقد نشرت استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في الذكرى الأولى لأحداث

(٤٢) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، «علاقات التفاعل بين أعضاء مجلس الأمن في إطار النظام العالمي الجديد: حالة أزمة وحرب الخليج،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٨ (شباط/ فبراير ١٩٩٣)، ص ٧٨.

(٤٣) انظر نص القرار الرقم (٦٧٨) الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠، والخاص بتخويل الدول المتحالفة بقيادة الولايات المتحدة استخدام الوسائل الضرورية كافة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بأزمة الخليج، وهو أطول قرار في تاريخ الأمم المتحدة يصدر عن مجلس الأمن. انظر: **دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين: دراسة حالة الكويت والعراق**، ص ١٣١ ـ ١٣٤، قارن بنصّ المادة (٤٢) من: **ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية** (نيويورك: إصدار الأمم المتحدة، [د. ت.])، ص ١٨.

أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ التي أكدت «أن الولايات المتحدة تمتلك اليوم قوة ونفوذاً غير مسبوقين، وليس لهما مثيل في العالم»[٤٤].

كما تم استغلال أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ أسوأ استغلال، من خلال الضربات الوقائية وما سمّي «الحرب على الإرهاب»، بهدف تأمين الولايات المتحدة وحلفائها، فذهبت أمريكا إلى غزو أفغانستان في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١ بذريعة القضاء على تنظيم القاعدة، في حين استغلت اختلال موازين القوى الدولية لمصلحتها، ودمجت بين ما تسمّيه الحرب على الإرهاب بحرب أخرى ضد الدول التي تسمّيها «الدول المارقة»، بدعوى خروجها على القانون الدولي، ومحاولة تطويرها أسلحة دمار شامل، ودعمها للإرهاب، وقد أطلقت عليها اسم «محور الشر» (Axe of Evil)، وهي العراق، وإيران، وكوريا الشمالية[٤٥].

ففي إثر هجمات أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، صنّفت الولايات المتحدة الأمريكية أعداءها المرتقبين ضمن ما أسمته «محور الشر»، وقادت حملة دبلوماسية وإعلامية شرسة ضد العراق، وساقت العديد من المبرّرات، إلا أن هذه المبرّرات لم تقنع الأعضاء الفاعلين في النظام الدولي، سوى بريطانيا التي حسمت موقفها مع صعود المحافظين الجدد إلى سدّة الحكم في أمريكا، ودخلت في تحالف متين مع إدارة بوش الابن. وهنا بات جلياً وكأن هذا التحالف ماضٍ في تنفيذ مخطط وُضع مسبقاً، نابع من نظرة المحافظين الجدد إلى الصراع الدولي، ويحقق مصالح الولايات المتحدة، بالرغم من رفض هذا المخطط دولياً.

وبات من الواضح أيضاً أن الولايات المتحدة فشلت في خلق علاقة بين الدول التي تسميها «محور الشر» والتنظيمات الإرهابية، وحينها بدأت تتحدّث عن ضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل التي تملكها تلك الدول، بغضّ النظر عن علاقتها بالإرهاب. وبدأ فعلاً التركيز الأمريكي على العراق، كونه الحلقة الأضعف بين الدول الثلاث، بالإضافة إلى وجود هدف آخر مهم لغزو العراق، وهو السيطرة على مقدّرات العراق النفطية، كما

---

(٤٤) «The National Security Strategy of the United States of America,» White House (September 2002), p. 30, <http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/nsc/nss/2002/>.

قارن بـ: استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاغون» في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢.

(٤٥) موريس برتران، **الأمم المتحدة من الحرب الباردة إلى النظام العالمي الجديد**، ترجمة لطيف فرج (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤)، ص ١٣٤.

أن ذلك يطلق للولايات المتحدة العنان للسيطرة على دول الخليج العربي، التي تملك أكبر احتياطيات النفط في العالم.

أتاحت المتغيّرات الدولية بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ للولايات المتحدة الفرصة للربط بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والدول المارقة، ومهّدت لها الطريق لاستكمال خططها العدوانية لغزو العراق، وتغيير النظام هناك بالقوة العسكرية، وإقامة نظام موالٍ لأمريكا. وبذلك يتسنّى للولايات المتحدة بسط هيمنتها السياسية والاقتصادية والثقافية على منطقة الخليج، والمنطقة العربية بأسرها، ومن ثم إعادة رسم خريطة المنطقة، بما يضمن للولايات المتحدة استمرار هيمنتها الشاملة على هذه المنطقة[٤٦].

وتسارعت وتيرة الأحداث بعد توجّه «بوش الابن» ومعه «توني بلير» إلى شنّ حرب لتغيير النظام في العراق، متذرّعيْن بأنه نظام دكتاتوري يدعم التنظيمات الإرهابية، ويجب تحرير الشعب العراقي منه، وأنه يطور أسلحة دمار شامل، حيث قادت أمريكا حملة سياسية وإعلامية شرسة ضد العراق. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢، قدمت الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن مشروع قرار يطلب من المجلس تفويضها لاستخدام القوة ضد العراق. وقد صرح الرئيس «بوش الابن» وقتها بإمكان تحركه منفرداً في حال عدم موافقة مجلس الأمن، مؤكداً ذلك بقوله: «إذا لم يكن لدى الأمم المتحدة الإرادة والشجاعة لنزع سلاح «صدام حسين»، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستقود تحالفاً من أجل نزع سلاحه»[٤٧].

وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية واجهت رفضاً من قبل دول في مجلس الأمن وخارجه لمشروع قرار يخوّلها استخدام العنف ضد العراق، حيث فضّلت تلك الدول استنفاد الحلول السلمية، وإعطاء فرصة لفرق التفتيش الدولية للبتّ في الموضوع، فإنها حاولت تقديم مشروع آخر بالتعاون مع إسبانيا، لكنه قوبل بالرفض أيضاً، حيث ألمحت فرنسا وروسيا حينها إلى إمكان استخدام الفيتو ضد القرار. وعندها ذهبت الولايات المتحدة إلى القبول بالقرار الرقم (١٤٤١) كحل وسط بين الطرفين،

(٤٦) أحمد، **إمبراطورية تتداعى: مستقبل الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي**، ص ٥٧، وأحمد ثابت وخليل العناني، **العرب والنزعة الإمبراطورية الأمريكية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥)، ص ٩ ـ ١٠.

(٤٧) Alex Callinicos, «The Grand Strategy of the American Empire,» *International Socialism*, no. 97 (Winter 2002).

إذ اعتبرت من طرفها أن القرار يعطيها الصلاحية باستخدام القوة ضد العراق، وبالفعل أصرّت على استخدام القوة، بالرغم من رفض مجلس الأمن ذلك، معتمدة على التحالف العسكري مع بريطانيا ودول أخرى، والمضي قدماً في تنفيذ قرارها القاضي بضرب العراق، خارج إطار الأمم المتحدة[٤٨].

وهنا نلاحظ أن القرار الرقم (١٤٤١) تبنّى التفسيرات الأمريكية الرامية إلى ربط العراق بالإرهاب، وإلزامه بالكفّ عن قمع المدنيين من ناحية، ومن ناحية أخرى أن يلتزم بالتعاون مع المفتشين الدوليين، وهيئة الطاقة الذرية، والكشف عن أسلحة الدمار الشامل والتخلّص منها، وإذا لم يفعل ذلك في أجل محدد فإنه سيواجه عواقب وخيمة، بعد العودة إلى مجلس الأمن[٤٩]. وعلى هذا النحو، جاء القرار مؤكداً ومكملاً لجميع القرارات السابقة، بشأن نزع أسلحة الدمار الشامل التي يتهم العراق بحيازتها[٥٠]، وذلك بهدف إرساء قواعد السلم والأمن الدوليين. وبمعنى آخر، فإن القرار الرقم (١٤٤١) جاء قاسياً على العراق، وفرض عليه التزامات مهينة.

نصّت الفقرة الرابعة من القرار الرقم (١٤٤١) على أن أي تهاون من طرف العراق يعد انتهاكاً مادياً للقرار، ولم توضح الجهة التي تملك سلطة تقرير مدى هذا الانتهاك. وبذلك يعطي القرار للولايات المتحدة فرصة للتدخل، بالإضافة إلى الفقرة الثامنة التي نصّت على أنه في حالة قيام العراق بأي عمل عدائي، يكون للأمم المتحدة، أو أي دولة عضو فيها، اعتبار ذلك خرقاً للقرار. وقد أصدر مجلس الأمن القرار الرقم (١٤٤١) بما يحتويه من خروق وتفسيرات غير موضوعية لميثاق المنظمة، وذلك في محاولة من الدول الكبرى لإرضاء الولايات المتحدة، وثنيها عن العمل خارج إطار الأمم المتحدة، وتفويت فرصة توجيه ضربة عسكرية إلى العراق.

---

(٤٨) نعوم شومسكي، **الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم**، ترجمة سامي الكعكي (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤)، ص ٤٢ ـ ٤٣.

(٤٩) الجنابي، **مجلس الأمن والحرب على العراق عام ٢٠٠٣: دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب**، ص ٨٦ ـ ٨٨، وأبو الفضل، **التحولات العالمية وتأثيرها على الشرعية الدولية والعالم العربي**، ص ١٤٤ ـ ١٤٥. وللمزيد من التوضيح حول القرار الرقم (١٤٤١) الصادر في ٨/ ١١/ ٢٠٠٢، انظر: الجنابي، المصدر نفسه، ص ٩١ ـ ٩٣.

(٥٠) لمعرفة المزيد عن قرارات مجلس الأمن السابقة الخاصة بالعراق، والبيانات الصادرة عن رئاسة مجلس الأمن في هذا الشأن، انظر: **دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين: دراسة حالة الكويت والعراق**، ص ١١٤ وما بعدها.

ولقد اعتمدت الولايات المتحدة وبريطانيا على تفسير ضيق وصارم لفقرات القرار الرقم (١٤٤١)، وذلك بهدف الضغط على العراق بشكل أكبر واستفزازه، وصولاً إلى ضربه وغزو أراضيه، حيث أعطت لنفسها الحق في عدم الرجوع إلى مجلس الأمن في حالة خرق العراق للقرار من وجهة نظرهم، بالرغم من أن القرار نصّ على وجوب العودة إلى مجلس الأمن مرة أخرى[٥١]. في المقابل، كان موقف كل من فرنسا وروسيا والصين يحمل وجهة نظر مختلفة، عبّرت عنه في بيان ثلاثي، يؤكد أن القرار لا يسمح لأي دولة باستخدام القوة، وأن مجلس الأمن هو من يملك القرار، في حال خرق العراق قرار مجلس الأمن الرقم (١٤٤١)[٥٢].

تجدر الإشارة هنا إلى أن القرار الرقم (١٤٤١) جاء مجحفاً للعراق، بكل المقاييس والتفسيرات، إلا أن القرار تم قبوله من طرفه، بالرغم من أن نصوصه جاءت تعجيزية، تعكس نية مبيّتة من قبل الولايات المتحدة لاستغلال أي خرق، ومن ثم احتلال العراق الذي قبل القرار تجنباً للغزو.

هنا قدم العراق تقريراً مفصلاً عن برامجه لتطوير الأسلحة بأنواعها، كي يثبت للعالم التزامه بقرار مجلس الأمن الرقم (١٤٤١)، وعدم حيازته لأي أسلحة دمار شامل، بالإضافة إلى أن الجهات الرسمية (الوكالة الدولية للطاقة النووية ولجنة التفتيش الدولية) المنوط بها الفصل في مدى مصداقية التقرير العراقي، أعلنت أن دراسة التقرير تحتاج إلى أشهر، بالإضافة إلى أنها قدمت تقريرها الخاص إلى مجلس الأمن، وجاء التقرير في مصلحة العراق، حيث بيّن أن العراق خال تماماً من أسلحة الدمار الشامل[٥٣].

في المقابل، شكّكت الولايات المتحدة في التقرير العراقي، واعتبرته وسيلة مراوغة وتضليل للمجتمع الدولي، كما تجاهلت الولايات المتحدة تقرير الوكالة الدولية، وفريق التفتيش، ومجلس الأمن نفسه، حين ذهبت إلى تأكيد تحالفها العسكري مع بريطانيا وبعض الدول الأخرى، لإسقاط النظام الدكتاتوري في العراق الذي لم يحترم قرار مجلس الأمن الرقم (١٤٤١)، ونزع أسلحة الدمار الشامل التي بحوزته، كما أعلنت الولايات المتحدة حينها أن مجلس الأمن يعيش حالة شلل، جراء تلويح فرنسا باستخدام حق الفيتو.

---

(٥١) أبو الفضل، المصدر نفسه، ص ١٤٧ ـ ١٤٨.
(٥٢) الجنابي، المصدر نفسه، ص ٩٠ ـ ٩١.
(٥٣) المصدر نفسه، ص ٩٤.

وهنا يظهر تناقض واضح بين تعامل الولايات المتحدة مع مجلس الأمن وقراراته، فقد أعطتها أهمية ودوراً واضحاً إبان حرب تحرير الكويت، بينما استغلت هي القرار الرقم (٦٧٨) أحسن استغلال. وقد تجاهلت مجلس الأمن نفسه، عندما اصدر القرار الرقم (١٤٤١)، ووصفته بالشلل وعملت بمفردها على إرغام العراق على احترام مجلس الأمن، كما صرحت بذلك مراراً قيادات أمريكية، وهي نفسها لا تلتزم بقراراته، بل تصفه بالشلل، طالما لم يعطها صلاحيات واسعة، ويلتزم برؤيتها لحل القضية، الأمر الذي يوضح التعامل الأمريكي البراغماتي مع أي قرارات تصدر عن المنظمة الدولية، وضرورة تطويعها لخدمة مصالح وأهداف الولايات المتحدة، وهيمنتها على النظام الدولي.

ثالثاً: السيطرة الأمريكية على مجلس الأمن وحق الاعتراض (الفيتو)

تباين تعامل الولايات المتحدة مع الأمم المتحدة، خصوصاً مع مجلس الأمن وقراراته، أثناء الحرب الباردة وبعدها، حيث غيّرت الولايات المتحدة من استراتيجيتها في التعامل مع مجلس الأمن، وكيفية السيطرة عليه، وتطويع قراراته بوسائل مختلفة، تبعاً للمناخ السياسي العالمي، وتبعاً للتغيّرات التي طرأت على المسرح الدولي، حيث عملت الولايات المتحدة على استغلال تلك التغيّرات، تحديداً، أثناء الحرب الباردة وبعدها[٥٤].

وسنناقش في هذا المبحث آليات تعامل الولايات المتحدة مع مجلس الأمن زمن الحرب الباردة، وأدواتها (الفيتو) التي استخدمته لتعطيل عمل المنظمة وقتها، ومقارنة ذلك بتعاملها مع المجلس وقراراته بعد الحرب الباردة، وتحديداً خلال أزمة العراق. وفي كلتا المرحلتين، لم تقصد الولايات المتحدة خلال تعاملها مع الأمم المتحدة وسيطرتها على مجلس الأمن، سوى تحقيق مصالحها من منظور براغماتي بحت.

١ ـ السيطرة على مجلس الأمن أثناء الحرب الباردة

في هذا الصدد، نشير إلى السيطرة (الهيمنة) الأمريكية على هيئة الأمم المتحدة عامة، ومجلس الأمن بالأخص، من خلال التركيز على: أهمية الفيتو وأثره في عرقلة

(٥٤) حول التغيرات التي طرأت على النظام الدولي، انظر: أحمد سيد أحمد، **مجلس الأمن: فشل مزمن وإصلاح ممكن** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ٢٠١٠)، ص ٥١ وما بعدها.

عمل مجلس الأمن وقراراته، بالإضافة إلى استخدام «الفيتو» في موضوع عضوية الأمم المتحدة تحديداً. هذا من ناحية قد يبدو «إجرائياً ـ تنظيمياً»، ومن ناحية أخرى، تعتبر السيطرة والعرقلة الأمريكية لعمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن باستخدام حق «الفيتو»، إحدى أهم آليات وأساليب الإدارة الأمريكية في تطويع قرارات الأمم المتحدة في ما تعلق بإدارة الصراع الدولي.

تعدّ الولايات المتحدة الدولة الأكثر استخداماً لحق الفيتو منذ عام ١٩٧٠، والأكثر نقضاً لقرارات مجلس الأمن وتعطيلاً لها، فقد استخدمت الفيتو ٤٥ مرة في الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٩)، سواءٌ منفردة أو بالاشتراك مع دول أخرى، بالإضافة إلى رفض قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تدينها أو تدين حلفاءها وممارساتهم، وتلتها في ذلك بريطانيا. كما كانت الولايات المتحدة تتهم الأمم المتحدة دائماً بالفشل، وتقلل من أهميتها، بل وتضعها موضع احتقار لدى المواطنين والسياسيين الأمريكيين، في حين أن المراقب لعمل المنظمة الدولية يستطيع أن يتتبّع سجل الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن، ليصل إلى سبب عجز الأمم المتحدة عن القيام بدورها في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين في تلك الفترة(٥٥).

فلقد ارتفعت وتيرة استخدام الولايات المتحدة لحق الفيتو في فترة الثمانينيات من القرن العشرين، وذلك حينما بدأت تواجه مشكلات تتعارض ومصالحها في ما يخصّ قضايا الشرق الأوسط، وتحديداً القرارات التي تدين إسرائيل. إذ أصبحت الحالة معكوسة لجهة استخدام الفيتو، فالسوفيات لم يستخدموا الفيتو منذ عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٩٠، في حين استخدمته الولايات المتحدة ٢٧ مرة خلال تلك الفترة. وهذا يعكس صورة الصراع الدولي بين القوى الكبرى، خصوصاً بين المعسكرين الإمبريالي الغربي والاشتراكي السوفياتي، الأمر الذي يظهر مدى التأثير السلبي في المنظمة حينها، والذي أدى إلى إضعاف النظام الدولي بأسره. ويرى «بول كينيدي» هنا أن هذا الشكل من الصراع داخل الأمم المتحدة وتحجيم دور المنظمة، من خلال حق الفيتو، يمثل ضماناً للمستقبل، ويعمل على إيجاد شكل من أشكال التوازن، كما يرى أن استخدام تلك الدول حق الفيتو أفضل بكل الأحوال من انسحابها من المنظمة(٥٦).

---

(٥٥) شومسكي، **إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية**، ص ٢٢٩.

(٥٦) بول كينيدي، **برلمان الإنسان، الأمم المتحدة: الماضي والحاضر والمستقبل**، ترجمة رؤوف عباس (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٨)، ص ٩٠.

وبذلك برزت أهمية «الفيتو» وأثره في عرقلة عمل الأمم المتحدة بشكل عام، وعمل مجلس الأمن بشكل خاص، بحيث ظهر دور الدول الخمس الكبرى (التي تملك حق الفيتو) في موضوع عضوية الأمم المتحدة، فقد مارست كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي هذا الحق لتحقيق التوازن بين الطرفين، بحيث كانت الولايات المتحدة ترفض عضوية أي دولة قريبة من المعسكر الاشتراكي، في حين عرقل السوفيات انضمام أي دولة موالية للمعسكر الغربي، وذلك من خلال استخدام حق الفيتو. فانضمام أي دولة جديدة إلى المنظمة يحتاج إلى موافقة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن[٥٧]، وبذلك ظلت أزمة العضوية قائمة حتى اتفق الطرفان عام ١٩٥٥ على قبول ١٦ دولة دفعة واحدة، وانتهت أزمة العضوية[٥٨].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة لم تستخدم حق الاعتراض (الفيتو) على مدار الخمس والعشرين سنة الأولى من عمر المنظمة، وذلك لأنها لم تجد أو تواجه ما يجبرها على استخدامه، الأمر الذي يدلل على أن الأمور كانت تسير في مصلحة الولايات المتحدة، وأن قرارات الأمم المتحدة وأجندتها كانت تتماشى مع المصالح الأمريكية[٥٩]. من ناحية أخرى، فإن تغير الأوضاع في الجمعية العامة إلى غير مصلحة الولايات المتحدة والدول الكبرى، استدعى من الولايات المتحدة استخدام الفيتو لتحجيم صوت الدول اللاتينية والثالثية التي انضمت إلى الجمعية العامة، خصوصاً خلال فترة تصفية الاستعمار، وازدياد عدد الدول التي استقلّت وانضمّت إلى المنظمة الدولية.

كما إن استخدام الفيتو خلق حالة من شبه التوازن في النظام الدولي، في ظل سباق التسلح الذي كان قائماً، وبروز مبدأ توازن القوى بين قطبي العالم، زمن الحرب الباردة. بالإضافة إلى ذلك، فإن حالة التوازن تلك حدّت من طرح مسائل شائكة تخصّ أقطاب النظام الدولي حينها على مجلس الأمن، أو حتى الحديث فيها في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك لإرضاء دول معينة على حساب الدول الضعيفة (المستضعفة) التي كانت

---

(٥٧) ظلّ موضوع انضمام أعضاء جدد إلى الأمم المتحدة محلّ خلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، باستثناء حالات نادرة، اتّفق فيها الطرفان على قبول أعضاء جدد في المنظمة الدولية، منهم إسرائيل، حيث تمّ قبول عضويتها في ٢٩/١١/١٩٤٧. انظر: عطية حسين عطية، **مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧: دراسة حول فعالية المنظمة الدولية العالمية في تسوية المنازعات الدولية**، تقديم عز الدين فودة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦)، ص ١٥٤ ـ ١٥٥.

(٥٨) قلعجي، «الفيتو ينسف مبادئ الأمم المتحدة،» ص ١٦٤.

(٥٩) كينيدي، **برلمان الإنسان، الأمم المتحدة: الماضي والحاضر والمستقبل**، ص ٩٠ ـ ٩١.

قضاياها تستحق استصدار قرارات بشأنها من مجلس الأمن. وهذه الحالة كانت واضحة في حرب فيتنام، والحرب في الشيشان، بالإضافة إلى الاحتلال الصيني لهضبة التيبت[٦٠].

من ناحية أخرى، استطاعت الولايات المتحدة بنفوذها أن تمنع مناقشة قضايا كثيرة ورئيسية في مجلس الأمن، فكثيراً ما ابتعدت الأمم المتحدة عن التدخل في صراعات وممارسات أمريكية، تجاوزت فيها الأعراف والشرائع الدولية، حتى لا تتعرّض للحرج، وذلك لعدم قدرتها على إدانة الممارسات والحروب الأمريكية المختلفة، ولمعرفتها التامة بأن قراراتها ستقابل بالفيتو الأمريكي.

وقد تحدّث «دانييل باتريك موينيهان»، سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، في برقية أرسلها إلى «هنري كيسنجر» في ٢٣/ ١/ ١٩٧٦ عن التقدم الكبير الذي أحدثه على مستوى الضغط في الأمم المتحدة لتحقيق هدف السياسة الخارجية الأمريكية، وهي تمزيق الكتل المتراصة للأمم المتحدة، كما تحدّث عن نجاحه في تقويض رد فعل الأمم المتحدة على غزو إندونيسيا لتيمور الشرقية، وعلى عدوان المغرب في الصحراء الغربية، حيث كانت الولايات المتحدة تؤيد كلا الفعلين. وقد عبر عن دوره حين غزت إندونيسيا تيمور الشرقية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥ بقوله: «كانت الولايات المتحدة ترغب في أن تتجه الأمور الوجهة التي اتخذتها، وعملت على تحقيق ذلك، وكانت وزارة الخارجية ترغب في أن تثبت أن الأمم المتحدة عاجزة تماماً في أي إجراء تتخذه، وقد أوكلت هذه المهمة إليّ، فقمت بها بنجاح غير قليل»[٦١].

اعتبرت الولايات المتحدة أن الأمم المتحدة غير فعالة بشكل كامل، خلال حقبة السبعينيات من القرن العشرين (فترة انحسار الاستعمار)، وكان استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن مؤشراً ودليلاً على ذلك، حيث تصدّرت في تلك الفترة الولايات المتحدة الصدارة، لجهة استخدام حق النقض (الفيتو). وفي هذا الصدد، يقول شومسكي: «المبدأ الأكثر شمولاً هو إذا لم تخدم منظمة دولية مصالح السياسة الأمريكية، فهناك سبب ضئيل للسماح لها بالحياة»[٦٢].

---

(٦٠) محمد عبد الوهاب الساكت، **دراسات في النظام الدولي المعاصر** (القاهرة: دار الفكر العربي للطبع والنشر، ١٩٨٥)، ص ٨٠ ـ ٨١، وأبو الفضل، **التحولات العالمية وتأثيرها على الشرعية الدولية والعالم العربي**، ص ١٦٦.

(٦١) **نيويورك تايمز**، ٢٨/ ١/ ١٩٧٦، نقلاً عن: شومسكي، **إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية**، ص ٢٣١.

(٦٢) شومسكي، **الدول المارقة: استخدام القوة في الشؤون العالمية**، ص ١٥.

من الأهمية هنا توضيح موقف الولايات المتحدة المتناقض من الأمم المتحدة، فقد كانت الولايات المتحدة تستخدم الفيتو بشكل سافر لتعطيل عمل المنظمة، كما كانت تنعتها بالفشل حين تتعارض قراراتها مع مصالحها، وذلك في حقبة السبعينيات من القرن العشرين، في حين تعتبر الأمم المتحدة فعالة وتعمل بالطريقة التي صمّمت من أجلها كوسيلة لتحقيق السلام العالمي عندما تقوم بما تريده واشنطن بشكل عام، وأصبحت الولايات المتحدة وحلفاؤها فجأة يعارضون أعمال العدوان وانتهاك حقوق الإنسان، خلال أزمة العراق. لذلك تحرّرت الأمم المتحدة من الفيتو الأمريكي المتكرّر لمصلحة مهاجمة العراق، وقتل مئات الآلاف من الأبرياء بعيداً من أي قيم أخلاقية.

فقد استخدمت الولايات المتحدة حق النقض لمنع إصدار ثلاثة قرارات من مجلس الأمن، في شتاء (١٩٨٩ ـ ١٩٩٠)، وهي: إدانة الهجوم الأمريكي على سفارة نيكاراغوا في بنما، وإدانة غزو الولايات المتحدة لبنما، وكان هذا الفيتو بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا، بالإضافة إلى فيتو أمريكي لمنع إصدار قرار يدين الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وذلك بالإضافة إلى معارضة أمريكا وإسرائيل قرارات للجمعية العامة كانت تدين ممارسات أمريكية وإسرائيلية، كما أبطلت قرارات أخرى تدعو إلى تسوية سلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي على أساس حل الدولتين[٦٣].

من ناحية أخرى، تراجعت مناقشة قضايا تخصّ الدول العظمى في مجلس الأمن، وظلت تلك القضايا المهمة لا تطرح كثيراً على المجلس لمناقشتها، وذلك لأن الدول صاحبة المصلحة هي الدول العظمى، وهي صاحبة حق الاعتراض (الفيتو)، أي أن هذه القضايا حتى لو طرحت للمناقشة في مجلس الأمن، فسوف تستخدم تلك الدول حق الفيتو لوقف تلك المشاريع، ومنع تحويلها إلى قرارات واجبة التنفيذ. وخير دليل على ذلك، استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لحق الفيتو ٣٧ مرة لمنع إصدار قرارات تدين إسرائيل[٦٤].

وعندما طالب المندوبون العرب في مجلس الأمن بتطبيق الفصل السابع من الميثاق (الفصل الخاص بالعقوبات) على إسرائيل، إثر التدابير والإجراءات التي اتخذتها في مرتفعات الجولان بعد احتلالها، أجابت وقتها «جين كيركباتريك»

(٦٣) شومسكي، **إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية**، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

(٦٤) عبد الله الأشعل، «العالم العربي والشرعية الدولية (الجديدة)،» **السياسة الدولية**، العدد ١٦٤ (٢٠٠٦)، ص ٢٢.

المندوبة الأمريكية في الأمم المتحدة: «إن هناك حالة واحدة يمكن أن توافق واشنطن على استخدام الفصل السابع فيها، وهي أن تقوم دولة أو دول عدة بالاعتداء على الأراضي الأمريكية نفسها»، وهي بذلك كشفت عن حقيقة طبيعة تعامل الولايات المتحدة والدول الكبرى مع المنظمة وميثاقها، وكذلك كشفت عن النظرة الأمريكية إلى حق الآخرين في الاستفادة من مواد الميثاق لحماية الدول الصغيرة من اعتداءات الدول المهيمنة على العالم، وأن لا حقوق ولا حماية لهذه الدول الصغيرة التي قيل إن المنظمة الأممية أُنشئت للدفاع عنها، ما دام مقياس العدل هو مصلحة الدول الكبرى[٦٥].

دأبت الولايات المتحدة على الالتزام بأمن إسرائيل وحقها في الدفاع عن نفسها، من دون النظر إلى أبسط الحقوق الفلسطينية في نيل الاستقلال بناءً على قرارات الشرعية الدولية التي اعترف بها العالم، حيث لم يستطع أحد إلزام إسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم (٢٤٢) لعام ١٩٦٧، بل إن الولايات المتحدة ساندت إسرائيل في موقفها، وقدمت وتقدم لها دعماً منقطع النظير[٦٦].

وفي الوقت نفسه، يتغاضى مجلس الأمن الدولي عن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في حين يتخذ المجلس مواقف متشددة حيال قضايا أخرى، فلا تزال أمريكا تعوق وترفض أي إدانة لإسرائيل في مجلس الأمن، وما تقوم به من جرائم يومية، بالإضافة إلى الجدار العازل، وعدم انسحابها من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧[٦٧].

يقول شومسكي: «لقد نقضت الولايات المتحدة مراراً قرارات مجلس الأمن، وأعاقت قرارات أخرى للجمعية العامة، ومبادرات أخرى للأمم المتحدة، في سلسلة طويلة من القضايا، من ضمنها العدوان والضم وانتهاكات حقوق الإنسان والتمسك بالقانون الدولي، والإرهاب، وغير ذلك»[٦٨].

---

(٦٥) قلعجي، «الفيتو ينسف مبادئ الأمم المتحدة،» ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

(٦٦) يطول هنا الحديث، لكننا نورد القرار الرقم (٢٤٢) لعام ١٩٦٧ والقرار الرقم (١٨١) لعام ١٩٤٧على سبيل المثال لا الحصر. للمزيد انظر: عطية، **مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧: دراسة حول فعالية المنظمة الدولية العالمية في تسوية المنازعات الدولية**، ص ١١ و١٢٨ وما بعدها.

(٦٧) توفيق، **النظام العالمي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، ص ٤٨، وأحمد، **إمبراطورية تتداعى: مستقبل الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي**، ص ٩١.

(٦٨) شومسكي، **إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية**، ص ٢٣٠.

من هنا جاءت دواعي إصلاح مجلس الأمن في هذا الجانب، ذلك الجهاز ذي الصلاحيات التنفيذية في الأمم المتحدة، والرغبة في تفعيل دور مجلس الأمن، بحيث يتعرّض لكل قضايا الأمن والسلم الدوليين، أو حتى حالات تهديد السلام العالمي الذي يعتبر الهدف الأساسي الظاهر لإنشاء هيئة الأمم المتحدة.

٢ ـ السيطرة على مجلس الأمن خلال أزمة الخليج الثانية وإرهاصات «النظام العالمي الجديد»

ظهرت مع انتهاء الحرب الباردة العديد من المتغيّرات التي أثرت في مفهوم وشكل النظام الدولي، فقد تغيّرت ملامح النظام الدولي من نظام يحكمه قطبية ثنائية إلى نظام دولي ذي قطب واحد، تتحكّم فيه الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتمد في ذلك على قوتها العسكرية وتفوّقها التكنولوجي، مظهرة بذلك مزيداً من الهيمنة على العالم ومؤسساته الدولية، حيث بشّرت منذ عام ١٩٩٠ بالنظام العالمي الجديد، خلال أزمة الخليج الثانية. وجاء ذلك على لسان الرئيس «بوش الأب»، إبان حرب تحرير الكويت، وأكده في كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، مشيراً إلى أن «النظام العالمي الجديد» سيحقق السلم والأمن الدوليين، ويحمي حقوق الإنسان وحرية جميع الشعوب[٦٩].

من ناحية أخرى، ومع بروز مفهوم «الشرعية الدولية» خلال أزمة الخليج الثانية، حيث انعكس ذلك على أداء مجلس الأمن بشكل مباشر، في ظل ما يسمّى بالنظام العالمي الجديد، وذلك لجهة فضّ النزاعات التي تهدد السلم الدولي، من خلال نظام «الأمن الجماعي» (الذي برز في تلك الفترة)، فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي انفردت الولايات المتحدة بالسيطرة على القرار الدولي، باعتبارها القطب المهيمن والأوحد. وبعد أن كانت تصيب مجلس الأمن بالشلل جراء إفراطها في استخدام الفيتو، بدأت تتجه إلى تفعيل مجلس الأمن، وظهر إفراط شديد في قرارات مجلس الأمن، حيث هيمنت الولايات المتحدة على عملية صنع القرار فيه بطريقة تخدم مصالحها وتحقق أهدافها الاستراتيجية[٧٠].

---

(٦٩) حسن نافعة، «الأمم المتحدة ساحة للتنظيم الدولي أم أداة للهيمنة: نظرة في جدلية التقوية والإضعاف للمؤسسات الدولية،» في: حسن نافعة ونادية مصطفى، **العدوان على العراق: خريطة أزمة ومستقبل أمة** (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٣)، ص ٥٢ وما بعدها.

(٧٠) أحمد، **مجلس الأمن: فشل مزمن وإصلاح ممكن**، ص ٥.

كما ظهرت حالة شبه توافق بين القوى العظمى، حيث بدا مجلس الأمن أقوى من ذي قبل، باعتباره الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة، وأصبح يمثل الشرعية الدولية من خلال التوافق بين الأعضاء الدائمين، كما طرأ توسيع لسلطة مجلس الأمن، بوصفه الجهاز المنوط به حفظ السلم والأمن الدوليين، وبذلك تطور مفهومه فكرياً وإجرائياً(٧١)، وذلك في ظل تراجع أهمية قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. برز هذا التطور لمجلس الأمن خلال أزمة الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، متجاوزاً في كثير من الأحيان حدود سلطاته وصلاحياته المنصوص عليها في ميثاق المنظمة الأممية، الأمر الذي أثار الجدل حول مدى التزام المجلس وقراراته (الخاصة بالأزمة العراقية) بالنصوص الواردة في الميثاق(٧٢).

بالإضافة إلى ذلك استخدمت الأمم المتحدة شعار «الشرعية الدولية» كإحدى دعائم النظام العالمي الجديد، في الوقت الذي تمارس فيه بعض الدول الكبرى شتى الانتهاكات ضد الدول الصغرى، وكل ذلك كان يمر تحت ستار الشرعية الدولية(٧٣).

وقد مرّ مفهوم «الشرعية الدولية» بمرحلتين أساسيتين، هما:

أ ـ مرحلة الشرعية الدولية التوافقية: بدأت هذه المرحلة منذ عام ١٩٩٠ خلال أزمة الخليج الثانية وحتى أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، حيث برز دور واسع للأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن إزاء الأزمة، واتصف مجلس الأمن في تلك الفترة بقدر كبير من الفعالية. أصدر ١٣ قراراً متتالياً في الفترة ما بين ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠ وحتى ٢ آذار/ مارس ١٩٩١، بدءاً بالإدانة وفرض العقوبات، وصولاً إلى قرارات تجيز استخدام القوة العسكرية، الأمر الذي ساعد على انحسار استخدام حق الفيتو من قبل الدول العظمى، وأعطى للمجلس فرصة أكبر للتعامل مع أنواع مختلفة من القضايا، وإصدار جملة من القرارات التي تستند إلى الفصل السابع من الميثاق(٧٤).

---

(٧١) توفيق، **النظام العالمي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٧٢) عبد الفتاح، **عالم متغير: بداية التاريخ والبحث عن موقع**، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٧٣) بطرس بطرس ـ غالي، «نحو دور أقوى للأمم المتحدة،» **السياسة الدولية**، العدد ١١١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣)، ص ١١.

(٧٤) جمال علي زهران، «أزمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد،» **السياسة الدولية**، العدد ١٠٣ =

وهذا ما اعتبر تغيّراً في نوعية القضايا التي يتعرّض لها مجلس الأمن، وذلك ضمن تطور واضح لدوره وحدود سلطاته بشكل أوسع من ذي قبل (أي زمن الحرب الباردة). فمجلس الأمن لم يعُد يناقش فقط قضايا المنازعات العسكرية التي تهدد السلم والأمن الدوليين، بل أصبح يتعرّض لقضايا حقوق الإنسان، وحماية قوافل المساعدات الإغاثية؛ فلم تعُد حدود سلطات مجلس الأمن تقتصر على مناقشة التهديدات العسكرية والأمنية للسلم العالمي فقط، بل أصبح يؤدي دور البوليس الدولي لفرض النظام الدولي، وذلك بما يمنحه له ميثاق المنظمة من صلاحيات موسعة، ومن دون توازن مع الأجهزة الأخرى، ومن دون أي محاسبة، فهو لا يخضع لأي رقابة[٧٥].

وبذلك أظهر مجلس الأمن نشاطاً غير مسبوق خلال أزمة الخليج الثانية وبعدها، من خلال إصدار العديد من القرارات التي تخصّ أزمات مختلفة، كان من أبرزها أزمة العراق، وأزمة ليبيا (قضية لوكربي)[٧٦]، والسودان وغيرها من القرارات التي استندت إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[٧٧].

وعليه، فقد ذهب معظم التفسير القانوني إلى أن التوسّع في حدود صلاحيات وسلطات مجلس الأمن ينطوي على خطر بالغ الأهمية يكمن في «صيرورة» عمله وقراراته في إطار مواد الميثاق واللوائح التنظيمية للأمم المتحدة، ولا سيَّما أن هناك جدلاً قائماً أصلاً حول التنظيم الهيكلي لمجلس الأمن، وسلطاته الواسعة شبه المطلقة، التي لا يمكن الاعتراض عليها. وقد تعرّضنا لذلك بتوسع في الفصل الثاني.

= (كانون الثاني/ يناير ١٩٩١)، ص ٨٢، وخشيم، «علاقات التفاعل بين أعضاء مجلس الأمن في إطار النظام العالمي الجديد: حالة أزمة وحرب الخليج،» ص ٧٣ ـ ٧٤.

(٧٥) باتريسيو نولاسكو [وآخرون]، **الأمم المتحدة: الشرعية الجائرة**، تعريب فؤاد شاهين (بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع؛ دار الكتب الوطنية، ١٩٩٥)، ص ٣٩ ـ ٤١.

(٧٦) اشتهرت تلك الواقعة جرّاء سقوط طائرة ركاب أمريكية فوق قرية لوكربي في اسكتلندا عام ١٩٨٨، وقد نَجَمَ عن الحادث موت ٢٧٠ شخصاً تقريباً، وفي عام ١٩٩١ أصدرت أمريكا أمراً بالقبض على مواطنيْن ليبييْن أشتبه بمسؤوليتهما عن تفجير الطائرة. وقد رفضت ليبيا الطلب، ثم دخلت في مفاوضات مع كلّ من أمريكا وبريطانيا أسفرت عن موافقة ليبيا على محاكمة مواطنيها في بلد محايد، وهو هولندا.

(٧٧) للمزيد انظر: سعيد سالم جويلي، **استخدام القوة المسلحة في القانون الدولي العام في زمن السلم: دراسة تحليلية مع الإشارة إلى أهم التطبيقات في القانون الدولي للبحار في زمن السلم** (القاهرة: جامعة الزقازيق، كلية الحقوق، ، ١٩٩٣)، ص ١١٧.

من ناحية أخرى، فإن هذا التوجه ارتكز على حقيقة أن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي من يمثل شرعية المجتمع الدولي، وليس مجلس الأمن الذي يمثل إرادة القوى العظمى الخمس، في ظل نظام عالمي جديد(٧٨).

وهذا في رأينا ما يفسر الشرعية الدولية التي نشأت في ظل النظام العالمي الجديد، وبخاصة في مرحلة الشرعية الدولية التوافقية، وقد عبّرت الكثير من الآراء وقتها عن أن مجلس الأمن هو من يضع القانون الدولي، وأن له الحق في الخروج على هذا القانون، إذا كان هدفه حفظ السلم والأمن الدوليين.

ونلاحظ هنا كيف استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية هذه المرحلة في تمرير قرارات تخدم مصالحها، في حين نجحت في تطويع قرارات أخرى، حتى تتناغم مع أهدافها ومخطّطاتها التي كانت تصادق عليها في مجلس الأمن أحياناً. وقد اعتبر صدور القرار الرقم (١٤٤١) مع نهاية عام ٢٠٠٢ آخر القرارات في مرحلة الشرعية الدولية التوافقية، وأن تلويح فرنسا وروسيا باستخدام الفيتو ضد المشروع الأمريكي لحل الأزمة العراقية في ما بعد كان بمثابة نهاية هذه المرحلة من الشرعية الدولية.

من الجدير بالاهتمام هنا أن نقف على أهم ملامح الممارسة السياسية لمجلس الأمن في تلك المرحلة من خلال النقاط التالية:

• بدأ الحديث عن تطبيق «نظام الأمن الجماعي» مع بداية مرحلة الشرعية الدولية التوافقية لمواجهة أي عدوان، وبالرغم من تأكيد نصوص الفصل السابع من الميثاق لتلك الدعاوى، إلا أنه لم يتم تفعيلها أو العمل بها إلا مع نشوب أزمة العراق عام ١٩٩٠(٧٩). وحقيقة الأمر أن الدور الفعلي للأمم المتحدة في حل الصراعات الدولية تراجع في تلك الفترة، وظهرت هيمنة الولايات المتحدة على مجلس الأمن وقراراته، وهي تعمل على استغلالها إذا ما توافقت مع مصالحها، في حين أنها تتجاوزها إذا لم تتفق مع الرؤية الأمريكية للنظام الدولي.

• شهد مجلس الأمن تعاوناً ليس له مثيل في مواجهة أزمات وصراعات إقليمية، مثل أزمة العراق، والحرب الأهلية في يوغسلافيا، ثم الحروب في البوسنة والصومال

---

(٧٨) عطية، **مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧: دراسة حول فعالية المنظمة الدولية العالمية في تسوية المنازعات الدولية**، ص ١٤٢.

(٧٩) نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥**، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

وكمبوديا. ومن ثم، تراجع استخدام حق الفيتو في ظل توافق مصالح الدول الكبرى، بما فيها الصين التي كثيراً ما كانت تمتنع عن التصويت، إذا لم توافق على القرار، الأمر الذي دعا البعض إلى القول إن سياسة الإجماع الدولي ترجع إلى اقتران النظام العالمي الجديد بتطلعات الدول الصناعية الغربية ومصالحها، وإن قرارات مجلس الأمن التي تقترحها الدول العظمى هي وسيلتها لتأمين النظام العالمي الجديد[٨٠].

• انحسرت ظاهرة استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن في فترة ما بعد سقوط المعسكر الاشتراكي (فترة الشرعية الدولية التوافقية)، واختلال توازن القوى الذي كان يحكم النظام الدولي، وأصبح العالم كله يمثل منطقة نفوذ واحدة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فاقتصر استخدام حق الفيتو على حماية مصالحها المباشرة، بالإضافة إلى استخدامه لحماية إسرائيل[٨١].

• ازدياد تنفيذ التدابير والجزاءات استناداً إلى أحكام الفصل السابع من الميثاق، حيث بات ذلك واضحاً مع نهاية عام ١٩٩٠، كإحدى نتائج تفعيل نظام الأمن الجماعي، وما يعطيه من سلطات موسعة لمجلس الأمن، وهي سلطات تقديرية في ما يخصّ تهديد السلم والأمن الدوليين، وذلك تماشياً مع مصالح الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن[٨٢].

• هذا في الحقيقة قاد إلى توسيع مفهوم «تهديد السلم والأمن الدوليين»، حيث تعامل مجلس الأمن مع المفهوم الموسّع لتهديد السلم العالمي، علماً بأن ميثاق المنظمة منح المجلس سلطات تقديرية، وبدأ المجلس فعلاً بالتعامل مع قضايا أخرى لم ينصّ عليها الميثاق، لكنها تتماشى مع المفهوم الموسع لتهديد السلم العالمي من ناحية، وتوسيع سلطات المجلس من ناحية أخرى، مثل قضايا الإرهاب، والكوارث الإنسانية، والحروب الأهلية، وحقوق الإنسان[٨٣].

• بعد أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، ذهب مجلس الأمن بعيداً في توسيع سلطاته، حيث أصدر قراره الرقم (١٣٦٨)، معتبراً أن أحداث أيلول/ سبتمبر أعمال إرهابية تهدد السلم والأمن الدوليين، ثم ألحقه بقرارات إضافية أظهرت تحولاً واضحاً

(٨٠) توفيق، **النظام العالمي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، ص ٥١.
(٨١) الساكت، **دراسات في النظام الدولي المعاصر**، ص ٨٢.
(٨٢) نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥**، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥.
(٨٣) أبو الفضل، **التحولات العالمية وتأثيرها على الشرعية الدولية والعالم العربي**، ص ١٦٦ ـ ١٦٨.

في موقف الأمم المتحدة من قضية الإرهاب، وفرضت على الدول الأعضاء ضرورة اتخاذ إجراءات إدارية ومالية وأمنية لمكافحة الإرهاب وغيرها من الإجراءات الدقيقة التي تخدم المصالح الأمريكية، تحت ذريعة مكافحة الإرهاب. وقد تم تشكيل لجان خاصة لمتابعة تنفيذ الدول والمنظمات للقرار الرقم (١٣٧٣)، وموافاتها بتقارير، ومن ثم جاء القرار الرقم (١٤٤١) كنتيجة لتلك القرارات ومكمل لها[٨٤].

تلك هي السمات المميزة للفترة المهمة في مراحل عمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وهي الأكثر تأثيراً في النظام الدولي بأسره، حيث ظلت قرارات مجلس الأمن انتقائية ولها سند شرعي، بالرغم من أنها في الحقيقة جاءت منافية للشرعية، إلا أن الولايات المتحدة كانت تدعم عمل المجلس في تلك المرحلة في ما سمّي «مرحلة الشرعية الدولية التوافقية» التي استغلّت فيها الولايات المتحدة مجلس الأمن لتحقيق سياساتها وأهدافها[٨٥].

وهناك توجه آخر يرى أن دور مجلس الأمن في تلك المرحلة، وتحديداً في معالجته للأزمة العراقية، كان فعالاً وإيجابياً، كشف عن كيفية تعامل مجلس الأمن مع الصراعات والمتغيّرات الدولية بمرونة. وركّز هذا الرأي على أهم هذه الجوانب الإيجابية، وهي: تكريس مبدأ التدخل الإنساني، والتطور الذي طرأ على مفهوم الأمن الدولي، ليأخذ بعداً إنسانياً جديداً، فلم يعُد مرتبطاً بالسيادة الإقليمية للدول، الأمر الذي عكس بشكل واضح حقيقة تكيّف الأمم المتحدة مع المتغيّرات المتواصلة في البيئة الدولية، كاشفاً عن ظهور نظام دولي جديد يقوم على التوافق الدولي، في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي أعاد إلى مجلس الأمن مكانته الدستورية والسياسية، بعد فترة الركود التي عاشها خلال فترة الحرب الباردة[٨٦].

ومن الأهمية هنا تفنيد هذا التوجه والردّ عليه، حيث إن الجوانب الإيجابية التي ظهرت خلال تعامل مجلس الأمن مع الأزمة العراقية (توسيع مفهوم الأمن، وتكريس مبدأ التدخل الإنساني) تحمل في طياتها الكثير من السلبيات أيضاً، فهي تتيح للقوى العظمى (المهيمنة على مجلس الأمن) التلاعب بتلك المفاهيم، والتعامل معها بانتقائية، من خلال تفعيلها في قضايا معينة، والتغاضي عنها في قضايا أخرى كثيرة. كما أن القول

(٨٤) أحمد، **إمبراطورية تتداعى: مستقبل الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي**، ص ٥٣ و٥٧.
(٨٥) توفيق، **النظام العالمي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، ص ٤٩.
(٨٦) **دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين: دراسة حالة الكويت والعراق**، ص ١٠ ـ ١١.

بتطور مفهوم الأمن وتعدّيه للسيادة القومية للدول، يعطي القوى العظمى أدوات جديدة ومبررات للتدخل في الصراعات الدولية، والعمل على حلها بما يتناسب مع مصالحها وأهدافها، ويفضي إلى حالة من سيطرة القوى العظمى على مجريات الأحداث، ويكرّسها على الساحة الدولية.

ونرى هنا أن الدول العظمى، وبخاصة الولايات المتحدة، لا تكترث كثيراً بالصراعات الدولية التي لا تؤثر في مصالحها، أو تكون بعيدة من مناطق نفوذها. أما في المناطق التي تتركّز فيها مصالح الولايات المتحدة، فقد تقوم هي باختلاق أزمات تتسبّب في نشوب صراعات، وحينها تستخدم مبدأ التدخل الإنساني، والمفهوم الموسع للأمن الدولي، للدفاع عن مصالحها، مستندة إلى القوة العسكرية، كما تستخدم هذه المفاهيم لتحقيق مزيد من السيطرة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

يقول نعوم شومسكي في كتابه **الدول المارقة** في إشارة إلى الولايات المتحدة: «كي تضمن قوة عظمى مارقة أن تصبح إرادتها قانوناً، يجب عليها أن تحافظ على المصداقية، أما الفشل في احترام قوتها، فتنطوي على عقوبات قاسية». وقد أثير هذا المفهوم باستمرار لتبرير عنف الدولة، حيث كانت المصداقية هي المبرر الوحيد القابل للتصديق الذي قدم بهدف تفضيل الحرب على أي وسائل أخرى في حالة كوسوفو عام ١٩٩٩. وفي تقرير قدمته القيادة الاستراتيجية الأمريكية في عام ١٩٩٥ بعنوان: «ردع ما بعد الحرب الباردة»، أكدت أن يكون متاحاً للولايات المتحدة الحرية الكاملة في الردود، وبشكل رئيسي استخدام الأسلحة النووية؛ وذلك لأن الدول المارقة القوية تفضل دائماً وسائل إرهاب وتخويف وتدمير فعّالة[٨٧].

وفي هذا الجانب، تعفي الولايات المتحدة نفسها من أي شروط أو التزامات، تتضمنها المواثيق والمعاهدات الدولية، وخصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة، الأمر الذي جعل الهيمنة الأمريكية تظهر بقوة. وتؤكد ذلك الرسالة الإخبارية للجمعية الأمريكية للقانون الدولي التي صدرت في آذار/ مارس ١٩٩٩، وجاء فيها: إن القانون الدولي اليوم أقل احتراماً في بلادنا أكثر من أي وقت مضى، وحذرت من رفض التزام واشنطن بالالتزامات الدولية[٨٨].

---

(٨٧) شومسكي، **الدول المارقة: استخدام القوة في الشؤون العالمية**، ص ٢٠ ـ ٢٢.
(٨٨) المصدر نفسه، ص ٩ ـ ١٠.

وهذا ما يعتبر تجاوزاً لما تضمّنه ميثاق الأمم المتحدة، خصوصاً في ما يتعلق بمبادئ المنظمة الدولية وأهدافها التي نصّت على تساوي السيادة بين الدول، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وعدم التدخل في المسائل الداخلية للدول، بالإضافة إلى الهدف الرئيسي للمنظمة، وهو حفظ السلم والأمن الدوليين بالطرق السلمية.

وتجدر الإشارة هنا إلى وجوب تقييم أداء مجلس الأمن في حلّ الصراعات الدولية، من خلال مبدأ التدخل الإنساني، والمفهوم الموسع للأمن الدولي، في ما يخصّ جرائم الدول العظمى (أصحاب حق الفيتو)، وتحديداً الجرائم الأمريكية التي تعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان ولاتفاقيات جنيف الخاصة بأسرى الحرب، مثل فضائح الجيش الأمريكي في معتقل «غوانتنامو»، وغيرها من الجرائم الأمريكية ضد البشرية في مناطق مختلفة من العالم، وهذا ما يؤكد أن الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن ما هي إلا حلقة في سيطرتها وهيمنتها على العالم.

في المقابل، ظهرت توجّهات مغايرة (كأنما تقدم نظرة تبريرية للهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن) تعتبر أن طبيعة المنظمات السياسية الدولية، لا بد من أن تعكس وضع المجتمع الدولي وتطوره. وبهذا المعنى، يتكيّف دور المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) مع طبيعة النظام الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، ويتحدد عليه مدى فعالية دور المنظمة، وبذلك تتضح توازنات المصالح الفعلية بين أقطاب المجتمع الدولي في مرحلة الشرعية الدولية التوافقية[٨٩]. ويستند أصحاب هذا التوجه في تدعيم رأيهم إلى ميثاق الأمم المتحدة الذي يشدّد على هذه الطبيعة السياسية للمنظمة، من خلال المادة الأولى التي تضمنت مقاصد وأهداف المنظمة الدولية، ومنها «جعل الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجّهاتها»، وذلك بهدف إدراك الغايات المشتركة للأعضاء، وفي مقدمتها حفظ السلم والأمن الدوليين[٩٠].

ونرى هنا أن أساس المشكلة يكمن في سياسة الهيمنة الأمريكية، وليس في وظيفة الأمم المتحدة، لأن قراراتها جاءت انعكاساً طبيعياً لإرادات الدول الكبرى والمجتمع الدولي، بما يعبّر عن هيمنة الولايات المتحدة على أعضاء المنظمة أولاً، ومن ثم على المنظمة نفسها، وقراراتها، بما يخدم مصالحها وأهدافها القومية.

---

(٨٩) **دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين: دراسة حالة الكويت والعراق**، ص ١٤ ـ ١٥.

(٩٠) انظر نص الفقرة الرابعة من المادة الأولى، في: **ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية**، ص ٥.

وفي هذا الصدد يقول «روجيه غارودي»: «وما «النظام العالمي الجديد» الذي حلم به القادة الأمريكيون إلا اسم آخر لسيطرة الولايات المتحدة على العالم ... وأصبح «حق التدخل» هو الاسم الجديد للاستعمار»[٩١].

نتيجة لذلك، يظهر ضعف إرادة الدول الكبرى، غير الولايات المتحدة، في التعبير عن مصالحها، أو حتى مساعدة المنظمة بالقيام بمهامها، في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، بعيداً من مصالح دول بعينها، على حساب مصالح دول أخرى. وهنا تتضح فكرة صراع المصالح التي تتسبب في مزيد من الصراعات الدولية، في ظل هيمنة الولايات المتحدة وتفرّدها بالقرار الدولي، كأكبر قوة تدير الصراعات الدولية.

ب ـ مرحلة الشرعية الدولية المستندة إلى القوة: بدأت تلك المرحلة عقب هجمات أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وإعلان الولايات المتحدة حربها على الإرهاب، والتي تبعها احتلال الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣. وقد تميز أداء مجلس الأمن في هذه الفترة بإصدار القرارات الخاصة بالأزمة العراقية، وقرارات أخرى أثناء حرب إسرائيل على لبنان عام ٢٠٠٦ أو بعدها، بينما حال الفيتو الأمريكي دون صدور قرار من مجلس الأمن يدين بناء إسرائيل للجدار العازل فوق الأراضي الفلسطينية، أو حتى حروبها على غزة عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢[٩٢].

فقد تم استخدام الفيتو الأمريكي ضد إرسال مراقبين دوليين إلى الأراضي الفلسطينية وقت هجوم القوات الإسرائيلية على مدن الضفة الغربية، وحصار الرئيس ياسر عرفات عام ٢٠٠٢، الأمر الذي دعا شخصيات أوروبية مدنية إلى القيام بحملة مناهضة لكسر الحصار على عرفات، حيث اعتبرت هذه الحملة أن المنظمات الدولية المنوط بها اتخاذ قرارات من شأنها حفظ السلم الدولي، لم تتخذ أي إجراءات أو قرارات من شأنها وقف العنف الإسرائيلي، وذلك في إشارة إلى الأمم المتحدة التي أعاق الفيتو الأمريكي فيها استصدار قرار بإرسال مراقبين دوليين إلى الأراضي الفلسطينية[٩٣].

---

(٩١) روجيه غارودي، **الولايات المتحدة طليعة الانحطاط: كيف نحضر للقرن الواحد والعشرين؟**، ترجمة مروان حموي (دمشق: دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ٨٥.

(٩٢) أحمد، **إمبراطورية تتداعى: مستقبل الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي**، ص ٢٩ و١٠٧. حيث تميّز الأداء الأمريكي في تلك المرحلة بالاستخدام الكثيف للقوة العسكرية في مواجهة الأزمات في الشرق الأوسط ومناطق أخرى في العالم.

(٩٣) اللاوندي، **وفاة الأمم المتحدة: أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية**، ص ٢٣٤.

وفي ظلّ ضعف دور مجلس الأمن وتراجعه بسبب الهيمنة الأمريكية عليه، ظهر لغط وجدل واسع حول شرعية تلك القرارات، واعتبارها بمثابة «شرعية دولية جديدة» من نوع آخر، وهي «شرعية انتقائية»، ذات طابع سياسي بحت، تتيح للولايات المتحدة الأمريكية الاضطلاع بمهمة صناعة القرارات الدولية، والعمل على تنفيذها[٩٤]، وهي بذلك تفرض الشرعية الدولية بالقوة بدلاً من تطبيقها، وبخاصة في ما يتعلق بالصراعات الدولية التي تهدد مصالحها.

وهناك من يرى أن خطورة كبيرة تخيّم على عمل مجلس الأمن بهذه الطريقة، حيث تستند «الشرعية الدولية الجديدة» إلى قرارات تصدر عن مجلس الأمن بشكل إجرائي قانوني، وذلك في ما يتعلق بالقرارات التي تصدر وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وبذلك تعمل الولايات المتحدة على إرضاء كل الأطراف، عبر المفاوضات مع الأعضاء الدائمين، وتعمل على إخراج القرارات بشكل قانوني، وفقاً للتأويل الأمريكي لمواد الميثاق، وتطويعها لخدمة المصالح الأمريكية. ولذلك يعتبر البعض أن تلك القرارات غير متماشية مع «الشرعية الحقيقية» التي تتفق وروح ميثاق المنظمة وغاياتها؛ باعتبار أن مجلس الأمن يعدّ هنا متجاوزاً لحدود سلطاته التي تضمّنها الميثاق.

تجلّت مظاهر الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن بوضوح خلال مرحلة الشرعية المستندة إلى القوة، وذلك بعد صدور القرار الرقم (١٤٨٣) الخاص بإعادة إعمار العراق، الذي تعامل مع الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني للعراق وكأنه أمر واقع، حيث إن القرار صدر بإجماع الدول الأعضاء. عكس ذلك مدى التنازلات التي قدمتها كل من روسيا وفرنسا، ومعهما ألمانيا، إلى الولايات المتحدة[٩٥]، الأمر الذي يدلل على أن الأصوات التي كانت تعارض الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن في فترة صدور القرار الرقم (١٤٤١)، مثل صوتَي فرنسا وروسيا، قد غيّرت موقفها على أساس نفعي براغماتي، وهي بذلك كانت تسعى إلى إرضاء الولايات المتحدة، وتجسّد مأساة الهيمنة الأمريكية الكاملة على مجلس الأمن، غير مكترثة بالأسس التي يقوم عليها النظام الدولي والشرعية الدولية، بل مكتفية بتطبيق معيار القوة في تعاملها مع القضايا والصراعات الدولية.

---

(٩٤) فضل الله محمد إسماعيل، **العولمة السياسية: انعكاساتها وكيفية التعامل معها** (الإسكندرية: مؤسسة المعارف، ٢٠٠٧)، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٩٥) ثابت والعناني، **العرب والنزعة الإمبراطورية الأمريكية**، ص ٩١.

ويمكن تلخيص نتائج الهيمنة الأمريكية شبه المطلقة على مجلس الأمن خلال تلك الفترة، بالنقاط التالية(٩٦):

• اختفاء ظاهرة استخدام الفيتو (الذي يمنع احتكار دولة بعينها للقرار الدولي) من قبل الدول الأعضاء في وجه الإرادة الأمريكية، الأمر الذي جعل من مجلس الأمن أداة طيّعة في يد الولايات المتحدة لتبرير سياساتها المستندة إلى القوة في حل الصراعات الدولية.

• طغيان السلطة المطلقة لمجلس الأمن على جميع المؤسسات الدولية الأخرى (بالرغم من أن الجمعية العامة هي التي تمثل إرادة المجتمع الدولي بشكل حقيقي)، وبذلك ظهرت أزمة التنظيم الدولي، وأصبحت الشرعية الدولية أداة لتبرير شرعية القوة، وأثرها في المجتمع الدولي، ويقوم مجلس الأمن والحالة هذه بمهمة ترتيب الشرعيات، الأمر الذي أفقده الحيادية في معالجته للقضايا والصراعات الدولية(٩٧).

• فشل الضوابط الشرعية في مجال الأمن الجماعي إجرائياً وشكلياً، بالإضافة إلى حالة الضبابية التي تخيّم على معالم الشرعية الدولية، واختفاء الحدود بين الشرعية واللاشرعية. وبذلك أصبح السلم والأمن الدوليين مهدّدين أكثر من ذي قبل.

• عدم قدرة القانون الدولي والمنظمات الدولية على مواجهة الهيمنة الأمريكية التي جعلت من مجلس الأمن وغيره من المؤسسات مجرد أدوات لتنفيذ سياسيتها الخارجية، وتحقيق أهدافها العليا.

رابعاً: الولايات المتحدة واستغلالها لحق التدخل الإنساني

نركّز الضوء في هذا المبحث على الاستغلال الأمريكي لحق التدخل الإنساني، بحجة حفظ السلم والأمن الدوليين، حيث نوضح أن هذا التدخل يقوم أحياناً خارج إطار الأمم المتحدة، أو من خلال توسيع صلاحيات مجلس الأمن، بحيث يكون

(٩٦) أبو الفضل، **التحولات العالمية وتأثيرها على الشرعية الدولية والعالم العربي**، ص ١٧٢.

(٩٧) سعيد اللاوندي، **أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة**، ط ٢ (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص ١٣٣، وعطية، **مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧: دراسة حول فعالية المنظمة الدولية العالمية في تسوية المنازعات الدولية**، ص ١٤٧.

من شأنه البتّ في القضايا التي تعتبر خرقاً لحقوق الإنسان، وتتطلب التدخل الدولي الإنساني.

١ ـ إشكالية التدخل الإنساني بين الشرعية الدولية والعرف الدولي

التدخل (Intervention) مفهوم يقصد به القيام بأعمال من شأنها أن تؤثر في سيادة الدول الأخرى، أو التورّط في أعمال تدخل ضمن الاختصاص الداخلي للدول، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كما قد يأتي التدخل على شكل أنشطة منظمة عبر الحدود السياسية المعترف بها دولياً، بهدف التأثير في التركيب السياسي للدولة المراد التدخل فيها، بهدف تغيير النظام السياسي هناك أو دعمه[٩٨].

ويرجع «مبدأ التدخل الإنساني» إلى القرن السابع عشر، أي مع ولادة الدولة القومية، حيث اعترف العديد من الفقهاء وقتها بشرعية التدخل الإنساني، حتى ولو كان باستعمال القوة، من قبل دولة أو مجموعة من الدول، وذلك لثني دولة ما عن الممارسات المهينة وغير الإنسانية بحق شعبها. وتطور مفهوم التدخل الإنساني، بحيث أصبح بإمكان مجموعة من الدول أو منظمة دولية أن تطالب بحق التدخل الإنساني، من أجل وضع حدّ للانتهاكات العنيفة لحقوق الإنسان، داخل حدود الدولة المستهدفة[٩٩].

وبذلك، فإن التدخل بشكل عام هو: تدخل دولة أو مجموعة من الدول في شؤون دولة أخرى، سواء بوجه حق أو من دون حق، لتغيير الأوضاع القائمة فيها، أو المحافظة عليها، بما في ذلك إرغامها على القيام بعمل معين أو الامتناع عنه، حيث تستعمل الدولة أو الدول القائمة بالتدخل نفوذها وسلطتها، وكل ما تملكه من وسائل، للضغط على الدولة المستهدفة وإجبارها على الامتثال لما تريده منها، وهي بذلك تمسّ باستقلال تلك الدولة وسيادتها الوطنية[١٠٠].

يجدر هنا التركيز على أحد أهم صور التدخل الدولي، وهو التدخل لأغراض إنسانية، حيث أصبح يستخدم كثيراً في الفترات الأخيرة. وقد أثار، وما زال، جدلاً كبيراً في السياسة الدولية المعاصرة.

---

(٩٨) الساكت، **دراسات في النظام الدولي المعاصر**، ص ١١٥.

(٩٩) نبيل بشر، **المسؤولية الدولية في عالم متغير** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٤)، ص ٢٣ و٢٧ ـ ٢٨، وأبو الفضل، **التحولات العالمية وتأثيرها على الشرعية الدولية والعالم العربي**، ص ٦٨.

(١٠٠) للمزيد حول صور التدخل المختلفة، انظر: محمد طلعت الغنيمي، **الغنيمي الوسيط في قانون السلام: القانون الدولي العام، أو قانون الأمم زمن السلم** (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٣)، ص ٤٦١ ـ ٤٧٥.

يرتكز حق «التدخل لأغراض إنسانية» أو «حق التدخل الإنساني» لما جاء في مواثيق دولية لحماية حقوق الإنسان من قبل الأمم المتحدة ومختلف منظماتها، ونال ذلك اتفاقاً عاماً في الرأي والتطبيق، وذلك عندما تقوم دولة معينة باستخدام سلطتها الداخلية واضطهاد شعبها، بشكل يخلّ بالمواثيق والأعراف الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. ومن هنا تأتي أحقية التدخل المستندة إلى مبررات قانونية وأخلاقية لحماية البشرية، ووقف المساس بحقوق الإنسان[١٠١].

لكن الممارسة العملية لحق التدخل الإنساني أثبتت أنه كثيراً ما يُستغل هذا الحق كوسيلة لبسط النفوذ على الدول الضعيفة، ومن ثم احتلالها بصور مختلفة، الأمر الذي يقوّي النظم الاستعمارية.

تتمتع الولايات المتحدة بخبرة أربعين عاماً من التدخلات بمختلف أشكالها، لكن نتائج تلك التدخلات متفاوتة، وذلك من خلال تنظيم الانقلابات أو عمليات عسكرية سريعة على اختلاف أهدافها، والتي غالبا ما تعطيها صبغة إنسانية من خلال حق التدخل الإنساني. فلائحة التدخلات والانقلابات طويلة، والأمثلة على ذلك كثيرة، مثل إسقاط نظام «أربنز» (Arbens) في «غواتيمالا» عام ١٩٤٥، وكذلك التدخل العسكري عام ١٩٨٣ في «غرانادا»، ومن ثم غزو «بنما» عام ١٩٨٩[١٠٢].

وثار جدل واسع حول آليات التدخل لأغراض إنسانية، حيث فسّره بعض الخبراء القانونيين بوجوب أن يكون التدخل من خلال الأمم المتحدة، في حين رأى خبراء قانونيون آخرون ضرورة وضع تعريف للتدخل، وتحديد إذا ما كان الأمر يحتاج إلى التدخل أم لا. وهذا هو مكمن الخلاف حول ازدواجية المعايير التي تطبق حين تقوم بعض الدول، أو دولة بعينها، بالتدخل لحماية مصالحها، بحجة حماية حقوق الإنسان، حيث أثبتت الممارسة العملية لحق التدخل الإنساني، أنه غالباً ما يتم تسييس الأمر لأغراض معيّنة. لذلك ينبغي التفريق بين تدخل الأمم المتحدة لأغراض إنسانية، والذي يستند إلى الصلاحيات والمهام الواردة في ميثاق المنظمة، والتدخل الدولي الذي يستمد شرعيته من العرف الدولي.

---

(١٠١) الساكت، **دراسات في النظام الدولي المعاصر**، ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

(١٠٢) سمير أمين، «بعد حرب الخليج : الهيمنة الأمريكية إلى أين؟،» في: محمد الأطرش [وآخرون]، **العرب وتحديات النظام العالمي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٨٦.

وهنا يظهر تعارض مبدأ التدخل الإنساني مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول(١٠٣)، لذلك ذهب بعض الخبراء القانونيين إلى التمييز بين عمليات تدخل الأمم المتحدة لأغراض إنسانية، كما يتفق ومقاصد الميثاق، والتدخل الإنساني الذي يستمد شرعيته من العرف الدولي، والذي تقوم به الدول أحياناً ضد دول أخرى. ويحدد هذا الاتجاه أربعة معايير، لا بد من أن تتوافر، حتى يصبح أي فعل دولي يعتمد حق التدخل الإنساني مشروعاً وفق العرف الدولي، وهي(١٠٤):

أ ـ انتهاك الدولة لحقوق الإنسان الأساسية بشكل ينذر بالخطر.

ب ـ أن يقتصر التدخل على حماية حقوق الإنسان.

ج ـ أن لا يكون التدخل بناءً على دعوة الحكومة الشرعية في الدولة أو برضاها.

د ـ أن لا يكون التدخل بناءً على تفويض من مجلس الأمن استناداً إلى أي إجراءات قمعية.

بذلك يتضح أن «مبدأ التدخل الإنساني» لا يستند فقط إلى قرارات الأمم المتحدة، لكن من الممكن أيضاً أن يستند إلى شرعية العرف الدولي، كما أن ممارسة حق التدخل الإنساني من الممكن أن تخلق هذا العرف أو تؤكده.

وفي هذا الصدد، لم يكن التدخل الدولي في الصومال ويوغسلافيا مستنداً إلى قرار أممي يخول تنفيذ تلك العمليات، لكنه جاء إقراراً وتجسيداً لحق التدخل الإنساني المستند إلى شرعية العرف الدولي(١٠٥).

فقد مثلت عمليات «حلف الناتو» العسكرية بقيادة الولايات المتحدة في «كوسوفو» بتاريخ آذار/ مارس ١٩٩٩، أبرز عمليات التدخل لأهداف إنسانية، خارج

---

(١٠٣) يتعارض «مبدأ التدخل الإنساني» مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، التي وَرَدَت في الميثاق بشكل عام، كونها تتبنّى المحافظة على السّلم والأمن الدوليين، وتحديداً مع المبدأ السابع، الذي ينصّ على: «ليس في هذا الميثاق ما يسوغ لـ»الأمم المتحدة» أن تتدخّل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل، لأن تحلّ بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع». انظر المادتين (١) و(٢) من ميثاق الأمم المتحدة، في: **ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية**، ص ٥ ـ ٦.

(١٠٤) ياسين العيوطي، «التحرك الدولي إزاء مذهب التدخل الإنساني: حالة جنوب العراق، ١٩٩١ ـ ١٩٩٢،» **السياسة الدولية**، العدد ١٢٩ (تموز/ يوليو ١٩٩٧)، ص ٦٢.

(١٠٥) نبيل العربي، «الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد،» **السياسة الدولية**، العدد ١١٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣)، ص ١٥١.

إطار الأمم المتحدة، وذلك بسبب المذابح والتطهير العرقي الذي قامت به الحكومة اليوغسلافية بحق السكان الألبان في كوسوفو. ونتيجة لذلك، فقد ثار جدل واسع حول إمكان التوفيق بين مسؤولية المجتمع الدولي وواجباته، لجهة حماية حقوق الإنسان في أماكن مختلفة من العالم، وذلك بسبب الطبيعة العالمية لتلك الحقوق، والالتزام باحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كأحد المبادئ أو القواعد الرئيسية للنظام الدولي[١٠٦].

وبناءً على طلب الأمين العام للأمم المتحدة، تم تشكيل لجنة دولية من أعضاء المنظمة، للنظر في التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، بشأن «مبدأ التدخل الإنساني»، والتوصل إلى تفاهم حول التوجهات المختلفة، والتوفيق بين مطالب احترام سيادة الدولة وسيادة الشعوب. وخرج تقرير اللجنة الدولية «للتدخل وسيادة الشعب» في عام ٢٠٠١، مؤكداً مبادئ ثلاثة خاصة بقانونية التدخل الإنساني، وهي[١٠٧]:

• استخدام مصطلح «المسؤولية الدولية للحماية» بدلاً من مصطلح «التدخل الإنساني»، تجنّباً لما يثيره المفهوم من مخاوف بشأن سيطرة دول بعينها وهيمنتها على العمليات.

• تكون مسؤولية الحماية على المستوى الوطني في يد الدولة الوطنية، أما على المستوى الدولي فتكون ضمن سلطة مجلس الأمن.

• أن يتم تنفيذ عملية التدخل لأغراض الحماية الإنسانية بجدّية وفعالية، وبناءً على سلطة مباشرة مسؤولة.

من ناحية أخرى، أكد التقرير مسؤولية الدولة ذات السيادة عن حماية مواطنيها وحقوقهم، وفي حالة عدم رغبة الدولة في ذلك، أو تسبّبها هي في تعرّض المواطنين للعنف، وانتهاك حقوقهم الأساسية (الإنسانية)، فعندها يجب نقل المسؤولية إلى نطاق المجتمع الدولي، ويمثله في ذلك «مجلس الأمن». معتبراً أن حالات التدخل العسكري

---

(١٠٦) عبد المنعم سعيد، **أمريكا والعالم: الحرب الباردة وما بعدها** (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص ٢١٨ ـ ٢١٩، وأبو الفضل، **التحولات العالمية وتأثيرها على الشرعية الدولية والعالم العربي**، ص ٧٠ ـ ٧١.

(١٠٧) عمر الجويلي، «الأمم المتحدة وحقوق الإنسان: تطور الآليات،» **السياسة الدولية**، العدد ١١٧ (تموز/ يوليو ١٩٩٤)، ص ١٦١، و**التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣).

لأغراض إنسانية هي حالات استثنائية، تنفذ بحسن نية، وأن التدخل العسكري هو آخر الخيارات(١٠٨).

ونظراً إلى تضارب المصالح والاعتبارات السياسية، فمن الطبيعي أن تظهر اتجاهات فقهية متناقضة إزاء إشكالية التدخل الدولي الإنساني، ومدى شرعيته، كإحدى الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، ونظراً إلى الأهمية الكبرى التي يحظى بها مبدأ التدخل الدولي الإنساني، فقد أصبح محل خلاف قانوني كبير، من حيث مبرّراته والآثار المترتبة على تفعيله.

ومن المهم هنا الإشارة إلى وجود اتجاهيْن قانونييْن مختلفيْن، تبعاً لموقف القانون الدولي العام إزاء مبدأ التدخل الدولي الإنساني، خصوصاً عندما يفضي هذا التدخل إلى استخدام القوة المسلحة، فهناك رأي قانوني يؤيد التدخل ويقرّ بمشروعيته، وهناك رأي مضاد يعارض مبدأ التدخل، وينفي عنه الشرعية(١٠٩)، وإن لكل من الاتجاهين مبرّراته وحججه.

فهناك رأي قانوني يذهب إلى توسيع مفهوم «السيادة» بحيث تتوافق مع الأعراف الدولية، ويرى أن الدولة لا تستطيع وحدها مواجهة أو حل المشكلات التي تظهر اليوم ضمن حدودها إلا من خلال التعاون الدولي، وذلك لتبرير سياسات لم تكن مقبولة في الماضي من قبل المجتمع الدولي. وتركّز هذه السياسات على تبرير فكرة التدخل الدولي لحماية حقوق الإنسان، في حين رفض رأي قانوني آخر من أنصار سيادة الدولة هذا التدخل الذي قد يسقط الحكومة أو النظام داخل الدولة، حتى لو أضرّت الدولة بحقوق مواطنيها، وذلك استناداً إلى مبدأ احترام سيادة الدولة، باعتباره حجر الأساس للنظام القانوني الدولي، فليس من حق أي دولة أو مجموعة من الدول انتهاك سيادة واستقلال أي دولة أخرى(١١٠).

ويستند أنصار حق التدخل أحياناً إلى مبادئ إنسانية ومسؤولية أخلاقية تجاه الشعوب التي تعاني اضطهاداً ومجاعات وغيرها من المشكلات الداخلية، لكن المؤكد

---

(١٠٨) الجويلي، المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(١٠٩) أبـو الفضل، **التحولات العالمية وتأثيرها على الشرعية الدولية والعالم العربي**، ص ٧٢ ـ ٧٦، وأحمد عبد الله أبو العلا، **تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين: مجلس الأمن في عالم متغير** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨)، ص ١٥٧ ـ ١٦٢.

(١١٠) توفيق، **النظام العالمي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، ص ٥٣.

في هذا الصدد أن الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة لا تسوّغ لأي دولة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ولا حتى عرضها لحلها بحكم ميثاق الأمم المتحدة[١١١].

ويرى البعض أن الفقرة السابعة من المادة الرقم (٢) من الميثاق لا تحظر نهائياً تدخل الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بالنطاق الداخلي للدولة، حيث إن تحديد هذه المسائل بعد ظهور الأمم المتحدة ظلّ مرتبطاً بقواعد القانون الدولي الاتفاقي والعرفي في الوقت نفسه، أي أن الميثاق لم يعترف أصلاً للدولة بسيادة مطلقة، فالميثاق فرض على الدول الأعضاء التزامات مختلفة قد تتعارض مع تمتع الدولة بسيادتها التامة[١١٢].

ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن تدخل الأمم المتحدة في المنازعات التي يتعذّر على الحكومات حلها، سوف يقلل من إمكان تدخل دول بعينها في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، لحل تلك المنازعات أو التدخل لأغراض إنسانية. ويؤكد محمد طلعت الغنيمي، الذي تعتبر أفكاره جوهرية في هذا الصدد، أن سلطان المنظمات الدولية شكّل قيداً على سيادة الدولة، حيث إن تحديد المسائل التي تعتبر من صميم السلطان الداخلي للدولة أمر أصبح أكثر صعوبة مع تطور الجماعة الدولية[١١٣].

وهناك اتجاه يرى أن أي عملية تدخل مستندة إلى مبدأ التدخل الإنساني، لا بد من أن تحظى بإجماع دولي. وهذا الاتجاه يعطي تصريحاً لممارسة حق التدخل لأغراض إنسانية، لكن تحت محددات وضوابط معينة، تصبّ في جوهرها على ضرورة أن يتم التدخل تحت إشراف الأمم المتحدة، وأن لا ترتبط التدخلات الإنسانية في الأساس بضرورة التدخل العسكري، حتى لا تعبّر بشكل أو بآخر عن فكرة الاستعمار التي طالما عانتها الدول النامية، والتي غالباً ما تتعرض للتدخل الخارجي، والاكتفاء مبدئياً بالأساليب الاقتصادية في التدخل[١١٤].

---

(١١١) الجويلي، «الأمم المتحدة وحقوق الإنسان: تطور الآليات،» ص ١٥٨، وانظر أيضاً الفقرة السابعة من المادة الثانية من: **ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية**، ص ٦.

(١١٢) محمد سعيد الدقاق، **القانون الدولي: الجزء الثاني: التنظيم الدولي** (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٠)، ص ١١٢، وتوفيق، **النظام العالمي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، ص ٥٥ ـ ٥٧.

(١١٣) الغنيمي، **الغنيمي الوسيط في قانون السلام: القانون الدولي العام، أو قانون الأمم زمن السلم**، ص ١٢٥.

(١١٤) توفيق، المصدر نفسه، ص ٥٤.

لكن رغبة بعض الدول الغربية بعد انتهاء الحرب الباردة في توسيع دور الأمم المتحدة، وجعله أكثر حيوية وفعالية، ذهب ببعض الدول إلى المطالبة بإعادة النظر في التقييم التقليدي لشرعية التدخل الإنساني، حيث أدى ذلك إلى تحولات في التوجّهات السياسية لمجلس الأمن، ولأعضائه الدائمين، إذ أصبح المجلس يعتبر التدخل الإنساني قضية لا يمكن إغفالها، حيث بدأ هذا التوجه يكتسب تأييداً متزايداً من الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تهيمن على النظام الدولي[١١٥].

٢ ـ التدخل الدولي كمطلب (مدخل) استراتيجي للسياسة الأمريكية

اعتبرت الاتجاهات المحافظة الأمريكية أن الدولة قد فقدت سيادتها الوطنية، وأن عصر العولمة أدى إلى إضعاف سلطة الدولة الوطنية في جميع أنحاء العالم، كما تعاملت مع قضية الحريات وحقوق الإنسان كأهم المداخل إلى قيام نظام عالمي جديد، وذلك في مقابل توجه آخر يرى ضرورة المحافظة على بيئة بشرية تتحكم فيها كل من النظم الحاكمة ومنظمات المجتمع الدولي المستندة إلى القانون الدولي، حيث إن هذا التوجه ينمو بسرعة ملموسة. بيد أن هذا التوجه يتسم بعدم التوافق مع ظاهرة جلية، قوامها هيمنة عنصر القوة الخالصة التي تفرض مصالح أنانية للقوى المسيطرة، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية[١١٦].

فهناك تناقض واضح بين رؤية اليمين المحافظ (المتطرف) في الولايات المتحدة، الذي يرتكز على اعتقاد المحافظين، سواء داخل الحزب الديمقراطي أو الجمهوري، بضرورة أن يكون القرن الحادي والعشرين قرناً أمريكياً خالصاً، تنفرد فيه أمريكا باتخاذ القرار العالمي، وبتقرير مستقبل العالم، وتحديد قواعد ونظم عمل النظام العالمي، وبين ما تراه أقطاب أخرى من ضرورة تأسيس نظام عالمي متعدد الأقطاب، تتولى فيه الدول الكبرى، إلى جانب الأمم المتحدة، مهمة تحديد ظروف وشروط التدخل الدولي في مناطق التوتر في العالم، من خلال إطار عمل متعدد الأطراف[١١٧].

وعلى هذا النحو، بات من الواضح أن أساس الخلاف يكمن في المواد الفضفاضة التي تطرقت إلى قضية التدخل في ميثاق الأمم المتحدة، وأن حقيقة الميل نحو شرعنة التدخل من عدمه، لهو نتاج تغيّر موازين القوى داخل المنظمة الدولية، وبخاصة في إثر

(١١٥) المصدر نفسه، ص ٥٣.
(١١٦) ثابت والعناني، **العرب والنزعة الإمبراطورية الأمريكية**، ص ٣٣.
(١١٧) المصدر نفسه، ص ٣٣.

نهاية الحرب الباردة، وما شهدته المنظمة منذ تلك الفترة من حالة استقطاب وهيمنة واضحة من طرف الولايات المتحدة.

فالولايات المتحدة تتمسك بحق التدخل الإنساني، من حيث كونه مبدأً مثالياً، تحمي من خلاله الشعوب المكلومة، وفي الوقت نفسه تستغله لتنفيذ سياستها، والقيام بأبشع الجرائم الإنسانية في سبيل تحقيق مصالحها من ناحية براغماتية بحتة. كما تستخدم الولايات المتحدة قوتها العسكرية وتفوقها التكنولوجي، بالإضافة إلى سيطرتها على حلف الناتو، وتحويله إلى منظمة عسكرية تحت إمرتها، كقوة ضاربة، إن ارتأت أن هناك ضرورة لذلك؛ كل ذلك يحدث تحت غطاء «التدخل الإنساني»، وخصوصاً أنه لم تعُد هناك حاجة ملحة إلى وجود «حلف الناتو» بعد تفكك الكتلة الاشتراكية وزوال «حلف وارسو».

بذلك تجمع الولايات المتحدة بين منهجين متناقضين تماماً، لكنهما متكاملان بالنسبة إلى سياستها الخارجية؛ فهي تروّج عبر وسائل الإعلام والمنابر العالمية لتمسكها بحق التدخل الإنساني، وتبرّره من ناحية إنسانية وأخلاقية بحتة، وهي في الوقت نفسه تستغل القوة العسكرية، متمثلة بحلف «الناتو» لتحقيق مصالحها القومية وحمايتها، البعيدة كل البعد من المثالية، وهي ترتكب باسم حق التدخل الإنساني أبشع المجازر، باعتبارها تعمل لتحرير العالم من ويلات الحرب والظلم. وقد ثبت نجاح الولايات المتحدة في استخدام حق التدخل في كوسوفو والبلقان والعراق وغيرها من المناطق التي تباشر مصالحها الحيوية فيها، وبخاصة نهجها القائم على استكمال هيمنتها على العالم بشكل منفرد، مستبعدة أوروبا وروسيا من المسرح الدولي، بالإضافة إلى سياستها النفطية التي تهدف إلى بسط سيطرتها على المناطق الغنية بموارد الطاقة.

ففي إطار الاستراتيجية الأمريكية للسيطرة على العالم، اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على «حلف الناتو»، وذلك في تنفيذ سياساتها القمعية ضد أي جهة ترغب هي في معاقبتها، أو تمثل خطراً على مصالحها في أي منطقة من العالم. في هذا الصدد، ابتكرت الولايات المتحدة «حق التدخل الإنساني» حتى يتسنّى لها التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهي تقوم باستغلال هذا الحق لتبرير أي عمل عسكري تقوم به، كما أنها تروّج لمثالية السياسة التي تتّبعها، وهي في واقع الأمر تقوم بتنفيذ سياستها تبعاً لمذهبها «النفعي» البراغماتي[١١٨].

(١١٨) اللاوندي، **أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة**، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

وهنا يظهر التناقض بين شقي الاستراتيجية الأمريكية (البراغماتية، والمثالية)، فيما تتكامل الاستراتيجيا الأمريكية بشقيها بالنسبة إلى الولايات المتحدة وتحقق أهدافها بنجاح، كما عبّر عن ذلك «هنري كيسنجر» في كتابه **الدبلوماسية** قائلاً: «إن شاء العالم السلام، فعليه الأخذ بالمبادئ الأخلاقية الأمريكية»(١١٩).

فلقد أسست الولايات المتحدة لاستخدام القوة العسكرية (حلف الناتو) الذي يتيح لها فرصة استخدام القوة اللازمة للتدخل في أي مكان في العالم، لتحافظ على مصالحها الحيوية، تحت مظلة حق التدخل الواهي، والمستند بالأساس إلى منطق القوة، وعليه ذهبت الولايات المتحدة إلى إيجاد حلول عسكرية سريعة لأي أزمات ومشكلات تعرقل مصالحها، مثلما فعلت في السودان وأفغانستان عام ١٩٩٨، بالإضافة إلى يوغسلافيا سابقاً والبلقان. كما أن التدخل العسكري في العراق لم يتوقف منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن، ومن بعدها التدخل في البوسنة وكوسوفو الذي أظهر مدى نجاعة استخدام حق التدخل بالنسبة إلى الإدارة الأمريكية(١٢٠).

وعلى هذا النحو، بات واضحاً أن الولايات المتحدة تمثل الحاكم الوحيد للعالم، وبناء على ذلك فقدت الدول سيادتها الوطنية، وأصبحت مستباحة أمام القوة الأمريكية. فقد صرح الرئيس «كلينتون» عندما ضربت أمريكا مواقع استراتيجية عراقية، ومن دون حتى الرجوع إلى الأمم المتحدة، أن أمريكا سوف تتدخل بشكل منفرد في أي مكان وزمان تراهما مناسبين، بغضّ النظر عن موافقة المنظمات الدولية أو رفضها لذلك، كما أيّده في ذلك الكونغرس(١٢١).

بعد انتهاء أزمة الخليج عام ١٩٩١ مباشرة، تحوّلت الولايات المتحدة عن سياسة الاحتواء التي اعتبرتها من مخلفات الحرب الباردة، وأصبحت لديها قناعة بوجوب استخدام قوتها العسكرية بصورة استباقية. عبّر عن ذلك «ولفويتز» (Paul Wolfowitz)(١٢٢)، نائب وزير الدفاع في إدارة بوش الابن، ومهندس ما يعرف بـ «مذهب

---

(١١٩) هنري كيسنجر، **الدبلوماسية: من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة**، ترجمة مالك فاضل البديري (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ١٢.

(١٢٠) سعيد، **أمريكا والعالم: الحرب الباردة وما بعدها**، ص ١٥٤ ـ ١٥٦.

(١٢١) اللاوندي، المصدر نفسه، ص ١٤٠ ـ ١٤٢.

(١٢٢) وُلِدَ عام ١٩٤٣، من أصل يهودي، يُعَتَبر من أهم منظّري السياسة الخارجية الأمريكية، شَغل منصب رئيس البنك الدولي في الفترة (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧)، كما شَغل منصب مساعد وزير الدفاع الأمريكي، ويُعتَبر مهندس الحرب على العراق عام ٢٠٠٣.

الهيمنة الأمريكية» (A Doctrine of American Hegemony) في تقرير قال فيه: «إن الهدف من إسقاط نظام صدام حسين هو نشر الديمقراطية في العراق وبقية دول الشرق الأوسط، بحسب المعايير والقيم الأمريكية»(١٢٣).

ونشرت صحيفة **النيويورك تايمز** في ٨ آذار/ مارس ١٩٩٢ مقاطع من تقرير «ولفويتز»، الذي كان يتضمن الأهداف الاستراتيجية الأمريكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، باعتبار أن الولايات المتحدة باتت تمثل القوة العظمى والقطب الأوحد في العالم. وقد تضمّن التقرير توجهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة، مؤكداً استحالة نجاح أي قوى منافسة محتملة للولايات المتحدة. وعليه، يتوجب على الولايات المتحدة أن تستخدم القوة العسكرية لردع أي دولة، أو مجموعة من الدول، تحاول أن تتحدّى السيطرة والهيمنة الأمريكيتين. كما يطالب التقرير بضرورة توضيح السياسة الأمريكية المستندة إلى القوة العسكرية، وعدم وجود حاجة إلى توفير إجماع دولي من مجلس الأمن، لكي تقوم الولايات المتحدة بتحرك عسكري منفرد، بهدف حماية استقرار النظام الدولي الذي تتزعمه(١٢٤).

من ناحية أخرى، تُعبّر استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة عن مذهب السيطرة الأمريكية الأحادية على العالم، وقد أعلن عنها الرئيس بوش في ٢٠٠٢/٩/١٧، وهي تتخذ نهجاً هجومياً عدوانياً مستنداً إلى مبدأ الفعل الاستباقي، ضد دول معادية ومجموعات إرهابية، وتؤكد أن الولايات المتحدة لن تتردّد في العمل بشكل منفرد، إذا كان ذلك ضرورياً، لممارسة حقها في الدفاع عن نفسها عبر الهجوم الاستباقي. كما ركّزت الوثيقة على أهمية استعمال الدبلوماسية والمعونة في نشر القيم الأمريكية، بما في ذلك خوض معركة حول تقرير مستقبل العالم الإسلامي(١٢٥).

من هنا أعيد إحياء فكرة مشروع «القرن الأمريكي الجديد» (The New American Century)، وهي فكرة ترجع إلى عام ١٩٩٧ عندما تأسس المشروع في صورة منظمة غير حكومية، على يد مجموعة من أبرز قادة التيار اليميني الجمهوري الأمريكي. وينادي

---

(١٢٣) ثابت والعناني، **العرب والنزعة الإمبراطورية الأمريكية**، ص ٢٩.

(١٢٤) منير شفيق، **النظام العالمي الجديد وخيارات المواجهة** (تونس: الناشر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٢)، ص ١٩ ـ ٢٠.

(١٢٥) أحمد، **إمبراطورية تتداعى: مستقبل الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي**، ص ٥٦ ـ ٥٧، واستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاغون» في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢.

هذا المشروع بتحقيق السيطرة العالمية للولايات المتحدة، من خلال تحقيق عدة أهداف فرعية تضمن تحقيق هدفه الرئيسي، وهو استكمال السيطرة الأمريكية على العالم. ويضع أنصار هذا المشروع عدة خطوات يعتبرون أن على الولايات المتحدة أن تقوم بها، وهي[١٢٦]:

أ ـ استعمال القوة العسكرية الأمريكية للسيطرة على منطقة الخليج العربي.

ب ـ ضرورة أن تتغلب الولايات المتحدة على شتى التهديدات بصورة حاسمة، وذلك بغرض تحقيق الانتصار على القوى المعادية.

ج ـ ضرورة أن تحافظ الولايات المتحدة على تفوّقها العسكري على شتى القوى العالمية.

د ـ أهمية الإبقاء على القواعد الأمريكية والتسهيلات العسكرية عبر العالم، بغرض المساهمة في تقويض أي قوة إقليمية مناوئة.

هـ ـ العمل على إضعاف الصين وتغيير نظام الحكم فيها.

و ـ المضي قدماً في «مشروع الدرع الصاروخي» حتى تكتمل السيطرة الأمريكية على الفضاء الخارجي.

ز ـ بناء نظام عالمي جديد بقيادة أمريكية، يعمل على ردع النظم المارقة الخطيرة، مثل كوريا الشمالية، وإيران، وليبيا، وسورية.

وعلى هذا النحو، تأكد أن تطبيق «حق التدخل الإنساني» في حالات مختلفة كان انتقائياً. وقد أوضح الرئيس بوش هذه النقطة بجلاء قائلاً: «ليس علينا أن نتحرك عبر كل حالة من العنف الإجرامي، إذ يجب ألّا تتعارض أيديولوجيات الأمة مع مصالحها»[١٢٧].

عملت الولايات المتحدة منذ تأسيسها على فرض سيطرتها وإرادتها على دول العالم في كل المجالات: الاقتصادية، والعسكرية، والسياسية، والدبلوماسية، وحتى الثقافية، غير آبهة بالآخرين وبالصديق قبل العدو. فبدأ الصراع بسبب الشطط والغطرسة لدى الأمم الاستعمارية التي رفعت شعار «فرّق تسد»، وانتهت بترتيب العالم على الطريقة الأمريكية. ومن هنا جاءت دراستنا لتداعيات الهيمنة الأمريكية على العالم، وما دار من جدل لدى بعض فلاسفة السياسة حول مستقبل الصراع الدولي. وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل في الفصل الرابع.

---

(١٢٦) ثابت والعناني، **العرب والنزعة الإمبراطورية الأمريكية**، ص ٣١.

(١٢٧) غارودي، **الولايات المتحدة طليعة الانحطاط: كيف نحضر للقرن الواحد والعشرين؟**، ص ٩٣ ـ ٩٤.

الفصل الرابع

تداعيات الهيمنة الأمريكية والجدل الفلسفي حول مستقبل الصراع الدولي

تمهيد

أنتجت الهيمنة الأمريكية تداعيات كارثية استهدفت كل مناحي السياسة الدولية، فمدى الهيمنة الأمريكية ومستقبلها يؤثر بشكل مباشر في طبيعة النظام الدولي السائد، كما كان من الطبيعي أن تصيب تلك التداعيات هيئة الأمم المتحدة، بوصفها أهم منظمة سياسية دولية تضطلع بمهمة حفظ الأمن والسلم الدوليين، والبتّ في الصراعات التي تنشب بين أطراف التنظيم الدولي، وبالتالي أصبحت الأمم المتحدة تمثل ساحة للصراعات الدولية، فمن خلالها تتصارع الدول لتحقيق مكاسب سياسية قومية، فتحاول كل دولة استغلال قرارات المنظمة لمصلحتها، حتى لو كان ذلك على حساب المنظمة الدولية نفسها.

فالهيمنة الأمريكية أصابت الأمم المتحدة في مقتل، حين جعلت من مبادئ المنظمة وأهدافها مجرد شعارات رنّانة تثير الإعجاب، فهي في الواقع لا تلامس واقع الدول والشعوب الضعيفة وهمومها، التي تطالب بتطبيق تلك المبادئ لحلّ مشاكلها، بل تستغلُّ الولايات المتحدة تلك المبادئ والأهداف أسوأ استغلال.

فقد زيَّفت الولايات المتحدة الحقيقة بحديثها عن عصر «الشرعية الدولية» أو «القانون الدولي»، لأن من الأفضل أن يقولوا لنا: إن علينا أن نخضع للناب والمخلب الأمريكيين، وأن النظام الدولي الجديد تحت قيادة أمريكا قائم على قانون الغاب، وما مجلس الأمن والشرعية الدولية سوى أقنعة مزيفة للسياسات والمعايير الأمريكية في الحكم على القضايا الدولية[1].

كما أن زوال الصراع الدولي الثنائي القطبية بعد الحرب الباردة وضع حدّاً لمرحلة الصراع والاختلاف الأيديولوجي، بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، مفضياً إلى

---

(١) منير شفيق، **النظام العالمي الجديد وخيارات المواجهة** (تونس: الناشر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٢)، ص ٢٢.

حالة من الارتباك والتخبُّط في السياسات الدولية، حيث بدأ الحديث عن «نظام عالمي جديد» تتزعّمه الولايات المتحدة، كتجسيد لمفهوم الهيمنة الأمريكية، وتأصيلاً لنظام القطبية الأحادية.

فبعد وصول «المحافظين الجدد» إلى الحكم في الولايات المتحدة، أصبحت السياسة الأمريكية أكثر تعقيداً وشراسة، وتعرّضت للكثير من التحديات والمتغيّرات الدولية، التي كشفت عن تراجع مفهوم الأمن الدولي. وازدادت وتيرة الصراعات الدولية، وأثبتت السياسة الأمريكية فشلها، وخصوصاً في ما يخص الصراع العربي ـ الإسرائيلي. كما تدلل أوضاع العراق اليوم على نتائج السياسة الخارجية الأمريكية، بالإضافة إلى العديد من القضايا والملفات العالقة، مثل الملفيْن النوويّيْن الكوري والإيراني، فضلاً عن الأزمات الدولية المعاصرة في كل من سورية وأوكرانيا.

وفي ظل تمايز السيناريوهات المستقبلية للنظام الدولي واختلافها، قدم واضعو السياسات والمنظِّرون تصنيفاتٍ مختلفةً ومتعددةً لمستقبل الصراع الدولي، غير متفقين ما إذا كان النظام الدولي الحالي سيؤدي إلى مزيد من الاستقرار أم لا، وما إذا كانت الفترة الحالية تعتبر مجرد فترة انتقالية في النظام الدولي، أم ستظهر صور منافسة للنظام العالمي الجديد؟

وترتكز أغلبية الكتابات والنظريات التي ظهرت عن النظام العالمي على عدد من النماذج والتصوّرات لمستقبل النظام الدولي، إذ تركَّزت حول نموذج الأقطاب الاقتصادية، ونموذج القطبية الأحادية المتمثل بنظام الهيمنة الأمريكية، وأخيراً (نموذج توازن القوى) أو النظام الدولي المتعدِّد الأقطاب.

وفي خضمّ الجدل الدائر حول مستقبل الصراع الدولي، في ضوء فلسفة السياسة والتاريخ، ظهرت توجّهات فكرية مختلفة ومتباينة أثارت جدلاً واسعاً، حيث إن كلاً من تلك التوجّهات وضع رؤية لمستقبل الصراع الدولي، من خلال ما تبنّاه من آراء نظرية، ترتكز على منطلقات فلسفية وأيديولوجية، وتحديداً من خلال نظرية «نهاية التاريخ» عند «فرانسيس فوكوياما»، و«صدام الحضارات» عند «صموئيل هنتنغتون».

ويحاول هذا الفصل الإجابة عن التساؤل التالي: ما هي تداعيات الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي؟ وإلى أي مدى تمثل الرؤية المستقبلية للنظام الدولي جدلاً بين المفكرين وفلاسفة السياسة في ظل الهيمنة الأمريكية؟

أولاً: الجدل الفلسفي حول مستقبل الصراع الدولي

نعرض في هذا المبحث مستقبل الصراع الدولي في ضوء جدل فلسفة السياسة، وذلك من خلال توجهات فكرية مختلفة ومتباينة أثارت جدلاً واسعاً، فقد ظهرت نظريات غربية ناقشت أبعاد الصراع الدولي، ووضعت رؤية لمستقبل الصراع الدولي من خلال ما تبنّته من آراء نظرية ترتكز على منطلقات فلسفية وأيديولوجية، وتحديداً من خلال نظرية «نهاية التاريخ» عند «فرانسيس فوكوياما»، و«صدام الحضارات» عند «صموئيل هنتنغتون».

١ ـ أطروحة «نهاية التاريخ» عند فرانسيس فوكوياما[٢]

في صيف عام ١٩٨٩، ومع بروز مظاهر انهيار النظم الشيوعية وبداية تفكك الاتحاد السوفياتي، كتب مفكر أمريكي شاب، هو «فرانسيس فوكوياما» (Francis Fukuyama)، مقالاً في إحدى الدوريات الأمريكية (*The National Interest*) بعنوان: «هل هي نهاية التاريخ؟»، وقد حاول في مقاله هذا أن يقرأ تصدع وانهيار النظم الشمولية، من وجهة نظره، في ضوء فلسفة التاريخ عند «هيغل» و«ماركس» وغيرهما، موضحاً التاريخ هنا ليس بوصفه مجموع الأحداث المتلاحقة، وإنما «التاريخ من حيث هو عملية مفردة متلاحمة وتطورية، متى ما أخذنا بعين الاعتبار تجارب كافة الشعوب في جميع العصور، وقد ارتبط هذا الفهم للتاريخ أوثق ارتباط بالفيلسوف الألماني هيغل»[٣].

ارتكزت رؤية «فوكوياما» على فشل النظرية الماركسية والنظم الشيوعية، مستنداً إلى فرضية انتصار الغرب نهائياً، عبر ما سمّاه «الديمقراطية الليبرالية» بشقيها: السياسي

---

(٢) كاتب ومفكّر أمريكي الجنسية، من أصول يابانية، يُعتبَر أحد الفلاسفة والمفكرين الأمريكيين المعاصرين، دَرَسَ الفلسفة السياسية على يد ألن بلوم (Allen Bloom)، وحصل على الدكتوراه من جامعة هارفارد، اكتسب الكثير من الخبرة من خلال شغله لوظائف مختلفة، حيث تنقّل في مراكز مختلفة في وزارة الخارجية الأمريكية، فضلاً عن عمله في السلك الأكاديمي. اشتهر بنظريته حول «نهاية التاريخ»، والتي أثارت جدلاً واسعاً عام ١٩٩٢، حيث شرحها في كتابه **نهاية التاريخ** الذي طرح فيه أفكاراً تعارض فكرة نهاية التاريخ في النظرية الماركسية «المادية التاريخية»، فقد تأثر كثيراً بأفكار «هيغل» وأستاذه «ألن بلوم». كما كان يعتبر من أهم مفكري المحافظين الجدد، حيث اشتهر بآرائه الداعية إلى تغيير النظام في العراق بالقوّة العسكرية، فيما طرأ تحول على أفكار فوكوياما بعد احتلال العراق، حيث عبّر عن قناعته بأن على الولايات استخدام القوّة في ترويجها للديمقراطية كآخر الخيارات. تخلّى عن انتمائه إلى المحافظين الجُدد صراحة عام ٢٠٠٦، معتبراً أن كسب عقول وقلوب المسلمين حول العالم هي المعركة الحقيقية.

(٣) فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٣)، ص ٨ ـ ٩.

والاقتصادي. وظهرت أفكار فوكوياما ومقالته في سياق الجدل حول نهاية الحرب الباردة، فما قال به ليس مجرد انتهاء الحرب الباردة، وانتهاء فترة من فترات التاريخ، وإنما قال فوكوياما بنهاية عصر الأيديولوجيات، ووصول التاريخ إلى نقطة نهائية من التطور الأيديولوجي للبشرية، كما نادى بعالمية الديمقراطية الغربية كشكل نهائي لأشكال الحكم.

واعتبر فوكوياما أن القرن العشرين بدأ، والعالم المتقدم يخوض صراعاً عنيفاً بين «الديمقراطية الليبرالية» من ناحية، وبقايا الحكم المطلق، ثم مع النازية والفاشية من ناحية أخرى. وقد انتصف القرن فعلاً بما تنبأ به البعض من التقاء الرأسمالية والاشتراكية (الحلفاء)، وأنهى القرن العشرون دورته بالنصر الأكيد لليبرالية السياسية والاقتصادية. واعتبر فوكوياما هذا النصر نهائياً، مستبعداً بشكل نهائي صلاحية أي نظم بديلة للحياة الليبرالية الغربية[٤].

وفي عام ١٩٩٢، طوّر فوكوياما نظريته في كتاب سمّاه: **نهاية التاريخ وخاتم البشر** (*The End of History and the Last Man*)، وقد رأى فيه أن الديمقراطية الليبرالية تجسّد نهاية التاريخ بالنسبة إلى شكل الحكم، إذ ارتكز في طرحه هذا على عامليْن أساسييْن هما: ما سمّاه بمنطق العلم الحديث، والاتجاه الإنساني إلى النضال من أجل الحرية[٥].

وهكذا اعتبرت أطروحة فوكوياما أن البشرية اهتدت أخيراً إلى الصيغة المثلى للتنظيم الاجتماعي، المتمثّل بالليبرالية الرأسمالية، أو الديمقراطية الليبرالية، وأن الصراع انتهى بشكل لا يتصور معه ظهور أي أيديولوجيات أو هياكل اجتماعية أخرى منافسة، أو أكثر جاذبية على المستوى العالمي[٦].

وهذا يوضح أن فكرة فوكوياما ظهرت في خضمّ روح الانتصار التي شاعت بانتهاء الحرب الباردة، وخروج الغرب بزعامة الولايات المتحدة منتصراً في تلك المواجهة، لكنَّ حسم الصراع بين الليبرالية والاشتراكية لمصلحة المعسكر الغربي لا يعني انتهاء الصراع الأيديولوجي، بل إن الصراع الدولي قد انتقل إلى مستوى الصراعات الفرعية، وإن التغيّر الذي طرأ على النظام الدولي وسيادة الأحادية القطبية لا يعني بالضرورة انتهاء

(٤) المصدر نفسه، ص ٩.

(٥) السيد أمين شلبي، **من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥)، ص ١٣٩.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

دور الأيديولوجيا(٧). فالعالم اليوم يشهد انتصاراً وسيادة لأيديولوجية القطب المهيمن، هذا مع افتراضنا دقة أطروحة فوكوياما حول نهاية التاريخ. كما أنَّ أطروحته هذه هي في حدّ ذاتها تعبيرٌ أيديولوجي يعكس واقعاً أيديولوجياً سائداً، بدليل سيادة الأفكار الرأسمالية التي دافع عنها الغرب خلال حقبة الحرب الباردة.

وهكذا أثارت أفكار (أطروحة) فوكوياما حالة من الجدل بين الكتّاب والمفكرين في تلك الحقبة، حيث تعرّضت نظريته للتفنيد والانتقاد من قبل الكثيرين وقتها، فقد اعتبر «صموئيل هنتنغتون» أن تراجع مجموعة من المثل والأفكار لا يعني اختفاءها إلى الأبد، فقد تعود إلى الظهور بقوة بعد جيل أو جيلين. كما لاحظ الانبعاث الديني في الثمانينيات من القرن العشرين كظاهرة عالمية، ونبَّه إلى أن انتصار عقيدة ما لا يعني عدم حدوث خلافات داخل صفوفها.

كما تعرّضت الأسس الفلسفية والتطبيقية لنظرية فوكوياما للنقد من قبل الكثيرين(٨). فلم يمض وقت طويل حتى بدأت الشواهد تثبت صحة العديد من الانتقادات التي وُجّهت إلى فوكوياما، والتي رأت أن انتهاء الحرب الباردة وتراجع تهديداتها لا يعني عدم وجود تطورات تشكّل تحديات وتولد مخاطر متجدّدة، فلقد واجه النظام العالمي الجديد أول تحدياته في منطقة لم يعطها فوكوياما اهتماماً، وهي منطقة الخليج العربي، وما تبع ذلك من مخاطر وتحديات إقليمية ودولية من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية(٩).

فهناك من يرفض رؤية فوكوياما حول نهاية التاريخ وانتصار «الديمقراطية الليبرالية» وقيمها في العالم انتصاراً نهائياً، ويعتبر أنها تواجه تحديات داخلية وخارجية، ويتمثل التحدي الداخلي بالرأي العام الغربي، أما التحديات الخارجية فتتمثَّل بالتعصب الإسلامي في مواجهة القيم العلمانية والغربية، بالإضافة إلى تحدّي الصين للنموذج الغربي، وتمسكها بقيم الحضارة الصينية وجذورها التاريخية العريقة، كمهد لواحدة من أقدم الحضارات الإنسانيَّة في العالم(١٠).

---

(٧) سعد حقي توفيق، **النظام العالمي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة** (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٨) ديتير سنغاس، **الصدام داخل الحضارات: التفاهم بشان الصراعات الثقافية**، ترجمة شوقي جلال (الإسكندرية: دار العين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص ١٤١ ـ ١٤٣.

(٩) شلبي، **من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد**، ص ١٤١ ـ ١٤٢.

(١٠) سعيد اللاوندي، **أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة**، ط ٢ (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص ١٢٦.

وبذلك لم تتأكد أطروحة فوكوياما القائلة بنهاية التاريخ، كنهاية للصراع الأيديولوجي العالمي الذي ظلّ قائماً، وأن الديمقراطية الليبرالية الأمريكية لم تتحقق إلا قهراً، رغم أنه يقول في مقدمة كتابه **نهاية التاريخ**: «الديمقراطية الليبرالية قد تشكّل نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للإنسانية ...، والصورة النهائية لنظام الحكم البشري، وبالتالي هي تمثل نهاية التاريخ»[(١١)].

٢ ـ مستقبل الصراع الدولي من منظور نظرية «صدام الحضارات» عند صموئيل هنتنغتون[(١٢)]

يركّز هنتنغتون (Samuel Huntington) في كتابه **صدام الحضارات** على افتراض أساسي، وهو أن الثقافة والهويات الثقافية العالمية هي هويات حضارية، وهي تشكّل أنماط التماسك والتفسخ والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة. ولهذا الافتراض الرئيسي نتائج طبيعية يسوقها هنتنغتون من خلال أجزاء كتابه الخمسة، وهي كالتالي[(١٣)]:

الجزء الأول: الثقافة الكونية، ولأول مرة في التاريخ متعددة الأقطاب ومتعددة الحضارات، والتحديث لا يوازي التغريب ومختلف عنه، ولا ينتج حضارة كونية، ولا يؤدي إلى تغريب المجتمعات غير الغربية.

الجزء الثاني: ميزان القوى بين الحضارات يتغيّر؛ يتدهور الغرب، في حين تظهر القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية للحضارات الآسيوية، كما أن الإسلام ينفجر سكانياً، الأمر الذي يؤدي إلى عدم استقرار الدول الإسلامية وجيرانها، أي أن الحضارات غير الغربية عموماً تعيد تأكيد ثقافتها الخاصة.

الجزء الثالث: النظام القائم هو نظام عالمي قائم على الحضارة، تتعاون فيه المجتمعات التي تشترك في علاقات قربى، ولا يمكن فيه تحول مجتمع من حضارة إلى أخرى، والدول تتجمع حول دولة المركز في حضارتها.

---

(١١) فوكوياما: **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ص ٨.

(١٢) مفكّر ومنظّر سياسي واستراتيجي أمريكي (١٩٢٧ ـ ٢٠٠٨)، اشتهر بتحليله للنظم السياسية والاجتماعية، بَرَزَ اسمه في الستينيات بعد نشره لبحث بعنوان: «النظام السياسي في مجتمعات متغيرة»، وهو صاحب أطروحة «صدام الحضارات»، ومن أهم كتبه أيضاً، **من نحن؟ التحديات للهوية القومية الأمريكية** (٢٠٠٤)، وقد أثارت أرائه وطروحاته جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والأكاديمية.

(١٣) صامويل هنتغتون، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ط ٢، ترجمة طلعت الشايب؛ تقديم صلاح قنصوه (بيروت: سطور للطباعة والنشر، ١٩٩٨).

الجزء الرابع: عالمية الغرب وحضارته تضعه في صراع متزايد مع الحضارات الأخرى، وأخطرها الإسلام والصين، بالإضافة إلى حروب خطوط التقسيم الحضاري، وبخاصة بين المسلمين وغير المسلمين، الأمر الذي ينتج تجمّع الدول المتقاربة، وخطر التصعيد على نطاق واسع.

الجزء الخامس: إن بقاء الغرب يتوقف على قبولهم لحضارتهم كحضارة فريدة وليست عامة، ومواجهتهم لتحديات تجديدها، والحفاظ عليها ضد الخطر القادم من المجتمعات غير الغربية، كما أن تجنّب حرب حضارية كونية مرهون بقبول قادة العالم بالشخصية المتعددة الحضارات وتعاونهم للحفاظ عليها.

وهكذا، يقدم هنتنغتون في كتابه **صدام الحضارات** نظرية جديدة عن العالم وهويته الحضارية، حيث ينظر إلى العالم بعد الحرب الباردة بأنه متعدد الأقطاب الحضارية، في حين يشير إلى تعدد الأقطاب المتمثلة بالدول القومية الغربية مع بداية الحقبة الحديثة (١٥٠٠ ـ ١٩٠٠). ويذكر التنافس والحروب التي خاضتها بعضها مع بعض، ثم يشير إلى أنَّ السياسية الكونية أصبحت ثنائية القطب أثناء الحرب الباردة، وقسّم العالم إلى ثلاثة أجزاء: المجتمعات الأكثر ثروة وديمقراطية بقيادة الولايات المتحدة تتنافس أيديولوجياً وسياسياً وعسكرياً أحياناً مع مجتمعات أفقر بزعامة الاتحاد السوفياتي. كان هذا الصراع يدور غالباً خارج حدود هذين المعسكرين، في العالم الثالث، المكوّن من دول فقيرة حديثة الاستقلال، تفتقد للاستقرار السياسي. ومع نهاية الثمانينيات من القرن العشرين انهار الاتحاد السوفياتي، ولم تعُد الفروق بين الشعوب أيديولوجية أو سياسية، لكنها أصبحت فروقاً ثقافية وحضارية.

ويرى هنتنغتون أن الدول القومية تظلّ هي اللاعب الرئيسي في شؤون العالم، ويتشكل سلوكها بالسعي نحو القوة والثروة، ولم تعُد الكتل الثلاث التي كانت زمن الحرب الباردة هي أهم المجتمعات الدولية. ويشير إلى سبع أو ثماني حضارات رئيسية على أنها أهم التجمّعات[١٤].

ومن المهم هنا الوقوف عند أهم النقاط التي يركّز عليها «صموئيل هنتنغتون» في كتابه **صدام الحضارات**، وهي:

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٩.

• يركّز هنتنغتون على فكرة أن الصراع في العالم الجديد، كما يسمّيه، هو صراع ثقافي، وليس اقتصادياً أو أيديولوجياً.

• الحضارات هي قبائل إنسانية كبرى، وصدام الحضارات هو صراع قبائلي على نطاق واسع، والفروق الثقافية هي التي تحتل الأساس والمركز في التصنيف والتمييز بين البشر اليوم.

• نظرية العدو المشترك، تتّحد الهوية الثقافية في الحروب ضد الآخرين، ويتحقق التماسك.

• الحضارة العالمية هي أيديولوجية الغرب في مواجهة الحضارات غير الغربية. ويصنّف العالم إلى عالم غربي، والباقي، بحسب تعبيره: «عوالم غير غربية». ويمثل الغرب عنده حضارة مميّزة من غيرها، وليست حضارة عالمية يمكن أن تضمّ سائر أقطار العالم.

• ميَّز العالم الغربي بثماني خصائص أو سمات، وهي: التراث الكلاسيكي من الإغريق والرومان، والمسيحية الغربية الكاثوليكية والبروتستانتية، مستبعداً منها الأرثوذكسية، واللغات الأوروبية، والفصل بين السلطتين الروحية والزمنية، وحكم القانون، والتعددية الاجتماعية والمجتمع المدني، والهيئات التمثيلية، والنزعة الفردية[١٥].

• بالغ هنتنغتون جداً في جعله خصائص العالم الغربي، من وجهة نظره، أصيلة في ذلك المجتمع قبل «التحديث»، رغم أن تلك السمات لم تنشأ أو تظهر أبداً قبل عصر النهضة، وهو العصر الذي يقرنه المؤرخون بالتحديث. كما أنه يركّز على مصطلح «التحديث» من دون أن يوضح دلالاته الاقتصادية والسياسية، وقد واجه الكثير من الانتقادات في ذلك.

• يتعرّض لمراحل الصراع في التاريخ، فالصراع عنده كان قديماً بين الملوك والأباطرة، ثم بين الشعوب، ثم بين الأيديولوجيات زمن الحرب الباردة، ثم يستشرف المستقبل، فيقول إن الصراع القادم هو صدام بين الحضارات.

• يقترح هنتنغتون إعاقة أي نهضة للقوة العسكرية للدول الإسلامية، بالإضافة إلى الصين، وحظر بيع الأسلحة والتقنيات الحديثة لتلك الدول، ووقف أي تعاون مع

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ١١.

الصين. واعتبر روسيا قوة إقليمية لها مصالح مع الغرب لاستئصال الأصوليَّة الإسلاميَّة في أوروبا، بالإضافة إلى زيادة التعاون التكنولوجي والعسكري مع الدول الغربية وروسيا لتفادي أي تقارب روسي ـ صيني يعمل ضد الغرب. كما يحذِّر هنتنغتون من اختفاء الحضارة الأوروبية، إذا ما ظلت بعيدة من الولايات المتحدة، ويطالب الأوروبيين بإقامة تحالف مقدس في مواجهة الحضارات الأخرى(١٦).

• بعد أن قدم هنتنغتون نظريته وتصوّره لـ «صدام الحضارات»، يقدم نصائحه للغرب، ويدعوهم إلى الوحدة بين بلدانه تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية(١٧).

ويرى الباحث أن هناك الكثير من أوجه النقد الذي يمكن أن يوجه إلى نظرية «صدام الحضارات» عند هنتنغتون.

اعتبر هنتنغتون أن الدولة القومية هي اللاعب الرئيسي في شؤون العالم، في حين أغفل آثار العولمة والنظام العالمي الجديد في الدولة القومية وسيادتها، كما أنَّ حديثه هذا يتعارض مع فكرته عن وجود تجمّعات حضارية، وأن الفوارق أصبحت ثقافية وحضارية، وليست سياسية أو أيديولوجية. وفي ذلك يمكن القول: «إن الأحكام الكلية الشاملة لم تكن أبداً مفيدة تحليلياً، ولا يمكن تبريرها اليوم، ونحن بصدد صراعات ثقافية متنامية داخل الحضارات». فالمنازعات والصراعات الخاصة بالأقليات تعتبر ذات طابع ثقافي، لكنَّ العوامل الثقافية في تلك الصراعات لا تكون ذات أهمية كبيرة، غير أنها ترتبط بشكل أكبر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤججها، كما أن التوجهات الثقافية للصراعات قابلة للتبادل(١٨).

يقول هنتنغتون: «الناس يعرفون أنفسهم من خلال النسب، والدين، واللغة، والتاريخ ... إلخ، ويتطابقون مع الجماعات الثقافية (قبائل، وجماعات إثنية ... إلخ)، ومع الحضارات على المستوى الأكبر، كما يستخدم الناس السياسة لتحديد هويتهم، إلى جانب دفع مصالحهم وتنميتها، فنحن لا نعرف من نكون إلا عندما نعرف من ليس نحن، وذلك يتم غالباً عندما نعرف نحن ضد من»(١٩).

---

(١٦) اللاوندي، **أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة**، ص ١٤٥.

(١٧) هنتنغتون، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ص ٢٦.

(١٨) سنغاس، **الصدام داخل الحضارات: التفاهم بشان الصراعات الثقافية**، ص ١٣٨ ـ ١٤٠.

(١٩) هنتنغتون، المصدر نفسه، ص ٣٩.

ونرى في النصّ السابق أن حديت هنتنغتون عن انتماء الناس ونسبهم لا يتعارض مع نظريات علم الاجتماع، ولا مع نظرية العصبية عند ابن خلدون، فالناس فعلاً تنتمي إلى مجموعات اجتماعية صغيرة، ومن ثم مجموعات أكبر، فحضارات، لكن هنتنغتون يركّز هنا على جانب الصراع وبواعثه أكثر من أي شي آخر. فالناس، من وجهة نظره، لا يعرفون من يكونون إلا عندما يعرفون الآخرين، أو في الأغلب عندما يعرفون أضدادهم (أعداءهم)، وفي ذلك دعوة صريحة من هنتنغتون إلى تعزيز الفرقة والعداء بين شعوب العالم وحضاراته المختلفة. ونرى أن ذلك لا يتماشى مع حديثه عن حضارة الغرب وحداثته، بالرغم من أنه مرّ مرور الكرام على صراعات الغرب في ما بينهم في فترات سابقة من تاريخ الغرب الحديث.

فالقوميات الغربية لم تنسجم بعضها مع بعض بالرغم من تقارب أصولها الثقافية والحضارية داخل الحضارة الغربية. فهل ارتكز هنتنغتون على أراء «داروين» و«مكيافيللي» في طرحه لنظريته عن صدام الحضارات؟ وهل ذلك يُعّبر عن حداثة الحضارة الغربية، كما وصفها هو لنا؟ وهي الحضارات والقوميات التي تسبّبت في أكثر حروب العالم شراسة وضراوة في تاريخ البشرية، فهو يرتكز على نظرة عنصرية ضد الحضارات والشعوب غير الغربية.

كما ينفي هنتنغتون أي فروق بين الشعوب بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، سوى الفروق الثقافية، واستبعد أن تكون هناك أي فروق طبقية أو اقتصادية، بالرغم من أنه قسّم العالم عند الحديث عن عالم متعدد الأقطاب الحضارية إلى ثلاثة أجزاء، بناءً على المستوى الاقتصادي ومدى الديمقراطية، حيث اعتبر الجزء الأول هو مجموعة المجتمعات الأكثر ثروة وديمقراطية بقيادة الولايات المتحدة، تخوض صراعاً متعدد الجوانب مع مجموعة مجتمعات أفقر إلى حدّ ما، مرتبطة بالاتحاد السوفياتي وتحت قيادته[٢٠]، وأن معظم هذا الصراع كان يدور خارج هذين المعسكرين، أي في دول العالم الثالث، المكوّن من دول فقيرة في أغلبيتها، وتفتقر إلى الاستقرار السياسي، لأنها حديثة الاستقلال.

يتضح هنا تناقض هنتنغتون في تصنيفه للعالم إلى أجزاء ثلاثة خلال الحرب الباردة، بناءً على العامل الاقتصادي وحده، في حين أنه أغفل العامل الاقتصادي

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٨.

نهائياً عند حديثه عن الفروق الثقافية بعد الحرب الباردة، بالرغم من الأهمية العظمى للعامل الاقتصادي في الصراع بين المعسكرين وفي تفكك الاتحاد السوفياتي، وخروج الولايات المتحدة والغرب منتصرين من الحرب الباردة.

كما يؤكد هنتنغتون المعنى السابق نفسه، حيث يقول: إن الصراعات المهمة في العالم الجديد في القرن الحادي والعشرين لن تكون بين الطبقات الاجتماعية أو بين الفقير والغني، أو أي جماعات محددة اقتصادياً، بل إن الصراعات ستكون بين شعوب تنتمي إلى كيانات ثقافية مختلفة. وهو يركّز على الحروب القبلية والصراعات العرقية التي سوف تحدث داخل الحضارات[٢١]. ونلاحظ هنا أن هنتنغتون يتكلم بصيغة المستقبل، متناسياً بكل الأحوال دور القوى العظمى والحضارات الغربية في إشعال تلك الصراعات وتغذيتها، تنفيذاً لمخطّطات تخدم مصالحهم في المناطق التي تشوبها الصراعات العرقية والطائفية.

يتناقض هنتنغتون في تحليلاته المختلفة للصراع بين الحضارات؛ فهو يغلِّب الطابع الحضاري الثقافي على التوجّه التطوري السائد في العالم، وفي الوقت نفسه يدعو إلى الانفتاح والتعايش والتجديد الثقافي[٢٢]، حيث إن المجتمعات التي تفتقر إلى الثروات الاقتصادية، ولم تحقق توازناً اجتماعياً داخلياً، وهي تحاول أن تأخذ بأسباب الحداثة، قد يؤدي بها الأمر إلى شيوع مظالم غير محتملة، وبالتالي يبدأ المجتمع بإضفاء صبغة ثقافية على السياسة، أو يقوم بعملية تسييس للثقافة التي يعتبرها وسيلة جاهزة للصراع السياسي، ويتراجع الإحساس بروح الثقافة لمصلحة الشعارات والأهداف السياسية[٢٣].

كما أن هنتنغتون، وفي معرض حديثه عن صدام الحضارات، وتركيزه على حضارات بعينها في مواجهة حضارات أخرى، لا يتحدّث عن الصراع الدولي الدائم للقوى الكبرى على خيرات وثروات البلدان المتخلفة والنامية (بلدان العالم الثالث)، وقد تناسى هنتنغتون أن تلك البلدان شهدت حضارات عريقة، وتحديداً في بلاد الرافدين ومصر والشام، فما الذي يستدعي الحضارات الغربية بحداثتها وقوتها إلى

(٢١) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٢٢) سنغاس، المصدر نفسه، ص ١٤٢ ـ ١٤٤.

(٢٣) السيد يسين، **تحولات الأمم والمستقبل العالمي** (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص ٦٩.

دخول صراعات دولية عنيفة في تلك البلدان، وعينها على خيراتها وثرواتها؟؛ تلك البلدان التي تجاهلها هنتنغتون.

وفي تناقض واضح، يرجع هنتنغتون تدخل الدول والجماعات إلى دعم «دول القربى»، على حدّ تعبيره، خلال الصراعات بين الجماعات والدول التي تنتمي إلى حضارات مختلفة، في حين ينفي أي أسباب أيديولوجية أو سياسية، أو أي مصالح اقتصادية، ويستشهد بالصراع اليوغسلافي بين الصرب والبوسنة، حيث دعمت روسيا الصرب، في حين قدمت دول عربية وإسلامية معونات ودعماً للبوسنيين، وذلك بسبب القربى الثقافية، كما يراها هنتنغتون.

لكن، وفي هذا الصدد، لا نرى أي قربى ثقافية بين الولايات المتحدة والأطراف التي تدعمها وتقدم لها المساعدات خلال الكثير من الصراعات، والأمثلة هنا كثيرة، ولا تحتاج إلى توضيح. فهل التدخل الأمريكي عبر التحالف الدولي في أزمة الخليج عام ١٩٩٠ كان بدافع القربى الثقافية؟ وينطبق الأمر كذلك على الدعم الأمريكي لتنظيم طالبان في مواجهة الاتحاد السوفياتي في أفغانستان، وتدخل الولايات المتحدة أيضاً في الصومال، وحربي فييتنام ونيكاراغوا، وغيرها من الصراعات، بالإضافة إلى الدعم الغربي للمعارضة السورية، وقبلها الليبية، فأين هي صلة القربى الثقافية بين الغرب المتقدم والحداثي ومن دعمهم الغرب بقيادة أمريكا؟

تركّز رؤية هنتنغتون على صراع الحضارات باعتبارها لبّ السياسة الدولية على المستوى الكلي، فهو يرشّح حضارات بعينها للدخول في صراعات مع الحضارة الغربية التي اعتبرها أصيلة وميّزها بعدد من السمات، في حين اعتبر أن سلوك الحضارات الأخرى مرتكز على الصراع الذي تمثل بعقلية الحروب الصليبية[٢٤].

من ناحية أخرى، لم يقدم «هنتنغتون» في كتابه أي تفسير للأسباب التي تدفع الحضارات أو الدول الممثلة لها إلى الدخول في صدام كنتيجة لخصائص ثقافية، حيث تحدّث عن خطوط التقسيم الحضاري والسياسي، وقد ركّز على الصعود الاقتصادي والسياسي لدول شرق وجنوب شرق آسيا، وتحديداً الصين وكوريا الشمالية، بالإضافة إلى صعود الإسلام كقوة سياسية، كما ربط، من وجهة نظره، الكونفوشيوسية والإسلام

---

(٢٤) سيد أبو ضيف أحمد، **إمبراطورية تتداعى: مستقبل الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي** (القاهرة: دار الطلائع للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ٢٩٣.

بعلاقة تجمع قوة الطرفين في إطار صراعاتهما الثقافية مع الحضارة الغربية، حيث اعتبر أن العنصر الكونفوشيوسي ممثل بالصين وكوريا الشمالية، بينما يتمثل العنصر الإسلامي بباكستان، والعراق، وإيران، وسورية، وليبيا[٢٥].

ونرى هنا أن تلك العلاقة التي افترضها هنتنغتون بين الكونفوشيوسية والإسلام ضعيفة، ولا ترقى إلى مستوى الافتراض أو التأكيد، وذلك من جانبيْن: **الأول** أن هنتنغتون لم يكشف بوضوح عن الأفكار الرئيسية التي تمثل أساس استعداد تلك الحضارات للحرب، و**الثاني** أن ربطه بين الحضارتين الصينية والإسلامية يظلّ غامضاً وغير محدد، وخصوصاً أن دخول تلك الدول غمار الصراع الدولي ليس له أي مدلول حضاري أو ثقافي، وإنما جاء في إطار البحث عن قوة سياسية واقتصادية. كما أن الحديث عن هذا الصراع الحضاري قائم بالأساس على فكرة الصراع الذي هو وليد كل حضارة على حدة، فهو بالرغم من تركيزه على الثقافة، إلا أنه لا يكشف عن الرابط بين الثقافة من ناحية، والسلوك الواقعي على المستوى الدولي من ناحية أخرى.

٣ ـ نقد «غارودي» للهيمنة الأمريكية والحضارة الغربية

يقدم «غارودي» نقداً موضوعياً للحضارة الغربية القائمة على الهيمنة الأمريكية على بلاد العالم وشعوبه، وقد عبّر عن آرائه هذه في العديد من كتبه ومقالاته، رافضاً ما يسمّيه «هنتنغتون» «صدام الحضارات» الذي يعتقد فيه أن الحرب العالمية الثالثة إذا ما انفجرت، فلن تكون أوروبية، بل مواجهة بين حضارتين: حضارة المركز (الغرب)، وحضارة الأطراف (المستعمرات القديمة)؛ في حين يعطي لهذين الطرفين مفهوماً دينياً (صدام بين حضارة يهودية مسيحية وحضارة إسلامية كونفوشيوسية). وفي ضوء ذلك، يرى «غارودي» أنها مشكلة حقيقية تثير تساؤلاً مهماً: هل ستحقق الولايات المتحدة حلمها في بسط نظامها لـ «السوق الحر» على العالم كله، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي أو «إمبراطورية الشر»، ووضع «الإسلام» وحلفائه المحتملين ممن يطلق عليهم اسم «العالم الثالث» كعدو بديل يجب القضاء عليه في المشروع الأمريكي[٢٦]؟

---

(٢٥) سنغاس، **الصدام داخل الحضارات: التفاهم بشان الصراعات الثقافية**، ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

(٢٦) روجيه غارودي، **الولايات المتحدة طليعة الانحطاط: كيف نحضر للقرن الواحد والعشرين؟**، ترجمة مروان حموي (دمشق: دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ٧ ـ ٨.

لكن انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٩ أثار مشكلات أمام الولايات المتحدة، تتعلق بسياسة التسليح التي كانت تمثل عنصراً ضرورياً لتنشيط الاقتصاد الأمريكي. فكيف يقتنع الشعب بدفع الفاتورة في وقت لم يعُد فيه تهديد شيوعي؟ يجب، إذن، البحث عن بديل «لإمبراطورية الشر». هنا برز ادعاء جديد لعمليات التدخل: «حق التدخل الإنساني» أو «الدفاع عن هذا الحق»، ولقد وجدوا في العراق «إمبراطورية الشر الجديدة» بهدف التحكّم النفطي في الخليج. وبحسب غارودي: «لقد تأكدت الإرادة السياسية للسيطرة على العالم، وبكثير من الوقاحة بعد تدمير العراق»[٢٧].

ويستمر «غارودي» بحديثه عن السيطرة الأمريكية العالمية التي أصبحت شاملة بعد حرب الخليج، وبات ما يحدث في بقية العالم بمثابة انعكاس لما يحدث في الولايات المتحدة، ويعتبر أن استسلامنا لذلك سوف يدفعنا جميعاً تجاه عالم الفساد. فيقول: «إن الولايات المتحدة تمثل كل أعراض الانحطاط، وبصورة أكثر عمقاً من الانحطاط الروماني»، وذلك بسبب ما ينتج من ممارستها السياسية، وقد فنّد تلك النتائج كالتالي[٢٨]:

- تفكيك النسيج الاجتماعي من خلال تراجع المسؤولية الجماعية لمصلحة الأنانية واللامبالاة.

- تفكيك المجتمع بسبب تزايد عدم المساواة (التمييز العنصري) في النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

- تفكيك مستقبل المجتمع بسبب محاولة الاستفادة القصوى من الحاضر على حساب المستقبل، من خلال استخدام الوسائل المتاحة من دون الوعي بالأهداف النهائية الكبرى.

يعتبر «غارودي» أن تلك هي نتيجة اقتصاد السوق المتوحش، حيث تسود «حرب الكل ضد الكل»، كما كتب «هوبز»؛ فهو منطق سوق من دون قيود، يتنافس فيه الأفراد والجماعات بهدف تحقيق مصالحهم الخاصة، وذلك هو «منطق الغابة»[٢٩].

وهنا يوضح غارودي أن «اقتصاد السوق» ـ ديانة وحدانية السوق، بحسب غارودي ـ الذي أصبحت فيه كل القيم الإنسانية قيماً تجارية، بما فيها قيم الفكر والفن

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٥١ ـ ٥٢.

(٢٨) روجيه غارودي، **حفارو القبور: الحضارة التي تحفر للإنسانية قبرها**، ترجمة عزة صبحي (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ص ٦٩.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٧٤.

والضمير، كان دائماً وأبداً مكاناً للتبادل ووسيلة للاتصال. ورغم كل اختلاف بين أشكال السوق المتعاقبة، فإن السوق لم تكن أبداً منظماً للمجتمع أو منشأ لقيمه الاجتماعية والأخلاقية، كما أن الديانات نشأت خارجه. ولم تتحوّل السوق إلى «ديانة» إلا عندما أصبحت المنظّم والمحرك الوحيد للعلاقات الاجتماعية الشخصية والقومية، والمصدر الوحيد للسلطة والمراتب الاجتماعية. ويضيف «غارودي»: «إننا ما زلنا اليوم، قادرين على أن نجد في تاريخهم أسس انحطاط ثقافتهم»(٣٠). ومن هنا يهتم بتبيين أسس ظواهر الانحطاط في تاريخ الولايات المتحدة.

ويكتفي غارودي بالإشارة إلى النتائج الاقتصادية والسياسية والروحية للصورة الأخيرة لهذا القرن، التي تؤدي بحسب أطروحة «فوكوياما»، إلى «نهاية التاريخ»، أي نهاية إنسانية الإنسان واستسلامه لحتميات اقتصادية كأنها قوانين طبيعية، كما يراها بعض منظّري البنتاغون. فما تتصف به «وحدانية السوق» في الواقع، هذه «الليبرالية الشمولية»، هو احتقار لحرية الإنسان في تحقيق مشروعه الإنساني(٣١).

من هنا رأى «غارودي» ضرورة قيام وحدة أوروبية ـ آسيوية مع أمريكا اللاتينية، بغية إفشال محاولات الولايات المتحدة في القضاء على بذور المقاومة في الميادين العسكرية والاقتصادية، والدينية، والثقافية؛ تلك المحاولات التي تظهر جلية في تشجيعها للصراعات الدولية، الإقليمية والطائفية، وذلك بهدف إيجاد مبرر لتدخلها العسكري. فيوضح غارودي أن دراسة الجذور المؤسسة للأسطورة الأمريكية وسياستها الخارجية تؤكد أن تلك الجذور لم تتغيّر منذ قرنين من الزمان.

فلقد كان تاريخ الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، تاريخ إبادة الهنود، وتاريخ استغلال العبيد السود؛ وهي السمات الأساسية لسياسة أمريكا الداخلية. أما سياستها الخارجية، فلقد هدفت إلى نزع يد إسبانيا والبرتغال عن «ممتلكاتهما» في القارة الأمريكية، ليحلّ محلّها توغلها الاقتصادي وسيطرتها السياسية، ثم عملت على إنهاء نفوذ كل من بريطانيا وفرنسا من القارة الجديدة، لتستغلّ خيراتها بدلاً منهما(٣٢).

---

(٣٠) غارودي، **الولايات المتحدة طليعة الانحطاط: كيف نحضر للقرن الواحد والعشرين؟**، ص ١٨ ـ ١٩ و٢٧.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ١٩.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٢.

ومن كل ما سبق، نتفق مع ما خَلُصَ إليه «غارودي» بقوله:

«حاولنا الوصول إلى الخيط الأساسي الذي يسمح لنا بالربط بين المشاكل الدولية الأساسية في نهاية هذا القرن، على الرغم من تنوّع مظاهرها: إنه الهيمنة العالمية للولايات المتحدة، ووحدانية السوق التي تريد أن تفرضها على العالم كله باعتبارها المنظّم الوحيد للعلاقات الاجتماعية»[٣٣].

ويتضح من نصوص «غارودي» تأكيده ضرورة إبداع نمط حياة ترتفع فيه القيمة الإنسانية على حساب القيمة الاقتصادية، إذ يقول: لقد أصدر التاريخ حكمه: إن ما يطبع القرن العشرين هو فشل الليبرالية الاقتصادية وليس الاشتراكية. أما القرن الحادي والعشرين، فلن يتواصل بخير إلا إذا هجر بشكل جذري مقولة آدم سميث عن حرية التجارة أو الليبرالية الاقتصادية، وإلا إذا عرف أن يبدع صيغة جديدة للاشتراكية (مهما كان الاسم الذي يعطيه لها)، اشتراكية تُنقذ الإنسانية من عالم يكون فيه الإنسان ذئباً لأخيه الإنسان. اشتراكية تدعو إلى خلق الوحدة (سيمفونية) للعالم انطلاقاً من مبدأ التبادل الخلاق بين كل الثقافات[٣٤].

على هذا النحو، دعا «غارودي» إلى محاكمة ثقافة وحضارة الغرب المبنية على فكرة الشعب المختار، التي تعمل على هدم الثقافات الأخرى. ومن ثم كانت دعوته إلى حوار حقيقي للحضارات بين كل ثقافات العالم، باعتبار أن المشكلات المطروحة في إطار كوكبي تتطلب إجابة في إطار كوكبي. وبذلك يتوجه العالم إلى خلق سيمفونيته من خلال التخصيب المتبادل بين كل الثقافات، إذ لا يمكن أن تولد من الحضارة الغربية وحدها[٣٥].

ثانياً: الصراع الدولي في ضوء النظرية السياسية المعاصرة

أنهى الصراع العالمي الثنائي القطبية مرحلة الصراع والاختلاف الأيديولوجي بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، مفضياً إلى حالة من الارتباك والتخبّط في النظام العالمي، وذلك في ظل تمايز واختلاف السيناريوهات المستقبلية للنظام الدولي. فقد

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٠٠.
(٣٤) المصدر نفسه، ص ١١٢ ـ ١١٣.
(٣٥) المصدر نفسه، ص ١١٢ ـ ١١٣.

عبّر «هنري كيسنجر» عن أنه لم يسبق لعناصر النظام الدولي وقدرتها على التفاعل أن تغيّرت من حيث أهدافها بهذه السرعة، وبكل هذا الاتساع من قبل، قائلاً: «ساعة وضعت الحرب الكونية الثانية أوزارها عام ١٩٤٥، نالت أمريكا من القوة لاحت معها وكأن القدر شاء لها صياغة العالم وفقاً لأولوياتها؛ ففي الجانب الاقتصادي فقط، شكل الإنتاج الأمريكي ٣٣ بالمئة من إجمالي الناتج العالمي آنذاك»[٣٦].

وفي هذا السياق، قدم واضعو السياسات والمنظّرون سيناريوهات مختلفة ومتعددة لمستقبل الصراع الدولي، غير متفقين إذا ما كان هذا الحراك بين أطراف النظام الدولي سيؤدي إلى مزيد من الاستقرار أم لا، وإذا ما كانت الفترة الحالية تعتبر مجرد فترة انتقالية في النظام الدولي أم ستظهر صور منافسة للنظام العالمي الجديد؟ وترتكز أغلبية الكتابات والنظريات التي ظهرت عن النظام العالمي على عدد من النماذج والتصوّرات لمستقبل الصراع الدولي، نتناولها في ما يلي:

١ ـ نموذج القطبية الأحادية[٣٧] (الهيمنة الأمريكية)

يركّز هذا النموذج على أن نهاية الحرب الباردة قد وضعت الولايات المتحدة في موقع الصدارة بين القوى العظمى، كقوة مهيمنة، تسيطر على النظام الدولي، بعد أن كان العالم ثنائي القطبية زمن الحرب الباردة، وقد اعتبر البعض أن السياسة الدولية تجاه أزمة الخليج (عاصفة الصحراء)، والسياسة الأمريكية العالمية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، خير شاهد على أن العالم يرضخ للهيمنة الأمريكية في مختلف النواحي في ظل نظام أحادي القطبية، نتيجة لتحكمها في اتجاهات السياسة الدولية من دون أي مواجهة من قبل دول أخرى[٣٨].

---

(٣٦) زبغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: الأوّلية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية**، ترجمة أمل الشرقي، ط ٢ (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ص ٢٣، وهنري كيسنجر، **الدبلوماسية: من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة**، ترجمة مالك فاضل البديري (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ١٤ و١٩.

(٣٧) تُعبِّر القطبية الأحادية (Unipolarity) عن سيطرة دولة كبرى واحدة على باقي وحدات المجتمع الدولي بشكل هرمي، وانفرادها في التحكّم في السياسة الدولية من دون أية قدرة من الدول الكبرى الأخرى على منافستها أو تحدّي هيمنتها، نتيجة لاحتكار تلك الدولة لهيكل القوة الثلاثي في النواحي الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية، بشكل تتميّز به من غيرها من الدول. انظر: توفيق، **النظام العالمي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، ص ١٣٠. وهذا ما يمثّل مفهوم الهيمنة الشاملة في مجالاتها المختلفة. انظر أيضاً: مفهوم الهيمنة، في الفصل الأول من هذا الكتاب.

(٣٨) عبد الله يوسف محمد، «الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط: دراسة في تطور العلاقات الدولية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٦٠ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٥)، ص ١٢.

ويدلل على ذلك «السيد يسين» بأن الإنفاق العسكري الكبير للولايات المتحدة الذي يزيد على ٥٠٠ مليار دولار سنوياً، يمنحها تفوقاً عسكرياً فريداً وكاسحاً، بالإضافة إلى الناتج القومي الأمريكي الذي يفوق ٢٠ بالمئة من إجمالي الناتج العالمي، والذي يعطي الولايات المتحدة ثقلاً سياسياً متعاظماً، يمنحها القدرة الكافية للتحكّم في القرار الدولي. وبناءً عليه، فإن أي تغيير في النظام الدولي مرهون بإمكان تغيّر الاتجاهات الرئيسية للسياسة الأمريكية في مجالاتها المختلفة[٣٩].

من ناحية أخرى، يرى كثير من المفكّرين والكتّاب أن أوروبا في طريقها إلى أن تصبح قطباً دولياً كامل الأهلية، خصوصاً بعد قيامها بخطى حثيثة لجهة التكامل والوحدة الأوروبية، في الجوانب الاقتصادية والأمنية والسياسة الخارجية، حيث نتج من ذلك تشكيل السوق الأوروبية المشتركة، ومن ثم الاتحاد الأوروبي. لكن من الواضح، في هذا الصدد، وبالرغم من إنجاز بعض الإجراءات التكاملية التي قام بها الاتحاد الأوروبي، أنه لا يوجد ما يشير إلى أنه قادر على اتخاذ مواقف مستقلة ومختلفة عن مواقف الولايات المتحدة، في ما يخصّ السياسة العالمية بشكل عام، والشرق الأوسط بشكل خاص[٤٠].

فبالرغم من أن انهيار الاتحاد السوفياتي كان ينذر بظهور أقطاب جديدة ومتعددة تعمل على تعديل وحفظ التوازن الدولي، لكن الواقع يقول بغير ذلك؛ فالتلاحم الأوروبي ـ الأمريكي يتعمّق كل يوم أكثر من ذي قبل، وذلك رغم زوال (الاتحاد السوفياتي) القطب الآخر الذي يعتبره الكثيرون بأنه كان سبب التحالف الأمريكي ـ الأوروبي. ويستدل على ذلك من المواقف التي يتخذها الاتحاد الأوروبي، وهي في مجملها تسبح في الفلك الأمريكي، أو الرؤية الأمريكية لحلّ الصراعات الدولية، كما أن حلف شمال الأطلسي لم يتم تفكيكه بعد زوال الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو، بل تم الإبقاء عليه وتوسيعه، بالإضافة إلى توطيد العلاقات بين الطرفين في إطار المؤسسات الرأسمالية، مثل صندوق النقد الدولي، واتفاقية «الغات» (GATT)، وميادين أخرى، كالطاقة والبيئة، فالمتغيّرات الحاصلة على الساحة الدولية اليوم لا تنذر بتحول أوروبا إلى أداء دور صراعي مع الولايات المتحدة، وذلك لتشابه المصالح والأهداف على الصعيد المرحلي[٤١].

---

(٣٩) يسين، **تحولات الأمم والمستقبل العالمي**، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

(٤٠) عبد المنعم سعيد، **أمريكا والعالم: الحرب الباردة وما بعدها** (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص ١٧١.

(٤١) توفيق، **النظام العالمي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، ص ٧٧ ـ ٨٠.

من ناحية أخرى، فإن تدخل الولايات المتحدة للدفاع عن أوروبا في الحربين العالميتين، بالإضافة إلى تفوقها العسكري والتكنولوجي، منحها فرصة للتدخل في مناطق مختلفة من العالم، بهدف حماية مصالحها، وضمان إمدادات النفط والطاقة من الشرق الأوسط، والذي يخدم أوروبا أكثر من الولايات المتحدة. كما أن ظاهرة العولمة خلقت علاقات التحام واعتماد متبادل كثيفة بين الولايات المتحدة وأوروبا، وخصوصاً في مجالات التجارة والاستثمار، لدرجة أن الفارق بين ما هو أمريكي، وما هو أوروبي، بات معدوماً خلال العقدين الأخيرين، نتيجة عمليات الاندماج بين الشركات الكبرى الأمريكية والأوروبية (الشركات المتعددة الجنسيات). وحتى على مستوى المصالح القومية، إذا ما افترضنا أنه لا تزال توجد دول بالمعنى التقليدي، لوجدنا أن مصالح الطرفين الأمريكي والأوروبي تكاد تتطابق، خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط التي تقوم في مجملها على حماية أمن إسرائيل، والحفاظ على تدفق النفط إلى الأسواق العالمية، ومنع أي طرف إقليمي طموح من السيطرة على أسواق النفط[٤٢].

كما أن اختلاف وسائل كل طرف وأساليبه خلال أزمات معيّنة لا يعني اختلاف الطرفين في المصالح العليا، فقد اختلف أسلوب الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط، حيال الملف النووي الإيراني، عنه في الاستراتيجية الأمريكية، لكنه كان يهدف إلى تحقيق المصالح نفسها. ويؤكد هذا الرأي عدد من الدلالات، وأهمها: الرابطة الاستراتيجية المتمثلة بحلف شمال الأطلسي، الذي بات أكثر قوة ومَنَعَةً بعد زوال حلف وارسو، بالإضافة إلى الروابط الصناعية والتكنولوجية من خلال الوكالة الدولية للطاقة، ومجموعة الدول الثماني التي تحتكر القرار الاقتصادي على المستوى العالمي، كما أن التوافق الأوروبي ـ الأمريكي عبر الأطلسي من خلال النظم السياسية والثقافية والحضارية هو ما يمثل جوهر العلاقة الأوروبية ـ الأمريكية[٤٣] (الحضارة الغربية، بحسب رؤية هنتنغتون).

فمعالم النظام الدولي الأحادي القطبية لم تتوقف عند هذا الحدّ، بل تعدّته إلى حدّ توقيع روسيا الاتحادية وبعض دول شرق أوروبا (جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً) تفاهمات مع حلف شمال الأطلسي في إطار ما سمّي «اتفاقات الشراكة» التي تعتبر بشكل أو بآخر تحولاً مهماً في مفهوم الأمن الدولي، وخصوصاً بالنسبة إلى سياسات

(٤٢) سعيد، المصدر نفسه، ص ١٧٢ ـ ١٧٣.
(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

الأمن الأوروبي التي كانت تمثل أهم أسباب الصراع الدولي في الماضي. وذلك ما أثر بشكل مباشر في دور مجلس الأمن لاحقاً، وبالتالي كرّس الإجماع الدولي نظاماً أحادي القطبية، في ظل تسليم دولي بزعامة الولايات المتحدة للعالم كقطب أوحد، بالإضافة إلى أن ذلك يعتبر تكريساً وتثبيتاً للنظام الرأسمالي وتوجهاته من خلال تفعيل دور مجلس الأمن كهيئة مسؤولة عن صيانة الأمن العالمي، وتلبّي مصالح الولايات المتحدة، وتتماشى مع استراتيجيتها التي تكرّس لنظام الهيمنة الأمريكية الأحادية القطب(٤٤).

ومن المهم هنا توضيح النقاط التالية في هذا الصدد، وهي(٤٥):

• استطاعت الولايات المتحدة عبر حملاتها الإعلامية والدعائية تضليل الرأي العام العالمي، وتبرير إجراءاتها العسكرية وحروبها تحت عنوان الحرب على الإرهاب.

• استعرضت الولايات المتحدة قوتها من خلال نجاحها في حشد التحالفات الدولية المختلفة لمساندتها ودعمها في حربها على الإرهاب، خصوصاً بعض الدول التي أجبرت على الاقتراب من الولايات المتحدة لكسب ودّها وإثبات ولائها، ومن ثم رضخت للهيمنة الأمريكية، كما أجبرت أطراف أخرى، مثل روسيا، على الانضمام إلى التحالف الدولي ضد الإرهاب.

• بعبارة أخرى، لم ينتج أي توتر في العلاقة الأمريكية ـ الروسية، كما كان متوقعاً بعد توسيع أمريكا لحلف الناتو واقترابه من الحدود الروسية. ونشر حائط الدفاع الصاروخي في شرق أوروبا، بل على العكس، فقد تعمقت العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية، والعلاقات الأمريكية ـ الروسية، وأصبحت روسيا، ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، جزءاً لا يتجزأ من المعسكر الغربي، وأصبحت بالفعل عضواً في «مجموعة الدول الثماني»(٤٦) التي تمثل نوعاً من أركان النظام العالمي المعاصر، كما تلا ذلك العديد من التفاهمات الأمريكية ـ الروسية بخصوص خفض الترسانة النووية للطرفين، وغيرها من التفاهمات بين البلدين في مجالات مختلفة.

---

(٤٤) توفيق، المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٤٥) سعيد، المصدر نفسه، ص ٢١٦ ـ ٢١٧.

(٤٦) أسّست الولايات المتحدة مجموعة الدول الصناعية الكبرى في العالم عام ١٩٧٤، تضمّ: الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، كندا، اليابان، إيطاليا، وانضمّت روسيا الاتحادية إلى المجموعة بعد الحرب الباردة، ورسمياً عام ١٩٩٧، وأصبحت تسمى مجموعة الثماني (G8). تعقد المجموعة قمّتها كل سنة، وهي الدول الأكثر إنفاقاً على التسلّح. ويمثّل مجموع اقتصاد هذه الدول ٦٥ بالمئة من الاقتصاد العالمي.

لكننا نختلف هنا مع الطرح السابق، حيث تشير الشواهد السياسية الأخيرة إلى دور روسي بارز في السياسة الدولية، يتعارض بشكل مباشر مع السياسة الأمريكية. ويتضح ذلك من خلال الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني، والأزمة السورية، ومؤخراً الأزمة الأوكرانية، وضم شبه جزيرة القرم، وما قد يتبع ذلك من مواقف روسية مناهضة للسياسة الأمريكية والغربية على المستوى الدولي. وذلك كله أعاد إلى الأذهان إمكان أن تبدأ مرحلة جديدة من الحرب الباردة بين الطرفين.

ولم يعُد خافياً على أحد أهمية الدور الروسي في المعادلة الدولية الجديدة، وتأثير هذا التغير في دور الأمم المتحدة، وتحديداً مجلس الأمن، فقد استخدمت روسيا والصين فيتواً مشتركاً ثلاث مرات، خلال الأزمة القائمة في سورية، لمنع صدور قرارات جزائية ضد نظام «بشار الأسد»، تندرج تحت الفصلين السادس والسابع من الميثاق.

من ناحية أخرى، هناك توجه في الولايات المتحدة يعتبر أن نمو كل من روسيا والصين خارج الرضا الأمريكي من خلال الحرية الاقتصادية، والحرية السياسية، والتمسك بدور عالمي، والعمل على بناء قدرات اقتصادية وعسكرية متطورة، يجعل منهما عدوّيْن محتمليْن للولايات المتحدة. وبذلك يجب على واشنطن مقاومة طموحات تلك الدول التي ترفض الهيمنة الأمريكية العالمية المنفردة على العالم[٤٧].

بهذا المعنى، يقول بريجنسكي[٤٨] في كتابه **الفوضى** إن الموقف الأمريكي المتعلق بالشؤون العالمية في أواخر القرن العشرين يتسم بالتناقض، حيث تتربع الولايات المتحدة على قمة العالم، من دون أن تواجه خصوماً قادرين على مناظرة قوتها العالمية الشاملة، ذات الأبعاد الأربعة (العسكرية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية)، في حين أن دينامية التغيير الاجتماعي الأمريكي والمبدأ الذي تتضمنه رسالة أمريكا إلى العالم يهددان بتقويض دورها الخاص كقائدة للعالم[٤٩].

---

(٤٧) أحمد ثابت وخليل العناني، **العرب والنزعة الإمبراطورية الأمريكية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥)، ص ٤٨.

(٤٨) يُعتبَر بريجنسكي أحد مخطّطي السياسة الخارجية الأمريكية، وعمل مستشاراً للأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس كارتر (١٩٧٧ ـ ١٩٨١).

(٤٩) زبغنيو بريجنسكي، **الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين**، ترجمة مالك فاضل (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ٧٥.

وقد استدعى ذلك التساؤل حول مستقبل القطبية الأحادية، حيث يرى البعض أن الولايات المتحدة لن تتمكّن من الحفاظ على تفوّقها ومركزها العالمي كقوة مهيمنة على العالم، حيث تغير هيكل القوة على مستوى العلاقات الدولية، ولم يعُد يعتمد على القوة العسكرية وحدها، بل أصبح هيكلاً ثلاثياً يتألف من الاقتصاد، والتكنولوجيا، والقوة العسكرية؛ ومن ثم يؤكد أنصار هذا التوجه أن المستقبل لم يعُد في مصلحة الولايات المتحدة[٥٠].

وفي هذا الصدد، يمكن القول إنه: «ما زال الخلاف عميقاً حول مستقبل الولايات المتحدة كقوة عظمى، وقدرتها على القيام بدور القائد بدلاً من دور المهيمن في النظام الدولي. فالبعض يقول بتراجع النفوذ الأمريكي في النظام العالمي، لكنه يعتقد أن الولايات المتحدة ستظلّ لاعباً رئيسياً فيه لفترة طويلة مقبلة، ويعتقد البعض الآخر أن تراجع النفوذ الأمريكي في النظام الدولي سيتواصل، وسينتهي حتماً بانهيار الإمبراطورية الأمريكية، وهو ما سيفتح الباب نحو تشكيل نظام عالمي جديد، مختلف تماماً عن النظام الحالي. إلا أنه أياً كانت الرؤية، فإن الأمر يتطلب التحذير من الاستسلام لعالم الأوهام، فانهيار الإمبراطورية الأمريكية لا يعنى أن ما بعدها سيكون بالضرورة أفضل لمنطقتنا، خصوصاً إذا أصرّت النظم الحاكمة على رفض القيام بالإصلاحات التي تسمح لشعوبها بالمشاركة الفعالة في صنع مستقبلها»[٥١].

٢ ـ نموذج توازن القوى (النظام المتعدد الأقطاب)

تعتبر العودة إلى سياسة توازن القوى من أبرز خصائص النظام الدولي المتعدد الأقطاب (Multipolar System)، فمن الممكن أن يتحول النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب في حال استطاعت أقطاب دولية جديدة أن تطور قدراتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، وتبلور سياسات مستقلة عن الولايات المتحدة، وبالتالي ردم الفجوة بينها وبين الولايات المتحدة. ويشير البعض إلى أهم مؤشرات ظهور النظام الدولي المتعدد الأقطاب، ونلخصها كما يلي[٥٢]:

---

(٥٠) جميل مطر، «مستقبل النظام الإقليمي العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٨ (نيسان/ أبريل ١٩٩٢)، ص ١٥، وتوفيق، **النظام العالمي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، ص ٩١ ـ ٩٤.

(٥١) حسن نافعة، «هل بدأ العد التنازلي لانهيار الإمبراطورية الأمريكية؟،» **المصري اليوم**، ٤/ ١/ ٢٠١١.

(٥٢) توفيق، المصدر نفسه، ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

• إن تكاليف صون الولايات المتحدة للنظام الدولي باتت باهظة جداً، في ظلّ تقليص بعض الدول الكبرى للفجوة التي بينها وبين الولايات المتحدة، وذلك يؤشر إلى عدم استمرار الولايات المتحدة كقطب أحادي يتحكّم في النظام الدولي، كما أن بعض الدول الكبرى تطور قدراتها في مجالات مختلفة، الأمر الذي يتيح لها فرصة امتلاك الهيكل الثلاثي للقوة بمكوناته الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية، وهو ما قد يعيد إنتاج نظام دولي متعدد الأقطاب يعتمد على التوازن بين الأقطاب والقوى المختلفة.

• يتميز النظام المتعدد الأقطاب بظاهرة التكتلات العسكرية والسياسية التي تزيد من حالة التنافس بين القوى الكبرى على احتواء الدول الصغيرة، الأمر الذي يعطي الأخيرة مساحة أكبر من الحركة والمناورة، ويمنحها فرصة تحسين شروط التعاون الاقتصادي، بعد أن كانت تعاني التهميش وهيمنة القطب الأوحد، وعليه يبرز الصراع والتنافس على مستوى القمة.

• يختلف النظام المتعدد الأقطاب عن نظام توازن القوى التقليدي، بسبب اكتساب الأقطاب الدولية لقدرات نووية تشكّل عنصراً أساسياً في التوازن.

ينطلق أنصار هذا النموذج من أن عامل الأمن أصبح يمثل الهدف الأول لسعي كل الدول إلى تحقيقه، وأن طبيعة النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة جعلت من عودة نموذج الأقطاب المتعددة وتوازن القوى أمراً ممكناً. ويؤكد هذا النموذج إمكان وجود قوى رئيسية أربع، هي: الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية، والصين، وأوروبا. وقد تركّز الجدل حول مستقبل الصراع الدولي في ظل جملة التحديات التي تواجه أسس ومقوّمات القوة الأمريكية ومستقبلها من جهة، والتحولات والتغيّرات في موازين القوى علي الصعيد الدولي من جهة أخرى[٥٣].

وفي هذا الصدد، يرى البعض أن وجود حالة من الاستقرار على مستوى قمة النظام الدولي قد ينتج حالة من عدم الاستقرار في المستويات والمناطق الفرعية، وذلك لأن القوى المهيمنة على النظام الدولي (خصوصاً في حالة توازن القوى) تعمل على تحقيق مزيد من المصالح، من خلال تدخلاتها وتحالفاتها مع أطراف ثانوية في النظام[٥٤].

---

(٥٣) عمرو عبد العاطي، «تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٨٣ (كانون الثاني/ يناير ٢٠١١)، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٥٤) تستغلّ الولايات المتحدة تزايد حالات النزاعات الفرعية والطائفية في مناطق مختلفة من العالم، منتجةً بذلك مزيداً من الحروب اللازمة لتصريف منتجات شركاتها الحربية، وخصوصاً المصنّعة للسلاح، وبذلك تحقّق =

وفي خضمّ الجدل الدائر حول نموذج توازن القوى، خصوصاً في إثر فترة حكم الرئيس الأمريكي «جورج بوش الابن»، والأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصادين الأمريكي والعالمي عام ٢٠٠٨، بدأ الحديث عن ترشيح الصين لتأدية دور قيادي على الساحة الدولية، قد يكون منافساً للهيمنة الأمريكية، وخصوصاً أن الاقتصاد الصيني يتمتع بقدر من الاستقرار والنمو المطرد، حيث إن الصين هي أقلّ تلك الأقطاب من حيث العقبات التي تواجهها لتحويل قوتها الاقتصادية الكبيرة إلى قوة عسكرية، خلال العقد القادم من القرن الحادي والعشرين[٥٥].

وعلى الصعيد نفسه، نشرت مجلة **الإيكونوميست** (*The Economist*) في عام ١٩٩٤ تصوراً لتوازن القوى العالمية بين القوى الأربع السابقة الذكر. وقد ركز ذلك التصور على إمكان بروز الصين كقوة منافسة للقوة الأمريكية، من خلال تحليلها لنقاط القوة والضعف للفاعلين الدوليين المحتملين، معتبرة أيضاً أن احتمالات قيام قوة أوروبية متماسكة أو عودة سريعة إلى روسيا العظمى محل شك، كما اعتبر ذلك التصور أن العالم الإسلامي غير مهيأ لتبوء أي مركز قيادي[٥٦].

ويعتبر الكثيرون أن ثمة اتفاقاً على أن الولايات المتحدة والصين ستكونان أكبر قوتين اقتصادياً وعسكرياً في القرن الحادي والعشرين، وأن طبيعة العلاقة بينهما سوف تحدد طبيعة النظام الدولي، فقد مرت العلاقة بين واشنطن وبكين بتوترات مختلفة حول قضايا مثل: تايوان والتيبت وحقوق الإنسان[٥٧]، لكنها ظلت، بحسب تعبير «هنري كيسنجر»، في إطار متطلب توازن القوى في النظام الدولي زمن الحرب الباردة[٥٨].

غير أن التحول الذي طرأ على بنية النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة (الثنائية القطبية) جعل العلاقة الروسية ـ الأمريكية في إطارها الجديد محط اهتمام من الدرجة الثانية، فأصبحت الولايات المتحدة باعتبارها القطب الأوحد في العالم تنظّر لتنامي

= الولايات المتحدة هدفين، **أولهما**: زيادة مبيعاتها من الأسلحة والصناعات العسكرية إلى الدّول المتصارعة، والتي تحقّق من خلالها مزيداً من الأرباح، و**ثانيهما**: الإبقاء على هذه المناطق والدول ضعيفة ومنهكة، ومن ثم منع ظهور أي قوى إقليمية كبرى تهدّد مصالحها. انظر: توفيق، المصدر نفسه، ص ١٠٤ ـ ١٠٧.

(٥٥) أحمد، **إمبراطورية تتداعى: مستقبل الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي**، ص ٣٠٨ ـ ٣١١.

(٥٦) «The New World Order: Back to the Future,» *The Economist* (8 June 1994), pp. 21-23.
نقلاً عن: أحمد، المصدر نفسه، ص ٣١٠.

(٥٧) السيد أمين شلبي، «هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة؟،» **السياسة الدولية**، العدد ١٦٥ (تموز/ يوليو ٢٠٠٦)، ص ٢٨.

(٥٨) كيسنجر، **الدبلوماسية: من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة**، ص ٢٥.

القوة الصينية بريبة، وذلك ضمن استراتيجيتها للمحافظة على وضعها الفريد، ومنع أي قوة من تحدّي أو تهديد ذلك الوضع. فقد اعتبر «بريجنسكي» الصين من أهم اللاعبين الجيو ـ استراتيجيين، ولعلها تصبح قادرة على تحدّي الولايات المتحدة على المستوى العالمي، وذلك من خلال الطفرة التنموية والاقتصادية التي حققتها الصين في السنوات الأخيرة، وبرامجها التجارية المتعلقة بالتكنولوجيا النووية وغيرها من السياسات الإقليمية والدولية[٥٩]. لكنه عاد ليؤكد في موضع آخر أن الصين تعتبر قوة إقليمية، وليست عالمية، وشكك في احتمال ظهور الصين كقوة عالمية رئيسية خلال السنوات العشرين القادمة، معللاً وجهة نظره هذه بعدة أسباب[٦٠].

وقد أثار ذلك جدلاً حول ما إذا ستأخذ الصين دور الاتحاد السوفياتي في النظام الدولي السابق، إذ ارتأى توجّه أمريكي بأن الصين بوضعها الحالي وأهدافها، تتعارض مع المصالح الأمريكية، وتهدف إلى خفض النفوذ الأمريكي في آسيا، وهذا ما عمدت إلى منعه أمريكا من قبل. في حين يرى توجه آخر أن الصين لا تزال دولة فقيرة، ولا ترقى إلى مستوى المنافسة، وأنها تواجه تحديات كبرى[٦١]. أكد «هنري كيسنجر» ضرورة مراجعة دعم الانفتاح تجاه الصين، وأنه ليس من شك في أن القوة العسكرية الصينية ستنمو بشكل يتناسب مع نموها الاقتصادي، ولكنها لن تكون قوة عسكرية عالمية على الأقل لربع قرن مقبل[٦٢].

وهناك من يرى أن الصراع كامن بين الولايات المتحدة والصين، لأن الولايات المتحدة ترى في الصين إمبراطورية الشر الجديدة، بحسب تعبيره، وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وهذا ما تؤكده أطروحات هنتنغتون وغيره من المنظّرين الأمريكيين، بينما ترى الصين أن مرحلة الهيمنة الأمريكية العالمية ينبغي أن تنتهي وستنتهي، فالنهضة الصينية غير خافية على أحد، وهي لا تخفي رغبتها في أن تصبح قطباً دولياً وقوة عظمى على خارطة العالم خلال العقود القادمة[٦٣].

وبالرغم من اختلاف الرؤى حول طبيعة النظام الدولي الحالي، فإنه من الواضح وجود شبه إجماع على احتمال أن تصبح الصين المنافس الحقيقي والمحتمل للولايات

---

(٥٩) للمزيد انظر: بريجنسكي، **الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين**.

(٦٠) بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: الأوّلية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية**، ص ١٩٦ وما بعدها.

(٦١) شلبي، «هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة؟،» ص ٣٠.

(٦٢) كيسنجر، **الدبلوماسية: من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة**، ص ١٧ و٢٥.

(٦٣) اللاوندي، **أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة**، ص ١٢٦.

المتحدة الأمريكية على المستوى الدولي، حيث تظهر استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠١٠ مخاوف الولايات المتحدة من أن يصبح الاقتصاد الصيني الأكبر عالمياً، وأن تتحول الصين إلى قوة عسكرية رائدة، خصوصاً في ظل سعيها إلى أداء دور أكبر ومؤثر على المسرح السياسي الدولي، خلال العقدين القادمين[٦٤]، بحيث تصبح قادرة على منافسة الولايات الأمريكية عسكرياً على المستوى الدولي، وذلك بحسب تقارير وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي[٦٥].

في المقابل، يقلل «جوزيف ناي» (Joseph S. Nye)[٦٦] من قدرة الصين على تحدّي الهيمنة الأمريكية، ويستند في رأيه هذا إلى ضخامة المشكلات التي تواجهها على صعيد التنمية، والمشكلات الديمغرافية، معتبراً أن الطريق قد يكون طويلاً أمام الصين حتى تصبح قوة منافسة لقوة الولايات المتحدة. كما يرى «ناي» أنه مع افتراض وجود رغبة صينية في منافسة الولايات المتحدة، إلا أنه يشكك في إمكان تطوير الصين لقدرات عسكرية متفوقة. وحتى لو حدث ذلك، فإن هذا من شأنه إثارة مخاوف ومعارضة قوى آسيوية أخرى، كاليابان والهند، الأمر الذي سيدفعها إلى تشكيل تحالفات دولية، وإمكان غلق أسواقها أمام المنتجات الصينية، وهو ما قد يضعف القوة الصينية من ناحية، ويصب في مصلحة الولايات المتحدة من ناحية أخرى[٦٧].

من ناحية أخرى، تبنّت إدارة بوش الابن سياسة نقدية وهجومية تجاه ممارسات الصين وسياستها منذ أن وصلت إلى الحكم، فقد انتقدت استمرار الصين في تصنيع التكنولوجيا العسكرية، بالإضافة إلى الخلافات على المستوى التجاري، وعبَّرت عن القلق الأمريكي حيال الخلل في الميزان التجاري لصالح الصين. وفي هذا الصدد، يعبر القادة الصينيون عادةً عن أن الصين لن ترضخ لأي قيود أو تدخلات أجنبية، وفي الوقت نفسه يؤكدون أن النمو الصيني السلمي لا يهدد أحداً، وأنها لا تتحدّى مكانة الولايات المتحدة، ولا حتى مصالحها في آسيا[٦٨].

---

(٦٤) عبد العاطي، «تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية،» ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(٦٥) «National Security Strategy,» Seal of the President of the United States of America (May 2010), p. 43, <http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf>.

(٦٦) وُلِدَ جوزيف ناي عام ١٩٣٧، مفكّر أمريكي وأستاذ العلوم السياسية، تولّى مناصب رسمية رفيعة منها: مساعد وزير الدفاع للشؤون الأمنية الدولية في عهد بيل كلينتون، ورئيس مجلس الاستخبارات الوطني. اشتهر بابتكاره مصطلح «القوة الناعمة».

(٦٧) Joseph S. Nye, «The Future of American Power,» *Foreign Affairs*, vol. 89, no. 6, (November-December 2010), p. 211.

(٦٨) شلبي، «هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة؟،» ص ٣٠.

وعلى هذا النحو، نرى أن هذا النموذج يتجاهل دور المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، بكل ما لها من قدرة على التشريع وإرساء مبادئ الشرعية الدولية، خصوصاً عقب الحرب الباردة، بالرغم من الضعف الذي أصاب الأمم المتحدة جراء الهيمنة التي تمارسها عليها الولايات المتحدة، وازدواجية المعايير التي تنتهجها الدول الكبرى من خلال المنظمة الأممية.

٣ ـ نموذج الأقطاب الثلاثة للجغرافيا الاقتصادية (The Three Bloc Geo-Economics Model)

ظهر هذا التوجه مع بداية حكم الرئيس الأمريكي الأسبق «بيل كلينتون» (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٠)، ويفترض أنصار هذا التوجه رؤية لنظام عالمي جديد، تحل فيه الجغرافيا الاقتصادية محل الجغرافيا السياسية (يحلّ الجيوإيكونومكس محل الجيوبوليتكس). ومن أهم سمات هذا النموذج أنه يقلل من أهمية القوة العسكرية لصالح القوة الاقتصادية التي ستتحكّم في النظام العالمي ومستوى التنافس بين الدول، بحسب هذا التصور[٦٩].

ويذهب أنصار هذا النموذج، ومنهم «والتر راسل ميد» إلى أن تطور النظام العالمي الجديد سيؤدي إلى انقسام العالم إلى ثلاث كتل اقتصادية متنافسة (أقطاب ثلاثة)، هي[٧٠]:

أ ـ القطب الآسيوي ومركزه اليابان: يشمل اليابان والصين، بالإضافة إلى تكتلات اقتصادية آسيوية أخرى، هي: رابطة الآسيان[٧١]، ومجموعة دول رابطة جنوب شرق آسيا (SAARC).

ب ـ القطب الأوروبي: تقوده ألمانيا، ويفترض أن يضم روسيا وبعض جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، بالإضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي.

---

(٦٩) للمزيد من التوضيح حول النماذج المختلفة، انظر: أحمد، **إمبراطورية تتداعى: مستقبل الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي**، ص ٢٨٢ ـ ٣٠٥.

(٧٠) Walter Russell Mead, «On the Road to Ruin,» in: Jeffery Garten, *A Cold Peace* (New York: Times Books, 1992), pp. 59-64.

(٧١) ظهرت مجموعة الآسيان بعد التوقيع على المعاهدة الخاصة بإنشاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ١٩٦٧، كتجمع اقتصادي لمواجهة التهديد الشيوعي.

ج ـ القطب الأمريكي: يضم المعسكر الغربي والأمريكتين، خصوصاً بعد التوقيع على اتفاق التجارة الحرة في عام ١٩٩٤ (NAFTA)، وتضم منظمة «النافتا» دول شمال القارة الأمريكية، بالإضافة إلى كندا والولايات المتحدة والمكسيك، في سوق واحدة كبيرة.

ويرى أنصار هذا النموذج الذي يعطي للاقتصاد أهمية خاصة لجهة توزيع القوى الدولية «في ظل النظام العالمي الجديد» أن يكون المحور الأوروبي الذي ستقوده ألمانيا هو الأقوى، في حين يصبح المحور الذي تقوده الولايات المتحدة هو الأضعف، وذلك لما يتوافر للمحور الأوروبي من مقوّمات زراعية وصناعية كبيرة، بالإضافة إلى أن هذا المحور يتجه بسرعة نحو تطوير صناعاته التكنولوجية، الأمر الذي يؤهله لمركز الصدارة في هذا النموذج للنظام العالمي، المرتكز إلى العوامل الاقتصادية في الأساس[٧٢].

لكن نموذج الأقطاب الاقتصادية الثلاثة يواجه كثيراً من الانتقادات، من حيث تركيزه على العوامل الاقتصادية والجغرافية فقط، في حين يتجاهل صعود أي قوى اقتصادية أخرى.

ومن ناحية أخرى، فإن أوروبا تواجه مشكلات مثل الخوف من التمدد الألماني أو الروسي، وتزايد مشكلة الأقليات، بالإضافة إلى أن نموذج الكتل الاقتصادية الثلاث يتناقض مع التوجه نحو الاعتماد العالمي المتبادل، وتحكّم الرأسمالية العالمية في التجارة والاستثمارات العالمية، كما لا يتفق هذا الطرح مع النظام الدولي المالي المعمول به والمسيطر عليه من قبل الولايات المتحدة. وفي هذا الصدد يرى «سمير أمين» أن الترابط والشراكة الغربية والتقارب الأمريكي ـ الأوروبي في السنوات الأخيرة لا يترك أي مجال أمام قيام أوروبا موحدة، تستطيع أن تغرّد خارج السرب الأمريكي، وأنه مهما كان من اختلاف إلا أن السياسة الأوروبية تتناغم بشكل واضح مع السياسيات الأمريكية العليا[٧٣].

ونرى هنا أن طرح نموذج الأقطاب الاقتصادية الثلاثة برز في فترة قديمة نسبياً، إبان تفكك الاتحاد السوفياتي وانهياره، وتحول النظام الدولي الثنائي القطبية إلى نظام

---

(٧٢) أحمد، **إمبراطورية تتداعى: مستقبل الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي**، ص ٣٠١ ـ ٣٠٢.

(٧٣) سمير أمين، «بعد حرب الخليج: الهيمنة الأمريكية إلى أين؟،» في: محمد الأطرش [وآخرون]، **العرب وتحديات النظام العالمي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٨٤.

أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة. كما بات من الواضح عدم إمكان تحقق هذا النموذج، نظراً إلى التغيرات التي طرأت على النظام الدولي، وتحديداً أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وما تبعها من توسيع لحلف الناتو في أوروبا.

وفي هذا الصدد، تسعى الولايات المتحدة إلى منع العملاق الاقتصادي الأوروبي من أن يصبح قطباً سياسياً، قد يعرقل الطموحات الأمريكية في استمرار التفرّد بالقرار الدولي لأطول مدة ممكنة. فالولايات المتحدة ترفض قيام أوروبا الموحدة التي من الممكن أن تقف في وجه الهيمنة الأمريكية، وبمعنى آخر منع ظهور أي قوة مماثلة للاتحاد السوفياتي السابق. وفي هذا الاتجاه، تعمل أمريكا على تغيير المفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو، وزيادة التدخلات العسكرية التي تمارسها في مناطق مختلفة من العالم[٧٤]، حيث يبرر «هنري كيسنجر» ذلك بأن الولايات المتحدة تمتلك أفضل نظام سياسي في العالم، وعلى الإنسانية جمعاء أن تتخلى عن النهج الدبلوماسي الكلاسيكي، وتقتدي بالولايات المتحدة ومبادئها الأخلاقية[٧٥].

وبالرغم مما أنجزته أوروبا على طريق التوحد، إلا أنها لم تحقق إنجازاً يحسب على طريق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، بل إن البعض يرى أن أوروبا أصبحت أضعف من ذي قبل، وكثيراً ما تتبنى الدول الأوروبية مواقف متباينة حيال القضايا نفسها على لسان قادة دولها، في حين تستغل الولايات المتحدة ذلك لمنعها من أن تؤدي أي دور سياسي على المستوى الدولي، وقد اتضح أن أوروبا ليس لديها موقف مشترك حيال الأزمات الدولية، مثل الشرق الأوسط، وأزمة كوسوفو. كما يحاول المنظّرون الأمريكيون زجّ أوروبا في صراع طويل مع التطرف الإسلامي الذي يهدد الأمم غير الإسلامية، بحسب رؤية هنتنغتون، باعتباره الخطر الأساسي للحضارة الغربية. كما ترغب أمريكا في تحقيق قوة أوروبية جيوبوليتيكية مستقلة تتوافق مع المصالح الأمريكية، وتقترب أكثر من أمريكا، وتشكل معها جبهة حضارية، كما يقترح هنتنغتون لمواجهة خطر التطرف الإسلامي[٧٦].

فبعد دخول العالم مرحلة الأحادية القطبية تزامناً مع بزوغ العولمة كإطار شامل لتسيير العالم، استغلت الولايات المتحدة الإنجازات التكنولوجية التي قدمتها إلى

---

(٧٤) اللاوندي، **أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة**، ص ١٤٢ و١٨٨.

(٧٥) كيسنجر، **الدبلوماسية: من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة**، ص ١٢.

(٧٦) اللاوندي، المصدر نفسه، ص ١٤٤.

العالم، والتي تعتبر الأداة الفاعلة التي استغلّتها أمريكا، وقدمتها إلى العالم بشكل إيجابي، حيث جسدت من خلال ذلك نظامها العالمي الجديد، وهي لم تتوان في طرحه للعالم وعلى الملأ، وذلك في ظل سيطرة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي. فقد أحكمت سيطرتها على المنظمات الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى المؤسسات المالية منها، والتي تستخدمها لاحتواء أي مشاريع مغايرة لأهدافها، كما تعمل على تطويع برامج تلك المنظمات وقراراتها، لخدمة السياسة الأمريكية وأهدافها، في ظل نظام القطبية الأحادية، باعتباره النموذج الأكثر وضوحاً وتجسيداً لنظام الهيمنة الأمريكية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. لكن التحول الراهن في علاقات القوة يشير إلى أن احتمالات استمرار الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي باتت ضئيلة.

٤ ـ الصراع الدولي ومؤشرات عودة التوازن (رؤية استشرافية)

يرى المحللون أنه لا بد لنظام القطبية الأحادية القائم من أن يتطور في المستقبل، نتيجة تغير يطرأ على النظام الدولي، وقد يتحول إلى نظام متعدد الأقطاب، كما أن هذا التغير في النظم الدولية يعتبر عملية صحية وطبيعية، إلا أنها تحتاج إلى فترة من الزمن. ويتم التحول تدريجياً، حيث تمر مرحلة القطبية الأحادية بمرحلة وسط أو شكل من أشكال التبلور الجديد، تمهيداً للانتقال إلى نظام دولي متعدد أو ثنائي القطبية. وفي هذا السياق، يمكن التمييز بين مرحلتين من القطبية الأحادية، هما القطبية الأحادية الصلبة، والقطبية الأحادية الهشّة. كما قد يتراجع الصراع الدولي على مستوى القمة، في ظل الأحادية القطبية الصلبة، وينحدر إلى مستويات فرعية نتيجة غياب القوى المنافسة للقطب المهيمن، كمؤشر على تراجع نظام القطبية الأحادية، وذلك استناداً إلى عدة أسباب، هي[٧٧]:

• تراجع دور القوة العسكرية في التأثير في محصلة القوة، قياساً بازدياد تأثير العوامل الاقتصادية والتكنولوجية في الوقت الحاضر، حيث ساعدت الثورة التكنولوجية على نقل علاقات القوة إلى مرحلة جديدة من تحديات الوصول إلى هيكل القوة، كما أن تكلفة صيانة النظام الدولي أصبحت تعتمد فيها الولايات المتحدة على حلفائها، وتعتمد عليهم في سهولة وصول قواتها العسكرية إلى مناطق العالم المختلفة.

---

(٧٧) توفيق، **النظام العالمي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة،** ص ١٩١ ـ ١٩٣.

• صعوبة قيام الولايات المتحدة بتطويع كل القوى الكبرى في النظام الدولي، حيث أصبح لدى بعض تلك القوى قدرة نسبية على اتخاذ مواقف مستقلة عن الرؤية الأمريكية في بعض القضايا، الأمر الذي يدلل على وجود تحديات يواجهها القطب الأوحد في النظام لجهة ضبط النظام الدولي بشكل يحقق مصالحه الحيوية بشكل كامل.

• الطبيعة المتغيّرة للنظام الدولي الذي يتصف باستمرار الحركة والصيرورة، كما أن استقراء التاريخ يبيّن أن النظام الدولي يتغير كل عدة عقود إلى نظام دولي مختلف. فقد تحول النظام الدولي إلى نظام أحادي القطبية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، وتميز بأنه نظام صلب، وما يشهده المسرح السياسي هذه الأيام من تغيرات لجهة مواقف الدول الكبرى يدلل على أن النظام الأحادي دخل مرحلته الهشّة أو المرنة، وبذلك فليس من الصعب أن نشهد النظام الدولي يتحول إلى نظام متعدد الأقطاب خلال السنوات القليلة القادمة.

يخلص «ولرستاين» في دراسة له بعنوان «Friends as Foes» إلى أن الولايات المتحدة أقل قوة اليوم، وأقل قوة اقتصادية وسياسية وثقافية مما كانت عليه في الستينيات من القرن العشرين، بينما أصبحت أوروبا واليابان في الوقت ذاته أكثر قوة مما كانت عليه، أي أن أيام الهيمنة ذهبت ولن تعود، وعلى الولايات المتحدة أن تقبل بأنها أصبحت إحدى القوى الرئيسية بين كثير من الدول التي تنافسها في عالم متغير وغير منتظم، والذي سيزداد في عدم انتظامه خلال القرن الحادي والعشرين[٧٨].

باتت المؤشرات واضحة على اختلال نظام الهيمنة الأمريكية (القطبية الأحادية) الذي فرضته الولايات المتحدة على العالم عقب حرب الخليج الثانية، حين أعلنت عن مولد النظام العالمي الجديد، وقد اعتمدت الولايات المتحدة على الإفراط في استخدام القوة العسكرية، خلال ما أطلقت عليه الحرب على الإرهاب. فبعد الفشل الذي خلقته السياسة الأمريكية على مستوى العالم، بعد احتلال أفغانستان والعراق، يبدو أن مرحلة النظام الدولي الأحادي القطبية قد دخل مرحلته الهشّة، وباتت المواقف الدولية ـ الروسية والصينية بشكل خاص ـ تشير إلى تراجع الهيمنة الأمريكية لمصلحة عودة التوازن بين القوى الدولية، داخل الأمم المتحدة وخارجها، خصوصاً بعد عودة الدور الروسي للمشهد الدولي. وسوف نعرض باختصار أهم ملامح عودة التوازن:

(٧٨) Immanuel Wallerstein, «Friends as Foes,» *Foreign Policy*, no. 40 (Fall 1980), pp. 119-120.

• تراجع دور الأمم المتحدة في ظل عودة التوازن على مستوى الصراع الدولي، فلم تنجح الأمم المتحدة في وضع حدّ لأي من الصراعات الدولية التي تفجرت في الفترة الأخيرة، وأصبح من الواضح أن أقطاباً دولية باتت تنازع الولايات المتحدة سيطرتها على العالم، وتتعارض مع رؤيتها لحل الصراعات الدولية، الأمر الذي يؤشر، بحسب رأينا، إلى قراءة جديدة للمشهد السياسي الدولي.

يمكن القول هنا إن الولايات المتحدة باتت تواجه مشكلة في الحصول على إجماع دولي داخل الأمم المتحدة يدعم سياستها تجاه القضايا الدولية، أو يدعم رؤيتها لحل الصراعات الدولية، فلا تزال الملفات الدولية الأكثر أهمية عالقة من دون حلّ. فعلى صعيد الأزمة السورية تدخلت روسيا بقوة للدفاع عن النظام السوري الرسمي، حيث استخدمت فيتواً ثنائياً مع الصين ثلاث مرات ضد صدور قرارات تدين النظام الموالي لها في سورية[٧٩].

• تخوض روسيا مؤخراً جولة جديدة من الصراع الدولي، وتبرز أهم ملامح هذه المرحلة في مواجهتها للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال دعمها للموقف السوري الرسمي، فقد جاء الفيتو الروسي ـ الصيني في مجلس الأمن مؤخراً لدعم نظام «بشار الأسد» في مواجهة الضغط الداخلي جراء حركة الاحتجاج المسلح التي تعصف بسورية اليوم، وإعطاء النظام السوري فرصة أخرى لضرب قوى المعارضة، ومن ثم البدء بإصلاحات نحو التحول الديمقراطي وتداول السلطة بشكل سلمي. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، وعلى المستوى العالمي، فقد جاء الفيتو تعبيراً عن رفض الروس لتمرير مخطّطات أمريكية تتعارض مع مصالحهم وتستكمل دورة تغيير النظم العربية، من وجهة نظر روسية. كما أن روسيا تتخذ موقفاً مشابهاً من قضية الملف النووي الإيراني[٨٠].

• على صعيد آخر، ضَّمت روسيا شبه جزيرة القرم بعد الاستفتاء الذي جرى في آذار/ مارس ٢٠١٤، غير مكترثة بالرفض الغربي عموماً، والأمريكي على وجه الخصوص، حيث عرقل الفيتو الروسي مشروع قرار أمريكي في مجلس الأمن يدين الاستفتاء ويعتبره غير شرعي، في حين امتنعت الصين التي تعدّ بمثابة حليف لروسيا عن

---

(٧٩) بي بي سي عربي، <http://www.bbc.co.uk/arabic> (تمّت الزيارة بتاريخ ٢/ ٤/ ٢٠١٤).

(٨٠) محمد يوسف الحافي، «روسيا تربح جولة مجلس الأمن،» **الحوار المتمدن**، العدد ٣٦٣٧ (١٣ شباط/ فبراير ٢٠١٢)، <http://www.ahewar.org/m.asp?i=4925>.

التصويت. جاء التدخل الروسي في شبه جزيرة القرم بعد سقوط نظام الرئيس فيكتور يانوكوفيتش الموالي لروسيا في شباط/ فبراير ٢٠١٤، وقد رفضت القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، نتائج الاستفتاء، معتبرةً إياه غير شرعي، وهدَّدت باتخاذ إجراءات عقابية اقتصادية ضد روسيا، في حين دعمت روسيا حركة الانفصاليين في المدن الأوكرانية الأخرى، كما قامت بتحركات عسكرية على الحدود الأوكرانية[٨١].

يمكن القول هنا إن منظومة الضوابط والتفاعلات الدولية التي تحكم العلاقات الدولية قد تغيرت، فالصراع الدولي الذي حكم العلاقات الدولية في فترة الحرب الباردة تلاشى، وحلّ محله نمط جديد من التفاعلات، ظهرت خلاله الولايات المتحدة كقوة عظمى تهيمن على القرار الدولي، حيث كانت تعتمد في تأكيد هيمنتها على القوة العسكرية وتفرقها التقاني، ومع التغيُّر الكبير الذي طرأ على المكوّنات الرئيسية لهيكل القوة، وظهور قوى دولية متعدِّدة مثل: الصين، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، واليابان، تمتلك أو من الممكن أن تمتلك عناصر القوة في أي وقت، ومع تراجع الصراع الأيديولوجي على مستوى العالم؛ فقد بات من الواضح أن الصراع الدولي مر بمرحلة سيولة أو إعادة تشكيل، يبدو أنها ارتكزت على أسس رأسمالية احتكارية، تعتمد في المقام الأول على الاقتصاد الحر، والتنافس على الأسواق.

وتبعاً لذلك، نرى أن أبجديات الصراع الدولي تغيّرت، وأن مرحلة الصراع العسكري تراجعت بشكل كبير لصالح التعاون والاعتماد المتبادل بين مجموع القوى الدولية. بمعنى آخر، إن ظهور منظومة عالمية جديدة تمثل حالة وسطيَّة بين الاعتراف بالقوة الأمريكية كقوة عظمى لها مصالحها، والنظام المتعدد الأقطاب؛ هذه المنظومة من الممكن أن تتبنّى نمطاً توافقياً من التفاعلات الدولية، بحيث تتراجع فيه الزعامة الأمريكية، ويحدث نوع من التوازن بين التكتلات الاقتصادية الكبرى، مع تمايز المصالح في ما بينها.

فلا مجال لوجود صراعات وجودية قائمة على الصراع الأيديولوجي، قد تقود إلى حروب عالمية كبرى، وعليه يتحول الصراع إلى حالة من التنافس الاقتصادي والسياسي التي قد تصل إلى درجة من الحدَّة أو التأزُّم، مثلما هو حاصل اليوم في الأزمتين الأوكرانية والسورية، لكن من دون الوصول إلى مستوى الصراعات العسكرية الكبرى،

---

(٨١) بي بي سي عربي، <http://www.bbc.co.uk/arabic> (تمّت الزيارة بتاريخ ٢/ ٤/ ٢٠١٤).

وذلك بسبب وجود درجة عالية من الاعتماد المتبادل فرضتها مقتضيات العلاقات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين.

هذا مع تسليمنا بالتحول الجذري في الرأي العام العالمي الذي أصبح رافضاً بقوة لخوض حروب كبرى لن ينتج منها سوى مزيدٍ من العنف وعدم الاستقرار، كما أن الاقتصاد الأمريكي لم يعُد يحتمل حروباً خارجية، وخصوصاً أن الاقتصاد الأمريكي لم يتعاف بعد من الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالعالم عام ٢٠٠٨.

وهدا ما يبرر عودة نمط الحروب بالوكالة التي تدور في مناطق مختلفة من العالم، مثل: سورية والسودان وغيرهما من مناطق التوتر في العالم، إضافة إلى ذلك التغير الذي طرأ على السياسة الخارجية الأمريكية في حقبة الرئيس أوباما، الذي عبّر صراحة عن عدم نية بلاده خوض حروب كبرى، وقام بسحب القوات الأمريكية من أفغانستان والعراق، خصوصاً في ظل ما يبدو أنه إعادة ترتيب لأولويات السياسة الأمريكية في ظل التغيُّر الذي طرأ على العلاقات الأمريكية مع العديد من الدول الإقليمية، مثل مصر والسعودية، وخطر الإرهاب الدولي الذي غذّته الولايات المتحدة، ولم تستطع تفادي ويلاته.

ثالثاً: تداعيات الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي

تعتبر الأمم المتحدة أهم منظمة دولية تضطلع بدور سياسي في حفظ الأمن والسلم الدوليين، كونها هي المنظمة المنوط بها النظر والبتّ في الصراعات والمنازعات التي تنشب بين أطراف التنظيم الدولي. كما أن الأمم المتحدة باتت تمثل الإرادة والشرعية الدوليتين، ومن خلالها تتصارع الأطراف (الدول) لتحقيق مكاسب سياسية قومية، وتحاول تطويع واستغلال قراراتها لخدمة مصالح كل طرف، بغضّ النظر عن تأثير ذلك في المنظمة الأممية.

ففي ظل الهيمنة الأمريكية الواضحة على المنظمة الأممية وقراراتها، من المهم الوقوف على تداعيات تلك الهيمنة على مستقبل النظام الدولي بشكل عام، وعلى الأمم المتحدة على وجه الخصوص. وقد تم تخصيص هذا المبحث لمناقشة الجدل الدائر حول النظام العالمي الجديد كتجسيد لنظام الهيمنة الأمريكية، ومن ثم آثار الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة وأجهزتها وتداعياتها، مع التركيز على مدى فعالية

(دور) الأمم المتحدة في ظل الهيمنة الأمريكية، وصولاً إلى وضع رؤية استشرافية لمستقبل الأمم المتحدة في ظل تصاعد الصراع الدولي.

١ ـ إشكالية النظام العالمي الجديد كتجسيد لنظام الهيمنة

تتخذ المدرسة الواقعية الجديدة من الدولة وحدة أساسية للتحليل، حيث يعتبر «كينث والتز» أن البنية السياسية للنظام الدولي هي التي تحدد شكل الترتيبات والمكونات السياسية للنظام الدولي، وبالتالي فإن الدول وغيرها من الكيانات السياسية الدولية تعتبر تابعة في حركتها للقوانين التي يفرضها النظام الدولي. وعليه، فإنه وفقاً لنظرية «والتز» البنيوية، لا يمكن تفسير حركة الدول بمعزل عن شكل النظام الدولي وحركة قوانينه. كما يعتبر «والتز» أن النظام الدولي هو نتاج شكل توزيع الدول، وبخاصة العظمى منها، وأن عدد الدول العظمى والترتيبات التفاعلية بينها تساهم في اكتمال البناء (النسق)، الأمر الذي يفرض قيوداً على تصرف جميع الكيانات الدولية، ويجعلها تفرز مخرجات النظام الدولي، وتحدد شكله، وبالتالي فإن عدد الدول الكبرى والمتغيّرات التي تطرأ على قوتها هي التي تشكل ما أطلق عليه «المصفوفة العالمية»[٨٢].

وعليه، فإن أي تغيير في عدد القوى العظمى لا بد من أن تنتج منه إعادة تشكيل لقواعد النظام الدولي، وهذا ما حدث بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، فقد تحول العالم إلى نظام دولي آخر، لم تستقر أركانه على شكل محدد، لأن ذلك التحول لم يحدث بسبب حرب عالمية، وإنما بشكل تدريجي، ولذلك فإن القوى الدولية تتصارع بهدف تبوء مركز استراتيجي في النظام الدولي خلال القرن الجديد، وبذلك فإن طبيعة النظام الدولي القادم لا تزال يكتنفها الغموض، ومتوقفة على الترتيبات السياسية التي ستقوم بها الدول على المستوى العالمي[٨٣]، في حين تتنبأ نخبة كبيرة من المفكرين، مثل إمانويل ولرستاين، بأن أمريكا ستواجه صعوبة في أن تبقى في قيادة العالم، نتيجة للتراجع المادي والأيديولوجي المتفاقم في قوتها[٨٤].

---

(٨٢) محمد، «الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط: دراسة في تطور العلاقات الدولية،» ص ١١.

(٨٣) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، «علاقات التفاعل بين أعضاء مجلس الأمن في إطار النظام العالمي الجديد: حالة أزمة وحرب الخليج،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٨ (شباط/ فبراير ١٩٩٣)، ص ٧١ ـ ٧٢.

(٨٤) Wallerstein, «Friends as Foes,» p. 145.

وقد شهدت العلاقات الدولية تغيّراً في النظام الدولي عدة مرات، منذ اتفاقية وستفاليا عام ١٦٤٨، ولعل هذا التغيير حدث نتيجة لتغيّر الأطراف الرئيسية في النظام، سواء نتيجة لحدوث حرب أو انهيار أو تراجع أحد أطراف النظام الدولي الرئيسيين، الأمر الذي أتاح المجال لظهور أطراف أخرى جديدة، وبالتالي ظهور قيم وأنماط سلوكية على المستوى الدولي، تختلف عن تلك التي كانت سائدة من قبل في النظام الدولي السابق. وقد عُد هذا تعبيراً عن حقبة جديدة في العلاقات الدولية بأطراف جديدة أو نظاماً دولياً جديداً[٨٥].

من ناحية أخرى، فإن الحروب بين الأطراف الثانوية في النظام الدولي ـ وعلى عكس الحروب بين الأطراف الرئيسية ـ لا تؤدي إلى تغيّر في بنية النظام، أي أن القيم والأنماط السلوكية التي تسود في النظام الدولي عادة ما تكون انعكاساً لقيم الأطراف الرئيسية وسلوكياتها أو الطرف المسيطر في النظام الدولي. ويستمر النظام الدولي في البقاء إذا ما توافرت له أربعة شروط، هي[٨٦]:

أ ـ قدرة النظام الدولي على تأكيد قدرته في تجديد نماذجه الرئيسية، بالإضافة إلى قيمه ومعاييره.

ب ـ القدرة على التكيف مع البيئة الدولية والمتغيّرات التي تجري فيها.

ج ـ القدرة على تحقيق الأهداف الموكلة لهذا النظام أو التي جاء من أجلها.

د ـ تكامل مختلف الوظائف والنظم الفرعية لتشكيل نظام متماسك ومتناسق.

وبذلك، فإن تحديد الأشكال المحتملة للنظام الدولي في المستقبل يعتمد على استقرار النظام الدولي الحالي بشكل أساسي، وبالتالي دراسة المتغيّرات التي تؤثر فيه، والقوى المرشحة للظهور في المستقبل، كلاعب رئيسي في النظام الدولي.

يعتبر انهيار الاتحاد السوفياتي في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي أهم المتغيّرات التي طرأت على النظام الدولي. وقد مثلت أزمة الخليج الثانية أهم التحديات التي واجهت النظام العالمي الجديد، حيث كثر الحديث حينها عن النظام العالمي الجديد والتصورات المرسومة له، بأنه سوف يحلّ في ظله القانون محل حكم الغابة، وتعترف الأمم بالمسؤولية المشتركة تجاه تحقيق الحرية والعدالة، وغيرها من ملامح

---

(٨٥) توفيق، **النظام العالمي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، ص ١٢٩.
(٨٦) المصدر نفسه.

النظام العالمي الجديد، وذلك كما جاء على لسان الرئيس الأمريكي «جورج بوش» مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، وخلال أزمة الخليج الثانية(٨٧).

وقد ارتبط ذلك التغيّر في هيكل النظام الدولي بإظهار مزيد من التفرد والهيمنة من قبل الولايات المتحدة على مجريات الأحداث والنظام الدولي بأسره، فقد ربط الرئيس بوش إمكان تحقيق أهداف النظام الجديد بقبول الولايات المتحدة عبء القيادة التي لا غنى عنها، كما اعتبر أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة في العالم القادرة على جمع قوى السلام وتحقيقه(٨٨).

ففي إطار عمليات التحول الكبرى التي شهدها العالم في أواخر القرن الماضي، بدأت تترسخ مجموعة من التوجهات والتغيّرات المهمة على المسرح الدولي، وذلك في سياق وضع أسس وقواعد النظام العالمي «الجديد»، حيث مثلت ظاهرة «العولمة» أهم تلك التوجهات وأبرزها، من خلال تأثيراتها الجذرية في المجالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والثقافية، كما أن تعميق الاتجاه نحو العالمية يهدف إلى إعادة تنظيم العلاقات الدولية، بما يشمله ذلك من تغيّر في مفاهيم القوة، والصراع، والأمن الدولي. وسبق تلك الحقبة عملية التسوية التاريخية التي فرضها الاستعمار الغربي على المنطقة العربية، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وتجزئة الأمة العربية (القطرية) لضمان استمرار تخلفها وتبعيتها للدول الاستعمارية (التبعية)، بالإضافة إلى زرع الدولة العبرية (إسرائيل) في قلب الوطن العربي، لضمان تحقيق أهداف تخلف الدول العربية وتبعيتها للغرب(٨٩).

ويرى الكثير من المراقبين أن التنظيم الدولي بات مرتكزاً على أسس شبه احتكارية، تتجسد في «مجموعة الدول الثماني» التي يطلق عليها «الرأسمالية العالمية»، ويمثل حلف الناتو ذراعها العسكري، وذلك في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، التي مثلت نقطة محورية بالنسبة إلى التغير الذي طرأ على النظام الدولي. كما بدا أن «حلف الناتو» قد تجاوز دوره، وبدأ يؤدي دوراً أكثر أهمية في الفترة الأخيرة، بحيث اتسع نطاق تدخلاته من المسرح الأوروبي إلى المسرح العالمي. وقد ظهر ذلك

(٨٧) شلبي، **من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد**، ص ١٤٢.

(٨٨) «The New World Order and the American›s Purpose,» in: Robert W. Tucker and David C. Heldrick son, *The Imperial Temptation: The New World Order and America's Purpose* (New York: Council of foreign Relations Press, 1992), p. 204.

(٨٩) الأطرش [وآخرون]، **العرب وتحديات النظام العالمي**، ص ٩ ـ ١١.

بوضوح من خلال اشتراك الحلف في العمليات العسكرية في أفغانستان وغيرها من الهجمات الحربية في مناطق مختلفة[٩٠].

على صعيد آخر، هناك من يرى أن الولايات المتحدة تبنّت فكرة النظام الدولي الجديد لضمان أن تحتوي عملية انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه داخل إطار أو نظام ما، حتى لا يترتب على ذلك فوضى تنتقل أثارها إلى الغرب، وأن يتم احتواء الكتلة الشرقية المتفكّكة من دون أن تتأثر الكتلة الغربية الرأسمالية بأي آثار سلبية[٩١]. بهذا المعنى، لا يعتبر النظام الدولي الجديد نظاماً، ولا هو منظومة مبادئ أخلاقية، وإنما هو شيء عارض ومرحلي يتعلق بتوازن القوى الدولية، في ظل ظروف سياسية دولية معينة، أي أن الولايات المتحدة أرادت بالنظام الدولي الجديد سدّ الفراغ الدولي، بعد زوال النظام الثنائي القطبية الذي كان يحكم العالم، وذلك في خطوة استباقية للتمهيد لنظام دولي أحادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة.

كذلك يرفض البعض مصطلح «النظام العالمي الجديد»، ويستعيض عنه بعبارة «معادلة دولية جديدة»، تعبّر عن مرحلة انتقالية للوصول إلى نظام دولي متعدد الأقطاب، ويعتبر أن هيمنة الولايات المتحدة على المنطقة العربية هدفت إلى السيطرة على احتياطيات البترول فيها، والتي تمثل ٦٥ بالمئة من الاحتياطي العالمي، خصوصاً بعد حرب العراق وتغيير النظام هناك، حيث ترتكز الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية على مرتكزين أساسيين، هما النفط وأمن إسرائيل[٩٢].

كما أشار معظم الكتاب والمفكرين إلى جملة من التناقضات التي يحملها النظام العالمي الراهن، والهيمنة على المؤسسات الاقتصادية الكبرى والمنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، من قبل قوة عظمى وحيدة، متمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، والآثار السلبية لسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات، والتجمعات الاقتصادية العملاقة على الاقتصاد العالمي، إلى جانب السعي إلى تدويل ونشر القيم والمفاهيم الغربية[٩٣].

---

(٩٠) سعيد، **أمريكا والعالم: الحرب الباردة وما بعدها**، ص ٢١٨ ـ ٢١٩.

(٩١) محمد سيد أحمد، «حول إشكالية النظام الدولي الجديد،» **السياسة الدولية**، العدد ١٠٤ (نيسان/ أبريل ١٩٩١)، ص ٢٥.

(٩٢) عبد الخالق فاروق، **أوهام السلام: صراعات التسوية وحروب المفاوضات**، ط ٢ (القاهرة: دار الكلمة، ٢٠٠٠)، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٩٣) أحمد، **إمبراطورية تتداعى: مستقبل الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي**، ص ٢٧٧.

وبهذا، دخل القرن الحادي والعشرون، ولم يزل هناك جدل حول ماهية النظام العالمي الجديد، وخصوصاً أن تغيّر وانهيار النظام السابق لتلك الفترة لم يختلف عليه أحد، حيث أصبح النظام العالمي في حالة سيولة، ولم تتضح معالم النظام العالمي الجديد بعد، وخصوصاً في ظل اختلاف وتضارب الرؤى والسيناريوهات المستقبلية للنظام العالمي الجديد، وبعد أن تغيّرت موازين القوى الدولية والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية، والتراجع الذي طرأ على مفهوم الدولة القومية وسيادتها، الأمر الذي جعل من عملية التنبؤ بمستقبل النظام الدولي أمراً بالغ التعقيد، وخصوصاً أن الظاهرة لا تزال في طور التشكل والتكوين.

٢ ـ تداعيات الهيمنة الأمريكية على هيئة الأمم المتحدة

أنتجت الهيمنة الأمريكية تداعيات خطيرة على هيئة الأمم المتحدة، بل أصابتها في مقتل حين جعلت من مبادئ المنظمة وأهدافها مجرد شعارات واهية ومضللة لإرضاء الشعوب؛ فهي في الواقع لا تلامس واقع وهموم الدول والشعوب الضعيفة التي تتمسك بتلك المبادئ وتطالب بتطبيقها لحل مشاكلها، بل يتم استغلال تلك المبادئ من قبل الولايات المتحدة أسوأ استغلال.

أفرغت الهيمنة الأمريكية مبدأ المساواة في السيادة بين الدول من محتواه، فأصبح لا يتناسب مع واقع الحال بالنسبة إلى الدول الصغيرة، لكنه يتناسب مع واقع النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، كما تعكس الممارسة السياسية الأمريكية في الأمم المتحدة عدم المساواة بين الدول، كبيرها وصغيرها. أما مبدأ حظر استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، فهو من الناحية العملية غير معمول به، وخير دليل على ذلك الحروب التي شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها خارج إطار المنظمة الدولية، على العراق ومناطق أخرى من العالم، كما لم تحرك الأمم المتحدة ساكناً عندما ضربت إسرائيل المفاعل النووي العراقي في عام ١٩٨١.

بالإضافة إلى ذلك، فقد استخدمت الولايات المتحدة الفيتو أربع مرات في عام ١٩٨٩، لمنع صدور قرارات تدين إسرائيل، بسبب سياستها العنصرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة[٩٤]، وذلك مثلما رفضت بريطانيا وفرنسا استبعاد جنوب أفريقيا

(٩٤) اللاوندي، **أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة**، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

من الأمم المتحدة للسبب نفسه، وقد تحول أمل الدول الضعيفة في معاقبة الدول التي لا تلتزم بمبادئ الأمم المتحدة إلى سراب.

من ناحية أخرى، فقد عكست طبيعة عمل الأمم المتحدة أثناء وبعد أزمة الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت) صورة واضحة لطبيعة النظام الدولي الجديد الذي فرضته أمريكا من خلال سياسة التحالفات الدولية والمفاهيم الجديدة (الفوضى الخلاقة) التي أبرزت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، ومنظماته الدولية، وخصوصاً هيئة الأمم المتحدة[٩٥]. فالهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ليست بحاجة إلى إثبات أو دلالات أخرى لتوضيحها، لكننا نشير باختصار إلى وجود مقر المنظمة الدائم في مدينة نيويورك الأمريكية، فقد تم بناؤه بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٠، وتم افتتاحه رسمياً في كانون الثاني/ يناير ١٩٥١، بموجب اتفاقية خاصة مع الولايات المتحدة، منحت بموجبها الدولة المضيفة بعض الامتيازات[٩٦].

والحقيقة أنه لا يمكن إغفال دور المنظمة في تسليط الضوء على قضايا العالم الثالث ومشكلاته، ودورها الإيجابي في المجالين الاجتماعي والإنساني، من خلال تعاطيها ومعالجتها لقضايا اللاجئين، والفقر، والكوارث، وغيرها من الأزمات الإنسانية في العالم. وبتحفظ نقول: إن الأمم المتحدة تعمل على تضميد الجراح التي تتسبب فيها سياسيات الولايات المتحدة، باعتبارها القطب الأوحد المسيطر على السياسة الدولية ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

فهناك من يعتبر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة برلمان عالمي، في حين أن الجمعية العامة بوضعها الحالي لا تعدو كونها منظمة تطرح فيها المناقشات والشكاوى، لكنها في حقيقة الأمر لا تملك أي إلزام قانوني أو قوة لتنفيذ قراراتها التي تظل مرهونة بموقف مجلس الأمن، كونه يمثل الحكومة التنفيذية العالمية التي تملك سلطة تنفيذ قراراتها. كما أن قرارات المجلس أيضاً محكومة بالفيتو الممنوح فقط للأعضاء الدائمين في المجلس، حيث يتعارض ذلك مع مبدأ المساواة والديمقراطية، إذ تستخدم الدول الكبرى الفيتو بدافع تحقيق مصالحها الخاصة، على حساب الدول الأخرى التي لا تملك الحق نفسه، وتظل مغلوبة على أمرها.

---

(٩٥) **دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين: دراسة حالة الكويت والعراق** (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ١٩٩٥)، ص ١١ ـ ١٢.

(٩٦) سوسن أبو حسين، **تحرير الأمم المتحدة** (الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٩)، ص ٢٥٧.

كما أن الانتقادات التي توجه إلى الأمم المتحدة ودورها، تقود إلى تساؤلات عن مدى إمكان تخلص الأمم المتحدة من براثن الهيمنة الأمريكية عليها، مع الاعتراف بأن الولايات المتحدة تستخدم المنظمة الأممية كأداة لخدمة السياسة الأمريكية، وتحقيق مصالحها منذ إنشاء المنظمة الدولية، بل إن البعض يراها وكأنها مكان لتسجل القرارات التي صدرت سلفاً عن البيت الأبيض.

ولم يعمل نظام الأمم المتحدة حتى الآن بحسب نصوص ميثاقها، فالمنظمة أصيبت بالشلل بعد سيطرة الغرب على النظام العالمي، وتحولت خلال حرب الخليج إلى مجلس يقرّر بأوامر واشنطن وحلفائها، وبذلك أنتجت حرب الخليج صدمة للآمال المعلقة على انتهاء الحرب الباردة، وبروز دور جديد للأمم المتحدة يسمح لها بأداء دور إيجابي في إعادة بناء حقيقية لعالم متعدد المحاور والأقطاب، لكن الأمم المتحدة فقدت الكثير من شرعيتها في نظر شعوب العالم الثالث[٩٧].

وبالرغم من ظهور حاجة ماسة إلى تطوير وإصلاح الأمم المتحدة، بسبب وجود عوار جسيم في أهم أجهزتها وآلية عملها، إلا أنه بات من الواضح رغبة الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، في إبقاء الوضع على ما هو عليه، بل والعمل على إفشال أي طروحات أو مشاريع لإصلاح الأمم المتحدة وأجهزتها، طالما بقيت هذه المنظمة بواقعها الحالي تخدم مصالح الرأسمالية العالمية، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية[٩٨].

كما بات جلياً أثر الهيمنة الأمريكية ودورها المحوري في عدم إجراء أي إصلاحات جوهرية في بنى منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها، وخصوصاً مجلس الأمن الدولي، لما يملكه من صلاحيات تنفيذية في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، وذلك بهدف الإبقاء على الهيمنة والسيطرة الأمريكيتين على الأمم المتحدة وقراراتها، كونها المنظمة السياسية الدولية التي تضطلع بمهمة حفظ السلام العالمي، بالإضافة إلى كونها تملك صلاحيات استخدام أعمال القسر والمنع بحق أي دولة، سواء أكانت عضواً فيها أم خارج عضويتها[٩٩].

---

(٩٧) سمير أمين، «بعد حرب الخليج: الهيمنة الأمريكية إلى أين؟،» ص ٩١.

(٩٨) نبيل العربي، «تطوير الأمم المتحدة وآفاق المستقبل،» في: عائشة راتب [وآخرون]، **الأمم المتحدة في ظل التحولات الراهنة في النظام الدولي** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٢٨٠ و٢٨٣.

(٩٩) أحمد الرشيدي [وآخرون]، **الأمم المتحدة: ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، وجه نظر عربية**، تحرير جميل مطر وعلي الدين هلال (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٣١٨ ـ ٣١٩، وحسن نافعة، =

فمن تداعيات الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة عدم قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها، وتطبيق المبادئ التي تبنّتها في ميثاق المنظمة، والتي صادقت عليه جميع الدول الأعضاء، بما فيها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. وهذا يوضح كيفية تعامل الولايات المتحدة وحلفائها مع أهداف ومبادئ المنظمة الأممية، من منظور نفعي خالص، واستغلالها لتحقيق مصالحها، بدلاً من العمل على تحقيق أهداف المنظمة، أي أن أهداف المنظمة ليست ضمن أولويات الدول الخمس الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة.

وبالرغم من اعترافنا بضعف الثقة والمصداقية في الأمم المتحدة وقراراتها، إلا أنه من الملاحظ هنا أن الأمم المتحدة ـ بغضّ النظر عن كفاءتها ـ جاءت لتنظيم العلاقات الدولية بشكل مؤسسي، وهذا ما يعتبر ضرورة في حدّ ذاته، ونرى أن الخلل الجوهري يكمن في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتحديداً الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تستغل مبادئ المنظمة وأهدافها بشكل نفعي براغماتي لتمرير سياساتها، مبتعدة بذلك كل البعد عن الغايات الإنسانية الحقيقية التي جاءت في مبادئ المنظمة ونصوص ميثاقها.

٣ ـ مدى فعالية (دور) الأمم المتحدة في ظل الهيمنة الأمريكية

كان بديهياً أن تتأثر عملية صنع القرار في الأمم المتحدة بما يدور من حلقات صراع في النظام الدولي، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك في ظل (البناء التنظيمي) الأسس التي تعمل بها الأجهزة الرئيسية في المنظمة، وبخاصة مجلس الأمن الذي تتحكم فيه الدول الكبرى من خلال حق الفيتو. فقد تحملت أجهزة الأمم المتحدة عبء التعطيل والفشل، وتراجع دورها بسبب ما تمارسه الدول الكبرى من سياسات خارجية، تخدم مصالحها الوطنية في المقام الأول، ونحن نعلم مدى الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة وبخاصة في الفترة الأخيرة، وتطويع عملها لخدمة المصالح الأمريكية، وهي بذلك تعكس سيطرتها على النظام الدولي القائم.

فلقد بذلت الأمم المتحدة جهوداً مهمة لجهة نزع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، والعمل على خفض الإنفاق العسكري على المستوى العالمي، وذلك بهدف

= **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥**، عالم المعرفة؛ ٢٠٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٥)، ص ٤١٥ ـ ٤١٦.

المحافظة على السلام العالمي وتقويته. لكن الأرقام التي وردت في تقارير «معهد استوكهولم الدولي لدراسات السلام» أشارت إلى أن الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن تنفق وحدها ما يعادل ٦٠ بالمئة من إجمالي النفقات العسكرية على مستوى العالم، بواقع ١,٥ تريليون دولار في عام ٢٠٠٧[١٠٠]. وهذا ما يوضح دور الدول الخمس الكبرى، وتحديداً الولايات المتحدة، في إفشال جهود الأمم المتحدة في هذا المجال.

كما عمدت الولايات المتحدة في ظل «النظام العالمي الجديد» إلى تحويل الأمم المتحدة من منظمة أممية تكفل المساواة في السيادة بين جميع أعضائها إلى أداة للتعبير عن إرادة الدولة المهيمنة على النظام الدولي، ومن ثم التعامل بازدواجية المعايير حيال القضايا الدولية، حيث اتخذ مجلس الأمن قرارات مختلفة، تلبّي رغبة الدولة المهيمنة؛ مثال ذلك، نظر المجلس إلى قضية لوكربي، واستمرار فرض العقوبات على العراق، كما تم إلغاء قرار الجمعية العامة الذي صدر عام ١٩٧٥ لمساواة الصهيونية بالعنصرية، تحت إصرار وضغط من الولايات المتحدة، في حين لم تصرّ على تنفيذ القرار الصادر عام ١٩٩٢ بدعوة إسرائيل إلى إعادة الفلسطينيين المطرودين إلى أراضيهم[١٠١].

وعبّر فرانسيس فوكوياما عام ١٩٩٢ عن النظرة النخبوية السائدة في ما يتعلق بالأمم المتحدة: «إن الأمم المتحدة نافعة تماماً كأداة لأحادية القطب الأمريكية، ولعلها تكون بالفعل الآلية الرئيسية التي ستُمارس من خلالها أحادية القطب هذه في المستقبل». وقد علق شومسكي على ذلك بقوله: «عندما تخفق الأمم المتحدة في أن تكون أداة طيّعة للأحادية الأمريكية في مسائل ذات اهتمام نخبوي، فهي تسقط حالاً من الاعتبار»[١٠٢].

ويمكن هنا التمييز بين ثلاثة أنماط لتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الأمم المتحدة في حل الصراعات الدولية، هي[١٠٣]:

---

(١٠٠) أبو حسين، **تحرير الأمم المتحدة،** ص ٢٥٨.

(١٠١) أحمد إبراهيم محمود، «ظاهر الفوضى والعنف المسلح في النظام الدولي الجديد،» **السياسة الدولية،** العدد ١٠٨ (نيسان/ أبريل ١٩٩٢)، ص ٢٧٩.

(١٠٢) نعوم شومسكي، **الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم،** ترجمة سامي الكعكي (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤)، ص ٤٢ ـ ٤٣.

(١٠٣) نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥،** ص ٣٤١ ـ ٣٤٧.

أ ـ النمط الاستبعادي: تعمل الولايات المتحدة في ظلّه على استبعاد مجلس الأمن من أي دور، كي تقوم هي بتسويتها وفق رؤيتها لحل الصراع، بعيداً من الأمم المتحدة، ومثال ذلك: استبعاد الأمم المتحدة من تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فقد ضغطت الولايات المتحدة على الأطراف العربية للجلوس على طاولة المفاوضات، في ظل استبعاد المظلة الدولية المتمثلة بالأمم المتحدة؛ أي استبعاد قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بالصراع، والتي تعترف بحقوق للفلسطينيين، وخصوصاً قراري مجلس الأمن الرقمين (١٨١) و(١٩٤) لسنتي ١٩٤٧ و١٩٤٨، بالإضافة إلى القرارين الرقمين (٢٤٢) لعام ١٩٦٧، و(٣٣٨) لعام ١٩٧٣، وهذا يعني استبعاد القانون الدولي والمنظمة الدولية كأساس للتسوية منذ البداية، بالإضافة إلى استبعاد أعضاء مجلس الأمن الآخرين[١٠٤]. كما مارست الولايات المتحدة الضغط على الأمم المتحدة لإلغاء قرار الجمعية العامة الرقم (٣٣٧٩)[١٠٥] لسنة ١٩٧٥ الذي ساوى الصهيونية بالعنصرية.

كما هددت الولايات المتحدة مؤخراً باستخدام الفيتو في مجلس الأمن، ضد إصدار قرار يمنح فلسطين عضوية الأمم المتحدة، لكن الموقف الأمريكي لم يكن مستغرباً، فقد قدمت أمريكا كل أنواع الدعم لإسرائيل، ومنها الدعم السياسي، حيث تصدّت لكل القرارات التي تدين إسرائيل وممارساتها التعسفية في الأراضي الفلسطينية، كما لم تسعَ إلى وضع أي قرار من قرارات الشرعية الدولية (الأمم المتحدة) موضع التنفيذ، وبذلك يتضح بجلاء مدى تناقض الممارسة السياسية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وما تدّعيه من تبنيها لمبادئ أخلاقية، ورؤى لحل الصراع على أساس حل الدولتين. فالرفض الأمريكي لانضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وأهدافها، في ما يخصّ حفظ السلم والأمن الدوليين، والذي يعتبر الأساس الذي أُنشئت المنظمة الأممية من أجله. فلم يتغير الموقف الأمريكي بشأن عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، سواء كانت عضوية كاملة، من خلال مجلس الأمن، أو رفع مكانة فلسطين إلى دولة غير عضو (مراقب)، من خلال الجمعية العامة[١٠٦].

---

(١٠٤) فاروق، **أوهام السلام: صراعات التسوية وحروب المفاوضات،** ص ٣١ ـ ٣٢.

(١٠٥) صَدَرَ القرار الجديد بإلغاء القرار الرقم (٣٣٧٩) لسنة ١٩٧٥ في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، وبأغلبية ١١١ صوتاً مقابل ٢٥ دولة اعترضت على القرار، في حين لم تشترك في الجلسة ١٧ دولة. انظر: فاروق، المصدر نفسه، ص ٣٢.

(١٠٦) صائب عريقات، «فلسطين «دولة غير عضو» اليوم التالي؟،» منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، الدراسة الرقم ١١ (حزيران/ يونيو ـ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢)، ص ١٧، <http://www.wafainfo.ps/pdf/Palestine_is_a_member_state_the_next_day.pdf>.

وبذلك يتضح مدى الوصاية الأمريكية على القرار الدولي، وما تمارسه من هيمنة علنية على الأمم المتحدة بكل مؤسساتها الفعالة، وهذا ما تؤكده تصريحات الساسة الأمريكيين من أن الولايات المتحدة ترفض منح فلسطين عضوية غير كاملة في الأمم المتحدة، متجاهلة صوت المجتمع الدولي الذي صوّت لصالح القرار بواقع ١٣٨ صوتاً، مقابل ٩ أصوات فقط رفضت القرار، في حين امتنعت عن التصويت ٤١ دولة خلال الدورة الـ ٦٧ للجمعية العامة التي انعقدت بتاريخ ٢٩/ ١١/ ٢٠١٢[١٠٧].

في هذا الصدد، صرحت «سوزان رايس»، مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، خلال كلمتها التي ألقتها في الجلسة المنعقدة في ٢٩/ ١١/ ٢٠١٢ (عقب التصويت لمصلحة القرار)، برفض بلادها للقرار، واعتباره قراراً أحادي الجانب، كما اعتبرت القرار غير ذي قيمة، وأنه يجهض مساعي السلام، وأن الولايات المتحدة ستظل تعارض أي محاولة لانضمام كامل لفلسطين إلى الأمم المتحدة[١٠٨].

في الوقت نفسه، هددت إسرائيل على لسان قادتها بإلغاء كل الاتفاقات الموقعة مع السلطة الفلسطينية، في حال منح فلسطين صفة مراقب في الأمم المتحدة، كما اعتبر «بنيامين نتنياهو»، رئيس وزراء إسرائيل، أن القرار لن يغيّر شيئاً على الأرض. وقد جاء رد إسرائيل بعد انعقاد الجلسة التي صوّتت فيها الجمعية العامة على القرار بيوم واحد، بأنها وافقت على بناء ٣٠٠٠ وحدة سكنية، على أراضي الضفة الغربية والقدس، وذلك رداً على منح فلسطين صفة عضو «مراقب» في الأمم المتحدة[١٠٩].

ب ـ النمط الافتعالي: وهو على عكس النمط السابق، أي أن الولايات المتحدة تقوم بإقحام مجلس الأمن في حل الصراع من دون مبرر لتدخله، وذلك بهدف استصدار قرارات تلبي مصالح القوة المهيمنة عليه، مثل إقحام مجلس الأمن في قضية «لوكربي»، وإصدار القرارين الرقمين (٧٣١) و(٧٨٤)، وفرض عقوبات على ليبيا بما يخالف آراء القانون الدولي التي ترى أن مجلس الأمن يكون بذلك قد تجاوز حدود سلطاته المنصوص عليها في الميثاق.

---

(١٠٧) انظر محضر الاجتماع العادي للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٩/ ١١/ ٢٠١٢. والقرار الذي صدر عن الجمعية العامة في تلك الجلسة. انظر: بي. بي. سي. عربي، <http://www.bbc.co.uk/arabic> (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٣٠/ ١١/ ٢٠١٢).

(١٠٨) خطاب «سوزان رايس»، مندوبة الولايات الأمريكية في الأمم المتحدة خلال جلسة الجمعية العامة بتاريخ ٢٩/ ١١/ ٢٠١٢.

(١٠٩) بي بي سي عربي، <http://www.bbc.co.uk/arabic> (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٣٠/ ١١/ ٢٠١٢).

ج ـ نمط المشاركة المحسوبة: وهو النمط الوسط بين الحالتين السابقتين، والسمة الغالبة على الأمم المتحدة في حل المنازعات الدولية، منذ أزمة العراق وحتى أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. وقد أدت الأمم المتحدة خلال تلك الفترة أدواراً مختلفة، بحسب طبيعة الأزمة وعلاقتها بمصالح القطب المهيمن (أي الولايات المتحدة الأمريكية). فلقد أدت الأمم المتحدة، بحسب نمط المشاركة المحسوبة، دوراً كبيراً، وارتفع معدل تدخلها في حل الصراعات الدولية في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة، حيث اتضح مدى فعالية المنظمة الدولية في تلك الفترة، من خلال حجم القضايا التي تدخلت فيها، والتي توازي ما سبق وتعرضت له من قضايا في نصف قرن تقريباً.

كذلك تستغلّ الولايات المتحدة حالة الإجماع الدولي في إطار مجلس الأمن، كإحدى الوسائل لتحقيق الانضباط والتبعية لها، باعتبارها القطب الأوحد على مستوى العلاقات الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى تصفية المنازعات المعادية لمصالحها، ويعطيها ذلك مساحة أكبر للسيطرة على كل بؤر التوتر الدولي، وحلها وفقاً لإرادتها، كونها تمثل القطب المهيمن على النظام الدولي برمّته.

٤ ـ الصراع الدولي ومستقبل الأمم المتحدة

ارتبط إنشاء الأمم المتحدة منذ تأسيسها بفكرة السلام العالمي، وحفظ السلم والأمن الدوليين، ولكن في حقيقة الأمر فإن المنظمة ظهرت للوجود بإرادة أمريكية، حاولت من خلالها أن تعكس الحالة الدولية عشية انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، ولكنَّها سرعان ما تحوّلت إلى ساحة صراع، تُدار من خلالها الصراعات الدولية، وذلك في ظل تصاعد الصراع الدولي بين القوى الكبرى.

ومن ثم ظلَّت الأمم المتحدة محل اهتمام لشعوب العالم، وظلَّ الجدل والتساؤل يدور حول مدى تحقيق المنظمة لهدفها الرئيسي الذي أُنشئت من أجله، وخصوصاً أن المنظمة ظلت فترات طويلة من عمرها محكومة بإرادة عضو دائم في مجلس الأمن (الولايات المتحدة) أو معطلة، في حالة وجود تناقض أو صراع يكون أحد أطرافه عضو دائم في مجلس الأمن، وأن أي رؤية تطرح من خلال الأمم المتحدة ستظل محكومة بالفيتو. من هنا جاءت أهمية التساؤل المطروح حول مستقبل المنظمة الدولية، الذي يرتبط بشكل مباشر بالتحولات الكبرى التي تطرأ

على النظام الدولي، وصراع المصالح الذي يحكم علاقات الدول الكبرى في إطار المنظمة الدولية[١١٠].

نذكر هنا أن المنظمة لم ترضخ على طول عمرها للهيمنة الأمريكية فقط، لكنها عانت كثيراً الشلل والتعطيل بسبب الصراع الدولي بين قطبي النظام الدولي زمن الحرب الباردة. وبعد تراجع الصراع الثنائي، وقعت المنظمة فريسة سهلة لهيمنة الطرف الذي حسم الصراع لمصلحته.

اتضح من خلال الدراسة أن إمكان إصلاح المنظمة بات شبه معدوم، خصوصاً في المجال السياسي. وفي محاولة للإجابة عن التساؤل السابق حول مستقبل الأمم المتحدة، يمكن أن نتوقع سيناريوهين اثنين لمستقبل الأمم المتحدة، وذلك على النحو التالي:

أ ـ السيناريو الأول: من الممكن أن تواجه الأمم المتحدة مصير عصبة الأمم نفسه، وهذا ما يعني اندلاع حرب عالمية ثالثة، من المفترض فيها أن تدمر خلالها قوى معينة أعداءها المفترضين، ومن ثم ينتج واقع دولي جديد، أي أن قوى دولية ستختفي عن مسرح السياسة الدولية (الطرف الخاسر للحرب)، في حين قد تصعد قوى دولية أخرى، إلى جانب الدول التي ستتزعم التيار الذي سينتصر في الحرب. وبذلك سوف تختفي المنظمة بالضرورة وينتهي دورها، بسبب التغيُّر البنيوي المفترض في المصفوفة الدولية.

ب ـ السيناريو الثاني: يمكن أن تبقى المنظمة قائمة بالفعل، وتعمل في مجالات مختلفة، لكنها تبقى معطلة أو غير فعالة في المجال السياسي، وذلك بفعل الصراع الدولي بين القوى العظمى (الأقطاب الدولية)، سواء في إطار الأمم المتحدة أو خارجها.

فلم تشهد المنظمة الدولية توافقاً بين مواقف الدول الخمس الكبرى إلا في قضايا بعينها، وفي أوقات معينة، وذلك تبعاً لعلاقات القوة التي كانت تحكم التفاعلات بين الفاعلين الدوليين (القوى الدولية)، إلى درجة أن أصبحت المنظمة لا تعكس رؤية خاصة بها في القضايا الدولية، ولا حتى رؤية المجتمع الدولي الحقيقي، فقد اعتبرت المنظمة الدولية حين أُنشئت حلماً للشعوب المستضعفة، بأن يصل صوتهم وقضاياهم من خلال المنظمة المنشودة، لكنها كانت وما زالت تعكس رؤية القوى المسيطرة عليها.

(١١٠) أحمد سيد أحمد، **مجلس الأمن : فشل مزمن وإصلاح ممكن** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ٢٠١٠)، ص ٥.

وظلت الأمم المتحدة لفترات طويلة عاجزة عن القيام بمهامها لجهة حفظ السلم والأمن الدوليين، بل أن انجازها على المستوى السياسي ضئيل جداً، وكثيراً ما تعرّضت للانتقاد الشديد (في حالة تبنَّت رؤية القطب المهيمن). في المقابل، لا يمكن إغفال دور المنظمة في بعض العمليات التي قامت بها في مجال حفظ السلم الدولي، لكن ذلك كان يتم في إطار حل توافقي لصراعات كانت توقع فيها الأطراف على اتفاقيات وبإرادة الأطراف المتصارعة.

كما لا نغفل دور المنظمة في الجوانب الأخرى غير السياسية، فقد حققت العديد من الإنجازات والنجاحات على المستوى الإنساني، والاجتماعي، والثقافي، والإغاثي، وتحديداً لجهة دورها في تضميد جراح البشرية، سواءٌ بعد وقوع كارثة طبيعية أو كارثة من صنع البشرية (الحرب)، وذلك بفعل النظام العقيم الذي يحكم المنظمة (الفيتو)، والذي صادر عمل المنظمة في المجال السياسي، فقد اكتفت المنظمة بالنداءات المستمرة والمطالبة بحفظ السلم والأمن الدوليين (الهدف الرئيسي للمنظمة)، بدلاً من صناعة السلم أو تطبيقه.

فكيف تُطالَب الأمم المتحدة بفضّ الصراع الدولي، وهي المنظمة التي عانت الإفشال والتعطيل الذي وصل إلى مرحلة الشلل بسبب الصراع الدولي؟! أو بالأصح أن المنظمة وُلِدَت كنتاج للصراع الدولي، لتكون أداة في يد القطب المهيمن. وبذلك نؤيد الاتجاه القائل إن الأمم المتحدة كانت، وما زالت، تعكس شكل النظام الدولي بتفاعلاته الرئيسية، بل نقول إن الذين وضعوا ميثاق المنظمة المحكم الصوغ قصدوا بذلك أن يظل العالم محكوماً من قبل الدول الخمس الكبرى، في حالة التوافق، أو مشلولاً في حالة التناقض، والأهم من ذلك أن تظَّل الهيمنة الدولية مقصورة بين دول التحالف (الحلفاء) الرئيسية سابقاً. وهذا ما عملت به الولايات المتحدة صاحبة الرؤية والمشروع، عندما استخدمتها كأداة لتنفيذ سياستها.

نستطيع هنا أن نبشر بأن المنظمة بنظامها الحالي ستظل أسيرةً لهيمنة الطرف الأقوى في معادلة الدول الخمس الكبرى، فقد بات من المؤكد عدم وجود إرادة حقيقية لإجراء تعديلات على ميثاق المنظمة، أو بالأصح فشل الجهود الإصلاحية الخاصة بالمنظمة. وعلى هذا النحو، فإننا نرجح السيناريو الثاني (انحسار دورها في المجال السياسي)، ونعتبره أكثر منطقية وواقعية، وهذا ما يظهر لأي متابع لعمل المنظمة ودورها السياسي منذ تأسيسها.

خاتمة

في محاولة للإجابة عن تساؤلات الدراسة، خَلصنا إلى عدد من الاستنتاجات، نورد أهمها كما يلي:

بالرغم من أن الصراع يعتبر سمة أساسية وراسخة في المجتمعات البشرية، إلا أنه من المؤكد أن الإعلاء من شأن القيم الإنسانية السامية (التي أكدتها جميع الكتب والرسالات السماوية) قد يحدّ من الآثار السلبية لظاهرة الصراع ويقللها، ويبعد شبح منطق الغاب عن العلاقات الإنسانية والدولية، وذلك يزيد من وظائف الصراع الإيجابية، باعتباره المحرك والباعث لصيرورة الحياة البشرية، الأمر الذي يدعم فرص تحقيق السلام العالمي. وبالرغم من تعدد عوامل الصراع وظهوره في صور مختلفة، فإنه عادة ما يغلب عليه الطابع السياسي. كما أن العامل الاقتصادي يمثل أهم وأخطر العوامل التي تؤثر في الصراع، وتؤجج وتيرة الصراعات المحلية والدولية.

ومن خلال الربط بين مفهومي «الصراع» و«الهيمنة»، وأهم مظاهرهما، وضّحت الدراسة العلاقة الجدلية بين المفهومين، والتغيّرات التي طرأت على المنظومة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، وتحول النظام الدولي الثنائي القطبية إلى مرحلة جديدة، أطلقت عليها الولايات المتحدة «النظام العالمي الجديد»، تمهيداً لبسط سيطرتها على العالم، في ظل تراجع مفهوم سيادة الدولة وبروز «العولمة» كتجسيد لنظام الهيمنة الأمريكية.

فلم تكن فكرة إنشاء الأمم المتحدة في الأصل تعكس وجهة نظر العالم، وتلبّي الحاجات الدولية، بل كانت فكرة تسعى إلى تحقيقها الدول الكبرى المنتصرة في

الحرب العالمية الثانية بقيادة أمريكا. وهذا ما ظهر جلياً في التناقض بين الأهداف المعلنة لجميع الوثائق والمشاريع التي وضعتها دول الحلفاء، والأهداف الخفية التي يستدل عليها من التوقيت التي ظهرت فيه تلك المبادرات، وعدم اشتراك دول المحور فيها منذ البداية. وبذلك، فإن إنشاء المنظمة كان بمثابة مشروع سياسي يهدف إلى حسم الحرب وحكم العالم بعدها من خلال المنظمة الدولية.

وقد وضحت الدراسة حقيقة تعامل الولايات المتحدة مع المنظمة وميثاقها من موقع المهيمن، من دون أي اعتبار لحقوق الآخرين، طالما اعتمد العدل كمقياس لمصالح الدول العظمى، وتحوّل «الفيتو» إلى مجرد أداة لتعطيل عمل المنظمة الأممية، وخرق ميثاقها، وثنيها عن القيام بدورها في دعم حقوق الشعوب ونضالها الوطني. فالولايات المتحدة تعتمد على غايات ومبادئ الأمم المتحدة في تبرير سياساتها المتناقضة، وتستند في ذلك إلى تفسيرات براغماتية لتلك الأهداف. فالهيمنة الأمريكية أصابت الأمم المتحدة في مقتل حين جعلت من مبادئ المنظمة وأهدافها مجرد شعارات واهية ورنانة تثير الإعجاب، إذ استغلّت الولايات المتحدة تلك المبادئ والأهداف أسوأ استغلال.

ففي إطار الاستراتيجية الأمريكية للسيطرة على العالم، اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على «حلف الناتو» في تنفيذ سياساتها القمعية، فابتكرت حق التدخل الإنساني كي تسهل تدخلها في الشؤون الداخلية للدول. وتقوم الولايات المتحدة باستغلال هذا الحق لتبرير أي عمل عسكري تقوم به، وهي بهذا الفعل المتناقض تروّج لمثالية السياسة التي تتّبعها، وفي الوقت نفسه تقوم بتنفيذ سياستها تبعاً لمذهبها «النفعي» البراغماتي. وهنا يظهر التناقض بين شقّي الاستراتيجية الأمريكية (البراغماتية، والمثالية)، في حين تتكامل تلك الاستراتيجية الأمريكية بشقيها وتحقق أهدافها بنجاح.

وبالرغم من اعترافنا بضعف الثقة في الأمم المتحدة وقراراتها، إلا أنه من الملاحظ هنا أن الأمم المتحدة ـ بغضّ النظر عن كفاءتها ـ جاءت لتنظيم العلاقات الدولية بشكل مؤسسي، وهذا ما يعتبر ضرورة في حدّ ذاته، ونرى أن الخلل الجوهري يكمن في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتحديداً الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تستغلّ مبادئ وأهداف المنظمة بشكل نفعي براغماتي لتمرير سياستها، مبتعدة بذلك كل البعد عن الغايات الإنسانية الحقيقية التي جاءت في مبادئ المنظمة ونصوص ميثاقها.

فقد زيّفت الولايات المتحدة الحقيقة بالحديث عن عصر الشرعية الدولية أو القانون الدولي، وما مجلس الأمن والشرعية الدولية سوى أقنعة مزيّفة للسياسات الأمريكية والمعايير الأمريكية في الحكم على القضايا الدولية.

وعلى هذا النحو، فقد أنتجت الهيمنة الأمريكية تداعيات كارثية، تصيب كل مناحي السياسة الدولية، وكان من الطبيعي أن تستهدف تلك التداعيات هيئة الأمم المتحدة، بوصفها أهم منظمة دولية تضطلع بمهمة حفظ الأمن والسلم الدوليين. فهناك الكثير من الآراء التي تتحدّث عن وفاة الأمم المتحدة، وأن قراراتها لا تساوي الحبر الذي تكتب به، وذلك بسبب الهيمنة الأمريكية على المنظمة والنظام الدولي بأسره. وبذلك، ظلت الجهود الرامية إلى إجراء إصلاحات سياسية في المنظمة مرهونة بإرادة الدول الغربية المسيطرة على مجلس الأمن، وعلى رأسها الولايات المتحدة.

وفي ظلّ تمايز السيناريوهات المستقبلية للصراع الدولي واختلافها، قدم واضعو السياسات والمنظّرون نماذج مختلفة ومتعددة لمستقبل النظام الدولي، غير متفقين على ما إذا كان النظام الدولي الحالي سيؤدي إلى مزيد من الاستقرار أم لا، وما إذا كانت الفترة الحالية مجرد فترة انتقالية في النظام الدولي، أم ستظهر صور منافسة للنظام العالمي الجديد؟

وفي إطار الجدل «الفلسفي ـ السياسي»، ارتكزت أطروحة «فوكوياما» على فشل النظرية الماركسية والنظم الشيوعية، ووصول التاريخ إلى نقطة نهائية من التطور الأيديولوجي للبشرية، ونهاية عصر الأيديولوجيات، مستندة إلى فرضية انتصار الغرب نهائياً، عبر ما سمّاه «الديمقراطية الليبرالية» بشقّيها: السياسي والاقتصادي، كشكل نهائي لأشكال الحكم.

لكن حسم الصراع بين الليبرالية والاشتراكية لمصلحة المعسكر الغربي لا يعني انتهاء الصراع الأيديولوجي، بحسب فوكوياما، بل إنه قد انتقل إلى مستويات فرعية، كما أن التغيّر الذي طرأ على النظام الدولي وسيادة الأحادية القطبية لا يعني بالضرورة انتهاء دور الأيديولوجيا.

وبذلك، لم تتأكد أطروحة فوكوياما القائلة بنهاية التاريخ، كنهاية للصراع الأيديولوجي العالمي الذي ظلّ قائماً، كما أن الديمقراطية الليبرالية (الأمريكية) التي نادى بها لم تتحقق إلا قهراً.

وقد قدم «هنتنغتون» في كتابه **صدام الحضارات** نظرية جديدة عن العالم وهويته الحضارية، ركّز فيها على افتراض أساسي، وهو أن الهويات الثقافية العالمية هي هويات حضارية، وهي تشكّل أنماط التماسك والتفسخ والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة. كما ربط (من وجهة نظره) الكونفوشيوسية والإسلام بعلاقة تجمع قوة الطرفين، في إطار صراعاتهما الثقافية مع الحضارة الغربية، من دون أن يثبت صحة افتراضه.

لم يكشف هنتنغتون عن الأفكار الرئيسية التي تمثل أساس استعداد تلك الحضارات للحرب؛ فدخول الدول غمار الصراع الدولي ليس له أي مدلول حضاري أو ثقافي، وإنما جاء في إطار البحث عن قوة سياسية واقتصادية. فبالرغم من تركيز هنتنغتون على الحضارة، إلا أنه لا يكشف عن الرابط بينها وبين السلوك الواقعي على المستوى الدولي.

وجاءت الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة خلال حربها على الإرهاب (الإسلام) في إثر أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ متماشية تماماً مع أطروحات هنتنغتون، في ما يخصّ دعواته إلى تشكيل وحدة حضارية متمثلة بالحضارة الغربية، ورصّها في مواجهة أعداء محتملين، مثل الإسلام والصين.

كما إن الحملة الدولية التي قادتها الولايات المتحدة ضد الإرهاب (من دون تحديد تعريف موضوعي للإرهاب) لم تنتج سوى مزيد من العنف، وفتح الباب واسعاً أمام موجات من العنف المتزايد والحروب الطائفية والمذهبية، وحتى بعد أن استطاعت تغيير النظم السياسية في كل من أفغانستان والعراق. فما تعتبره أمريكا وحلفاؤها إنجازاً (الفوضى الخلاقة) لم ينتج في الواقع سوى دمار البلاد ومقتل ملايين البشر جراء تلك الحروب.

وأخيراً، فإن المتغيّرات الأخيرة على مستوى السياسة الدولية، تشير إلى تغيّر قد يطرأ على المنظومة الدولية، وأن الصراع الدولي سيدخل مرحلة جديدة، تتميز بعودة التوازن بين القوى العظمى. وهذا ما سينعكس سلباً على الأمم المتحدة، ويفقدها مزيداً من فعاليتها في المجال السياسي، خصوصاً إذا ما بقيت على وضعها الحالي، من دون أن تحقق هدفها الرئيسي، وهو حفظ السلم والأمن الدوليين.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

أبو حسين، سوسن. **تحرير الأمم المتحدة**. الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٩.

أبو صوة، محمود أحمد. **صناعة الإرهاب: قراءة في استراتيجية الهيمنة**. طرابلس: إشراقات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

أبو العلا، أحمد عبد الله. **تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين: مجلس الأمن في عالم متغير**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨.

أبو الفضل، عمرو. **التحولات العالمية وتأثيرها على الشرعية الدولية والعالم العربي**. القاهرة: دار غراب للطبع والنشر، ٢٠١١.

أبو يونس، ماهر عبد المنعم. **استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية**. الإسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.

أحمد، سيد أبو ضيف. **إمبراطورية تتداعى: مستقبل الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي**. القاهرة: دار الطلائع للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

أحمد، نازلي معوض. **الأمم المتحدة**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ١٩٩٥. (سلسلة المعارف؛ ٤)

إسماعيل، فضل الله محمد. **العولمة السياسية: انعكاساتها وكيفية التعامل معها**. الإسكندرية: مؤسسة المعارف، ٢٠٠٧.

الأطرش، محمد [وآخرون]. **العرب وتحديات النظام العالمي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٦)

برتران، موريس. **الأمم المتحدة من الحرب الباردة إلى النظام العالمي الجديد**. ترجمة لطيف فرج. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤.

بريجنسكي، زبغنيو. **رقعة الشطرنج الكبرى: الأوّلية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية**. ترجمة أمل الشرقي. ط ٢. عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧.

ـــــــــ. **الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين**. ترجمة مالك فاضل. عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.

بشر، نبيل. **المسؤولية الدولية في عالم متغير**. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٤.

التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣. القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣.

توفيق، سعد حقي. **النظام العالمي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**. عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.

ثابت، أحمد وخليل العناني. **العرب والنزعة الإمبراطورية الأمريكية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥.

الجنابي، باسم كريم. **مجلس الأمن والحرب على العراق عام ٢٠٠٣: دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب**. عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.

جويلي، سعيد سالم. **استخدام القوة المسلحة في القانون الدولي العام في زمن السلم: دراسة تحليلية مع الإشارة إلى أهم التطبيقات في القانون الدولي للبحار في زمن السلم**. القاهرة: جامعة الزقازيق، كلية الحقوق، ١٩٩٣.

حسين، مصطفى سلامة. **الأمم المتحدة: الأسس ـ الهيكل التنظيمي ـ النشاطات**. الإسكندرية: [د. ن.]، ١٩٨٦.

الحصري، ساطع [أبو خلدون]. **دراسات عن مقدمة ابن خلدون**. طبعة موسعة. القاهرة: مكتبة الخانجي؛ بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٦١.

الحفني، عبد المنعم. **موسوعة الفلسفة والفلاسفة**. ط ٢. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩.

حلبي، عبد الرزاق. **علم اجتماع التنظيم**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩.

خليفة، عبد الرحمن. **أيديولوجية الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩.

داعوب، السويحلي الهادي. **نقد نظريات الصراع الغربية من منظور النظرية العالمية الثالثة: دراسة تحليلية نقدية في علم الاجتماع السياسي**. طرابلس: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ٢٠٠٦.

الدقاق، محمد السعيد. **الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية**. الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٧.

ـــــــــ. **القانون الدولي: الجزء الثاني: التنظيم الدولي**. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٠.

دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين: دراسة حالة الكويت والعراق. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ١٩٩٥.

دوفرجيه، موريس. **الأحزاب السياسية**. ترجمة علي مقلد وعبد المحسن سعد. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١١.

ــــــــــــ. **مدخل إلى علم السياسية**. ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي. بيروت: دار الجيل، ١٩٦٤.

راتب، عائشة [وآخرون]. **الأمم المتحدة في ظل التحولات الراهنة في النظام الدولي**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

الراجحي، محمد العالم. **حول نظرية حق الاعتراض في مجلس الأمن الدولي**. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٠.

رسلان، أحمد فؤاد. **نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.

الرشيدي، أحمد [وآخرون]. **الأمم المتحدة: ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، وجه نظر عربية**. تحرير جميل مطر وعلي الدين هلال. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.

رودولف، بيتر. **العقوبات في السياسة الدولية: نظرة على نتائج الدراسات والأبحاث**. ترجمة عدنان عباس علي. دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧. (دراسات عالمية؛ ٦٥)

الساكت، محمد عبد الوهاب. **دراسات في النظام الدولي المعاصر**. القاهرة: دار الفكر العربي للطبع والنشر، ١٩٨٥.

سرحان، عبد العزيز محمد. **الأمم المتحدة: دراسة نظرية وعملية بمناسبة مرور أربعين عاماً على إنشائها**. القاهرة: جامعة عين شمس، ١٩٨٦.

ــــــــــــ. **مقدمة لدراسة الدولة الفلسطينية: دراسة في قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي**. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٩.

سعيد، عبد المنعم. **أمريكا والعالم: الحرب الباردة وما بعدها**. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.

السيد سعيد، محمد. **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٢. (عالم المعرفة؛ ١٥٨)

سيد أحمد، أحمد. **مجلس الأمن : فشل مزمن وإصلاح ممكن**. القاهرة: مؤسسة الأهرام، ٢٠١٠.

سلامة، بولس. **الصراع في الوجود**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٨.

سنغاس، ديتير. **الصدام داخل الحضارات: التفاهم بشان الصراعات الثقافية**. ترجمة شوقي جلال. الإسكندرية: دار العين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.

شفيق، منير. **النظام العالمي الجديد وخيارات المواجهة**. تونس: الناشر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٢.

شلبي، السيد أمين. **التنظيم الدولي في مفترق طرق**. القاهرة: دار الكتاب العربي للطبع والنشر، ١٩٦٨.

ــــــــــــ. **من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.

شومسكي، نعوم. **إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

ـــــــــ. **الدول المارقة: استخدام القوة في الشؤون العالمية**. تعريب أسامة إسبر. الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤.

ـــــــــ. **الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم**. ترجمة سامي الكعكي. بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤.

شومون، شارل. **منظمة الأمم المتحدة**. ترجمة جورج شرف. بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٦.

عبد الله، أبو إسلام أحمد. **بطرس بيتر غالي: من الجد بطرس إلى بيت صهيون والعودة**. القاهرة: بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع، ١٩٩٣.

عبد الحميد، محمد سامي. **قانون المنظمات الدولية، الجزء الأول: الأمم المتحدة**. ط ٨. الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٧.

عبد الفتاح، فتحي. **عالم متغير: بداية التاريخ والبحث عن موقع**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.

عرفة، عبد السلام صالح. **المنظمات الدولية والإقليمية**. مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٩.

عطية، عطية حسين. **مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧: دراسة حول فعالية المنظمة الدولية العالمية في تسوية المنازعات الدولية**. تقديم عز الدين فودة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.

علي، علوي أمجد. **قانون التنظيم الدولي: الجزء الأول: في النظرية العامة والأمم المتحدة**. ط ٢. دبي: أكاديمية شرطة دبي، ٢٠٠٣.

العناني، إبراهيم محمد. **التنظيم الدولي في النظرية العامة: الأمم المتحدة**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٥.

غارودي، روجيه. **حفارو القبور: الحضارة التي تحفر للإنسانية قبرها**. ترجمة عزة صبحي. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩.

ـــــــــ. **الولايات المتحدة طليعة الانحطاط: كيف نحضر للقرن الواحد والعشرين؟** ترجمة مروان حموي. دمشق: دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨.

غريفيثس، مارتن وتيري أوكالاهان. **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨.

الغنيمي، محمد طلعت. **الغنيمي الوسيط في قانون السلام: القانون الدولي العام، أو قانون الأمم زمن السلم**. الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٣.

فاروق، عبد الخالق. **أوهام السلام: صراعات التسوية وحروب المفاوضات**. ط ٢. القاهرة: دار الكلمة، ٢٠٠٠.

فهمي، عبد القادر. **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية**. عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.

فوكوياما، فرانسيس. **نهاية التاريخ وخاتم البشر**. ترجمة حسين أحمد أمين. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٣.

قلعجي، قدري. **الكتاب الذي سبق الحدث: أميركا وغطرسة القوة**. القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.

كاشمان، جورج. **لماذا تنشب الحروب؟: مدخل لنظريات الصراع الدولي: الجزء الأول**. ترجمة أحمد حمدي محمود. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦.

كلاوزفتز، كارل فون. **الوجيز في الحرب**. ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤.

كيسنجر، هنري. **الدبلوماسية: من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة**. ترجمة مالك فاضل البديري. عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.

كينيدي، بول. **برلمان الإنسان، الأمم المتحدة: الماضي والحاضر والمستقبل**. ترجمة رؤوف عباس. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٨.

اللاوندي، سعيد. **أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة**. ط ٢. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.

ـــــــــــ. **وفاة الأمم المتحدة: أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية**. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.

ليرتشي، شارلز (الثالث) [وآخرون]. **النظام العالمي الجديد: الحاضر والمستقبل: عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي**. ترجمة نافع أيوب لبس. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩.

متولي، رجب عبد المنعم. **الأمم المتحدة بين الإبقاء والإلغاء في ضوء التطورات الدولية**. القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٥.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم. **الولايات المتحدة والمشرق العربي**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨. (عالم المعرفة؛ ٤)

مقلد، إسماعيل صبري. **الاستراتيجية الدولية في عالم متغير: قضايا ومشكلات**. الكويت: شركة كاظمة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣.

مكيافيللي، نيقولا. **الأمير**. ترجمة أكرم مؤمن. القاهرة: مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.

موردانت، بوغنون. **أمريكا المستبدة: الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم «العولمة»**. ترجمة حامد فرزات. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠١.

ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. نيويورك: إصدار الأمم المتحدة، [د. ت.].

ميخائيل، أنطون يعقوب. **الكون والناس والنظام العالمي**. القاهرة: دار الطباعة القومية، ٢٠٠١.

نافعة، حسن. **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٥. (عالم المعرفة؛ ٢٠٢)

ـــــــــــ ونادية مصطفى. **العدوان على العراق: خريطة أزمة ومستقبل أمة**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

النجار، حسين فوزي. **أمريكا والعالم: دراسة في السياسة الدولية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٦.

نولاسكو، باتريسيو [وآخرون]. **الأمم المتحدة: الشرعية الجائرة**. تعريب فؤاد شاهين. بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع؛ دار الكتب الوطنية، ١٩٩٥.

هادوين، جون وجوهان كوفمان. **اتخاذ القرارات في الأمم المتحدة**. ترجمة محمد سعيد الناعم. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٨.

هاشم، حامد أحمد. **نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية: مع تطبيق على الصراع العربي ـ الإسرائيلي**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٤.

هاشم، زكي. **الأمم المتحدة**. تقديم عبد الحميد بدوي باشا. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٥١.

هنتنغتون، صامويل. **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**. ط ٢. ترجمة طلعت الشايب؛ تقديم صلاح قنصوه. بيروت: سطور للطباعة والنشر، ١٩٩٨.

هيكل، محمد حسنين. **أزمة العرب ومستقبلهم**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٥.

ولد أباه، السيد. **عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١: الإشكاليات الفكرية والاستراتيجية**. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٤.

يسين، السيد. **تحولات الأمم والمستقبل العالمي**. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

دوريات

الأشعل، عبد الله. «العالم العربي والشرعية الدولية (الجديدة).» **السياسة الدولية**: العدد ١٦٤، ٢٠٠٦.

بطرس ـ غالي، بطرس. «حصاد الدبلوماسية المصرية في عام ١٩٩٠.» **السياسة الدولية**: العدد ١٠٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٩١.

ــــــــــ. «نحو دور أقوى للأمم المتحدة.» **السياسة الدولية**: العدد ١١١، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

الجويلي، عمر. «الأمم المتحدة وحقوق الإنسان: تطور الآليات.» **السياسة الدولية**: العدد ١١٧، تموز/ يوليو ١٩٩٤.

الحافي، محمد يوسف. «روسيا تربح جولة مجلس الأمن.» **الحوار المتمدن**: العدد ٣٦٣٧، ١٣ شباط/ فبراير ٢٠١٢.

خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم. «علاقات التفاعل بين أعضاء مجلس الأمن في إطار النظام العالمي الجديد: حالة أزمة وحرب الخليج.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٨، شباط/ فبراير ١٩٩٣.

زهران، جمال علي. «أزمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد.» **السياسة الدولية**: العدد ١٠٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٩١.

سيد أحمد، محمد. «حول إشكالية النظام الدولي الجديد.» **السياسة الدولية**: العدد ١٠٤، نيسان/ أبريل ١٩٩١.

شلبي، السيد أمين. «هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة؟.» **السياسة الدولية**: العدد ١٦٥، تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

عبد العاطي، عمرو. «تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية.» **السياسة الدولية**: العدد ١٨٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠١١.

عتيق، محمد سيد أحمد. «موقف السودان من أزمة الخليج.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٨، شباط/ فبراير ١٩٩٣.

عرابي، عبد القادر. «المجتمع الدولي والعربي في ضوء المتغيرات الدولية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٤، العدد ١٤٧، أيار/ مايو ١٩٩١.

العربي، نبيل. «الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد.» **السياسة الدولية**: العدد ١١٤، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣.

العيوطي، ياسين. «التحرك الدولي إزاء مذهب التدخل الإنساني: حالة جنوب العراق، ١٩٩١ ـ ١٩٩٢.» **السياسة الدولية**: العدد ١٢٩، تموز/ يوليو ١٩٩٧.

غليون، برهان. «حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية في المنطقة العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٤، العدد ١٤٨، حزيران/ يونيو ١٩٩١.

محمد، عبد الله يوسف. «الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط: دراسة في تطور العلاقات الدولية.» **السياسة الدولية**: العدد ١٦٠، نيسان/ أبريل ٢٠٠٥.

محمود، أحمد إبراهيم. «ظاهر الفوضى والعنف المسلح في النظام الدولي الجديد.» **السياسة الدولية**: العدد ١٠٨، نيسان/ أبريل ١٩٩٢.

مطر، جميل. «مستقبل النظام الإقليمي العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٤، العدد ١٥٨، نيسان/ أبريل ١٩٩٢.

نافعة، حسن. «هل بدأ العد التنازلي لانهيار الإمبراطورية الأمريكية؟.» **المصري اليوم**: ٤/ ١/ ٢٠١١.

هيكل، محمد حسنين. «تقرير رئاسي أمريكي: خريف خطر.» **وجهات نظر**: أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

مواقع إلكترونية؛ تقارير

بي بي سي عربي، <http://www.bbc.co.uk/Arabic>.

عريقات، صائب. «فلسطين «دولة غير عضو» اليوم التالي؟.» منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات: الدراسة الرقم ١١، حزيران/ يونيو ـ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢، <http://www.wafainfo.ps/pdf/Palestine_is_a_member_state_the_next_day.pdf>.

٢ ـ الأجنبية

Books

Coser, Lewis A. *The Functions of Social Conflict*. London: Routledge and Kegan Paul Ltd., 1972.

Encyclopedia of Philosophy. Edited by Donald M. Borchert. 2nd ed. New York: Macmillan Reference, 2005.

Garten, Jeffery. *A Cold Peace*. New York: Times Books, 1992.

Gill, Stephen. *Gramsci, Historical Materialism and International Relation*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1993.

Gramsci, Antonio. *Selections from the Prison Notebooks of Antonio Gramsci*. Edited and translated by Quentin Hoare and Geoffrey Nowell Smith. London: Lawrence and Wishart, 1971.

International Encyclopedia of the Social and Behavioral Sciences. Edited by Neil J. Smelser and Paul B. Bales. Paris; New York; Amsterdam; Oxford; Shannon; Singapore; Tokyo: Elsevier, 2001.

Rapoport, Anatol. Fights, Games and Debates: Antatol Ropoport. Ann Arbor, MI: Michigan University, 1969.

Richman, Sheldon L. *Ancient History: U.S. Conduct in Middle East Since World War II and the Folly of Intervention*. New York: Cato Institute, 1991.

Tucker, Robert W. and David C. Heldrick son. *The Imperial Temptation: The New World Order and America's Purpose*. New York: Council of Foreign Relations Press, 1992.

Periodicals

Callinicos, Alex. «The Grand Strategy of the American Empire.» *International Socialism*: no. 97, Winter 2002.

Coser, Lewis A. «Social Conflict and the Theory of Social Change.» *The British Journal of Sociology*: vol. 8, no. 3, September 1957.

Mack, Raymond W. and Richard C. Snyder. «The Analysis of Social Conflict: Toward an Overview and Synthesis.» *Journal of Conflict Resolution*: vol. 1, no. 2, June 1957.

«The New World Order: Back to the Future.» *The Economist*: 8 June 1994.

Nye, Joseph S. «The Future of American Power.» *Foreign Affairs*: no. 6, vol. 89, November-December 2010.

Ufomba, Henry U. «Collective Security or The Security of the Hegemony: The United States Policy in The Middle East and the Two Gulf Wars.» *Middle East Studies Online Journal*: vol. 1, no. 3, 2010.

Wallerstein, Immanuel. «Friends as Foes as» *Foreign Policy*: no. 40, Fall 1980.

Theses

Fisher, Ron. «Sources of Conflict and Methods of Conflict Resolution.» (Ph.d Dissertation, International Peace and Conflict Resolution School of International Service, The American University, 1977, Rev. 1985 and 2000).

Iseri, Emre. «Neo-Gramascian Analysis of US Hegemony Today.» (Ph. D Candidate, School of Politics, International Relations and the Environment (SPIRE), Keele University, London, 2007).

Reports and Websites

«National Security Strategy.» Seal of the President of the United States of America: May 2010, <http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf>.

«The National Security Strategy of the United States of America.» White House: September 2002, <http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/nsc/nss/2002/>.

فهرس

ـ أ ـ

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ ث ـ

ـ ج ـ

ـ ح ـ

ـ د ـ

ـ ر ـ

ـ س ـ

ـ ش ـ

ـ ص ـ

ـ ض ـ

ـ ظ ـ

ـ ع ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -